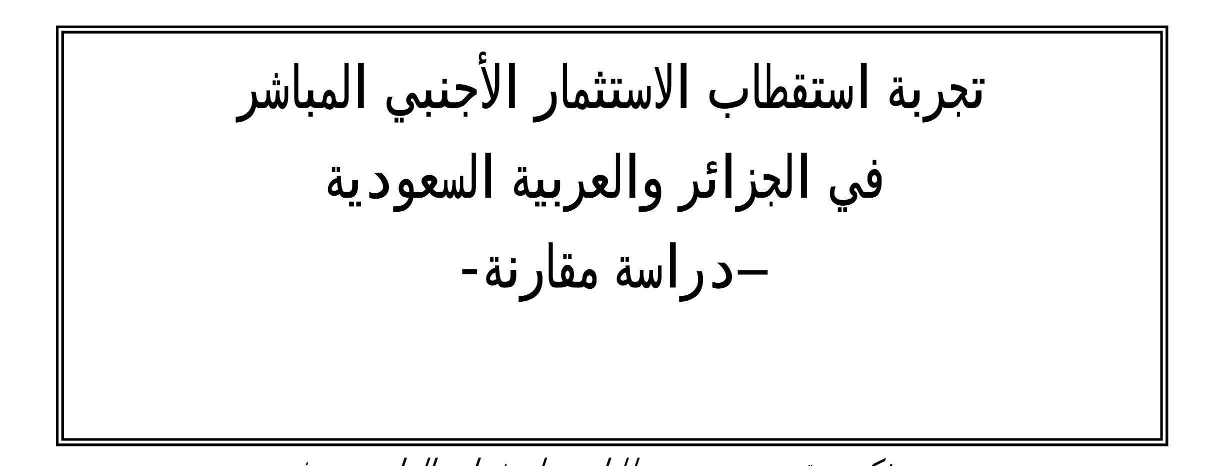
جامعة الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع



تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والعربية السعودية -دراسة مقارنة-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في
علوم التسيير فرع مالية والنقود.

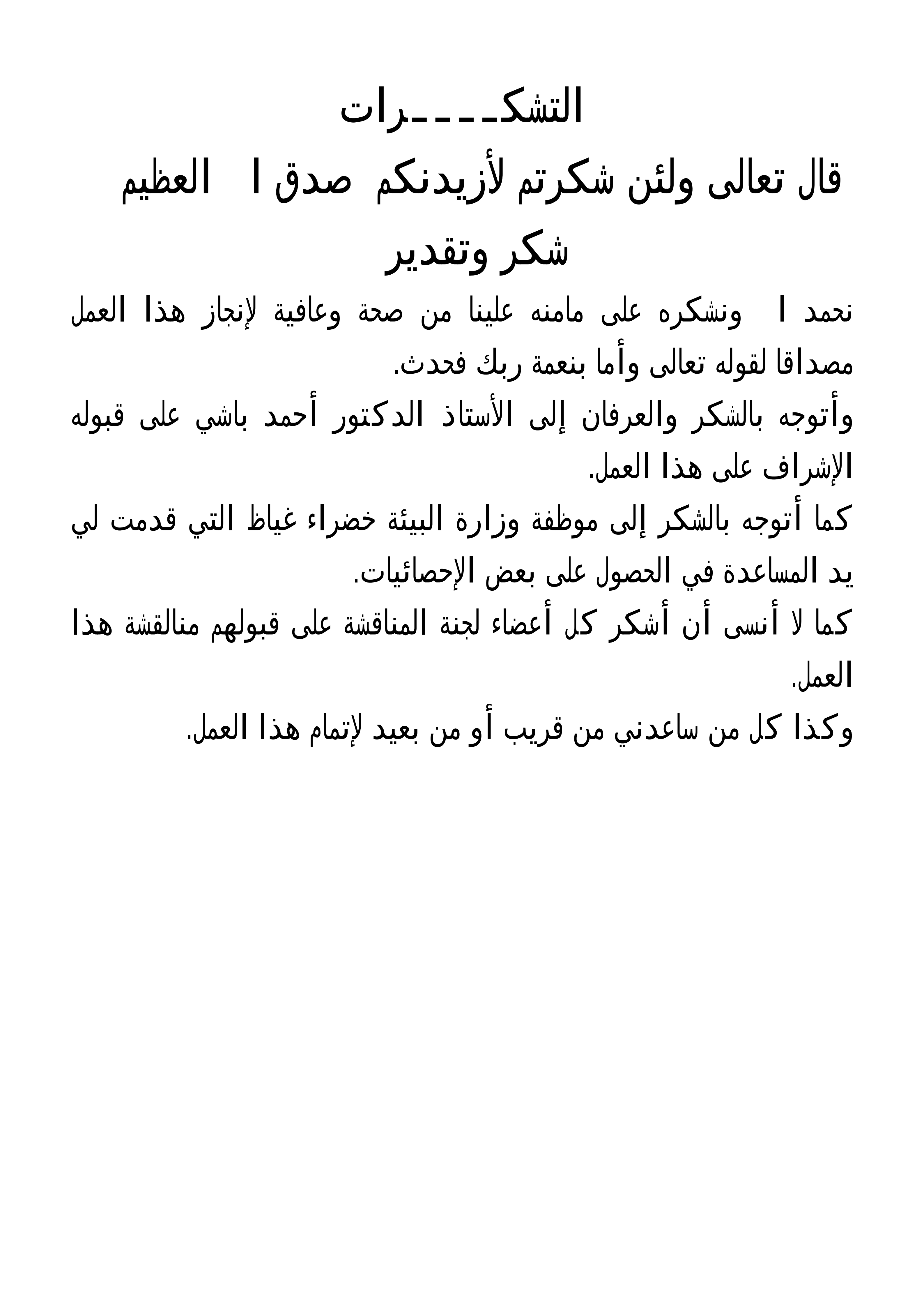
من إعداد الطالب
محمد ساحل

تحت إشراف
الأستاذ الدكتور أحمد باشي

أعضاء لجنة المناقشة

علي خالفي	*أستاذ محاضر*	*رئيسا*
أحمد باشي	*أستاذ التعليم العالي*	*مشرفا ومقرار*
سكينة بن حمود	*أستاذة محاضرة*	*عضوا*
فارس فضيل	*أستاذ مكلف بالدروس*	*عضوا*
عبد العالي بورويس	أستاذ مكاف بالدروس	عضوا

السنة الجامعية 2007-2008



التشكـــــرات

قال تعالى ولئن شكرتم لأزيدنكم صدق ا العظيم

شكر وتقدير

نحمد ا ونشكره على مامنه علينا من صحة وعافية لإنجاز هذا العمل مصداقا لقوله تعالى وأما بنعمة ربك فحدث.

وأتوجه بالشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور أحمد باشي على قبوله الإشراف على هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر إلى موظفة وزارة البيئة خضراء غياظ التي قدمت لي يد المساعدة في الحصول على بعض الإحصائيات.

كما لا أنسى أن أشكر كل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم منالقشة هذا العمل.

وكذا كل من ساعدني من قريب أو من بعيد لإتمام هذا العمل.

الإهـــــداء

أتشرف بأن أهدي ثمرة جهدي لكل من قدم لي يد العون لتخرج هذه المذكرة على النحو الذي أتمنى أن ينال رضا أستاذي المشرف فأهديه إلى:

من وضع ا الجنة تحت أقدامها ....أمي.

من رباني وغمرني برعايته........أبي الغالي.

من ساعدوني ولو بالتشجيع.......أعزائي أخوتي.

من انتضرت لحظة نجاحي بفارغ الصبر.....جدتي.

من فرحت لنجاحي وحزنت لفشلي......خالتي سعاد بمثابة أمي.

من تمنى لي الخير من كل قلبه.........خالي ميسوم أبي الثاني.

من أعطتني شحنة من الأمل..............زوجة خالي.

من عطفت عليا وأحبتني..................خيرة خالتي.

من اهتم كثيرا بكلامي..................موسى زوج خيرة خالتي.

من قاسمني سنوات الصبا..............فاروق صديقي.

الفهرس العام

المحتويات

فهرس الجداول والأشكال:

الجداول:

الأشكال

المقدمة العامة:

لقد شهدت العشرون سنة الماضية تغييرا جذريا في المفاهيم و السياسات الإستثمارية،فبعد أن كان الإستثمار الأجنبي المباشر يمثل عاملا من عوامل الشك و الريبة ومصدرا للقلق للدول النامية،التي كانت تنظر إلى المستثمر على أنه المستفيد الوحيد من الإستثمار الأجنبي المباشر،فعكفت على تقييد حرية عمله وإنسيابه من خلال فرض محظورات وقيود صريحة على الصناعات التي يسمح له العمل فيها وفرض قيود على تحويل الأرباح.

ومن المسببات التي أحدثت هذا التحول الجوهري في مواقف الدول النامية إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر،تصاعد أزمة المديونية الخارجية للدول النامية و ما صاحبها من تعثر في السداد وإهتزاز الثقة الدولية في عدد كبير من الدول النامية،وإرتفاع تكلفة الإقتراض الخارجي من حيث سعر الفائدة ،وفترة السماح ومدة القرض والضمانات اللازمة ،فقدتعرض العديد من الدول النامية للضغوطات من منظمات التمويل الدولية (الصندوق والبنك الدوليين).ومن جهة أخرى يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر –كأحد مصادر التمويل الخارجية- دورا مهما وحيويا نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الإقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمته في توليد الإدخار ،كما يساهم في توظيف العمالة الوطنية،ويقلل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة.

لكل تلك الأسباب وغيرها فقد إتجهت معظم الدول النامية إلى فتح أبوابها أمام الإستثمار الأجنبي المباشر كبديل لمصادر التمويل الخارجية الأخرى وبالأخص الإقتراض تجنبا للقيود التي تفرض على مثل على مثل هذه التدفقات،وأصبح هذا النوع من الإستثمارات مجالا للتنافس بين الدول وساحة للتسابق المحموم نحو إجتذاب المزيد منها.

إن اتجاه الإستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة معينة يتوقف على عوامل جذب هذا الإستثمار والحوافز المقدمة لجذبه إلى هذه الدول،إذ أن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بشكل كبير وأساسي بجملة من الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية،والتي تسود بالدول المضيفة لتلك الإستثمارات.

وإنطلاقا من الشعور بأهمية الإستثمار الأجنبي المباشر فقد تزايد وتنامى إهتمام صانعي ومتخذي القرار في الجزائر والعربية السعودية بجذب تلك الإستثمارات من خلال تنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي،سواءا بإشراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالنسبة للجزائر أومن خلال برامج محلية محددة ومتدرجة وليست برامج شاملة ذات مدى زمني محدود بالنسبة للعربية السعودية،والتي كان لها وزنها على التطورات الإقتصادية الكلية في البلدين،وتم فتح المجال أمام القطاع الخاص من خلال خوصصة المؤسسات العمومية،وسن العديد من تشريعات الإستثمار بهدف تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء،بالإضافة إلى توفر الجزائر والعربية السعودية على العديد من عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر،وبالرغم من ذلك فهناك العديد من المعوقات التي تواجه المستثمر عند قيامه بالإستثمار في البلدين والتي تحد من جاذبيتهما للإستثمار.

إشكالية البحث:

على ضوء ماسبق يمكن صياغة إشكالية البحث في:

ماهي الفروقات بين تجربة استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومثيلتها في العربية السعودية؟

وتحت هذه الإشكالية الرئيسية التالية تندرج الأسئلة الفرعية التالية:-

1- مامدى أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة ؟.

2- ماهو نصيب الدول العربية من الإستثمار الأجنبي المباشر؟.

3- ماهي ملامح تجربة إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟.

4- ماهي ملامح تجربة إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في العربية السعودية؟.

5-ماهي فروقات تجربة إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدين ؟.

الفرضيات:

1-تظهرأهمية الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال المزايا التي يتمتع بها مقارنة بمصادر التمويل الأخرى،وكذا من خلال تأثيره على العديد من المستويات الإقتصادية والإجتماعية كالتشغيل ونقل التكنولوجيا.

2-لايزال نصيب الدول العربية من الإستثمار الأجنبي المباشر ضعيفا بالمقارنة بإمكانياتها.

3- يظهر الفرق من خلال مدى إستقرار المؤشرات الإقتصادية الكلية،حيث هذه الأخيرة إيجابية أكثر من السعودية عنها في الجزائر.

4-الضمانات والحوافز التي يمنحها قانون الإستثمار الجزائري كافية مقارنة بالتي يمنحها نظام الإستثمار الأجنبي في السعودية.

5-ساهمت عضوية السعودية في مجلس التعاون الخليجي في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال منح حـوافز وإمتـيازات إستـثنائية في مجال الإستثمار،في الوقت الذي لم تضف عضوية الجزائر في الإتحاد المغاربي أي جديد نتيجة الفشل الذريع للتجربة التكاملية المغربية.

6- المناخ الإستثماري المتاح في السعودية مستغل أحسن إستغلال عنه في الجزائر،وهذا عن طريق الترويج الفعال للفرص الإستثمارية.

أسباب إختيار الموضوع:

1- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من أكثر المواضيع المثيرة للجدل.

2- يعتبر حقل الإستثمار الأجنبي المباشر حقلا شديد التعقيد والتغيير.
3- موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم مواضيع الساعة خاصة مع التحولات التي يعرفها الإقتصاد الجزائري و الإقتصاد السعودي بشكل خاص والإقتصاد العالمي بشكل عام.
4- قلة الدراسات التي تناولت الإستثمار الأجنبي المباشر من **خلال دراسة المقارنة**.

أهداف البحث:

1-عرض وتقديم الإطار النظري والفكري للإستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل وتقييم مختلف الأطروحات ذات الصلة بالموضوع،والإسهام في مناقشة بعض محددات الإستثمار الأجنبي المباشر التي لم تتطرق لها مختلف النظريات في هذا المجال،والتعرف على واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والعربية السعودية واتجاهات تغيره وتوزيعه الجغرافي والتعرف على مردوده الإقتصادي،ومقارنة تجربة استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والعربية السعودية لتحليل مواطن القوة والضعف فيها.

أهمية البحث:

1-تنبع أهمية البحث من أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد مؤشرات الحقبة الثالثة للعولمة والتي بدأت منذ 1980.

2-تتجلى أهمية البحث من حاجة الجزائر والعربية السعودية إلى الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال:

- تكنولوجيا حديثة لتحديث الصناعة ورفع قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.
- التنوع الإقتصادي والإبتعاد تدريجيا عن الإعتماد الكبير على قطاع النفط والغاز كقطاع رئيسي لنمو الإقتصاد (98 بالمئة من مداخيل الجزائر في سنة 2005،و94 بالمئة من مداخيل السعودية لنفس السنة).
- محاولة التخفيف من حدة البطالة (15 بالمئة في الجزائر في سنة 2005، وتبلغ 20 بالمئة من السكان الذكور و 10 بالمئة من النساء في سن العمل في السعودية).

3-من خلال المقارنة بين التجربتين،يتم إلقاء الضوء على جوانب القوة والضعف فيها،مما يمكن القائمين على أمر الإستثمار من إدخال الإصلاحات المطلوبة على السياسات المتبعة وذلك بغرض إعطاء دفع جديد للمناخ الإستثماري.

الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى جامعة الجزائر وجامعة البليدة والمدرسة العليا للتجارة،ومايلاحظ على هذه الـ دراسات أن أغلـ بها تـ ناولت الإستثمار الأجنبي

المباشر من خلال مكان واحد وهو الجزائر،ومن الدراسات التي تناولت الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسة المقارنة:

دراسة الدكتور فارس فضيل 2004

تناولة الدراسة أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية،حيث أوضحت أن تباين حصيلة الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاث يرتبط أصلا بتباينها من حيث المناخ الإستثماري وهذا من خلال أوجه الإختلاف والتشابه في تشريعات تشجيع الإستثمار،فضلا عن التفاوت فيما يخص عملية الخوصصة وتحرير التجارة الخارجية وكذلك فيما يتعلق بالإستقرار السياسي والأمني والإقتصادي،كما أشارت الدراسة إلى أن مصر نجحت في توفير العديد من المحددات ولكن بشكل نسبي.

الجديد الذي تبحثه الدراسة الجديدة عن الدراسة السابقة:

- فترة الدراسة التي تمتد من التسعينات إلى سنة 2005،بينما الدراسة السابقة إمتدت إلى 2002 ،ومع العلم أن نظام الإستثمار الأجنبي الجديد وإنشاء الهيئة العامة للإستثمار تم في سنة 2000،وبالتالي هناك خمس سنوات يمكن من خلالها تقييم المناخ الإداري للبيئة الإستثمارية السعودية ،والأمر ذاته بالنسبة للقانون الجزائري.
- الفرق بين الدراستين هو أن الدراسة الجديدة تمت تحت لواء العولمة مما أعطى الموضوع أبعادا جديدة.

حدود البحث

من أجل معالجة إشكالية الموضوع فقد تم تحديد إطارين فالإطار الزمني يتجلى في فترة الدراسة التي حددت من التسعينات إلى غاية 2005،لكونها الفترة التي شهدت نمو كبير في حجم التدفقات المالية المباشرة عالميا،وأيضا لمقارنة الوضع قبل وبعد الإصلاحات الإقتصادية والقانونية المتعلقة بجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدين.

أما الإطار المكان،فإن هذه الدراسة تخص الجزائر والعربية السعودية،بالتركيز على مختلف العوامل التي من شأنها جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدين.

منهج وأدوات البحث:

في محاولة للإجابة على إشكالية البحث،وإختبار صحة الفرضيات،قمنا بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي،من خلال تحليل وتفسير ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر،كما تم الإعتماد على المنهج المقارن لتحليل تجربة الجزائر والعربية السعودية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.

أما أدوات البحث فقد تم الإعتماد على عدة مراجع من كتب،مذكرات،مجلات،المؤتمرات، الملتقيات الوطنية والدولية،المواقع الإلكترونية.

صعوبات البحث:

1- الحصول على بعض الإحصائيات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الجزائر.

2- قلة الدراسات التي تناولت الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسة المقارنة.

هيكل البحث

لقد اقتضت دراستنا تقسيم البحث إلى أربعة فصول:

الفصل الأول:جاء تحت عنوان أهمية وإتجاهات ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر،الذي تم تقسيمه إلى خمسة مباحث،تناولنا من خلال المبحث الأول الإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر،أما المبحث الثاني تناولنا فيه آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الإقتصادية،والمبحث الثالث تناولنا فيه إتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم لمعرفة الوضعية الحالية واستشراف الوضعية المستقبلية له من خلال التعرض للتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه على الدول المتقدمة والدول النامية وكذلك توزيعه القطاعي،أما المبحث الرابع فخصصناه لدراسة محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الإقتصادي بالتعرض لمختلف النظريات التي تناولت تفسير دوافع الشركات للإستثمار في الخارج،وفي المبحث الخامس كرسناه لدراسة محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي.

الفصل الثاني:جاء تحت عنوان تجربة استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،الذي تم تقسيمه إلى أربعة مباحث،من خلال المبحث الأول قمنا بدراسة التطور الإقتصادي للجزائر في ضوء الإصلاحات الإقتصادية،أما المبحث الثاني فتناولنا من خلاله تطور الإطار القانوني للإستثمارات في الجزائر،والمبحث الثالث خصصناه لدراسة مميزات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الأخرى ومعوقاته،أما المبحث الرابع فقد كرسناه لدراسة حجم وآثار الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الثالث:جاء تحت عنوان تجربة استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في العربية السعودية،الذي تم تقسيمه إلى أربعة مباحث،من خلال المبحث الأول قمنا بدراسة التطور الإقتصادي للعربية السعودية في ضوء الإصلاحات الإقتصادية،أما المبحث الثاني فتناولنا فيه رؤية تحليلية تنظيمية للمناخ الإداري للبيئة الإستثمارية في العربية السعودية في الجزائر،والمبحث الثالث خصصناه لدراسة مميزات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الأخرى ومعوقاته في العربية السعودية،أما المبحث الرابع فقد كرسناه لدراسة حجم وآثار الإستثمار الأجنبي المباشر في العربية السعودية.

الفصل الرابع:جاء تحت عنوان مقارنة تجربة استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و العربية السعودية،الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث،من خلال المبحث الأول قمنا بدراسة مقارنة التطورات الإقتصادية الكلية والإطار التشريعي الحاكم للإستثمار في البلدين،والمبحث الثاني خصصناه لدراسة مميزات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الأخرى ومعوقاته في البلدين،أما المبحث الثالث تناولنا فيه تقييم تجربة إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدين .

الفصل الأول:أهمية وإتجاهات ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

تعتبر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي بالنظر إلى المزايا التي يتمتع بها بالمقارنة بمصادر التمويل الأخرى،كما يمكن اعتباره مؤشرا على انفتاح الإقتصاد ومظهرا للعولمة من خلال أهم مجسد له و هي الشركات متعددة الجنسيات،فضلا عن هذا فقد ثار جدل كبير حول الآثار الإقتصادية والإجتماعية المتعلقة باستضافة الإستثمار الأجنبي المباشر.

والتوسع في الإستثمارات الدولية مصحوبا بالتحول من الإستثمارغير المباشر إلى الإستثمار المباشر،كل ذلك شجع الجهود من قبل الباحثين نحو تطوير نظرية علمية وعملية لشرح تلك الظاهرة.

بالإضافة إلى محددات الفكر الإقتصادي (النظريات)،التي عملت على تفسير الإستثمار الأجنبي المباشر فإن هناك دوافع عملية تؤثر على قرار المستثمرين مثل الإستقرار السياسي،وحجم السوق ومعدل نموه والإطار التشريعي والقانوني الحاكم للإستثمار والبنية التحتية و الحوافز الضريبية والتمويلية.

ومع تنامي ظاهرة العولمة بزيادة وتيرة الإتفاقيات الدولية في مجال الإستثمار وبروز عدة إتحادات إقليمية للوجود و توسيع التكتلات القائمة من قبل،و ظهور المنظمة العالمية للتجارة أبلغ الأثر في الإستثمار الأجنبي المباشر.

وسوف نعالج هذه المسائل من خلال المباحث الخمسة التالية:

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني:آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على إقتصاديات الدول المضيفة.

المبحث الثالث:إتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

المبحث الرابع:محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الإقتصادي.

المبحث الخامس: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي.

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر

لقد كان لتدفق رؤوس الأموال الدولية المظهر البالغ الأهمية في بروز العولمة على وجه أوسع وأشمل،وأهم مايميز ذلك هو التنافس المشتد بين الدول لإستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات،ويعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أشكال هذه التدفقات،وسنحاول من خلال هذا المبحث إبراز أهم التعريفات المتعلقة بالإستثمار والإستثمار الأجنبي المباشر وأهم صور وأهمية وسلبيات هذا الأخير.

المطلب التمهيدي:تعريف الإستثمار وأنواعه

يعتبر الإستثمار الأداة والوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية الإقتصادية للدول،و قد كان لمصطلح الإستثمار،الحظ الوفير في الدراسات والكتابات الإقتصادية عبر التاريخ.

أولا :تعريف الإستثمار

هناك عدة تعريفات للإستثمار:

فالإستثمار يقصد به تلك الأموال المخصصة لإنتاج البضائع التي تستخدم في إنتاج بضائع أخرى،أي أن الإستثمار يمثل الإنتاج الذي لا يستهلك مباشرة مثل البضائع الرأسمالية كالآلات والمعدات والتجهيزات والبناءات...إلخ،وأيضا الأموال المخصصة لزيادة المخزون[1].

ويعرف الإستثمار كذلك على أنه توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح،والمال عموما،وقد يكون الإستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي[2].

في التعريف الأول لانجد هناك إشارة إلى الهدف من وراء الإستثمار وهو تحقيق المكاسب أو العوائد على مدى مدة طويلة في المستقبل،ومن الممكن خلال هذه المدة الطويلة تعرض هذا الإستثمار إلى مخاطر وهذا ما تجاهله كذلك التعريف.

وحسب الأستاذ(**غيتون**) فإن الإستثمار هو تكاثر معدات الطاقات الموجودة والإستثمار عبارة عن تضحية لضمان المستقبل،وهكذا يؤخذ بتوازن بين الحاضر والمستقبل[3]،أوبعبارة أخرى هو كل تضحية بالموارد في الوقت الحاضر لغرض الحصول مستقبلا على نتائج وإيرادات باقساط جامدة عبر الوقت ولكن بمبلغ إجمالي أكبر من النفقات الأولية[4].

كما يمكن تعريف الإستثمار بطريقة أخرى على النحو التالي:يقصد بالإستثمار،التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير عائد معقول مقابل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات.[5]

---

[1]- عمر صخري،**التحليل الإقتصادي الكلي،ديوان المطبوعات الجامعية**،الجزائر،ط2، 1991،ص168.

[2]- طاهر حردان حيدر،**مبادئ الإستثمار**،المستقبل للنشر والتوزيع،عمان،1997،ص13.

[3]- أوبكر ميلودي،**إختيار الإستثمارات وتقييم المشاريع**،دار الآفاق،الجزائر،بدون تاريخ نشر،ص12.

[4] - Boughba Abdallah **;Analyse et evaluation de projet**,Ed Berti,1998,P07.

[5]-محمد مطر،**إدارة الإستثمارات:الإطار النظري والتطبيقات العملية**،دار وائل للنشر،عمان،ط3، 2004،ص22.

وبعد هذا العرض لبعض من تعاريف الإستثمار نجد أنها ترتكز في مجملها على جوانب:التضحية،توفر نية الحصول على ربح،عنصر المخاطرة،عامل الزمن.

مما سبق يمكننا تعريف الإستثمار بأنه إستعمال حالي لأموال للحصول على ربح مستقبلي مقابل تحمل مخاطرة مهما اختلفت صورة هذا الإستعمال.

ثانيا:أنواع الإستثمار

هناك عدة أنواع للإستثمار باعتباره يمكن أن يكون فرديا أو استثمار شركات أو استثمار حكومي (تموله الحكومة)،حيث يصنف إلى نوعين أساسيين هما:الإستثمار الحقيقي والإستثمار المالي.

فالإستثمار الحقيقي يقصد به جميع أنواع الإستثمارات في الأصول الثابتة (المعمرة) كالعقارات،والمباني،والآلات،وقنوات الري،والأثاث والمعدات...وغير ذلك،مما يخدم عمليات الإنتاج بصورة مباشرة أو غير مباشرة،في فترة زمنية طويلة،ويعطى مردودا إقتصاديا،وهي مايطلق عليها رأس المال الإنتاجي **(Productive capital)** ويمكن زيادة هذا النوع من الإستثمارات الحقيقية دون اللجوء إلى صرف نقود (رأس مال سائل) وذلك عن طريق استخدام العمل الذاتي أو العمل الجماعي.[1]

أما الإستثمار المالي استثمار قصير الأجل أويكون إستثمار طويل الأجل،فالإستثمار قصير الأجل يأخذ شكل أذونات الخزينة،القبولات البنكية،شهادات الإيداع،أما الإستثمار طويل الأجل فيأخذ شكل الأسهم والسندات والتعهدات المكفولة.[2]

من هنا يمكن القول بأن الإستثمار المالي قد يصبح إستثمار حقيقي ونظرا لأهمية هذه النقطة نقوم بتوضيحها:

مؤسسات الأعمال عندما تقوم بإصدار الأسهم والسندات فإن يكون لخلق طاقة إنتاجية أو توسيعها.فهذا مايعرف بالإستثمار الحقيقي.وبالتالي فإن الأفراد عندما يقومون بشراء هذه الأسهم والسندات لأول مرة عند إصدارها فإنهم يمارسون عملية إستثمار حقيقي،ولكن نفس الأفراد يتنازلون عن الأسهم و السندات المصدرة سابقا لأفراد آخرين فإن هذا تعتبر إستثمار مالي لأنه لم يترتب عليها حقوق جديدة وإنما هي عملية مبادلة لحقوق موجودة.

نظرا للإرتباط بين الإستثمار المالي والإستثمار الحقيقي فإن العلاقة بينهما هي علاقة تكاملية.

1- هيثم عجام صاحب،محمد سعود علي،**التمويل الدولي**،دار الكندي،طرابلس،ط1 ،2002،ص29.

2-طاهر حردان حيدر،**مرجع سبق ذكره**،ص15.

المطلب الأول:مفهوم الإستثمار الأجنبي

يشتمل الإستثمار الأجنبي على الأنماط الإستثمارية التالية:

أولا:الإستثمار الأجنبي غير المباشر

وتسمى أيضا بالإستثمارات في المحفظة،التي يقصد بها ملكية الأوراق المالية على اختلاف أنواعها:سندات،أسهم،ضمانات القروض التي يحصل عليها المقرضون مقابل رأس المال المستثمر،ويمكن أن يقترن هذا النوع من الإستثمارات في بعض الأحيان بتنقل الخبرات والتكنولوجيا[1]لكن هذه الملكية لا تعطي الأفراد أو الهيئات أو الشركات حق ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الإستثماري،كما أن هذا النوع من الإستثمارات الأجنبية يعتبر قصير الأجل إذا قورن مع الإستثمار الأجنبي المباشر.[2]

بمعنى أن الإستثمار الأجنبي غير المباشر هو تملك المستثمر الأجنبي مجموعة من الأوراق المالية كالأسهم والسندات بمبالغ ضئيلة بحيث لايسمح له بإدارة المشروع نظرا لقلة حصته التي لاتخوله الحق في الإدارة.

ثانيا:الإستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدد من التعاريف نوجز أهمها فيما يلي:

يعبر الإستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي (FMI) عن ذلك النوع من أنواع الإستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر.وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة،بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.[3]

أما منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية(OCDE) فقد اعتبرت أن الإستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي حصة لا تقل عن 10 % من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت.[4]

حسب تعريف منظمة التعاون و التنمية الإقتصاية (OCDE) ،فإن حصة المستثمر يجب أن تكون من 10 % فما فوق لكي يعتبر إستثماره إستثمار أجنبي مباشر،وبالتالي إذا كانت حصة المستثمر الأجنبي أقل من 10 %،فإنه في هذه الحالة يعد إستثمار أجنبي غير مباشر،ومع ذلك الخط الفاصل بين الإستثمار المباشر وغيرالمباشر ليس واضحا وغير متفق عليه.

فتعتبر أستراليا حيازة 25 % على الأقل من حقوق الملكية يمثل إستثمارا مباشرا على حين نجد الرقم 20 % في فرنسا،10 % في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسويد وألمانيا.

---

[1]-فاروق تشام،**الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائروآثارها على التنمية الإقتصادية**،الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة البليدة،21-22 ماي 2006،ص ص46-47.

[2]- عبد السلام أبو قحف،**نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية**،مؤسسة شهاب الجامعة مصر 1989،ص13.

[3]-عبد المجيد قدي،**المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ط 2، 2005،ص251.

[4]-محمد قويدري،**تحليل واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزئر،(** اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر)،الجزائر،2005،ص3.

في حين تعرفه منظمة التجارة العالمية بأنه استثمار يحدث عندما يمتلك مستثمر في بلد (البلد الأم أصلا إنتاجيا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته[1].

بعد عرض التعاريف السابقة للإستثمار الأجنبي المباشر يمكننا ملاحظة مايلي:

- الإستثمار الأجنبي المباشر هو إستثمار حقيقي طويل الأجل.
- الإستثمار الأجنبي المباشر عادة ما يمارس من قبل الشركات متعددة الجنسيات.
- حق المستثمر الأجنبي في إدارة المشروع جزئيا أو كليا.
- يجب أن تكون حصة المستثمر الأجنبي من المشروع 10 % فما فوق ليكون إستثمارا أجنبيا مباشرا.

ومن خلال ماسبق يمكننا تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه إنتقال لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر (عادة ما تكون شركة متعدد الجنسية) إدارته جزئيا أو كليا بشرط أن تكون حصته من المشروع 10 % فما فوق بهدف تحقيق الربح.

وبعد أن تعرفنا على مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر يمكننا التمييز بينهما:فالإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر إستثمار حقيقي طويل الأجل بينما الإستثمار الأجنبي غير المباشر يعد إستثمار مالي قصير الأجل،وكذلك عن طريق معيار السيطرة والرقابة،فكلما كان المستثمر الأجنبي يملك المشروع أو غالبيته وتولى إدارته كان الإستثمار مباشرا،أما إذا لم تخوله حصته في المشروع حق الإدارة والسيطرة كان الإستثمار غير مباشرا.

المطلب الثاني:صور الإستثمار الأجنبي المباشر

تتباين أشكال وسياسات الإستثمار الأجنبي المباشر وتتعدد للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الإستثمار.

أولا:الإستثمار المشترك

إن الإستثمار المشترك هوعبارة عن إتفاق طويل الأجل بين طرفين أحدهما وطني و الآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي (صناعي،تجاري،خدمي) داخل دولة الطرف الوطني.[2]

بناءا على هذا المفهوم فإن الإستثمار المشترك ينطوي على الجوانب التالية:

- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قابضة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى إستثمار مشترك.
- ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي حصة في رأس المال نقدا،فقد تكون في شكل خبرة أو آلات أومعلومات.

---

[1]-محمد مسعود خليفة الثعيلب،خالد علي أحمد كاجيجي،**الإستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا بين عوامل الجذب والطرد،** مؤتمر الإستثمار والتمويل:الإستثمار الأجنبي المباشر،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة،2006،ص4.

[2]- عبد السلام أبوقحف،**مقدمة في الأعمال**،الدار الجامعية للنشر،الإسكندرية 2003،ص48.

- يكون لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

ثانيا:الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

يعتبر هذا النوع من الإستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلا من الشركات المتعددة الجنسيات،وتجدر الإشارة هنا إلى أن إكتساب الحيازة لا يتحقق إلا بعد الوصول إلى حد حق المراقبة (بلوغ عتبة المردودية)[1]،وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التشويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.[2]

إن تفضيل الشركات متعددة الجنسيات لهذا النوع من الإستثمارات الأجنبية المباشرة يقابله التردد بل الرفض في بعض الأحيان من طرف الدول النامية المضيفة،بسبب خوفها من التبعية الإقتصادية أو الوقوع في حالة إحتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها.

وعلى عكس ماقد تتوقعه بعض حكومات الدول النامية نجد أن زيادة حصة المنافسة بين دول العالم الثالث بل والدول المتقدمة الصناعية أيضا لجذب الإستثمارات الأجنبية أدى بالكثير من دول العالم الثالث إلى التصريح للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق لمشروعات الإستثمار فيها كوسيلة أو كورقة رابحة نسبيا في تشجيع تدفق الإستثمارات وجذب المستثمرين الأجانب بعد ما تشابهت كل أوكثير من الدول النامية تقريبا في نوع وطبيعة الإمتيازات والحوافز والتسهيلات التي تقدمها لجذب الإستثمارات الأجنبية[3].

ثالثا:مشاريع أو عمليات التجميع

تنشأ هذه المشاريع من إبرام إتفاقية بين طرف الأجنبي والطرف الوطني-عام أو خاص- يقوم بموجبها الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني الوطني بمكونات منتج معين –كمبيوترات مثلا- بهدف تجميعها لتصبح منتجا نهائيا وفي معظم الأحيان يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والتصميم الداخلي للمصنع مقابل عائد مادي متفق عليه[4].

كما أن هذا النوع من الإستثمارات الأجنبية قد تأخذ شكل الإستثمار المشترك أو شكل الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي،أما إذا كان المشروع الإستثماري الخاص بالتجميع سيتم بموجب عقد أو إتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي بشكل أو بآخر في مشروع الإستثمار فإن هذا الوضع يصبح مشابها لأنماط أشكال الإستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج.

---

[1] -Denis Tersent,Jean-luc Bricaut,**Linvestissement international,**edition armand colin,parise,1996,p8.

[2] -عبد السلام أبوقحف،السياسات والأشكال المختلفة للإستثمارات الأجنبية،مؤسسة شهاب الجامعة،الإسكندرية،2003،ص21.

[3] - **نفس المرجع**،ص22.

[4] - محمد عبد العزيز عبد ا عبد،**الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي**،دار النفائس،الأردن،ط1 ،2005،ص46.

رابعا:الشركات متعددة الجنسيات

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات الأداة الرئيسية التي تستخدم لتحقيق الإستثمار الأجنبي المباشر،في ظل ظروف أضحت تشهد تهاوي الحواجز أمام المعاملات الدولية مدفوعة بالعولمة والتحرر الإقتصادي والإبتكار التكنولوجي،ولقد اكتسبت الشركات متعددة الجنسيات نفوذا واسعا في شتى أنحاء العالم منذ بداية عقد التسعينات،إذ يقدر عددها نحو 65000 شركة لها توابع في الخارج-فروع- بنحو850000 فرع وهذا في سنة 2002 بعدما كانت 7000 فرع في سنة1970[1].وحسب تقديرات الأونكتاد،يشمل عالم الشركات متعددة الجنسيات اليوم نحو77000 شركة أم وأكثر من 770000 فرع أجنبي وبلغت القيمة المضافة لهذه الفروع الأجنبية في سنة2005 نحو 4.5 ترليونات دولار.[2]

وتعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها تلك الشركات التي تملك أكثر من وحدة أو فرع إنتاجي في أكثر من دولة،وكقاعدة عامة فإن الشركة متعددة الجنسيات تسيطر فيها النواة أو الشركة الأم على رأس المال الكلي لفروعها[3].

و تتميز الشركات متعددة الجنسيات بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الشركات الأخرى،وسيتم عرض هذه الخصائص بصورة موجزة فيمايلي:

1-الحجم الكبير:تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها وتمثل كيانات إقتصادية عملاقة،وأهم مقياس متبع للتعبير عن سمة الضخامة هو رقم الأعمال،وكذلك حجم الإيرادات لنفس الهدف،ووفقا لهذا المقياس احتلت شركة ميتسوبيتشي،بإجمالي إيراداتها الذي بلغ 184.4 مليار دولار،المرتبة الأولى بين أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات في سنة 1995،والتي يصل إجمالي إيراداتها إلى نحو 44 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي،كذلك تستحوذ هذه الشركات الخمسمائة على نحو 80 % من حجم المبيعات على المستوى العالمي،إن نشاط الشركات متعددة الجنسيات حقق معدلات نمو مرتفعة تجاوزت 10 % سنويا أي نحو ضعف معدل النمو في الإقتصاد العالمي ومعدل نمو التجارة العالمية.[4]

2-التفوق التكنولوجي:

تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمركزها المالي الكبير نتيجة الحجم الهائل للأرباح المحققة،مما يخولها الإنفاق على البحث العلمي ،بالإضافة لإستقطاب هذه الشركات أفضل الكوادر الفنية والعلمية اللازمة للبحوث النظرية والتطبيقية،مما يمكنها من فرض سيطرتها على الأسواق الدولية نتيجة تفوقها العلمي.

---

[1] - فارس فوضيل،**هل الإستثمار الأجنبي المباشر مظهر للعولمة الإقتصادية؟ وإلى أي مدى تبرز أهميته للإقتصاديات النامية**؟مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والتجارة،جامعة الجزائر،العدد10، 2004،ص220.

[2] -مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،**تقرير الإستثمار العالمي 2006،الإستثمار الأجنبي المباشرالوارد من الإقتصاديات النامية والإنتقالية وآثاره على التنمية**،الأمم المتحدة،2006،ص06.

[3] - فاروق العربي،**عولمة المبادلات:مسار وآثار**،دار الكتاب العربي،الجزائر،ط2006،1،ص70.

[4] - كريم نعمة النوري،**آفاق العولمة في البلدان النامية**،على موقع **www.rezqar.comb** تاريخ الإطلاع،2006/50/17.

3-الإنتماء إلى دول إقتصاديات السوق المتقدمة الصناعية:إن المركز الرئيسي لهذه الشركات يكون في الغالب منتميا إلى دول الإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة الصناعية،ويرجع هذا الأمر أساسا إلى وجود وفرة نسبية في رؤوس الأموال لدى هذه الدول،فضلا عن إحتكارها التكنولوجيا المتقدمة،وسعيها المستمر لفتح أسواق جديدة في الخارج لتصريف الإنتاج الصناعي المتزايد لهذه الشركات.

4- درجة التنوع والتكامل: تتسم الشركات متعددة الجنسيات بالتنوع الكبير في الأنشطة التي تقوم بها،فضلا عن زيادة درجة التكامل الرأسي والأفقي وتحقيق درجة عالية من الترابط للأمام وللخاف لهذه الأنشطة وتوزيعها على عدد كبير.[1]

5-السيطرة:تستطيع الشركة متعددة الجنسيات السيطرة بصورة فعالة على كافة الشركات والفروع الخارجية التابعة لها،وذلك من خلال الملكية الكاملة أو العظمى لتلك الفروع.

6-سوق احتكار القلة:تتميز الأسواق التي تباشر فيها الشركات متعددة الجنسيات نشاطها بأنها تحتوي على عدد قليل من المنتجين،ويرجع ذلك أساسا لإحتكار هذه المشروعات للتكنولوجيا المتقدمة والمهارات الفنية والإدارية والتنظيمية ذات الكفاءة المرتفعة وقدرتها المالية للإنفاق على البحث والتجديد العلمي وقدر تها على غزو الأسواق نتيجة السياسات الإعلانية،فضلا على أن هذه الشركات تتوافر لديها قدرة خاصة على تميز منتوجاتها وبالتالي تحقق أرباحا إحتكارية معتمدة على تلك القدرة.

المطلب الثالث:أهمية وسلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما من مصادر التمويل في الدول المضيفة من خلال دفع عجلة التنمية الإقتصادية،إلا أن أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر ليست مطلقة،فقد تعود بعض هذه الإستثمارات الأجنبية المباشرة بآثار سلبية تتفاوت حسب نوع الإستثمار.

أولا:أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بوسائل التمويل الخارجي أمثال المنح والإعانات والقروض بكثير من المزايا نجمل أهمها في النقاط التالية:

- أصـبح الإستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما للتمـويل الخـارجي الخاص للبلدان النامية وهو يختلف عن الأنماط الرئيسية الأخرى لتدفقات رأس المال الخاص الخارجي في أنه مدفوع على حد كبير بالآفـاق الـطويلة الأجـل المـفتوحة أمـام المستثـمرين لتـحقيق أربـاح في أنشطـة إنتـاج يسيطرون

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية،إيمان عطية ناصف،علي عبد الوهاب النجا،**التنمية الإقتصادية:دراسة نظرية وتطبيقية**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2006،ص281.

عليها بصورة مباشرة.[1]فضلا على أنه أكثر أشكال التمويل الخارجي إستقرارا[2] ،فقد أثبت الإستثمار الأجنبي المباشر مرونته خلال الأزمات المالية العالمية (1997-1998) وعلى خلاف ذلك فإن الأشكال الأخرى من تدفق رؤوس الأموال الخاصة محفظة الأسهم وتدفقات الديون و بخاصة التدفقات قصيرة الأجل،كانت عرضة لتغيرات كبيرة في مسارها خلال نفس الفترة،وكانت مرونة الإستثمار الأجنبي المباشر واضحة أيضا خلال الأزمة المكسيكية في (1994-1995) وأزمة ديون أمريكا اللاتينية في الثمانينات[3].

- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر كبديل للمديونية التي أثقلت كاهل البلدان النامية،فهو وسيلة لاتولد فوائد وأقساط واجبة الدفع ويجنب البلدان النامية الشروط الصعبة التي تلازم الحصول على القروض.
- القيام بدراسات الجدوى الإقتصادية والفنية للتأكد من نجاعة الإستثمار الأجنبي المباشر قبل ترسيخ قواعده في الدول المضيفة.
- توفير الأموال اللازمة لتغذية مشروعات التنمية الإقتصادية المختلفة،حيث يعد إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية هام في توفير موارد النقد الأجنبي حتى لو توافر الإدخار المحلي،ذلك أن الإدخار المحلي قد يكون كافيا إلا أنه لا يمكن تحويله إلى إستثمار لندرة موارد النقد الأجنبي أو عدم تحويله إلى إستثمار لندرة موارد النقد الأجنبي أو عدم تحويله إلى قدر مقابل من النقد الأجنبي[4].
- إن الإستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد عملات أجنبية لسد الفجوة الإدخارية[5] أو فجوة الصرف الأجنبي[6] كما هو الحال في المنح و القروض الأجنبية فحسب،بل الأكثر من ذلك فإن هذا النوع من التدفق يصاحبه في كثير من الأحيان آلات ومعدات على أرقى المستويات التكنولوجية،وخبرات تنظيمية وإدارية وتسويقية،وكلها عوامل تكون الدول النامية في أمس الحاجة إليها لتحقيق تنميتها الإقتصادية.

---

[1] - بادما لامبالي وكارل ب.سوفانت،**الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية**،مجلة التمويل والتنمية،المجلد36،العدد1،مارس 1999،ص35.

[2] -كنيت س روجوف،**إعادة التفكير في قيود رأس المال**، مجلة التمويل والتنمية،المجلد،39العدد4،ديسمبر 2002،ص55.

[3] -براكاش لونجاني،وعساف رزين،**مامدى فائدة الإستثمار؟**،مجلة التمويل والتنمية،المجلد 38،العدد 02،يونيو 2001،ص6.

[4] - سالم أحمد الفرجاني،**المساهمة الأجنبية في الإستثمار المحلي:الأهمية والمحاذير**،مؤتمر الإستثمار والتمويل:الإستثمار الأجنبي المباشر،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة،2006،ص02.

[5] - **تقاس الفجوة الإدخارية** بالفرق بين الموارد الإستثمارية الكلية المطلوبة خلال فترة زمنية مقبلة،وبين المدخرات الوطنية التي يمكن تحققها وتعبئتها دون تضخم أو تخفيض لمستوى الإستهلاك الوطني.أنظرمحمد عبد العزيز عبد ا ،**مرجع سبق ذكره**،ص30.

[6] -**فجوة الصرف الأجنبي هي**:رصيد الصرف الأجنبي المطلوب لتغطية العجز المقدر حدوثه في فترة مقبلة في ميزان المدفوعات وتقاس بالفرق بين حجم الموارد الأجنبية المطلوبة والموارد الأجنبية المتاحة عن طريق صادرات البلد المنظورة وغير المنظورة خلال فترة زمنية معينة مقبلة.أنظر:نفس المرجع،ص30.

ثانيا:سلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من تعدد مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر،نجد أنه لايخلوا من الآثار السلبية على بعض الجوانب التي تخص الدول المضيفة له،ومن أهمها مايلي:

- من بين أهم الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية مشكلة البيئة فبعدما واجهت الشركات متعددة الجنسيات معارضة كبيرة في بلدانها في بعض القطاعات الصناعية والتي أصبحت سببا في حدوث مشاكل بيئية،وهذا ما جعلها تقوم بنقل هذه الصناعات إلى الدول النامية. ومن النتائج الملاحظة على المستوى العالمي هو مشكل إرتفاع درجة الحرارة والتلوث الهوائي بسبب بعض الغازات ومن أهمها ثاني أكسيد الكربون[1].
- إن منح الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية.
- تحويل الشركات المتعددة الجنسيات الأرباح إلى الخارج ومابنجم عن ذلك من مآخذ فضلا عن السلوك الإحتكاري الذي ينشأ و السلع غير الملائمة التي تقوم بإنتاجها وتسويقها للدول النامية.
- تتصف الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالتقلب بدرجة كبيرة،إذ تتميز بسرعة تحركاتها جريا وراء الربح والفائدة،فالإستثمارات التي تدفقت على أندونوسيا وماليزيا بسبب رخص اليد العاملة عادة فغادرتها إلى أماكن أخرى،إذ أن خروج رأس المال الأجنبي من دول جنوب شرق آسيا كان بسبب الأزمة المالية التي اجتاحت هذه الدول في منتصف 1997،وقد نجم عن هذه الأزمة المالية إنكماش للإقتصاد الأندونيسي بنسبة 80 %،وفي تايلاند بنسبة 50 % ،وفي كوريا بنسبة 45 %،وفي ماليزيا بنسبة 45 % ،وفي ماليزيا بنسبة 25 %،وامتدت لتشمل الدول المجاورة،إن الأموال التي خرجت من دول جنوب شرق آسيا كانت تبحث عن أسواق أخرى جديدة.[2]
- ومن سلبيات الإستثمارات الأجنبية المباشرة هو أنها تتجه غالبا إلى مجالات خدمية مثل الخدمات المالية والسياحية وغيرها.
- قد يؤدي تدفق الإستثمارات المباشرة إلى تقاعس في بذل الجهود في الدول النامية المعنية لإتخاذ سياسات إقتصادية أكثر حزما لرفع مستوى الإستثمار والإدخار الوطني،وبالتالي تفضيل الحل الأسهل وهو محاولة جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تؤدي الإستـثمارات الأجـنبية المـباشرة خـاصة إذا كـانت حـصة الشركات متعددة الجنسيات منها كبيرة،للتدخل في الشؤون الداخلية وكذا المساس بالسيادة الوطنية من خلال السيطرة على القطاعات الإستراتيجية،بالإضافة إلى ما ينجر عن ذلك من آثار سلبية ،سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

---

[1] -فضيلة خير،**إنعكاسات العولمة على الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية،**(رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر)،2005،ص105.

[2] -ضياء مجيد الموسوي،**الحداثة والهيمنة الإقتصادية ومعوقات التنمية**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2004 ،ص104.

المبحث الثاني:آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة

القول بأن الإستثمار الأجنبي المباشر كان دائما مثارا للجدل لا يوفي الموضوع حقه،وفيه تخفيف لحدة الخلاف حول الموضوع،فالإستثمار الأجنبي المباشر قامت حوله نظريات ثورية راديكالية وصلت ذروتها في الفكر الماركسي الذي يرى في هذا النوع من الإستثمار توسعا رأسماليا وامتدادا للإستعمار.

في الوقت الحالي،ومنذ بداية الثمانينات،خفت حدة الجدل وفقد كثيرا من مضامينه العقائدية والنعرة الوطنية،وأصبح ينظر إلى الإستثمار الأجنبي نظرة برغماتية،فهو ليس خيرا كله وليس شرا كله.

وفيما يلي تحليل لآثار الإستثمار الأجنبي المباشر على إقتصاديات الدول المضيفة.

المطلب الأول:أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على العمالة

تلعب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر دورا بارزا في توفير مناصب العمل،ويعتبر هذا الدور من أهم الأسباب التي دفعت الدول المضيفة خاصة الدول النامية إلى الإهتمام بتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر نتيجة تفاقم ظاهرة البطالة بها،فإنسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة من شأنه المساعدة في إحداث مناصب عمل جديدة.

وتجدر الإشارة أنه وضعت عدة إعتبارات وإفتراضات تتناول كيفية تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على العمالة منها[1]:

-إن وجود الإستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى علاقات تكاملية بين أوجه النشاط الإقتصادي في الدولة المضيفة،من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشاريع لتقديم الخدمات المساعدة واللازمة للشركات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة عدد المشاريع الوطنية الجديدة والتي ينشأ عنها خلق فرص جديدة للعمل.

-إن دفع المستثمر الأجنبي للضرائب المستحقة على الأرباح التي يجنيها يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة و مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن هذه الزيادة في العوائد سوف تمكن الدولة من التوسع في إنشاء مشاريع إستثمارية-صناعية وخدمية-جديدة وبالتالي خلق فرص جديدة للعمل.

-إن توسع الإستثمار الأجنبي المباشر في نشاطاته مع الإنتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سيؤدي-مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة- إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق التي تنشأ فيها تلك الإستثمارات.

ويتفاوت بشكل واضح أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل من دولة إلى أخرى بحسب الأسلوب الذي ينتهجه الإستثمار الأجنبي المباشر للدخول لتلك الدول،فيمكن ملاحظة زيادة حجم العمالة إذا كان المشروع الإستثماري جديد،في المقابل إنخفاض حجم العمالة في حالة إقتناء مشروع إستثماري قائم من قبل.

أيضا تختلف مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل للدول المضيفة له على حسب النشاط الذي يتوجه له الإستثمار الأجنبي المباشر،فالنشاطات المرتبطة بإستخراج الخامات والمواد الأولية (كالنفط والغاز...إلخ)لاتساهم في توفير فرص كثيرة لمناصب العمل و هذا نظرا لطبيعة التكنولوجيا بها والتي عادة ماتعتمد على كثافة رأس المال(الآلات والمعدات)،بينما تشهد النشاطات المرتبطة بقطاع الخدمات

---

[1] - محمد عبد العزيز عبد ا ،**مرجع سبق ذكره**،ص ص 104-105.

(كالبنوك وشركات التأمين)،أثر كبير في استيعاب أعداد كبيرة من العمالة المتوفرة في الدول المضيفة .

وفي هذا الصدد قدرت عدد الوظائف المباشرة المتوفرة من قبل الشركات متعددة الجنسيات خلال سنة 1992 بحوالي 73 مليون وظيفة،منها 12 مليون وظيفة نصيب الدول النامية وهو مايعادل 2 % من إجمالي قوة العمل بها،ويرجع ضعف نصيب الدول النامية من مجموع الوظائف المباشرة الموفرة في تقديرنا الخاص بالدرجة الأولى إلى ضعف حصة الدول النامية من التدفقات الإجمالية للإستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم (01):العلاقة بين سياسات الإستثمار وسوق العمل

الطلب على العمل

عرض العمل

مستوى الإستثمار

نمط الإستثمار

- التوزيع القطاعي
- كثيف العمل أم رأس المال
- موجه للتصدير أم السوق المحلية
- مشروعات صغيرة أم كبيرة الحجم

عوامل ديمغرافية

سياسات التعليم

قوانين سوق العمل

مناخ الإستثمار

حوافز الإستثمار

سياسات الإستثمار

المصدر:أحمد زغدار،**التحالف الإستراتيجي كخيار للمؤسسة الجزائرية ،دراسة حالة مؤسسة التبغ والكبريت** ،(أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر)،الجزائر،2005،ص 61.

المطلب الثاني:أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التكنولوجيا

التكنولوجيا هي مجموعة المعارف والمهارات والخبرات المتراكمة من مصادر محلية وخارجية لغرض إستخدامها في العمليات الإنتاجية أو إنتاج منتجات نهائية،بالشكل الذي يلائم توليفة الإعتبارات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تتبناها أجهزة التخطيط في البلد المعني[1].

ولا تقتصر التكنولوجيا بمفهومها الواسع على سلسلة العمليات الإنتاجية الفنية فقط ،بل تمتد لتشمل أيضا المهارات والقدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية،وعملية نقل التكنولوجيا قد تتم من خلال وسائل مختلفة مثل بيع التكنولوجيا وإتفاقيات منح التراخيص وعقود المساعدة الفنية.

وتلعب التكنولوجيا دورا محوريا في دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول المضيفة وخاصة الدول النامية،فسعت هذه الأخيرة إلى التوسع في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من كونه أحد المصادر التي تحقق غاية نقل التكنولوجياإليها.

وللتعرف على أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في التحديث والتطويرالتكنولوجي في الدول المضيفة،يمكن إثارة الأسئلة التالية:[2]

1-ماهي شروط المستثمر الأجنبي على الدول المضيفة لنقله التكنولوجيا إليها؟.

2- ماهي تكلفة الحصول على التكنولوجيا للدول المضيفة؟.

3- مدى مناسبة مستوى التكنولوجيا التي تم نقلها للدول المضيفة مع خصائص ودرجة تقدم وأهداف هذه الدول؟.

4-ما هي الآثار المترتبة على درجة التقدم التكنولوجيا الوطنية في الدول المضيفة جراء إستيراد التكنولوجيا الأجنبية؟.

فيما يخص التساءل الأول فإن مدى إستفادة الدول المضيفة من التكنولوجيا يتوقف على جملة من العوامل الخاصة بالمستثمر الأجنبي نلخصها فيما يلي:[3]

1-مدى ما يشترطه المستثمر الأجنبي من توفر لمستوى معين من الخدمات أو المشاريع الخاصة بالبنية التحتية قبل نقل التكنولوجيا.

2-فرض قيود من قبل المستثمر الأجنبي على إعادة تصدير التكنولوجيا المنقولة.

3-هل يشترط المستثمر الأجنبي سقف معين من التكنولوجيا للتعامل بها أقل أو أكثر مما عليه الحال في الدولة الأم؟.

---

[1]- فطيمة بن عبد العزيز،**فعالية الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على إقتصاديات الدول النامية (حالة الجزائر)،(** أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر)،الجزائر،2005،ص240.

[2]- عبد السلام أبوقحف،**إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي**،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،2003،ص464.

[3]- محمد عبد العزيز عبد ا عبد،**مرجع سبق ذكره**،ص ص 114-115.

أما التساؤل الثاني المتعلق بالتكلفة التي تتحملها الدول المضيفة فهو أمر لابد منه،وذلك بإعتبار أن التكنولوجيا ليست سلعا عامة يمكن الحصول عليها دون مقابل،فضلا أن التكاليف الكبيرة المنفقة عليها من قبل الدول صاحبة التكنولوجيا،وكذلك كونها أحد المزايا التنافسية للشركات متعددة الجنسيات لسيطرتها على الأسواق الدولية،وتتمثل تكاليف الإستفادة من التكنولوجيا فيما يلي:-

- التكاليف الناشئة عن تهيئة وإعداد المناخ أوبيئة العمل الملائمة للتكتولوجيا المنقولة (تنمية وتدريب العمال).
- التكاليف الناشئة عن مقاومة التغيير أوعدم قبول التكنولوجيا المستعملة.
- التكاليف الناشئة عن توفير خدمات البنية الأساسية اللازمة.

أما فيما يخص التساؤل الثالث،فعدم التوافق التكنولوجي المنقول مع خصائص الدول المضيفة يستلزم ضرورة تهيئة بيئةالأعمال ،وتوفير مشروعات البنية التحتية الأساسية،وهذا يؤدي إلى إرتفاع تكلفة الحصول على التكنولوجيا،هذا من ناحية إرتباط الملاءمة بالتكلفة والشروط التي تفرضها الشركات متعددة الجنسيات،أما من الناحية الأخرى-وكما يرى البعض- فإن فعالية وجدوى التكنولوجيا يتوقف على عدد آخر من العوامل من أهمها درجة التوافق النسبي لمستوى التكنولوجيا المنقولة لخصائص الدول المضيفة أو العوامل الملائمة فيها لنوع التكنولوجيا.[1]

أما التساؤل الرابع و المتعلق بمدى تأثير التكنولوجيا المستوردة على تطور التكنولوجيا الوطنية وتقدمها،وهذا الأمر ليس بالسهل،فمن جهة نجد أن تحقيق هذا الهدف يتوقف على مدى إستعداد المستثمر الأجنبي للإسهام في التنمية التكنولوجية بالدول المضيفة،ومن جهة أخرى يتوقف تأثير الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية التكنولوجية على أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للدول المضيفة.

إن توفير بيئة إستثمارية مناسبة بالإرتكاز على تحسين الجوانبالإقتصادية،والإجتماعية، والثقافية،والسياسية من طرف الدول المضيفة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر ،يسمح لها بالإستفادة من فوائد تخص وضعها التكنولوجي،وتتجلى مظاهر هذه الإستفادة من خلال:[2]

- رفع كفاءة وخبرة العامل الوطني نتيجة الإحتكاك بالخبرات الأجنبية.
- مبادرة الدول المضيفة إلى إنشاء مراكز بحث وتطوير وتدريب لإستيعاب التكنولوجيا المستوردة.
- يستلزم قدوم التكنولوجيا تطويرتقنيات الخدمات والمنافع العامة وزيادة الطلب عليها.
- إيجاد آلية لخلق المنافسة بين المستثمرين سوف يؤدي إلى إهتمامهم بجلب أفضل التقنيات والأنظمة مما يشكل بعدا آخر في توطين التقنية.

---

[1] - عبد السلام أبوقحف،**إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي،مرجع سبق ذكره،**ص452.

[2] - فارس فضيل،**هل الإستثمار الأجنبي المباشر مظهر للعولمة الإقتصادية؟ وإلى أي مدى تبرز أهميته للإقتصاديات النامية؟،مرجع سبق ذكره،**،ص243.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الدراسات التي تشير إلى أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التكنولوجيا،ومن بينها:[1]

1-دراسة (Blomston,1989): وأشار إلى أن أهم وسيلة إلى إنتشار التقنية العالية هي الآثار الخارجية للإستثمار الأجنبي المباشر وهذا راجع إلى أن التكنولوجيا الأجنبية غالبا لاتكون متوفرة محليا،وكذلك إستخدام التكنولوجيا الجديدة يرتبط بدرجة عالية من المخاطر،فوجود الشركات الأجنبية واستخدامها لهذه التكنولوجيا يزيل هذه المخاطر،زيادة على أن الشركات الأجنبية بطبيعتها لها القدرة على الإنتاج الكبير وبالتالي خلق وفرات الإنتاج الكبير وبالتالي يملكها تحطيم الإحتكار الداخلي وجعل السوق أكثر تنافسية وكفاءة.

2-دراسة(Gerschenbeng,1987): أما في مجال إنتشار التقنية العالية والمهارات الإدارية من خلال التدريب،فأوضحت هذه الدراسة على الإقتصاد الكيني أن الشركات الأجنبية قد منحت فرص أكثر مما منحته الشركات الكينية الخاصة.

المطلب الثالث:أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

من بين الأهداف المرجوة من الدول المضيفة في سعيها لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر تحسين ميزان المدفوعات من خلال التأثير على الموازين الأساسية له وهي:الميزان التجاري وميزان العمليات الجارية غير المنظورة،وميزان العمليات الرأسمالية.

ويعرف ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن تسجيل محاسبي تسجل فيه الدولة قيم المعاملات الإقتصادية التي تتم بينها (المقيمين) وبين الدول الأخرى (غير المقيمين)[2].

يعكس ميزان مدفوعات كل دولة مركزها المالي في تعاملها مع باقي دول العالم،ومدى قدرتها على إقتناء سلع وخدمات من الخارج،ولذلك تسعى الدول إلى تقليص عجز ميزان مدفوعاتها بل ولتحقيق فائض.

والإستثمار الأجنبي المباشر،بإعتباره حركة من حركات رؤوس الأموال في إطار التبادل الدولي ويندرج ضمن ميزان المدفوعات،بالضرورة آثار.

ولتحديد أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات يستلزم دراسة مايلي[3]:

أولا:التدفقات الداخلة

1-مقدار التدفق من النقد الأجنبي أومقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع الإستثماري،وكلما زادت مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع كلما زاد حجم المشروع وبالتالي حجم التدفق من النقد الأجنبي.

2-مقدار المتوفر من النقد الناجم عن المتوفر في الواردات من السلع والخدمات.

3-مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي نتيجة التصدير.

---

[1]- يعقوب علي جانقي وعلم الدين عبد ا بانقا،**تقييم تجربة السودان في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر وإنعكاساها على الوضع الإقتصادي**،مؤتمر الإستثمار والتمويل:الإستثمار الأجنبي المباشر،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة،2006،ص301.

[2]- إيمان عطية ناصف،**مبادئ الإقتصاد الكلي**،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،2006،ص301.

[3]- سلمان حسين،**الإستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية بالدول النامية**،(رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر)،الجزائر،2004،ص ص45-46.

4-مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي في شكل مساعدات مالية من الحكومة/الحكومات الأم.

5-التدفق الداخل من النقد الأجنبي الناتج عن منح تأشيرات الدخول والإقامة للعاملين الأجانب.

6-القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

ثانيا:التدفقات الخارجية وتتمثل في:

1-مقدار التدفقات الخارجية من النقد الأجنبي لإستيراد مواد خام ومواد أولية.

2-مقدار الأجور والمرتبات والحوافز الخاصة بالعاملين الأجانب المحولة للخارج.

3-مقدار الأرباح المحولة للخارج بعد بدء مرحلة الإنتاج والتسويق.

4-مقدار رأس المال المحول للخارج بعد فترة من مرحلة التشغيل.

5-فروق أسعار تحويل المواد الخام والمواد الأولية.

إن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في البداية يكون له تأثير إيجابي على ميزان المدفوعات،بإعتبار هذا التدفق يسجل في حساب رأس المال لميزان المدفوعات،ويختلف هذا التأثير حسب شكل الإستثمار،فللإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي أثر على ميزان المدفوعات أكثر من الإستثمار المشترك،وهذا راجع إلى أن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في حالة الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي يكون أكبر من التدفق في حالة الإستثمار المشترك.

من جهة أخرى يمكن لميزان التجاري أن يتأثر نتيجة لعدة إعتبارات،فالشركة متعددة الجنسيات لها مستلزمات من الواردات للقيام بعمليتها الإنتاجية،وهذه الواردات يمكن تغطيتها من خلال صادرات هذه الشركة،لكن النتيجة الصافية ترتبط بشكل الإنتاج المتعلق بالصادرات،فمثلا إذا تعلق الأمر بمصنع بسيط لتركيب القطع المنتجة في الخارج،فإن التأثير الصافي الإيجابي سوف يصبح صغيرا جدا،أما إذا تعلق الأمر بإنشاء مؤسسة من أجل تنشيط إنتاجات محلية تحل محل الواردات،في هذه الحالة سوف يكون التأثير الصافي إيجابيا[1].

غير أن هذا الأثر يمكن أن يزول في المدى البعيد،على إثر السياسات التي يمكن أن تتبناها الشركة الأجنبية والتي قد تلغي ذلك الأثر وذلك كأن تقوم بتحويل الأرباح إلى الخارج،ولذاك أثر سلبي واضح على ميزان المدفوعات.[2] لكن لو قامت بدلا من ذلك بإعادة إستثمار الأرباح محليا من خلال التوسع في أعمالها في البلد المضيف،فسيكون الأثر إيجابيا.

---

[1]-Hugonnie Bernard ,**Investissement directs cooperation internationale et firms** multinationales,Economica,Paris,1984,p199.

[2]-Bouguinat Henri,**Theories de l investissement direct etranger**,Ed economica,Paris 1984 ,p195.

المطلب الرابع:آثار متنوعة للإستثمار الأجنبي المباشر

إن الخصائص التي تتمتع بها الإستثمارات الأجنبية المباشرة من كبر رأس المال والإدارة المتطورة والتفوق التكنولوجي،يجعل من تأثيرها ليس فقط على المستويات الإقتصادية فحسب بل تتعدى إلى الجوانب الإجتماعية والبيئية.

أولا:أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على البيئة

إن من المسببات التي تدفع المستثمرين الأجانب للتوطن في الدول النامية هي القيود المفروضة عليهم من دولهم الأصلية للمحافظة على البيئة،وتسبب أنشطتهم خاصة في المجالات الحساسة من الناحية البيئية مثل:التعدين وإستخراج البترول،والصناعات البتروكيماوية في تفاقم مشكلة البيئة في الدول النامية.

ثانيا:أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستهلاك المحلي والإدخار المحلي

إن الإستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تفاوت توزيع الدخل بين الفئات الإجتماعية المختلفة ويتوسع عبر الزمن،ويوفر بيئة جديدة تقوم على التقليد التي تعمل على زيادة مستوى الإستهلاك الترفي وتخفيض الإدخار الوطني،مما يحدث تشويها في نمط الإستثمارات المحلية،وهذا ما أكدته دراسة الإقتصادي (جوبتا)،أما الإقتصادي (جوستاف بابنيك) فإنه يؤكد على العلاقة العكسية بين رأس المال الأجنبي (وبضمنه الإستثمار الأجنبي المباشر)والإدخار المحلي في الأقطار النامية،ويرجع ذلك لمجموعة عوامل منها:الحروب والإضطرابات،ومعدلات التبادل التجاري ومدى التغيير فيها،خاصة في الأقطار النامية المعتمدة بشكل كبير على قطاع التصدير،والمتغيرات الخارجية كحدوث الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية.[1]

ثالثا:آثار الإستثمار الأجنبي المباشر الإجتماعية والثقافية

يترتب على وجود الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة لها،تأثير على البنى الإجتماعية،بالإضافة إلى نقل بعض الأفكار والآراء القادمة من مجتمعات تلك الإستثمارات جراء نقل اللغة والثقافة الخاصة بالدول المصدرة للإستثمار بالوسائل المقروءة والمسموعة إلى مجتمعات البلدان المضيفة.

بعد أن تبين لنا أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة من خلال زاويتين،أولها المزايا التي يتمتع بها بالمقارنة مع مصادر التمويل الأخرى،,أيضا من خلال معرفة آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية بالدول المضيفة،رغم أن هذه الأهمية غير مطلقة فقد تتخللها بعض السلبيات.

والسؤال الذي يثار هنا:**ماهو نصيب الدول المتقدمة و الدول النامية من هذه الأهمية؟**،بمعنى نريد معرفة نصيب الدول المتقدمة والدول النامية ومنها الدول العربية ماضيا وحاضرا ومستقبلا من التدفقات الإجمالية للإستثمار الأجنبي المباشر فضلا عن التوزيع القطاعي لهذا الأخير وهذا ماسيتم تناوله في المبحث الموالي.

---

[1] - سعد محمد الكواز،**الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على ألأقطار النامية**،مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،14و15 نوفمبر 2005.

المبحث الثالث:إتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم

يشهد العالم حركة واسعة في مجال تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء،ومن ثم سنحاول التطرق إلى وذلك في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء،ومن ثم سنحاول التطرق إلى إتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم من خلال رصد التدفقات الإجمالية للإستثمار الأجنبي المباشر،التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر،توجهات الإستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة والدول النامية،أداء الدول العربية،توقعات المستقبل للإستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول:التدفقات الإجمالية للإستثمار الأجنبي المباشر

بالنظر للجدول رقم (01)،إن سنة 2000 شهدت أعلى معدلات لتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم حيث بلغت هذه التدفقات 1409.6 مليار دولار،ومنذ ذلك التاريخ فإن التدفقات شهدت تراجعا مستمرا حتى سنة2003،ففي سنة 2001 تراجعت هذه التدفقات بشكل حاد قارب 833 مليار دولار،وواصلت التدفقات إنخفاضها،وإن كان بشكل أقل حدة سنة2002 لتصل إلى 617.7 مليار دولار،ثم إنخفضت مرة أخرى سنة 2003 إلى 557.9 مليار دولار،وهو مايعادل 40 % من المستوى المحقق سنة 2000 ،غير أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر عاودت الإرتفاع سنة 2004 محققة 710.8 مليار دولار وبنسبة إرتفاع 27 % عن سنة 2003،أما في سنة 2005،فقد حققت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر قفزة نوعية حيث بلغت 916.3 مليار دولار،وبنسبة إرتفاع 29 % عن سنة2004.

ويمكن عرض بعض التفسيرات التي طرحت لتفسير هذا التراجع المستمر من سنة 2001 إلى سنة 2003:[1]

- حالة البورصات العالمية والتي رغم بعض التحسن في مؤشراتها،إلا أنها مازالت بعيدة عن المعدلات المحققة في سنة 2000.
- تراجع الإستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للإندماج والإستحواذ من 370 بليون دولارسنة 2002 إلى 297 بليون دولار سنة 2003،وهذا التراجع يعود في جانب منه إلى التراجع في عمليات الخوصصة أو إنتهائها في بعض الدول.
- شهدت الفترة من سنة2000 إلى 2003 صدور تعديلات تنظيمية لصالح تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر بلغت 147 تعديلا سنة 2000،وتدرجت لتصل إلى 220 تعديل سنة 2003،في المقابل فإن التعديلات غير المشجعة للإستثمار الأجنبي المباشرسواء بزيادة الرقابة أو تقليل الحوافز كانت ثلاثة فقط سنة 2000 إرتفعت إلى 24 تعديل سنة 2003.

أما عن أسباب الإرتفاع في سنة 2004،وسنة 2005 فترجع إلى:

- تأثير النمو الإقتصادي العالمي.

---

[1]- حاتم عبد الجليل القرنشاوي،**الإستثمار في ظل العولمة التوجهات ...المتطلبات**،مؤتمر التمويل والإستثمار:تطوير الإدارة العربية لجذب الإستثمار،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة،2006،ص ص2-3.

- تنامي نشاط الإندماج والتملك وخاصة عمليات عبر الحدود.
- إستمرار تحسين بيئة الإستثمار،ونجاح جهود الترويج للأقطار المستضيفة للإستثمارات.
- تبسيط إجراءات الترخيص والمعاملات.

والجدول الموالي يبين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1994-2005

الجدول رقم (01): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بحسب المناطق (1994-2005)

مجموعة الدول	1994-1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الدول المتقدمة	373.9	1133.7	599.3	441.2	358.5	396.1	542.3
الدول النامية	166.4	266.8	221.4	163.6	175.1	275.0	334.3
دول جنوب شرق أورباوالكومنوات المستقلة	7.8	9.1	11.5	12.9	24.2	39.6	39.7
العالم	548.1	1409.6	832.2	617.7	557.9	710.8	916.3
النصيب من التدفقات العالمية من الإستثمار الأجنبي المباشر(%) الدول المتقدمة	68.2	80.4	72.0	71.4	64.3	55.7	59.2
الدول النامية	30.4	18.9	26.6	26.5	31.4	38.7	36.5
دول جنوب شرق أورباوالكومنوات المستقلة	1.4	0.6	1.4	2.1	4.3	5.6	4.3
العالم	100	100	100	100	100	100	100

Source :world investment repoort :FDI From developing and transition economies :implication for development,United Nation,16 october 2006,p02.

المطلب الثاني:التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر

إثر تزايد مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في مختلف المناطق الإقتصادية حيث وصل نصيب القطاع الخدمي مع بداية القرن الواحد والعشرين أكثر من 70 % من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة و52 % في الدول النامية فمن البديهي أن تزايد حصة هذا القطاع من الإستثمار الأجنبي المباشر.

ومن الخطوات التي إتخذتها كثير من الدول وساهمت في تعزيز حصة الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات هي:

-التوجه نحو إقتصاد السوق.

-الإندماج في الأسواق العالمية وتحرير القطاعات المختلفة بما فيها قطاع الخدمات.

وارتفع نصيب الخدمات من الرصيد العالمي للإستثمار الأجنبي المباشر من 25 % في التسعينات إلى 60 % سنة 2002،كما أن الخدمات ساهمت بحوالي ثلثي التدفق العالمي للإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2001-2002.[1]

أما في الدول النامية،فقد شهد قطاع الخدمات زيادة كبيرة في مساهمته في رصيد هذه المجموعة من الإستثمار الأجنبي المباشر،حيث إرتفع من 17 % سنة1990 إلى 25 % في سنة 2002،وترجع هذه الزيادة في

[1] -اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا،**الإستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الأسكوا 2004،الأمم المتحدة،نيويورك،2005،على موقع:www.escwa.lb.org** تاريخ الإطلاع:2006/08/12.

نصيب الخدمات في هذه الدول من الإستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الذي وصل في سنة 2001 إلى 52 % وكما هو متوقع حاز قطاع الإنشاءات على الجزء الأكبر من نصيب الخدمات في الدول النامية حيث إرتفع من 23 % في سنة 1990 إلى 45 % في سنة 2002[1].

وقد تزايد النصيب النسبي للإستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات من إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ليصل إلى 67 % سنة 2003 وكان ذلك بطبيعة الحال على حساب الإستثمارات الموجهة إلى قطاع الصناعة والتي إنخفض نصيبها في السنوات المقارنة بين 1990 و2003 بمقدار 19 % والقطاع الأولي الذي إنخفض نصيبه النسبي بمقدار 33 %.وتراجع نصيب الخدمات في سنة 2004 ليصل إلى 63 % من التدفقات الإجمالية للإستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الخدمات المالية.[2]

وفي سنة 2005 كانت الخدمات أكبر مستفيد من الزيادة القوية للإستثمار الأجنبي المباشر،لاسيما المجالات المالية والإتصالات والعقارات،وشهد القطاع الصناعي إنخفاض متزايد وحاد في نصيبه (أقل بأربع نقاط مئوية في عمليات الإندماج والشراء عبر الحدود مقارنة بالسنة الماضية) والإرتفاع الشديد للإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأولي (فقد إرتفعت مبيعات عمليات الإندماج والشراء عبر الحدود بستة أضعاف)،وفي صناعة النفط في المقام الأول.[3]

المطلب الثالث:توجهات الإستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة والدول النامية

يعرض الجدول رقم (01) تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1994-2005 وكما يوضح فإن مايقرب على 68 % في المتوسط من الإستثمار الأجنبي المباشر توجه للدول المتقدمة خلال الفترة محل الدراسة،إلا أن الملاحظ أن هذا النصيب تزايد تدريجيا من 68.2 % خلال الفترة 1994-1999 لتصل إلى 80.4 % سنة 2000 إلا أنه أخذ في التراجع النسبي مع تراجع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى 64.3 % سنة 2003 أي بما يعادل 16.1 % عن سنة 2000 ،وكذلك تراجع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشرسنة 2004 ليبلغ 55.7 %،أما في سنة 2005 فقد سجل إرتفاع نسبي وصل إلى 59.2 %.

أما بالنسبة للدول النامية فقد شهد نصيبها النسبي تراجعا مستمرا حتى سنة 2000 و الذي كما سبق ذكره شهد أعلى معدلات لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر،إلى أن هذا النصيب النسبي ارتفع مرة أخرى سنة 2001 وعاود الإنخفاض سنة 2002 ثم إرتفع سنة 2003 إلى 31.4 % ،وكذلك شهد إرتفاع في سنة 2004 إلى 38.7 % وعاود الإنخفاض مرة أخرى سنة 2005 ليبلغ 36.5% .

والشكل الموالي يبين تطور التدفقات بين الدول النامية والمتقدمة.

---

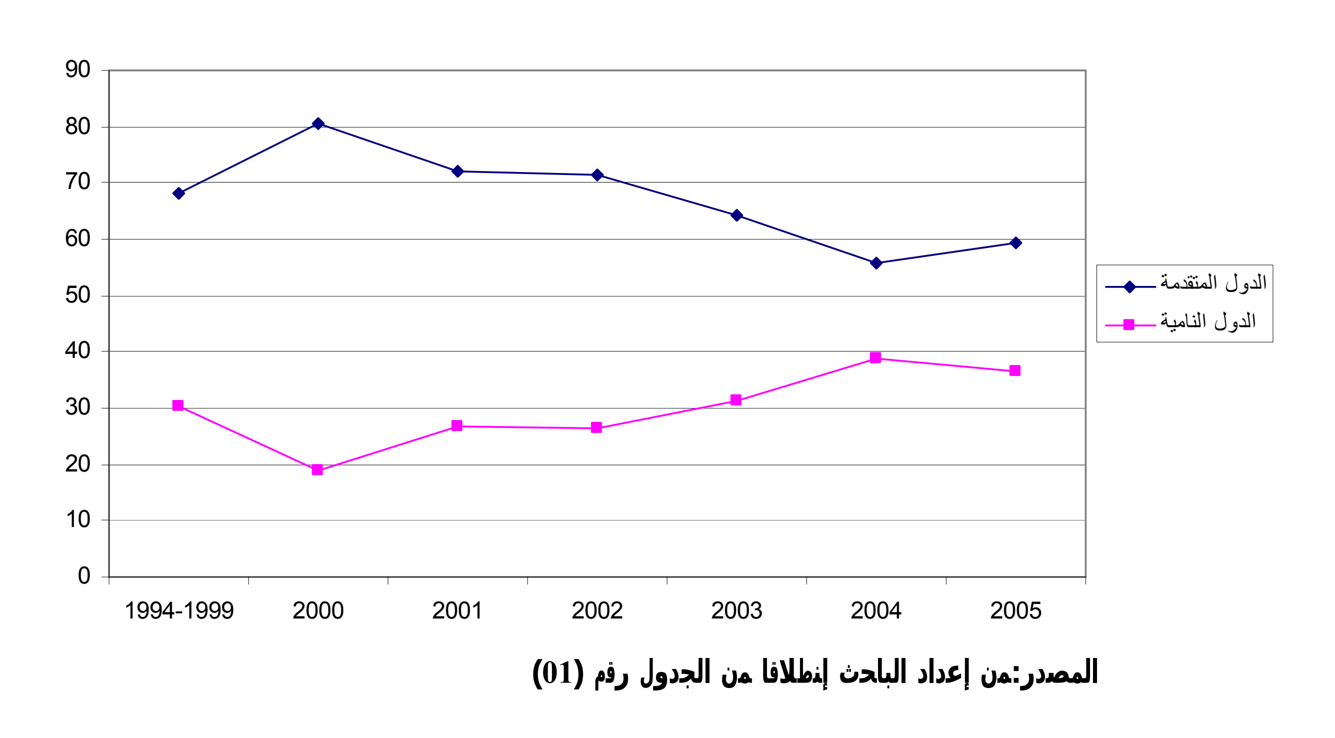
[1] - اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا،**الإستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الأسكوا 2004،الأمم المتحدة،نيويورك،2005،على موقع:www.escwa.lb.org** تاريخ الإطلاع:2006/08/12.

[2] - CNCUD **,Rapport sur linvestissement dans le monde** ,Nation Unies,New York et Geneve,2005,p08.

[3] - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،**تقرير الإستثمار العالمي 2006**،ص06.

الشكل رقم (02):تطور التدفقات بين الدول النامية والدول المتقدمة بالنسبة للتدفقات الإجمالية(1994-2005).

الوحدة %



المصدر:من إعداد الباحث إنطلاقا من الجدول رقم (01)

المطلب الرابع:أداء الدول العربية

لم يمثل نصيب الدول العربية سوى 4.1 % [1]من إجمالي تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر سنة 2005،وهي أعلى نسبة سجلت خلال الفترة محل الدراسة.

وتعزى هذه الزيادة الكبيرة في حصة الدول العربية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر عالميا إلى تنامي الإستثمارات العربية البينية،نتيجة تزايد العوائد النفطية من خلال ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية،ومواصلة برامج الخوصصة في عدد من الدول العربية،والتحسين المتواصل في مناخ الإستثمار بتعزيز الشفافية ومعالجة معوقات الإستثمار.

وحصلت الإمارات العربية المتحدة على النصيب الأكبر من هذا التدفق 31.78 % تلتها مصر 14.34 % والسعودية 12.34 % .

ويقدم الجدول الموالي عرضا لتطور التدفقات الإستثمارية الأجنبية المباشرة للدول العربية خلال الفترة 2000-2005.

[1] - محتسبة بمعرفة الباحث من خلال العلاقة:مجموع الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم/مجموع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية × 100 %

الجدول رقم (02):التدفقات الداخلة للإستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية خلال الفترة (2000-2005) (بالملايين الدولارات).

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الجزائر	438	1196	1065	634	882	1081
مصر	1235	510	647	237	2157	5376
ليبيا	142-	101-	96-	142	354-	261
المغرب	215	2825	481	2429	1070	2933
السودان	392	574	713	1349	1511	2305
تونس	779	486	821	584	639	782
البحرين	364	81	217	517	865	1049
العراق	3-	6-	2-	-	90	300
الأردن	787	100	56	436	651	1532
الكويت	16	147-	7	67-	24	250
لبنان	298	249	257	2860	1899	2573
عمان	16	83	23	489	200	715
فلسطين	62	20	-	-	3-	-
قطر	252	296	631	625	1199	1469
السعودية	1884-	20	615-	778	1942	4628
سوريا	270	110	115	180	275	500
اليمن	6	136	102	6	144	266-
الإمارات	515-	1184	834	4256	8359	12000
المجموع	2046	7912	5256	15455	21550	37488

Source :(2000-2002)-UNCTAD ,World Investissement Repot2004**.OP.CIT** ,PP367-370
:(2003-2005)-UNCTAD ,World Investissement Report2006**.OP.CIT** ,PP299-301

الجدول رقم (03):التوزيع النسبي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية في سنة 2005

الدولة	التدفقات الداخلية(بالمليون دولار)	الوزن النسبي %
الإمارات	12000	31.78
مصر	5376	14.34
السعودية	4628	12.34
المغرب	2933	7.82
لبنان	2573	8.86
السودان	2305	6.14
الأردن	1532	4.08
قطر	1469	3.91
الجزائر	1081	2.88
البحرين	1049	2.79
تونس	782	2.08
عمان	715	1.9
سوريا	500	1.33
العراق	300	0.8
ليبيا	261	0.69
الكويت	250	0.66
فلسطين	-	-
اليمن	-266	

المصدر: من إعداد الباحث إنطلاقا من الجدول رقم (02).

المطلب الخامس:توقعات المستقبل للإستثمار الأجنبي المباشر

تتفق العديد من الدراسات على التفاؤل بمستقبل الإستثمار الأجنبي المباشر في الفترة المقبلة،ويعرض الجدول رقم (04) النتائج التي توصلت إليها إحدى الدراسات لتوقعات الإستثمار الأجنبي المباشر حتى سنة 2008،وكما يوضح الجدول فإنه من المتوقع أن تسفر التدفقات سنة 2006 عن إرتفاع عن سنة 2005 وبمعدل نمو مقدرب12.2 % ،إلا أن معدل النمو المقدر له سنة 2007 وسنة 2008 يتجه للإنخفاض تدريجيا ليصل إلى 8.9 % و8 % على التوالي.

ولعل المثير للإنتباه أيضا،توقع تزايد نصيب الدول المتقدمة من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ،حيث يرتفع هذا النصيب من 71.1 % سنة 2005 ليصل إلى 71.7 % سنة 2008.

أما الدول النامية،فيتراجع نصيبها عن ذات الفترة من 28.9 % إلى 28.3 % ،وإن كانت نسبة التدفق إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول سترتفع من 2.7 % إلى 2.8 % خلال نفس الفترة.

ومن المتوقع أن تظل الصين محتفظة بالمركز الأول في التدفقات الداخلة للدول النامية،وبما يجاوز التدفقات الداخلة المتوقعة لكل من فرنسا والمملكة المتحدة وهولندا وألمانيا،ولاتضم القوائم المتوقعة لأكبر عشرين دولة متلقية للإستثمار الأجنبي المباشر أيا من الدول العربية.[1]

أما من ناحية التوجه القطاعي،فكما سبق أن ذكر،تظل الخدمات بمفهومها الواسع الأكثر إستحواذا على هذه التدفقات،وفي الوقت نفسه فإنه من المتوقع أن يقل التركيز على الإستثمارات الجديدة،ويتجه الإستثمار بصورة أكبر للمشاركات والإستحواذ والترخيص والعلاقات العامة وغيرها.[2]

الجدول رقم (04): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2008)(بالمليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التدفقات على مستوى العالم	1402.4	823.3	6504.8	575.3	754.8	889.7	991.6	1079.6	1165.7
معدل النمو%	28.7	41.3	20.50	12.10	31.2	17.1	12.2	8.9	8.0
% من الناتج المحلي الإجمالي	4.5	2.6	2.0	1.6	1.8	2.1	2.3	2.4	2.5
التدفقات للدول المتقدمة	1128.8	591	462.6	388.4	525.2	628.7	710.4	773.8	835.5
معدل النمو %	35.2	47.6	21.7	16.0	35.2	19.7	13.0	8.9	8.0
% من الناتج المحلي الإجمالي	4.7	2.5	1.9	1.4	1.7	1.9	2.1	2.3	2.4
% من الناتج المحلي العالمي	80.5	71.8	70.6	67.5	69.6	71.1	71.6	71.7	71.7
التدفقات للدول النامية	273.6	232.3	192.2	186.9	229.6	255	281.2	305.8	330.2
معدل النمو %	7.5	15.1	17.3	2.8	22.8	11.0	10.3	8.7	8.0
% من الناتج المحلي الإجمالي	3.8	3.3	2.6	2.3	2.6	2.7	2.8	2.8	2.8
% من الناتج المحلي العالمي	19.5	28.2	29.4	32.5	30.4	28.9	28.4	28.3	28.3

المصدر:حاتم عبد الجليل القرنشاوي،**مرجع سبق ذكره**،ص29.

بعد عرض توجهات الإستثمار الأجنبي المباشر بين الدول النامية والدول المتقدمة وإستحواذ هذه الأخيرة على حصة الأسد من مجمل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر مع تسجيل تواضع حصة الدول النامية رغم أنها تمثل العدد الأكبر من الدول في العالم،في الوقت الذي يبقى فيه نصيب الدول العربية ضئيلا جدا بالمقارنة بقدراتها،كذلك شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نفوذها لقطاع الخدمات على حساب القطاع الصناعي و الأولي.

والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح:**ماهي العوامل التي تتحكم في التوجه السابق للإستثمار الأجنبي المباشر**؟ بمعنى البحث في محدداته ،سؤال نحاول الجواب عليه من خلال المبحثين الواليين.

---

[1] - حاتم عبد الجليل القرنشاوي،**مرجع سبق ذكره**،ص28.

[2] - **نفس المرجع**،ص28.

المبحث الرابع:محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الإقتصادي

إن التوسع المذهل للإستثمار الأجنبي المباشر في كافة أنحاء العالم ،كان له أثره في إهتمام الكثير من الباحثين الإقتصاديين في وضع العديد من النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر والتي تميزت بالإختلاف،فالبعض من تلك النظريات إرتكز في تفسير دوافع الشركات للإستثمار في الخارج على أساس تعظيم العائد من أموالها المستثمرة،والبعض الآخر من نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر تفسر قيام الشركات متعددة الجنسيات بالإستثمار في الخارج على أساس تطور منتج السلعة،والبعض الآخر على مسألة عدم كمال السوق بالدول المضيفة كسبب لحدوث الإستثمار.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية للتجارة الدولية والإستثمار الأجنبي المباشر

ظهرت معالم نظرية الإستثمار الأجنبي المباشر مع نهاية القرن 18م،حيث جاء رواد المدرسة الكلاسيكية بأفكار جديدة غيرت من مجريات الأحداث الإقتصادية الدولية،ومن هذه النظريات نجد:

أولا:نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو (D.RICARDO)

لقد ميز **ريكاردو** بين التبادل الداخلي والتبادل بين الأمم فإذا كان التبادل الداخلي للسلع يتم على غرار **آدم سميث** وفقا للتكاليف المطلقة فإن التبادل الدولي يعتمد تفسيره على أساس إختلاف التكاليف النسبية[1]،و على هذا الأساس يستلزم أن يتخصص كل بلد في إنتاج السلع التي له ريادة نسبية في إنتاجها لتخفيض تكاليفها مقارنة بالبلدان الأخرى.

تقييم النظرية

وجهت عدة إنتقادات إلى هذه النظرية،كونها تختص في تفسير التجارة الدولية أكثر من الإستثمار الأجنبي المباشر،كما أنها ركزت على التبادل الخارجي المبني على إختلاف النفقات النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول،ولكنها لم تفسرأسباب اختلاف هذه التكاليف.وكانت هذه النقطة الأخيرة مصدرا للبحث والدراسة،من قبل كل من هيكشر-أولين.

ثانيا:نظرية أسعار عوامل الإنتاج لهيكشر- أولين

لقد سعى الإقتصاديين لتطوير بعض المفاهيم العامة للنظرية الكلاسيكية لفهم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر،ومنهم الإقتصاديين هيكشر-أولين.

ومفاد هذه النظرية،أن الدولة الغنية نسبيا في عنصر العمل تقوم بالتخصص في إنتاج وتصدير السلعة كثيفة العمل نسبيا (القماش)،وتستورد السلعة كثيفة رأس المال نسبيا (الآلات) وتقوم الدولة ذات الوفرة النسبية في عنصر رأس المال،بتصدير الآلات واستيراد القماش،وبالتالي يتحدد نمط التخصص والتبادل الدوليين.

---

[1]- عبد الحميد زعباط،**نظريات التجارة الدولية ومحدوديتها**،مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،العدد 10، 2004،ص130.

وترجع هذه النظرية الفروق في الأسعار النسبية للسلعة ومن ثم الميزة النسبية بين الدول،إلى الفروق في هبات عوامل الإنتاج (بما يترتب عليها من وفرة نسبية في أحد العوامل وندرة نسبية في العامل الإنتاجي الآخر). أي أن هذه الفروق هي التي تحدد الميزة النسبية ونمط التجارة الدولية.[1]

تقييم النظرية:[2]

- من بين فوائدها في تفسير حركة الإستثمار الأجنبي المباشر،أن الجزء الأساسي من العوامل المفسرة لهذه الحركة يرتبط برغبة الشركات في الإستفادة من إختلاف ظروف العمل والإنتاج بين البلدان،حيث الإختلافات في تكلفة العمل أحد الدوافع الكبرى للإستثمار في البلدان ذات تكلفة العمل المنخفضة كما هو السائد في البلد الأم،وهو يتيح فرصة الحصول على الربح.
- عمدت النظرية الكلاسيكية في تفسير حركة الإستثمار الأجنبي المباشر قياسا على حركة التجارة الدولية،غير أن هذا القياس واجهته صعوبات عديدة ،فنظرية التجارة الدولية لا تقدم تفسيرا محددا للإستثمار الأجنبي المباشر حيث افترضت:-
  - عدم قابلية عوامل الإنتاج للإنتقال من بلد لآخر.
  - أن الشركات تعمل في سوق تنافسي ينفصل فيه المصدر عن المستورد وكل منها لايستطيع التأثير وحده على حركة الأسعار.

وفي المقابل،فالإستثمار الأجنبي المباشر يمثل إنتقالا لعوامل الإنتاج،ويتم التبادل الدولي داخل الشركات متعددة الجنسية أكثر مما يتم خارجها،نتيجة طبيعة سوق إحتكار القلة التي يعمل في معظمها.

يتضح مما سبق أن النظرية الكلاسيكية تختص في تفسير التجارة الدولية أكثر من الإستثمار الأجنبي المباشر،فهذا الأخير لايعني في تصورها (النظرية الكلاسيكية) أكثر من إستيراد بسيط في البلد المضيف لرأس المال،وهذا يكافئ أن الإستثمار الأجنبي المباشر يشبه السلع العادية المعروفة،غير أن هذا التكييف من وجهة نظرنا غير كافي،فخصائص الإستثمار الأجنبي المباشر ليست نفسها الموجودة في السلع العادية،كذلك هذا التكييف يلغي تماما أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر،فإستثمار الشركات الأجنبية في البلد المضيف وقدرتها على الإنتاج والمنافسة لابد أن يمثل شيئا متميزا من خلال امتلاكها لتقنية عالية أو مهارات عالية في الإدارة والتسويق وهذا ماعكفت على توضيحه النظريات المعتمدة على بنية الأسواق.

---

[1]- أيمن محمد إبراهيم هندي،الإقتصاد الدولي،**نظرية نسب عوامل الإنتاج**،على موقع **www.collges.ksu.edu.sa** ،تاريخ الإطلاع 2007/08/4:18.

[2]- سامية دحماني،**تقييم مناخ الإستثمار ودوره في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر في ظل الإصلاحات العشرية (1988-1998)** ،(رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر) ،الجزائر،2001،ص23.

المطلب الثاني:النظريات المعتمدة على بنية الأسواق

تتفق هذه النظريات على أن الشركات المستثمرة في الخارج تتمتع بميزة إحتكارية أو تنافسية،كما يجب أن تكون هذه المميزات معتبرة حتى تتمكن الشركات من تعويض عملية التوطن في الخارج،فالمقاربة المعتمدة على بنية السوق تتضمن:نظرية دورة حياة المنتوج،نظرية الأسواق غير الكاملة،نظرية تدويل أسواق المنتجات الوسيطة.

أولا:نظرية دورة حياة المنتوج

في 1966 جاءت نظرية دورة حياة المنتوج ل Raymond Vernon من خلال نموذج يطلق عليه وصف دورة الإنتاج،هذه النظرية ربطت قيام الإستثمار الأجنبي المباشر بمرحلة من مراحل نمو الشركات الإستثمارية.

وكذلك هذا النموذج يعالج أيضا دور العناصر التكنولوجية العالية في خلق المزايا النسبية وتغيير نمط التجارة الدولية،،وخاصة فيما يتعلق باختراع وتقديم المنتجات الجديدة في السوق.فتقديم المنتجات الجديدة والتي تحتوي على أحدث المعارف التكنولوجية يمر من خلال عدة مراحل تكون دورة إنتاجية كاملة[1].

الشكل رقم (03):دورة حياة المنتوج.

المصدر : أبو قحف عبد السلام، **بحوث التسويق والتسويق الدولي**،مؤسسة الشهاب،الإسكندرية،2004،ص 204.

من الشكل السابق يتضح مرور المنتج الدولي بأربعة مراحل تفصيلية كما يلي:

المرحلة الأولى:يتم بدء إنتاج وتصدير المنتوج من طرف الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الإبتكار،وترتفع صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من هذا المنتوج إلى كل من الدول المتقدمة والنامية معا.

المرحلة الثانية:بدء الدول المتقدمة غير الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج نفس منتوج هذا الأخير والعمل على منافستها من خلال التصدير للدول النامية.

المرحلة الثالثة:في هذه المرحلة تحاول الدول النامية كذلك إنتاج نفس المنتوج وتصديره.

[1] - مصطفى رشدي شيحة،**الأسواق الدولية**،الدار الجامعية الجديدة،الإسكندرية،بدون تاريخ النشر،ص 107.

المرحلة الرابعة:تصبح الولايات المتحدة الأمريكية مستوردة لنفس المنتوج من الدول الأخرى بسبب إنخفاض المزايا التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج ذاك المنتوج.

تقييم النظرية:

إن أهم مايميز هذه النظرية هو تأكيدها على عملية الإبتكار والتفوق التكنولوجي كدافع رئيسي لإستثمار الشركات متعددة الجنسيات في الخارج.

كذلك انتقدت دورة حياة المنتوج الدولي في إغفال الدوافع الأخرى غير التكنولوجية والتي تكون مؤثرة في إتخاذ قرار الإستثمار في الخارج كالدوافع الإقتصادية أو السياسية أو الإجتماعية.

من جهة أخرى فإن هذه النظرية قد فقدت الكثير من بريقها عبر الزمن وما تميزت به الفترات الأخيرة من السرعة في الإنتاج حتى أضحى من الصعب تحديد دورة لحياة المنتوج.

ثانيا: نظرية الأسواق غير الكاملة

اقترحها الإقتصادي الكندي Stephen Hymer في سنة 1960 ،وقد انطلق في تحليله من خلال الإنتقاد الموجه إلى النظرية النيوكلاسيكية التي بينت بأن رؤوس الأموال تنتقل من البلدان وفيرة رأس الأموال وذات معدل فائدة مرتفع باتجاه البلدان ذات الندرة في رؤوس الأموال ومعدل فائدة منخفض[1].

واستند الإقتصادي الكندي في نظريته على احتكار القلة oligopole باعتبار الشركات الإحتكارية تقوم بتحديد سعر مرتفع نظرا لكونها تتعامل مع عدد هائل من المشترين غير المنتظمين،ومن أجل تعزيز النمو تعمل هذه الشركات على الإستثمار في الخارج.

ويضيف Stephen Hymer أن الإستثمار المباشر في الخارج يصبح ممكنا وذو مردودية عندما تتمتع الشركات المستثمرة في الخارج بميزة خاصة عن المنافسين المحليين،وهذه الميزة يجب أن تكون قابلة للترحيل الدولي،وتظهر هذه الميزة من خلال عدم كمال الأسواق.

تقييم النظرية

يرجع الفضل إلىHymer باعتباره أول باحث تطرق إلى فكرة نقص الأسواق والتي يعتبرها شرطا ضروريا لقيام الإستثمار الأجنبي المباشر،كما احتفظت النظريات التي جاءت من بعده بهذه الفرضية.

إلا أنه وحسب الإقتصاديين P.L.Buckely و كاسن M.Casson فهذه النظرية لاتفسر تدويل الخدمات،إلى جانب اعتمادها على ميزة واحدة في حين تستخدم الشركات متعددة الجنسيات جملة من المميزات.[2]

---

[1]-Peyrard.j,**gestion financier International**,ed vuibert ,Paris,1995,P183.

[2] - سامية دحماني،**مرجع سبق ذكره**،ص27.

ثالثا:نظرية تدويل أسواق المنتجات الوسيطة

تم إعدادها في سنة 1976 من طرف الباحثين P.L.Buckely و كاسن M.Casson،وهي إمتداد لنظرية الأسواق.

ويقصد بالمنتجات الوسيطة:المعرفة،الترخيص،العلامات... إلخ،فالميزة الخاصة التي تقود الإستثمار في الخارج هي ابتكار المنتوج،وأحسن طريقة للإحتفاظ بهذه الميزة هي المحافظة على رأس المال الإجتماعي عند إنشاء الفروع[1].

إن دافع الشركات متعددة الجنسيات للإستثمار في الخارج قبل الحرب العالمية الثانية،كان ينبع من حاجتها للمواد الأولية لإتمام عمليتها الإنتاجية وهذا مايفسر الإستثمار في الصناعات الإستخراجية:مناجم النحاس،حقول البترول،...إلخ،ولكن بعد الحرب العالمية الثانية حدث تغير في دافع الشركات المتعددة الجنسيات للإستثمار في الخارج،وهذا ناجم على إمتلاكها للمعرفة أو التكنولوجيا،وهي من هذا المنطلق تغزوا أسواق التكنولوجيا،وهي من هذا المنطلق تغزوا أسواق التكنولوجيا وأسواق المنتجات الوسيطة للمحافظة على ميزتها التنافسية.

تقييم النظرية:

هذه النظرية تكمل نظرية دورة حياة المنتج وأكثر من ذلك،فهي تأخذ بعين الإعتبار وضعية المؤسسة التي تدخل العديد من المؤسسات في سوقها المحلي والأسواق الأجنبية،وأيضا تكمل نظرية الأسواق ل Hymer،ومايعاب على هذه النظرية أنها لم تهتم بشكل دقيق بعملية التدويل في قطاع الخدمات.

إن النظريات السابقة الذكر،تعتمد في تفسير دوافع الشركات للإستثمار في الخارج،بناءا على امتلاكها إمكانيات ومميزات خاصة قابلة للتحويل الدولي،ولاتتوافر لدى المنافسين المحليين في البلد المضيف،وبالتالي فالإستثمارات الأجنبية المباشرة تستخدم للمحافظة على تلك المميزات الإحتكارية أو التنافسية ،ومن أجل تطويرها في الدول المضيفة،ومنه يمكننا القول بأن النظريات المعتمدة على بنية الأسواق تركز على المؤثرات الخارجية التي يولدها الإستثمار الأجنبي المباشر مثل إنتشار وانتقال المعرفة والتقنية العالية،والآثار المترتبة على بنية السوق والمنافسة في البلد المضيف.

إن تفسير الإستثمار الأجنبي المباشر حسب تصور النظريات المعتمدة على بنية الأسواق ،من وجهة نظرنا قادر على تفسير الإستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول المتقدمة في الدول النامية فقط،وذلك باعتبار هذه الأخيرة تملك شركات ضعيفة ذات تقنيات متخلفة.

---

[1]- كريمة فرحي،**أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**،(رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر) ،الجزائر،2001،ص24.

المطلب الثالث:النظريات المعتمدة على تنظيم الشركات

تستعمل هذه النظريات مقاربة تسييرية أو مقاربة مركزة على سلوك الشركة وعلى النماذج تنظيم الشركة.

أولا:المقاربة التسييرية

العديد من المفكرين بحثوا عن الدور الذي يمكن أن يلعبه مسيرو أكبر المجموعات الكبرى،فمنذ زمن كان دور المسيرين واضحا فيما يخص اتخاذ قرار الإستثمار في الخارج.

فقد أوضح E.Penroseأن نمو الشركة يظهر بتقديم منتجات جديدة في الأسواق الخارجية الجديدة،ولكن هذا التوسع في الخارج يكون خاصة عن طريق الإمتلاك الكلي (100 %) للشركة المحلية أو بإنشاء شركات جديدة[1].

أما الإقتصادي Richardsonفقد أعد نموذجا يشرح فيه دوافع اتخاذ قرار التوطن في الخارج حيث يوجد داخل الشركة مجموعتين من القرارات وهما:

1- مجموعة إقتصادية مرتبطة (هدفها تحقيق ربح متوسط في المدى البعيد).

2- مجموعة مرتبطة بالآفاق الواسعة للمسيرين.

ثانيا:المقاربة المعتمدة على إستراتيجية الشركة

يرى الإقتصاديA.AHAROUNI أن قرار الإستثمار في الخارج ماهو إلا استجابة للفرص المتاحة الناتجة إما عن تحريض داخلي المتمثل في مدى إرادة الإدارة العامة للتوطن في الخارج، وإما عن تحريض خارجي المتمثل في التخوف من فقدان السوق،ومواجهة منافسة أجنبية قوية في الخارج وغيرها.فهناك بعض الشركات التي أصبحت في وقت قصير متعددة الجنسية منها:

Airliquide,Nestle,Michelin والعكس للبعض الآخر مثل: Toyota,Mutsushita[2]

وحسب نفس الباحث،يمكن للشركة أن تتبنى إستراتيجية للتدويل هجومية[3] أو دفاعية[4] ،كما يمكنها أن تتوطن في حالات عديدة منها:-

-تشبع السوق المحلي مثل La Farge في كندا والولايات المتحدة.

-المحافظة على سوق المنتجات أو الخدمات التي يكون تصديرها مكلفا جدا كإنتاج الغاز في العديد من البلدان.

---

[1] - كريمة فرحي،**مرجع سبق ذكره**،ص26.

[2] - سامية دحماني،**مرجع سبق ذكره**،ص28.

3-**إستراتيجية هجومية**:تقرر الشركة التي تتمتع بالمهارة أن تقيم بالخارج،وذلك بعد أن توطد إقامتها في بلدها الأصلي,وعندما تملك تكنولوجيا عالية فإنها تتوطن في الخارج قصد الحصول على سوق واسعة وفي وقت قياسي،وحاليا تتبنى معظم الشركات الكبرى والعديد من الشركات المتوسطة والصغيرة إستراتيجية دولية هجومية.

[4] - **إستراتيجية دفاعية**:تتوطن الشركات في الخارج قصد تحقيق عدة أهداف منها:

1-الإحتفاظ بحصتها من السوق والإستفادة من ميزة التكاليف والتكنولوجيا.

2-حتى تصبح الشركات رائدة لمنتج أوسلسلة من المنتجات والتي تعمل في قطاعات ذات إقتصاديات الحجم الهامة فإنها تتوطن في الخارج قصد رفع الإنتاج.

3-حتى تهتلك نفقات البحث والتطوير بشكل سريع.

- الإهتمام بإنشاء فرع في بلد ما قصد إبرام عقود مع الحكومات مثل الشركات المختصة في تشييد الطرقاتColas شركة معالجة المياهDegrement وشركة الهندسة،فمن المفيد أن تتواجد في عين المكان حتى تستجيب للمناقصات الوطنية.

وعموما يفسر الباحث في تحليله للإستثمار الأجنبي المباشر،إلا أنه لم يقدم استفسارات حول قرارات التوسع المتخذة من قبل الفروع نفسها.

ثالثا:نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية)

المساهمين الرئيسيين لهذه المدرسة هما **كوجيما** (1977-1978) **وأوزوا** (1977-1979) ،وعكفا على تطوير نموذج يجمع بين الأدوات الكلية والجزئية،فالأدوات الجزئية مثل:القدرات والأصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي،والأدوات الكلية مثل:السياسة التجارية والصناعية للحكومات.

وبالإستفادة من دروس التجربة اليابانية منذ 1945،تؤكد تلك المدرسة على أن السوق وحده لايستطيع التعامل مع التطورات والإبتكارات التكنولوجية المتعاقبة مع الإستبدال الجزئي للسوق،فإن المدرسة اليابانية توصي بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية،فنظرية كوجيما تدمج النظريات التجارية مع نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر،ولقد برهن كوجيما على أن الإستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة،في حين أن الإستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية.[1]

فالهيكل الصناعي للإستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده اليابان يختلف عن نظيره في الدول الصناعية الأخرى،فالإختلاف ينشأ بسبب حزمة المهارات اليابانية المتخصصة التي يتم صبها،والمواصفات المتعلقة بالموقع للإستثمارات المباشرة اليابانية،فالشركات اليابانية طورت من مهاراتها المتخصصة استجابة لبيئة معينة في الدولة المضيفة من قوى عمل ومهارات استثنائية ونظام إنتاجي قوي.

تقييم النظرية:

نظرية كوجيما تعاني من البساطة الشديدة في إطارها،لدرجة أنه يؤكد أن الإستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية ويلعب دورا إيجابيا في عمليات الإصلاح للإقتصاديات الوطنية للدول المضيفة.

ونظرا لكونه نموذج نيوكلاسيكي،فإنه غير قادر على تفسير أو تقييم آثار وأنواع الإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الرفاهية حيث يهدف إلى تبرير عملية الإنتاج الدولي الذي يهدف إلى الإستفادة من المزايا الممنوحة للأنشطة العابرة للأقطار.

بناءا على النظريات المعتمدة على تنظيم الشركات،فإن إستثمار الشركة في الخارج يتم على أساس الأهداف المحددة لها كتحقيق الأرباح،أوحسب الإستراتيجية المتبعة من قبل الشركة،سواءا بهدف المحافظة على حصتها من السوق والإستفادة من ميزة التكاليف أو الإنتاج،أو لغرض إقتحام الأسواق الخارجية بغرض الإحتكار.

---

[1]- عبد السلام رضا،**محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**،دار السلام للطباعة والنشر،جمهورية مصر العربية،2002،ص69.

إن كل النظريات السابقة الذكر،حاولت تفسير ظاهرة الإستثمارات الأجنبية المباشرة استنادا إلى محددات معينة،مع إغفال المحددات الأخرى،وفي هذا السياق ظهرت النظرية الإنتقائية في محاولة لتجميع الإتجاهات الثلاثة (بنية السوق،الشركة،البلد المضيف).

المطلب الرابع:النظرية الإنتقائية لجون دنينغ في الإنتاج الدولي

هي نظرية شاملة في تفسير مختلف العناصر التي بإمكانها التأثير في الإستثمار الأجنبي المباشر،فهي بمثابة توليفة من العناصر الأساسية التي تقوم عليها النظريات السالفة الذكر،وحاول من خلالها (النظرية) تحديد الأسباب التي تؤدي بالمؤسسة إلى إختيار نمط الإستثمار الأجنبي المباشر.

ولقد افترض جون دنينغ أنه لابد من توافر ثلاثة شروط أساسية حتى يتم إتخاذ قرار بدخول إستثمار أجنبي مباشر وتتمثل هذه الشروط الثلاثة في[1]:-

مزايا الملكية أوالإحتكارية:التي تحوزها المشروعات المستثمرة مثل التفوق التكنولوجي،وضخامة المبالغ المنفقة على الأبحاث والتطوير،والقدرة على تغيير المنتجات،والتفوق التكنولوجي.

مزايا الإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية: مثل تحقيق عائد إستثمار أعلى،وتخفيض تكلفة المعاملات وتخطي القيود والإجراءات الحكومية،وتحقيق أقصى إستفادة ممكنة من التراخيص وبراءات الإختراع.

مزايا الموقع: أو المزايا المكانية للدولة المضيفة مثل إتساع السوق وإنخفاض تكلفة الأجور،وتوافر المواد الأولية ومدخلات الإنتاج والإستقرار السياسي،والمزايا التي تمنحها الحكومة للإستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها الحوافز الضريبية.

تقييم النظرية:

النظرية الإنتقائية نظرية شاملة استطاعت إلى حد بعيد تفسير الإستثمار الأجنبي المباشر كونها صيغت بتوليفة من النظريات السابقة،فلقد اعتمدت على عوامل متعددة وليس على عوامل فردية كما فعلت النظريات السابقة.

وأشار **بكلي (1985)** إلى أن من المسائل التي لم تتمكن النظرية الإنتقائية من حلها،العلاقة بين العناصر الثلاثة وتطورها عبر الزمن يحتويها الغموض،حيث تعرضت النظرية لكل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد دون الإشارة لعلاقة التأثير والتأثر فيما بينها[2]،فمزايا الموقع وإختلافها بين الدول قد تدفع للإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية،وفي نفس الوقت قد يخلق الإستخدام الداخلي للميزة الإحتكارية مزيدا من مزايا الملكية[3].

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد،**العولمة الإقتصادية**،الدار الجالمعية،الإسكندرية،2006،ص217.

[2]- عبد السلام رضا،**مرجع سبق ذكره**،ص68.

[3]- أميرة حسب ا محمد ،**محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا-كوريا الجنوبية-مصر)** ،الدار الجامعية،الإسكندرية،2005،ص34.

كما قام كوجيما بانتقاد النظرية الإنتقائية لكونها أكثر تركيزا على المسائل الكلية ومن ثم قليلة الفعالية في عملية صنع القرار ومن ثم الإستفادة منها في كل من الدولة الأم والدولة المضيفة[1].

ولكن على الرغم من استمرار جون دنينغ في الكتابة عن نظريته حتى سنة 1998 ،إلا أنه لم يضيف جديدا بشأن أثر المستجدات الدولية على عمل النظرية،فاتفاقات منظمة التجارة العالمية (كما سنرى في المبحث الموالي) قد تضمنت تنظيما لإتفاقات أو قيود التجارة المرتبطة بالإستثمار،كما تمنع أية قيود على الملكية الأجنبية أو الإشتراطات التي يمكن أن تضعها الدولة المضيفة كأن تشترط على الشركة الأجنبية شراء مدخلات إنتاج محلية كشرط للموافقة على إقامة المشروع...،أضف إلى ذلك الإتحادات الإقليمية (كما سنرى في المبحث الموالي)،تمثل تحديا آخر لنظريات الإستثمار الأجنبي المباشر القائمة،حيث تؤدي تلك الإتحادات إلى جعل الدول المتحدة سوقا واحدة،وهنا يكون العنصران الأول والثاني في نظرية جون دنينغ محلا للتساؤل[2].

وبعد عرض مختلف محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الإقتصادي (النظريات) ،وعلى الرغم من عدم كمالها،إلا أنها كانت مطلبا مهما لإعطائنا فهم أعمق للظاهرة محل للبحث،غيرأن الإطار النظري قد يخالف الواقع العملي كما سنعرض ذلك في المبحث الموالي.

---

[1]- عبد السلام رضا،**مرجع سبق ذكره**،ص68.
[2]- **نفس المرجع**،ص ص 73-74.

المبحث الخامس:محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي

وتوجد العـديد من العوامل المحددة لقرار الإستثمار تختلف في أهميتها باختلاف طبيعة المشروع الإستثماري وجنسية المستثمر،غير أن نمو الإستثمارات وإستمرار تدفقها إلى الدول المضيفة ،يتوقف في المقام الأول على مدى ملاءمة المناخ الإستثماري[1] السائد.

ونتناول فيما يلي أهم المحددات لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول:الإستقرار السياسي وحجم السوق واحتمالات نموه

إن هناك عدة عوامل تؤثر على القرار الإستثماري وعلى حجم الإستثمار في الدولة التي يتجه إليها الإستثمار،ويأتي على رأس هذه العوامل الإستقرار السشياسي وحجم السوق وإحتمالات نموه.

أولا:الإستقرار السياسي:

إن وجود نظام سياسي مستقر قائم على الحرية وكفالة حقوق الإنسان وينال رضا مواطني تلك الدولة ،يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في جذب المستثمرين ودفعهم للتوطن في بلد ما للإستثمار،لأن المستثمر الأجنبي لا يقبل على الإستثمار في أي دولة ما إلا بعد أن يطمئن على إستقرار النظام السياسي بها،فمن غير المعقول أن يقبل المستثمر الأجنبي على إرساء مشاريع إستثمارية في دولة ما تتميز بالتغير المستمر في الحكومات والإضطربات الداخلية.

هذا وأثبت عامل الإستقرار السياسي أهميته في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة،بل إن إضطراب هذا العامل يؤدي إلى تناقص مضطرد في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وحتى إنتقالها من دول غير مستقرة سياسيا إلى دول أكثر إستقرار.

في هذا الصدد عادة رؤوس الأموال العربية إلى المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر،حيث أن سوق الإستثمار في الوطن العربي عرف إنتعاشا كبيرا بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001.

والولايات المتحدة شهدت إنخفاضا رهيبا في تدفقاتها من الإستثمار الأجنبي المباشر جراء 11 سبتمبر 2001،حيث بينت إحصائية لوزارة التجارة الأمريكية في 2003/06/26 أن الإستثمارات الأجنبية الإجمالية تراجعت للعام الثاني على التوالي بنسبة تزيد على النصف،حيث تراجع إجمالي الإستثمارات العالمية في الولايات المتحدة بنسبة 64 % لتصل إلى 147.1 مليار دولار أمريكي[2]

---

[1] - المناخ الإستثماري هو حصيلة الظروف التي تؤثر في القرار الإستثماري المحلي والأجنبي على حد سواء،بأبعاده الإجتماعية والإقتصادية والمحددات المحلية والقانونية التي تعمل على توجيه المدخرات المحلية والتدفقات الخارجية في أوجه الإستثمار المثلى.أنظر: أحمد زكريا صيام،**آليات جذب الإستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة- الأردن كنموذج-**،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،العدد034،ديسمبر 2005 ،ص92.

[2] - خالد بن عبد الرحمان المشعل،عبد ا بن سليمان الباحوث،الآثار الإقتصادية للإرهاب الدولي على موقع،**www.islamonline.net** تاريخ الإطلاع 2007/1/27.

ثانيا:حجم السوق وإحتمالات نموه

يتأثر الإستثمار الأجنبي المباشر بحجم الطلب على منتجات المشروع الإستثماري والذي يحدده حجم السوق وإحتمالات نموه،فوجود المشروع الإستثماري في منطقة ذات إستهلاك كبير،يوفر العديد من التكاليف التي يتحملها المستثمر وهذا راجع للطلب الكبيرعلى المنتوج ومن ثم العمل على إستغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة ومنه تخفيض تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة في ظل ثبات التكاليف الثابتة،ومن جهة أخرى فإن الإستثمار الأجنبي المباشر كما ذكرنا سلفا إستثمار طويل الأجل ومنه فإن المستثمر عند توطنه في دولة ما للإستثمار خلال هذه المدة الطويلة فإنه يأمل زيادة الأرباح على مدار العمر الإنتاجي للمشروع الإستثماري والتي يحددها (زيادة الأرباح) إحتمال نمو هذه الأسواق.

ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي،وعدد السكان ،فالمقياس الأول يمكن إعتباره مؤشرا للطلب الجاري،أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي لإحتمالاته المستقبلية.[1]

وهناك علاقة إيجابية تربط بين الناتج المحلي الإجمالي الإستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى البلد،فنمو مستوى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد مما يجعله يتطلع إلى أنماط إستهلاكية جديدة،وبالتالي يصبح بحاجة إلى إستثمارات أولية لتغطية الطلبات المتزايدة في البلد المضيف[2].

إن أهمية عامل حجم السوق وإحتمالات نموه،تعتبر أكيد من العوامل المفسرة للحجم الهائل للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين والهند،باعتبارهما يحتلان المراتب الأولى عالميا من حيث النمو السكاني.

وفي هذا الصدد أوضحت دراسة Rayan et Chandrasekaran (1996) أن الهند جنبا إلى جنب مع الصين تعد واحدة من الأسواق الصناعية الرئيسية في آسيا التي تجتذب مصالح الشركات متعددة الجنسيات نتيجة الإصلاحات الإقتصادية الحديثة وفرص السوق الكبيرة.[3]

المطلب الثاني:سياسات إقتصادية كلية مستقرة والإطار التشريعي والتنظيمي للإستثمار.

تعتبر السياسات إقتصادية كلية مستقرة والإطار التشريعي والتنظيمي للإستثمار كذلك من أهم العوامل التي يأخذها المستثمر بعين الإعتبار عند إتخاذه قرار الإستثمار في بلد ما نظرا لما تعطيه هذه العوامل من إشارات سليمة عن الصحة العامة للإقتصاد،وعن مختلف ضمانات وحوافز الإستثمار.

أولا: سياسات إقتصادية كلية مستقرة

إن وجود بيئة إقتصادية كلية تتسم بالتحرر والمرونة والوضوح،وتتميز بالإستقرار وغير متضاربة في الأهداف وتتكيف مع التغيرات والتحولات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الوطني وعلى مستوى التحولات العالمية كلما كانت في مجموعها جاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر.

---

[1] - أميرة حسب الله محمد،**مرجع سبق ذكره**،ص35.

[2] - محمد عبد العزيز عبد الله عبد،**مرجع سبق ذكره**،ص70.

[3] -حسن بن رفدان الهجهوج،**إتجاهات ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي**،مؤتمر الإستثمار التمويل:تطوير الإدارة العربية لجذب الإستثمار،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،القاهرة،2006،ص67.

ومن الضروري أن تحتوي السياسة المالية على الحوافز الضريبية المناسبة وسعر وعبء ضريبي مناسب لتكون مشجعة للإستثمار،ومن ناحية أخرى تضم سياسة للإنفاق العام تؤدي إلى تقوية البنية الأساسية وهو مايؤدي إلى جذب الإستثمار،ومن الضروري أن تكون السياسة النقدية توسعية ومتوافقة مع حجم النشاط الإقتصادي،وسياسة التجارة الدولية لابد أن تكون تحررية،وكذلك السياسة السعرية وأيضا سياسة سعر الصرف كلما كانت تحررية وواقعية كلما أدت لجذب الإستثمار[1].

وأوضحت دراسات , E lias (1990) Cardose et Fishlow, (1989) على أمريكا اللاتينية،أن التدفق الهائل للإستثمار الأجنبي المباشر للإقليم كان نتيجة لمتغيرات السياسة المحلية التي خلقت بيئة إقتصادية كلية أكثر ملاءمة للإستثمار الأجنبي المباشر مع الثقة المتجددة في التركيز على إصلاحات التوجه للسوق. إلا أن دراسة Patnaiki (1997) أوضحت أن التحرر الإقتصادي لم يجذب الكثير من الإستثمار الأجنبي المباشر بقدر ماجذب كثيرا من الأموال الساخنة المهتمة بالمضاربة،وذلك لأن الفترة الأخيرة شهدت عولمة التمويل أكثر من عولمة الإنتاج[2].

وتهدف برامج الإصلاح الإقتصادي بشكل أساسي لتحقيق التنميةالمستدامة من خلال معالجة الإختلالات الهيكلية وتوفير بيئة محلية إقتصادية مستقرة وخالية من ضغط التضخم،ويعتبر تطبيق برنامج الخصخصة جزءا متمما لتطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية،وهو عنصر مؤثر على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال فسح المجال للمستثمرين الأجانب للمشاركة في إقتصاد دولة ما،ومعالجة عوائق الإستثمار،وتحسيس المستثمر بالترحيب من خلال تطوير البنية الأساسية وتحسين الخدمات المرتبطة بالخصخصة.

ثانيا:الإطار التشريعي والتنظيمي للإستثمار.

إن توفر الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يضبط الإستثمار الأجنبي المباشر من العوامل المهمة في اجتذابه،ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا لابد من توفر:-

- وجود قانون موحد للإستثمار خال من الغموض و يتميز بالثبات والشفافية.
- أن يكفل قانون الإستثمار حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية للمستثمر.
- ضمان الحماية للمستثمر من المخاطر كالتأميم والمصادرة،وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج.
- وجود نظام قضائي يكفل تنفيذ القوانين والتعاقدات،وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد،**مرجع سبق ذكره**،ص ص 220-221.
[2]- حسن بن رفدان الهجهوج،**مرجع سبق ذكره**،ص67.

المطلب الثالث:موارد الأصول

تكتسي موارد الأصول أهمية بالغة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من كونها تجعل من الدول المضيفة مواقع إستراتيجية للمستثمر الأجنبي وتشمل على:

أولا: بنية أساسية مناسبة

إن حالة ووضعية البنية الأساسية تؤثر تأثيرا كبيرا على قرار الإستثمار لدى العديد من المستثمرين،وهذا راجع إلى مساهمتها في تخفيض التكاليف وبالتالي زيادة أرباح المستثمر،فإمدادات الكهرباء المتميزة بالكفاءة تعمل على تشغيل آلات الإنتاج ودون إنقطاع وبالتالي تجنب الخسائر المترتبة عن هذا الإنقطاع،وشبكات النقل المصممة تصميما جيدا(الطرق،الموانئ،المطارات والسكك الحديدية) تساهم في توزيع الإنتاج والوصول إلى كافة أسواق الدولة المضيفة،وشبكة الإتصالات السلكية واللاسلكية العالية التطور التكنولوجي تمكن من سهولة وسرعة الإتصال بين الفروع والمركز الرئيسي للشركات متعددة الجنسيات.

ثانيا:مدى إهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية والتطوير التكنولوجي[1]

تساهم الشركات متعددة الجنسيات إسهاما فعالا في نقل التكنولوجيا والمهارات المناسبة للمنشآت الصناعية الكائنة في الدول المضيفة،وتتوقف درجة استفادة الصناعة من هذه التكنولوجيا على مدى قدرتها على استيعابها والتكيف معها،ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة،ومدى الإستثمار المحلي في أنشطة البحوث والتطوير.

وتشمل الكفاءات البشرية مختلف القدرات الفنية والإدارية والتنظيمية،ويأتي التعليم والتدريب المهني في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية،فارتفاع نسبة التعليم وزيادة الإهتمام بالتدريب المهني يزيد من مهارة العمالة.

لذا فإن توفر العمالة المؤهلة والمدربة فنيا،يعد من العناصر الهامة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر،كما يعتبر الإستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير وتوفر مراكز البحث العلمي محددا ضروريا لاتخاذ قرار الإستثمار في دولة معين،إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدول.

ثالثا:مدى توفر المواد الأولية

إن توفر المواد الأولية وسهولة الحصول عليها تعد من أكثر العوامل المفسرة لحركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة لأجل هذا ولمدة طويلة ظل تموقع المؤسسات في إطار دائرة إستغلال المواد الأولية (صناعات إستخراجية ،تحويلية،زراعية)، إلا أن أهمية القرب من المواد الأولية لم تعد مؤثرا قويا،فبتطور تكنولوجيا تسمح بنقلها دون تكلفة كبيرة كما تسمح بإستغلال مصادر أو مناطق إعتبرت غير قابلة للإستغلال أو ليست ذات مردودية.

---

[1] - أميرة حسب ا محمد،**مرجع سبق ذكره**،ص38.

ويوضح Caves (1982) أن الحافز للإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الإستخراج يتسم بالوضوح ولا يحتاج إلى شرح نظري[1]،بمعنى أن الدافع البديهي للإستثمار في قطاع الإستخراج هو توفر المواد الأولية الضرورية لممارسة هذا النوع من الإستثمار،وهذا يقودنا إلى اعتبار أن أهمية هذا العامل (أي توفر المواد الأولية) يختلف حسب نوع النشاط وبالتالي لايمكن تعميمه على جميع أنشطة الإستثمار الأجنبي المباشر.

وتوصل Lim(1983) في دراسته على عينة من 27 دولة إلى أن توفر الموارد المعدنية (المواد الأولية) تعد محدد إيجابي قوي للإستثمار الأجنبي المباشر[2].

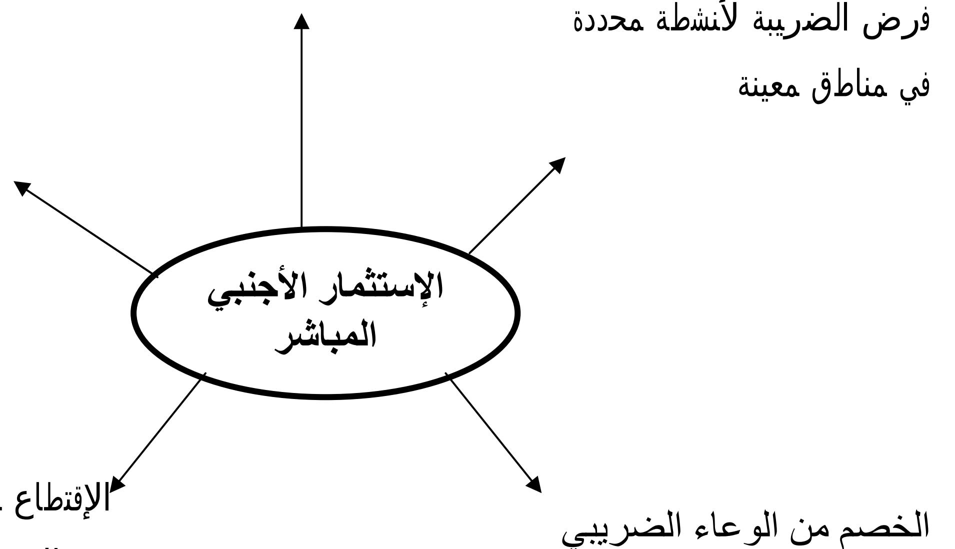
المطلب الرابع:الحوافز المقدمة من طرف الدول المضيفة.

هناك العديد من الحوافز المقدمة من حكومات الدول المضيفة للشركات الأجنبية في مجال الإستثمار الأجنبي المباشر يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أولا:الحوافز المالية

وهي عبارة عن حوافز في شكل خفض ضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي وهي تأخذ أشكال مختلفة مثل:الإعفاءات الضريبية والإستثناءات من رسوم الإستيراد على المواد الخام والمواد الوسيطة والسلع الرأسمالية،وإعفاء أو خفض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات،كذلك إعفاء الممنوح لصادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لفترات زمنية قد تتجاوز 10 سنوات ما بعد مرحلة التشغيل.والشكل الموالي يمثل مزيج مزيج الحوافز الضريبية.

الشكل رقم (04) : مزيج الحوافز الضريبية



المصدر: محمد عباس محرزي، **التجانس الضريبي في إطار تحقيق التكامل الإقتصادي في منطقة المغرب العربي**، مجلة شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد 02، ماي 2005، ص 11.

---

[1]- حسن بن رفدان الهجهوج،**مرجع سبق ذكره**،ص 64.
[2]- **نفس المرجع**،ص 64.

ثانيا:حوافز تمويلية

وهي تتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر،وقد يكون التمويل في شكل منح إستثمارأو تسهيلات إئتمانية مدعمة،وفي هذا المجال تشير بعض تجارب الدول النامية في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا والشرق الأوسط إلى قيام حكومات تلك الدول بتقديم حوافز تتضمن مايلي:[1]

- تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية،وتخفيض معدلات الفائدة عليها.
- تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات في المستقبل في مجالات النشاط المختلفة.

ثالثا:حوافز أخرى

هناك بعض الحوافز الأخرى التي تمنح لغرض جذب الإستثمار الأجنبي المباشر:[2]

1- **تخصيص إعانات للبنية التحتية**:كتقديم تخصيصات بأقل الأسعار التجارية للأراضي والعقارات وللمصانع والإتصالات والنقل والكهرباء والماء.
2- **تخصيصات للخدمات**:وتشمل على:خدمات مالي،إدارة المشاريع ودراسات إقتصادية ومعلومات عن السوق.
3- **أفضلية السوق**:كالحماية من أي منافسة خارجية.
4- **تعاملات خاصة بالتمويل الخارجي**:وتشمل على أسعار صرف خاصة،معدلات ملكية،قروض أجنبية خاصة،أفضليات في معالجات أخطار الصرف.

إضافة إلى هذه الحوافز،هناك شكل آخر يتمثل في ضمان الإستثمار وذلك بتأمين المستثمر ضد مجموعة من المخاطر غير التجارية التي يتعرض له استثماره في بلد خارج حدود بلده،وذلك بتعويضه عن الخسائر التي قد تلحق بالإستثمار لقاء أقساط ضمان محدودة أو يكون هذا الضمان ضد التأميم والمصادرة أو الإستيلاء أو الحجز إلا ما خالف ذلك الإلتزامات المتعاقد عليها[3].

رابعا: مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

يثار جدل كبير حول مسألة ما إذا كانت الحوافز الضريبية،تعتبر كأداة فعالة لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر من عدمه.و بما أن المستثمر الأجنبي يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن من وراء الإستثمار في الخارج،وبطبيعة الحال فإنه من عوامل تعظيم الأرباح تدنية التكاليف من جهة،وبإعتبار أن الضرائب هي جزء من هذه التكاليف من جهة أخرى،فإن الإعفاء مـنها سيـؤدي إلـى إنخفاض هذه التكاليف

---

[1] - محمد زيدان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الإنتقال**،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،ديوان المطبوعات الجامعية،العدد 01،2004،ص120.

[2] -سرمد كوكب الجميل،**الإتجاهات الحديثة في المالية الأعمال الدولية**،الحامد للنشروالتوزيع،الأردن،ط ،2001،ص172.

[3] -محمد إبراهيم مادي،**العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والضرائب في الجزائر (1990-2002)**،(رسالة ماجستير غير منشورة،المدرسة العليا للتجارة)،الجزائر 2004،ص 14.

و بالتالي إرتفاع الأرباح،ومنه كحكم مبدئ لنا فإن الحوافز الضريبية لها أهمية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

ولكن خلال المناقشات والمفاوضات الخاصة بإعداد إتفاقية الإستثمار متعددة الأطراف **(MAI)** و التي جرى الإعداد لها في إطار أعمال منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية **(OECD)**،أبدى بعض الخبراء تشككهم حول مدى فعالية الحوافز الضريبية كعنصر مؤثر في القرارت طويلة الأجل للشركات متعدية الجنسيات،وكذا إنتقد بعض المنظمات الدولية وأعضاء **(OECD)**،المغالات في منح الإعفاءات والحوافز الضريبية وأنها تعتبر إهدار للموارد المالية للحكومات،بالإضافة إلى أن الحوافز تعطي ميزة للـدول الغنية التي تستطيع تقديمها،وعلى الجانب الآخر فقد طالبت بعض الدول والتي دعيت لحضور المناقشات بضرورة الحوافز وذلك لتعويض إرتفاع درجة المخاطر في الدول خارج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[1].

كذلك فإن تجارب العديد من البلدان النامية في منح الحوافز والاعفاءات الضريبية لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر لم تبلغ أهدفها وتعط ثمارها وهذا راجع إلى جملة من الأسباب منها:

- فكثيرا ماتنطوي التشريعات الضريبية على تفضيل المستثمرين الجدد وتمييز المتواجدين من قبل البلد المستقبل كما تنطوي تلك التشريعات على تمييز ضد المستثمرين الوطنيين.

- إن انقضاء فترة الإعفاء الضريبي تؤدي إلى زيادة مفاجئة في الأعباء الضريبية على الشركات.

- أن الإعفاءات الضريبية غالبا ما تمنح عن طريق إجراءات إدارية معقدة تشجع على الفساد الإداري،وهو مادفع إلى اعتقاد بعض الملاحظين أن النظام الضريبي المستقر والتلقائي المستمر بأسعار معقولة و الخالي من التميز قد يكون أفضل للمستثمرين والدولة المستقبلة في نفس الوقت.

هذا وتوصلت العديد من الدراسات إلى أن أغلب قرارات الإستثمار لا تتأثر بالحوافز الضريبية ومنها[2]:

- **دراسة (Balasubramayan,1984 :Shah,Toye 1984):**وتناولت حزمة من الحوافز المالية (مثل:إعادة جزء من الضرائب،والإعفاءات الضريبية،والقروض المدعمة) المتبعة لجذب المستثمرين الأجانب،إلا أن نتائج تلك الدراسات أوضحت أن تلك الحوافز لاتملك تأثيرا إيجابيا على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر.

- **دراسة Lim (1983):**ولقد إكتشف تواجد علاقة عكسية بين الحوافز المالية وتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر.

- **Sha h,Toye (1978):**وهـي نفـس النتيجة التي توصلLim ،وبرر ذلك بأن العلاقة العكسية هي نتيجة التعويض الوهمي الذي يمارس تأثيره عندما تحاول الدول المضيفة إستخدام الحوافز للتغطية على نقص الموارد والتنمية الإقتصادية.

---

[1] -عبد المطلب عبد الحميد،**مرجع سبق ذكره**،ص215.

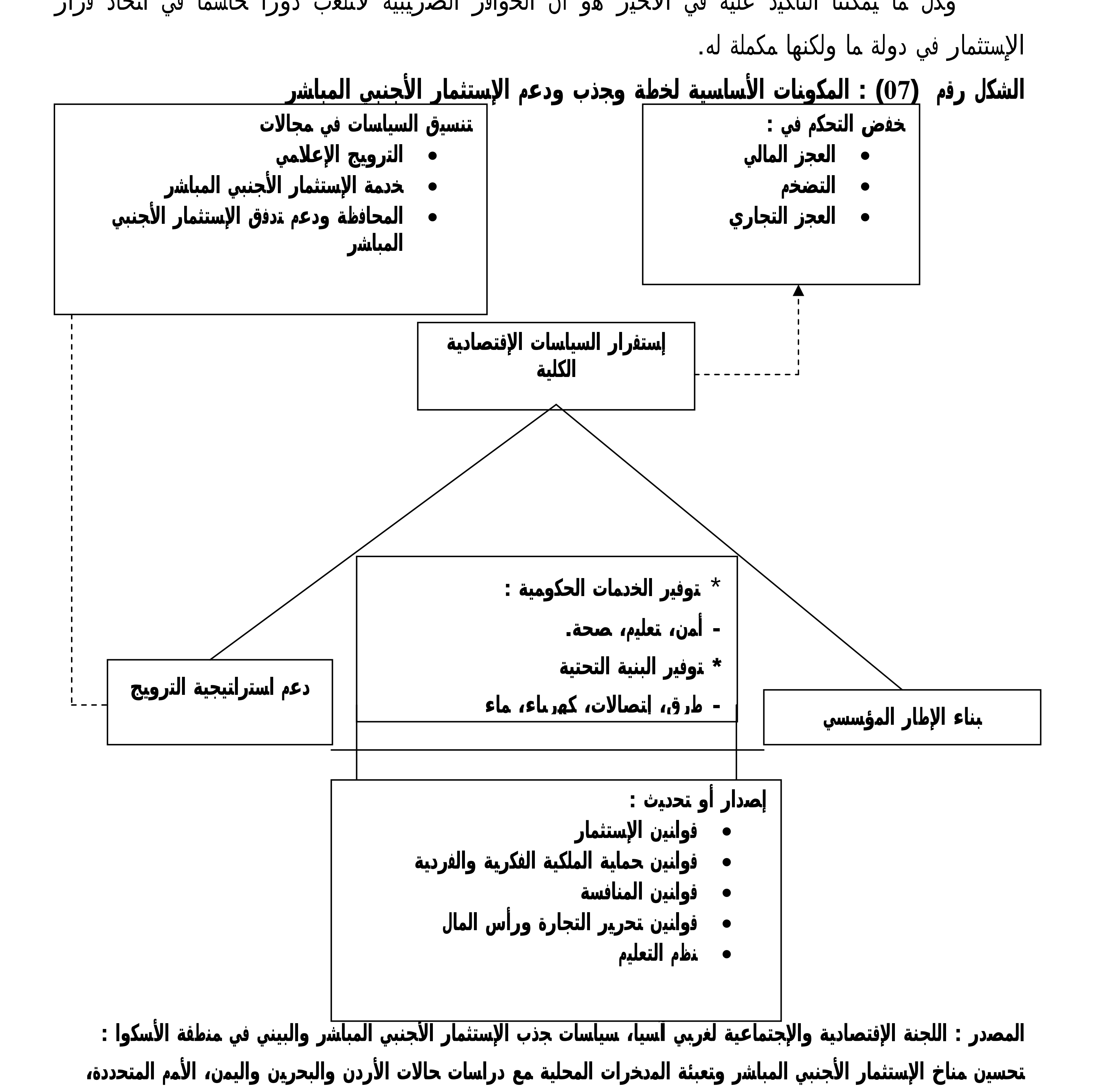
[2] -حسن بن رفدان الهجهوج،**مرجع سبق ذكره**،ص ص 68-69.

إن دراسة **Shah,Toye (1978)** توصلت إلى أن الحوافز الضريبية لا تأثر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لأن الدول المضيفة تستعملها كستار لتغطية عوامل أخرى لها دور أكبر في قرار الإستثمار كالموارد والتنمية الإقتصادية.

كذلك فإن الحوافز الضريبية في تقديرنا الخاص قد فقدت الكثير من أهميتها وهذا راجع إلى اعتبارها شيء مفروغ منه،فهذه الحوافز مطبقة في كافة دول العالم بدون إستثناء وهي بهذا الشكل شيء متوفر وليس نادر وكمثال على ذلك ليست كل الدول تملك حجم سوق كبير،لكن كل الدول تطبق نظام الحوافز الضريبية.

وكل ما يمكننا التأكيد عليه في الأخير هو أن الحوافز الضريبية لاتلعب دورا حاسما في اتخاذ قرار الإستثمار في دولة ما ولكنها مكملة له.

الشكل رقم (07) : المكونات الأساسية لخطة وجذب ودعم الإستثمار الأجنبي المباشر



المصدر : اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، سياسات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر والبيني في منطقة الأسكوا : تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسات حالات الأردن والبحرين واليمن، الأمم المتحددة، نيويورك، 2003 على موقع : www.escwa.l، تاريخ الإطلاع : 2006/12/25 .

المطلب الخامس:أهمية إتفاقيات الإستثمار الثنائية والإتحادات الإقليمية والمنظمة العالمية للتجارة من منظور الإستثمار الأجنبي المباشر.

سوف نناقش في هذا المطلب أهمية إتفاقيات الإستثمار الثنائية والإتحادات الإقليمية والمنظمة العالمية للتجارة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: إتفاقيات الإستثمار الثنائية

إن للإتفاقيات الثنائية للإستثمار دورا إيجابيا في زيادة التدفقات الإستثمارية إلى الدول الأعضاء في هذه الإتفاقيات.

فلقد أصبحت إتفاقيات الإستثمار الثنائية جزءا من تدفقات الإستثمار العالمي،وهذا مايؤكد العدد المتزايد من إتفاقيات الإستثمار الثنائية وإتفاقيات الإزدواج الضريبي،وفي نهاية سنة 1997 كانت 1513 إتفاقية إستثمار الثنائية و1794 بشأن الإزدواج الضريبي سارية المنفعول،وتم عقد 153 إتفاقية من النوع الأول و108 إتفاقية من النوع الثاني في سنة 1997 بمفردها[1]،وقد تزايد عدد الإتفاقيات خلال الفترة 1995-2005 حيث بلغ حوالي 2500 إتفاقية بنهاية 2005[2]،تربط بين الدول عبر جميع القارات وعلى جميع مستويات التنمية،وتعكس هذه الإتفاقيات الدور المتنامي للإستثمار الأجنبي المباشر ورغبة البلدان في تيسيره من خلال تحريره من القيود وتحفيزه.

وتهتم هذه الإتفاقيات بمجالات التطبيق (الجنسيات والإستثمار وغيرها)،وكيفية بدء الإستثمار،والقواعد العامة للتعامل مع الإستثمار بمجرد البدء فيه،وإنهاء الخلافات وغالب الإتفاقيات تكون مختلفة عن القانون المحلي الخاص بالإستثمار،والحكومات في الغالب تملك حرية التصرف الكاملة لإدارة القطاعات التي يحدث فيها استثمار أجنبي مباشر وتحدد الأنصبة التي تملكها الأجانب،وفي غالب إتفاقيات الإستثمار الثنائي توجد بنود تحد من الفروض الواجبة على الأداء وتسمح لكبار العاملين بالحركة عبر العالم وعادة ما تحتوي هذه الإتفاقيات على الإلتزام بأن إجراءات التحكيم في إتفاقيات الإستثمار الثنائي الحديثة يكون طبقا للقواعد الدولية،كل هذا من شأنه أن يبعث الثقة في المستثمر الأجنبي ويعزز الضمانات وتجعله يتوجه إلى هذا البلد بثبات وطمأنينة ،فمن غير المعقول أن يجازف بأمواله ويستثمر في بلد لايوجد فيه ضمان.

وفي هذا الصدد رصدنا،رصدنا دراسة صادرة عن البنك الدولي[3] بعنوان **هل تجتذب إتفاقيات الإستثمار الثنائية الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتحديدا من دول منظمة التعاون** الإقتصادي والتنمية OECD،إلى الدول النامية المضيفة للإستثمار،ذلك أن غالبية إتفاقيات الإستثمار الثنائية وخاصة في السنوات الأخيرة تم توقيعها بين هذين الطرفين.

---

[1] - بادما مالامبالي وكارل ب.سوفانت،**مرجع سبق ذكره**،ص26.

[2] - مجلة ضمان الإستثمار،المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،الكويت،السنة الخامسة والعشرون ،العدد الفصلي الثاني،أبريل-يونيو 2007،ص13.

[3] - **نفس المرجع**،ص16.

وقد استخدمت هذه الدراسة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر من 20 دولة من دول OECDإلى 31 دولة نامية،خلال السنوات من 1980 حتى 2000،علما أن الOECD هي مصدر أكثر من 85 % من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية.وبهذا تكون الدراسة قد شملت الغالبية العظمى من تدفقات تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر المغطى بإتفاقيات إستثمار ثنائية.

وقد وجدت هذه الدراسة،دليلا ضعيفا على قدرة إتفاقيات تدفقات الإستثمار على جذب حصص 4أكبر من تدفقات الإستثمارات،فالدول التي تعاني من ضعف مؤسساتها المحلية،بما فيها حماية حقوق الملكية،لم تحصل على أية فائدة إضافية،حيث لم تكن لتلك الإتفاقيات مفعولا مماثلا لإصلاحات واسعة النطاق.في حين أن الدول التي تنتهج إصلاحات محلية،مع تمتعها بمؤسسات محلية قوية إلى حد كاف،هي الأرجح من سيجني الفائدة من توقيع مثل تلك الإتفاقيات،بمعنى أن هذه الإتفاقيات يمكن أن تكون عنصرا تكميليا،لكنها لاتصلح أن تكون بديلا للإصلاحات المؤسسية المحلية.

إن أثر الإتفاقيات للإستثمار في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظرنا،تعمل في جو من التفاعل بينها وبقية عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الأساسية،بمعنى أن الإتفاقيات الثنائية للإستثمار تلعب دور المدعم في جذبه وليس الدور الأساسي،والدليل على ذلك دولة **(أ)** تستثمر في دولة **(ب)** ولاتربطها معها أي إتفاقية للإستثمار،كذلك حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في الدولة **(ج)** أكبر من نظيره في الدولة **(هـ)** وهذه الأخيرة عدد إتفاقياتها الثنائية للإستثمار أكثر من الدولة **(ج).**

ثانيا:الإتحادات الإقليمية

منذ بداية التسعينات،شهد العالم ظهور إتحادات إقليمية جديدة مع توسيع ما كان قائم من قبل مثل الإتحاد الأوروبي،والمؤشرات الحديثة تفترض أن الإتحادات الإقليمية توفر مناخ فعال ليس فقط لنمو التجارة بل أيضا لنمو حجم الإستثمار الأجنبي المباشر.

وفيما يلي سوف ندرس أثر كل إتحاد إقليمي على الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل أحادي:

1-الإتحاد الأوروبي:

الإتحاد الأوروبي الذي بدأ خطواته في سنة 1957 ،والذي يكون قد اكتمل مع بداية 1994،ليكون أحد الكيانات الإقتصادية العالمية والعملاقة،والتي لها تأثيرها الفعال على التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال[1].

أما فيما يخص أثر الإتحاد الأوروبي على الإستثمار الأجنبي المباشر،فقد توصلت اللجنة الأوروبية (1998) إلى أن الإستثمار في دول الإتحاد الأوروبي قد نما بسرعة عن الإستثمار في دول خارج الإتحاد الأوروبي بعد بدء برنامج السوق الموحدة،فقد حولت ألمانيا والمملكة المتحدة استثماراتها من الولايات المتحدة إلى الإتحاد الأوروبي بداية من أواخر الثمانينات،ولقد وجدت مستندات تؤكد أن التكامل الأوروبي قد جعل الدول الأعضاء أكثر جذبا لشركات الولايات المتحدة،واليابان ودول أخرى من العالم الثالث.

[1] - كريم نعمة النوري،**آفاق العولمة في البلدان النامية**،على موقع **www.rezqar.comb** تاريخ الإطلاع،2006/50/17،**مرجع سبق ذكره.**

كما أن وجود السوق الموحدة سنة 1992 كان له أثره في قرارات الشركات اليابان وكوريا وتايوان لبدء العمل مع الإتحاد الأوروبي،وارتفع إجمالي تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر من 10 بليون سنة 1984 إلى 63 بليون سنة 1989،ولقد وجدت الجنة الأوروبية (1998) أن نصيب الإتحاد الأوروبي من الإستثمار الأجنبي المباشر قد ازداد من 28 % إلى 33 % خلال الفترة 1982-1993[1].

3-اتفاق التجارة الحرة لدول شمال أمريكاNAFTA:

ويضم هذا التكتل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك،وفي أثر هذا التكتل على الإستثمار الأجنبي المباشر فقد أوضح استبيان أجاب عليه 500 مدير تنفيذي بالشركات الكبرى إلى أن أكثر من
نصف الشركات الكبرى ترى أن اتفاق النافتا يمثل خطوة إيجابية لدولهم ولأنشطة شركاتهم،وفي استبيان آخر أجرته غرفة التجارة الأمريكية بالمكسيك،والذي كان قد صمم بغرض معرفة مدى نجاح اتفاق النافتا بالنظر للإستثمار الأجنبي المباشر،وكان قد أجاب عليه رؤساء 224 شركة دولية،ذهب أغلب المسؤولين عن تلك الشركات إلى شعورهم بالثقة في أن إتفاق النافتا مفيد للغاية لإنتاجية شركاتهم ومن ثم أرباحهم[2].

3-إتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية :

شجع إتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية[3] الإستثمار الأجنبي المباشر،كما عمق من الإتحاد الإقليمي بين الدول في العديد من الصناعات،فبعد أن فتح هذا الإتفاق الأسواق الواسعة لكل من البرازيل والأرجنتين قامت تلك الدولتين بتوفير حوافز وضمانات الإستثمار لجذب إستثمارات كثيرة من أهمها:الإستثمار في قطاع السيارات والمركبات.

ثالثا:المنظمة العالمية للتجارة

أنشأت المنظمة العالمية للتجارة (OMC) في سنة 1995 لتحل محل الإتفاقية العالمية للتعريفة الجمركية (GAAT) التي كانت قد تأسست سنة 1947،وتضمنت الإتفاقيات النهائية لجولة أورغواي-ولأول مرة في تاريخ الدورات التجارية-نصوصا هامة وواضحة تتعلق بالإستثمار الأجنبي المباشرفكل من الإتفاقيات التالية شديدة الصلة بنشاطات الشركات متعددة الجنسيات وهي:

1-اتفاقية الإستثمار (TRIMS):

يحدد الإتفاق حول إجراءات الإستثمار ذات الأثر في التجارة (TRIMS) ،معنى هذه الإجراءات بأنها الشروط التي تضعها الساطات المحلية على الإستثمارات الأجنبية التي ترغب في العمل في نطاق إقليمها،والتي تنطوي على تقييد وتشويه التجارة العالمية،فمثل هذه الإجراءات مناقضة لمبادئ الغات،وتحد من نمو التجارة العالمية وتضع العراقيل أمام حركة الإستثمارات عبر الحدود الدولية،وذلك من منظور واضعي الإتفاق.

---

[1]-موريس شيف ول.ألن ونترز،**التكامل الإقليمي والتنمية**،مركزمعلومات قراء الشرق الأوسط،2003،ص ص119-120.
[2]- رضا عبد السلام،**مرجع سبق ذكره**،ص ص 96-97.
[3]- وتضم الأرجنتين،بوليفيا،وشيلي،كولومبيا وإكوادور،المكسيك وبارجواي،بيرو والأورجواي وفنزويلا.وكان هدف هذه الرابطة هو قيام رابطة تجارة حرة،وكذلك محاولة الوصول إلى وحدة السوق المشتركة لإمريكا الوسطى،ولكن لم تحقق هذه الأهداف.

وقد ألحقت بالإتفاق قائمة بأمثلة لهذا النوع من الإجراءات،منها اشتراط قيام المشروع الأجنبي بشراء أو استخدام منتجات محلية بمقادير أو نسب معينة أو اشتراط نسبة معينة للمكون المحلي في منتجات المشروع،حيث اعتبر ذلك مخلا بمبدأ المعاملة الوطنية في الغات (المادة 03)ومنها اشتراط أن تكون واردات المشروع مقصورة على كمية أو قيمة معينة مرتبطة بكمية أو قيمة صادرات المشروع بنسبة معينة من إنتاجه المحلي،وهو مايعتبر متعارضا مع المادة (11) من اتفاقية الغات التي تقضي بالإلتزام العام بعدم اللجوء إلى القيود الكمية على التجارة[1].

وينص الإتفاق على إلزام الدول الأعضاء بإلغاء هذه الإجراءات على أساس أنها تعيق حركة الإنسياب الطبيعي للتجارة الدولية وقد منحت المنظمة فرصة قدرها سنتان للدول المتقدمة وخمسة سنوات للدول النامية للتخلص مما هو قائم في هذا المجال مع قيام هذه الدول بوضع خطط لدراسة البدائل المختلفة ومصادر السلع الوسيطة وتكلفتها وأسعارها وتحسين جودة المنتج القادر على المنافسة داخليا وخارجيا[2].وفي تقدير بعض المراقبين أنه يمكن للدول النامية الإفلات من بعض إلتزاماتها بمقتضى هذا الإتفاق،استنادا إلى الرخصة المخولة لها بمقتضى المادة (18) من اتفاقية الغات (في شأن العون الحكومي للتنمية الإقتصادية) لوضع قيود كمية على الواردات إذا كانت تواجه تدهورا في ميزان مدفوعاتها أو احتياطاتهاالدولية.

وأجاز الإتفاق للدول الأعضاء أن تقوم خلال الفترة الإنتقالية المحددة لإلغاء إجراءات الإستثمار المقيدة للتجارة،بفرض مثل هذه الإجراءات على المشروعات الأجنبية الجديدة التي تنتج منتجات مشابهة كمشروعات قائمة من قبل،وذلك توحيدا لظروف المنافسة بين ما هو قائم وبين ماهو مستجد من المشروعات،ويتم إلغاء مثل هذه القيود بعد ذلك عن المشروعات الجديدة والمشروعات القائمة في الوقت نفسه.

ومن الملاحظ أن الإتفاق لم يكن متوازنا وعبر عن إختلالات علاقات القوى بين الدول النامية والدول المتقدمة،إذ لم يتعرض الإتفاق لمعظم إجراءات الإستثمار المقيدة للتجارة الشائعة في الدول النامية،كذلك لم يتعرض الإتفاق لقضايا تراها الدول النامية مهمة فيما يتعلق بالإستثمارات الأجنبية،كالسياسات الإستثمارية للشركات الدولية والممارسات غير المنصفة والمخلة بشروط المنافسة من جانبها.

في عالمنا اليوم حيث تحتدم فيه المنافسة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر،خاصة في الدول النامية التي تستخدمه في تحقيق تنميتها الإقتصادية،والتي تعمل على جذبه بتطبيق عدة إجراءات منها الإعفاءات الضريبية وفرض ضرائب بنسب منخفضة.فالدول النامية تقوم بالتضحية بهذه الضرائب والتي ميزانيتهم أولى بها لتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات ودون اللجوء إلى مصادر أخرى كالإصدار النقدي والإقتراض ومايتميزان به من مآخذ،فمن هذا المنطلق الذي يشير إلى الـ رغبة الشديدة للدول النامية لجذب الإستثمار الأجنـبي الـ مباشر وفـ ي

---

[1]- إبراهيم العيسوي،**الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ،1995،ص77.

[2]- محمد ناجي حسن خليفة،**اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية**،الملتقى العلمي الدولي الأول حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للإندماج الفعلي في الإقتصاد العالمي،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر31،4ماي-02جوان 2003.

تخضم المنافسة العالمية لإجتذابه،فإنها لن تغامر باستخدام إجراءات الإستثمار ذات الأثر في التجارة ،لأنه لو استخدمتها إحدى هذه الدول فإن المستثمر الأجنبي سوف تكون له إختيارات لدول أخرى لاتستخدم هذه الإجراءات وبالتالي تضيع الدولة الأولى فرصة جذب هذا الإستثمار الأجنبي المباشر.

2-إتفاقية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة(TRIPS):

من بين المبادئ الجديدة التي أسفرت عنها جولة الأورغواي زيادة درجة الحماية الممنوحة لما يسمى ب **حقوق الملكية الفكرية**[1] بالمقارنة بما كانت تتمتع به من قبل من حماية طبقا للقواعد التي أرسيت في سنة 1967،بإنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية فأضيفت قواعد جديدة لهذه الحماية ضمن إتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية،مؤداها توسيع نطاق الحماية،وزيادة مدة سريانها وإلزام الدول الموقعة على الإتفاقية تضمين تشريعاتها الوطنية القواعد الجديدة للحماية وفرض عقوبات على الخارجين عليها[2].

من البديهي أن المبادئ الجديدة التي أسفرت عنها جولة الأورغواي والمتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ستساهم في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر نتيجة وجود التشريعات التي تحمي الإبداعات والإبتكارت وهو شرط أساسي بالنسبة لشروط جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

إضافة إلى ماسبق،فإن إتفاقيات منظمة التجارة العالمية تشجع الجهود التي تقوم بها الدول النامية لإقامة علاقات وروابط إقليمية هدفها تشجيع كل من التجارة والإستثمار الأجنبي المباشر،وهو ماحدث بالفعل في آسيا حيث إتفاقات مثل أبيك والآسيان مهدت الطريق نحو مزيد من الإستثمار المباشر داخل المنطقة وهذا ما حدث أيضا بين أمريكا اللاتينية من خلال إتفاق ميركوسر.

---

[1]- يشير مصطلح الملكية الفكرية إلى أصل يعود وجوده أو ظهوره إلى إكتشاف المعلومات جديدة ذات فائدة تجارية أو فنية،أما حقوق الملكية الفكرية فهي عبارة عن الحقوق التي تكفلها الدولة وتساندها لعدد محدد من السنوات لمنع غير المرخص لهم من الإستخدام التجاري لفكرة جديدة يمتلكها شخص آخر أو جهة أخرى ،وكذلك فهي كافة الحقوق القانونية الناشئة عن أي نشاط أوجهد فكري يؤدي
إلى ابتكار في الحالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية. أنظر:عبد السلام مخلوفي،**إتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS: أداة لحماية التكنولوجيا أم لإحتكارها**،مجلةإقتصاديات شمال إفريقيا،ديوان المطبوعات الجامعية،العدد 03،ديسمبر 2005،ص16.

[2]- جلال أمين ،**العولمة والتنمية العربية**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1999. ،ص180.

خلاصة الفصل الأول.

إن الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة إقتصادية،تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل،وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الإستثماري وهذا بهدف تحقيق الربح ،وتعد الشركات المتعددة الجنسيات قلب العولمة الإقتصادية من خلال كونها أهم صورة للإستثمار الأجنبي المباشر وسيطرتها على المبيعات العالمية.

وتسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر إدراكا منها لأهمية هذا النوع من التدفقات المالية،فقد أثبتت الشواهد التطبيقية تميزه:بالإستقرار في الأزمات المالية(أزمة المكسيك،ودول شرق آسيا)،تمويل غير مكلف فهو لا يولد فوائد أو أقساط كما في حالة القروض،كذلك يترتب على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إنتقال للقدرات التكنولوجية والخبرات الإدارية والتسويقية،هذا بالإضافة إلى مساهمته في توفير مناصب عمل في الدول المضيفة له،غير أن الإستثمار الأجنبي المباشر ليس كله خيرا وليس كله شرا وإنما تشوبه بعض السلبيات التي يجب أخذها في الإعتبار قبل السماح للمستثمر الأجنبي من ترسيخ قواعده في الدول المضيفة من أجل تعظيم المنافع اللازمة لتطوير إقتصاديتها.

واحتدم التنافس بين الدول في العالم لجذب أكبر قدر ممكن من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لتعظيم إستفادتها منه،وفي هذا الصدد حازت الدول المتقدمة على النصيب الأكبر من هذه التدفقات،بالمقارنة الدول النامية حصتها لاتتعدى الثلث من إجمالي التدفقات وإستمرار هذه الوضعية في المستقبل المنظور،مع وضوح تواضع نصيب الدول العربية من الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتقلبه الواضح من سنة لأخرى،ويظل قطاع الخدمات المستقطب الأول للإستثمار الأجنبي المباشر ويفسر هذا بالتوجه نحو إقتصاد السوق وتحرير قطاع الخدمات وذلك على حساب القطاع الصناعي والقطاع الأولي.

إن التنافس العالمي لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر لايتم بطريقة عفوية أو إرتجالية وإنما يخضع إلى مجموعة من المحددات والعوامل،وهذا ماعكف على توضيحه الفكر الإقتصادي (النظريات) في بادئ الأمر غير أنها لم تنجح في هذا المسعى،والسبب هو أن أغلب النظريات أعطت تفسيرا لظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر إعتمادا على عنصر أوعدة عناصر مع إهمال العناصر الأخرى،فعملية تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول المضيفة تعتمد على جملة من العوامل في كل من الدولة الأم والدولة المضيفة،ورغم أن النظرية الإنتقائية لجون دينينغ أفضل النظريات لأنها صيغت بتوليفة من النظريات السابقة إلا أنها لم تقدر على استيعاب المتغيرات الإقتصادية السياسية الدولية مثل:ظهور المنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الإقتصادية الإقليمية.

من جهة أخرى توصلت العديد من الدراسات التطبيقية (العملية) إلى نتائج مفادها أن الإستقرار السياسي يعتبر عامل حاسم في إتخاذ قرار الإستثمار في دولة ما،في الوقت الذي تراجعت فيه الأهمية النسبية للحوافز الضريبية فهي ليست عنصر حاسم في إتخاذ قرار الإستثمار ولكنها عنصر مكمل أو مدعم لإتخاذ القرار،ثم يأتي في المقام الثاني حجم السوق واحتمالات نموه،ثم الإستقرار الإقتصادي الكلي ،فالإطار التشريعي الحاكم للإستثمار

وكذلك موارد الأصول من بنى تحتية ومدى إهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد الطبيعية،وهذه الأخيرة تختلف أهميتها حسب نوع القطاع المزمع الإستثمار فيه.

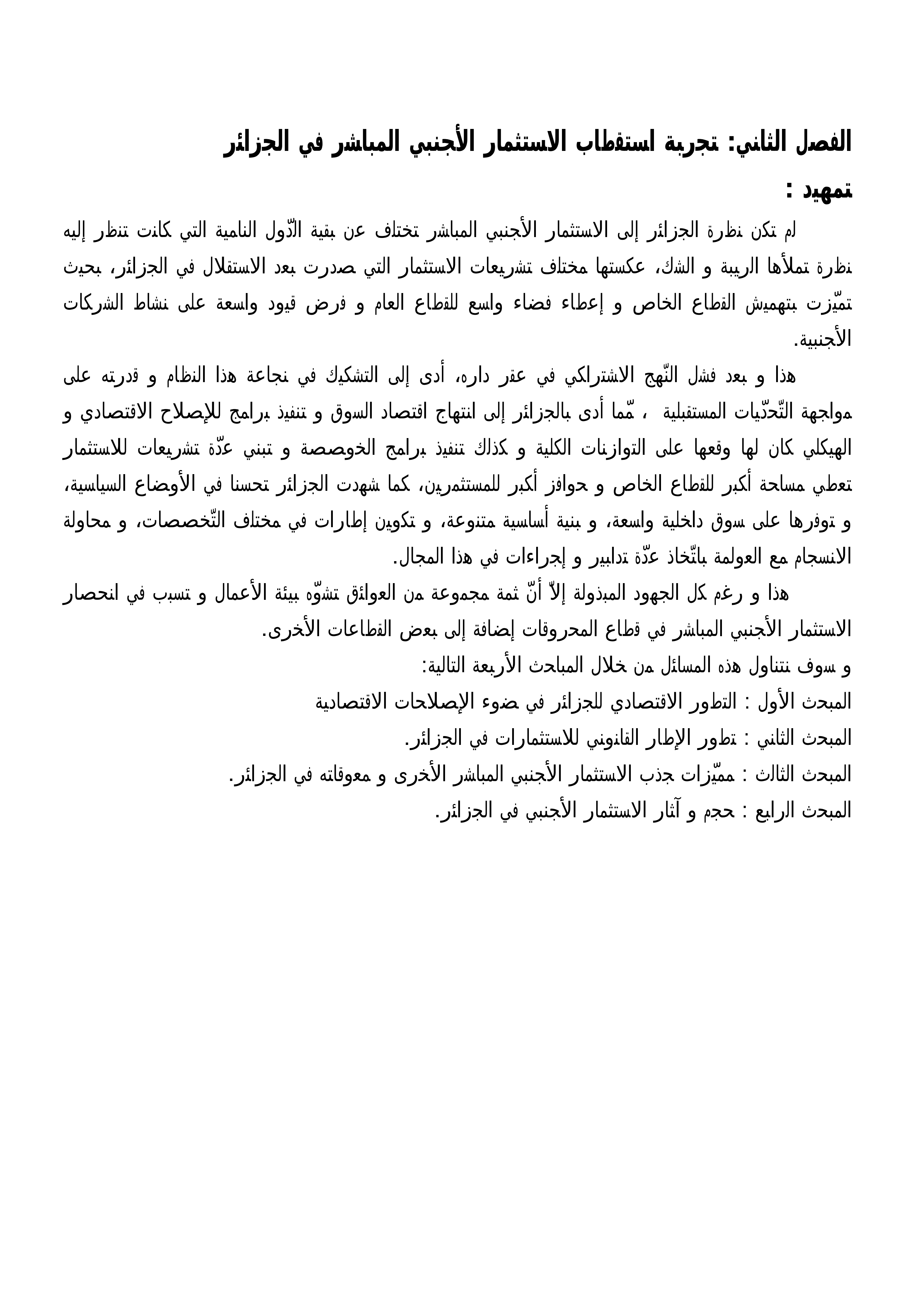
كذلك تساهم الإتفاقيات الدولية في مجال الإستثمار في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر،من خلال مختلف التسهيلات والضمانات الموجهة للمستثمرين غير أن هذه المساهمة تكون ثانوية وليست أساسية،وأيضا أثبتت الشواهد دور التكتلات الإقتصادية الإقليمية في زيادة تحركات الإستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الدول الأعضاء عن طريق توفير الظروف المواتية وإزالة العوائق وفتح الأسواق أمام المستثمر ليتحرك بحرية،كما أن إنشاء منظمة التجارة العالمية كتب شهادة ميلاد جديدة للإستثمار الأجنبي المباشر،من خلال النص لأول مرة على منع أية تدابير تجارية من شأنها التأثير على الإستثمار وكذا حماية الملكية الفكرية التي تضمنتها جولة الأورغواي وتؤثر على الإستثمار الأجنبي المباشر سواءا بشكل مباشر أوغير مباشر.

والجزائر والعربية السعودية باعتبارهما من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر،وكذلك بوصفهما من الدول العربية والنامية في ذات الوقت،خاضا هذه المعركة (التنافس)،ولاشك أن كل تجربة في البلدين جديرة بالدراسة.

جاءت هذه الدراسة لكشف النقاب عن التجربة الجزائرية والسعودية في مجال إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر بغرض المقارنة بينهما.

والسؤال الذي يثار أولا هنا:ماهي ملامح تجربة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟.

سؤال نحاول الإجابة عليه في الفصل الموالي.



الفصل الثاني: تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد :

لم تكن نظرة الجزائر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف عن بقية الدّول النامية التي كانت تنظر إليه نظرة تملأها الريبة و الشك، عكستها مختلف تشريعات الاستثمار التي صدرت بعد الاستقلال في الجزائر، بحيث تميّزت بتهميش القطاع الخاص و إعطاء فضاء واسع للقطاع العام و فرض قيود واسعة على نشاط الشركات الأجنبية.

هذا و بعد فشل النّهج الاشتراكي في عقر داره، أدى إلى التشكيك في نجاعة هذا النظام و قدرته على مواجهة التّحدّيات المستقبلية ، ممّا أدى بالجزائر إلى انتهاج اقتصاد السوق و تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي و الهيكلي كان لها وقعها على التوازنات الكلية و كذلك تنفيذ برامج الخوصصة و تبني عدّة تشريعات للاستثمار تعطي مساحة أكبر للقطاع الخاص و حوافز أكبر للمستثمرين، كما شهدت الجزائر تحسنا في الأوضاع السياسية، و توفرها على سوق داخلية واسعة، و بنية أساسية متنوعة، و تكوين إطارات في مختلف التّخصصات، و محاولة الانسجام مع العولمة باتّخاذ عدّة تدابير و إجراءات في هذا المجال.

هذا و رغم كل الجهود المبذولة إلاّ أنّ ثمة مجموعة من العوائق تشوّه بيئة الأعمال و تسبب في انحصار الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات إضافة إلى بعض القطاعات الأخرى.

و سوف نتناول هذه المسائل من خلال المباحث الأربعة التالية:

المبحث الأول : التطور الاقتصادي للجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية

المبحث الثاني : تطور الإطار القانوني للاستثمارات في الجزائر.

المبحث الثالث : مميّزات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الأخرى و معوقاته في الجزائر.

المبحث الرابع : حجم و آثار الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

المبحث الأول : التطور الاقتصادي للجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية

لقد شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات و تغيّرات أملتها الظروف و التحوّلات التي شهدتها كل من الساحتين المحلّية و الدولية، و سوف نتناول من خلال هذا المبحث الإصلاحات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الجزائري، خوصصة المؤسسات العمومية، آثار تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي.

المطلب الأول : الاقتصاد الجزائري و الإصلاحات الاقتصادية.

نتيجة انخفاض أسعار النفط و ارتفاع أعباء خدمة الديون الخارجية ابتداء من سنة 1986 ، واجهت الجزائر صعوبات اقتصادية أدت بها إلى اللجوء إلى مساعدات الهيئات المالية الدولية لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

1-اتفاق 30 ماي 1989 (Stand bay1)

تم توقيع أول اتفاق بين الجزائر و صندوق النقد الدولي بقيمة 200 مليون دولار ثم 360 دولار، لتعويض انخفاض أسعار البترول، و شملت برامج إصلاحه خفض العجز الميزاني، الاستمرار في انزلاق قيمة الدينار، الاتجاه نحو تحرير الأسعار .... و غيرها.

2-إتفاق 03 جوان 1991 (Stand bay2):

تم التوقيع على هذا الاتفاق بين الجزائر و صندوق النقد الدولي بقيمة 400 مليون دولار على أربعة أقساط، كل قسط بـ 100 مليون دولار (جوان 1991 ، سبتمبر 1991 ، ديسمبر 1991، مارس 1992).

و تبعا لرسالة النيّة المؤرخة في 27 أفريل 1991، يهدف الاتفاق إلى :[1]

- ✓ تحرير التجارة الخارجية تحريرا تاما.
- ✓ تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
- ✓ تنشيط دور المؤسسات العمومية و الخاصة في تنويع الصادرات لتقليص هشاشة التّوازنات المالية.
- ✓ إصلاح النظام الجبائي و الجمركي و تقليص سعر الصرف.
- ✓ بناء شبكة اجتماعية للحد من الآثار السلبية للإصلاح.

3-إتفاق أفريل 1994 – مارس 1995 (Stand bay3):

لقد تم تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي لمدّة سنة كاملة (01 أفريل 1994 – 31 مارس 1995) رغم الظروف الاجتماعية و السياسية و الأمنية الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك. و تدخّلت البلدان الدائنة للجزائر و خاصة فرنسا، اليابان، الولايات المتّحدة الأمريكية لتقديم دعمها للجزائر بتزويدها بمصادر تمويل جديدة.

---

[1]- الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 201.

و ارتكز هذا البرنامج على جملة من المحاور تمثلت فيمايلي:[1]

إيقاف تراجع النمو الاقتصادي و احتواء وتيرة التّضخم، و تحرير التجارة الخارجية، و التسيير الجيّد للطلب المحلي بواسطة سياسات نقدية صارمة، و تعميق الإصلاحات الهيكلية، مع تخفيف خدمات الدّيون الخارجية.

4- برنامج التصحيح الهيكلي أفريل 1995 – مارس 98:

بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المتّفق عليه مع صندوق النقد الدولي لمدّة سنة كاملة، وافق الصندوق على منح قرض للجزائر في إطار برنامج التصحيح الهيكلي الّذي تمتد مدّته على ثلاث سنوات.

و يهدف برنامج التصحيح الهيكلي إلى:[2]

- تحقيق نمو في الناتج الدّاخلي خارج المحروقات بنسبة 5 سنويا.
- الاستقرار الدائم مع معدّل تضخم معقول تمكن مراقبته، و تخفيض العجز في الميزان التجاري.
- تحسين توازن الميزانية و ذلك خلال فترة الانتقال، و تشجيع الصادرات خارج المحروقات.
- تحقيق فعالية في السياسة النقدية و سياسة سعر الصرف و العمل على جعل الدينار قابلا للتحويل.
- إصلاح النظام الضريبي و البنكي و المالي، و التركيز على تحرير التجارة الخارجية.

و لقد أسفرت هذه الاتّفاقيات عن اعتماد السلطات العمومية مجموعة من الإجراءات و التّدابير تتعلّق بإدارة الاقتصاد و تهيئ لانسحاب الدّولة من ممارسة النشاط الاقتصادي نذكر من بينها:[3]

- إصلاح نظام الأسعار في اتّجاه التّخاص من الأسعار الإدارية لصالح منطق السوق.
- إصلاح النّظام الضريبي بتبسيطه، واعتدال معدّلاته، و إزالة التميّز بين مؤسسات القطاع العام و الخاص.
- مراجعة النظام المصرفي بإرجاع بنك الجزائر إلى مهامه التّقليدية و الفصل بين البنك المركزي و الخزينة العمومية، و اعتماد الأساليب التّقليدية في إدارة السياسة النقدية و ذلك بإعطاء الاستقلالية لبنك الجزائر.
- مراجعة النصوص المنظّمة للاستثمار في الجزائر بتكريس حرية الاستثمار و إزالة التميّز بين الاستثمار العمومي و الخاص، و كذلك بين المحلي و الأجنبي و منح الضمانات و التّحفيزات الملائمة.
- إعادة الهيكلة و خوصصة المؤسسات العمومية قصد التقليص من الأعباء المفروضة على الدولة، و رفع كفاءة الأداء و التّخفيف من الممارسات الاحتكارية و البيروقراطية.
- تخفيف و تبسيط التعريفة الجمركية بجعلها من ثلاث معدّلات5، 15، 30، و هذا تبعا لدرجة تحويل المواد، و هذه المعدلات تجعل من الجزائر الدولة الأقل حماية في منطقة البحر المتوسط، و يقلّل من تكاليف المؤسسات بخصوص المدخلات المستوردة.

---

[1] 1 - عبد ا بن بدعيدة، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية**، الإصلاحات الاقتصادية و سياسة الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2005، ص 362.

1- اسماعيل بوخاوة، دومي سمراء، **الإصلاح الضريبي وفق معتقدات صندوق النقد الدولي**، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، 11- 12 ماي 2003، ص 189

[3] - عبد المجيد قدّي، **الاقتصاد الجزائري بين الواقع و آفاق المستقبل**، مجلة المستثمر العربي، واقع و آفاق مناخ الاستثمار في الجزائر، عدد خاص بالمؤتمر التّاسع لمجتمع الأعمال العربي بالدوحة.

و رغم النتائج التي حققتها هذه البرامج خاصة فيما يتعلق بتحقيق التوازنات الكلية و ضمان الاستقرار و العودة في النمو الاقتصادي، إلاّ أنّ السلطات العمومية رأت عدم كفاية ذلك امام بقاء معدلات البطالة مرتفعة و الخوف من ردّات فعل الاقتصاد أمام الصدمات المحتملة للسوق البترولية، فعملت على إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2003 ، و الّذي حرص على تحسين الإطار المعيشي للمواطن و تدعيم البنية التّحتية اللازمة للاستثمار فضلا عن المحافظة على التوازنات المالية و اعتماد تدابير خاصة بالجنوب و الهضاب العليا.

و بالنظر إلى النتائج المحققة في إطار هذا البرنامج، تم إطلاق برنامج تكميلي لدعم النمو للفترة 2005 – 2009 بمبلغ 80 مليار دولار أمريكي و هذا قصد :[1]

- تحسين ظروف معيشة الأفراد، و تطوير المنشآت و الهياكل القاعدية.
- دعم النمو الاقتصادي، و تحديث و تطوير الخدمة العمومية، و ترقية تكنولوجيا الإعلام و الإتصال.

و تعد خوصصة المؤسسات العمومية في الجزائر جزءا متمما لتطبيق عمليات الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف صندوق النقد و البنك الدوليين، فما هو إطارها العام و مسارها و نتائجها؟ سؤال نحاول الجواب عليه فيما يلي:

المطلب الثاني : خوصصة المؤسسات العمومية

إنّ موقف الجزائر من القطاع الخاص قبل الإصلاحات لم يكن مخالفا لبعض البلدان النامية التي تبنّت النهج الاشتراكي و شجّعت القطاع العام و كانت تنظر للقطاع الخاص بنوع من الريبة و الحذر، لكن بعد زوال الثنائية القطبية بانهيار الاتحاد السوفياتي سابقا و توجه جل دول العالم نحو اقتصاد السوق و فتح اقتصادياتها على الخارج و سعي الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي، كل ذلك أدى بها إلى تبني العديد من الإصلاحات الاقتصادية و بدأ التعويل على القطاع الخاص الّذي يعكسه التوجه نحو خوصصة المؤسسات العمومية.

أولا :الإطار العام للخوصصة في الجزائر

1- مفهوم الخوصصة :

تعرف الخوصصة حسب القرار 95 – 22 المؤرخ في 26 أوت 1995 على انها : عملية تحويل الملكية، و معاملة ترمي إلى نقل تسيير المؤسسات العامة إلى أشخاص ماديين أو معنويين خواص.[2]

و لكي تتم عملية الخوصصة بنجاح يجب مراعاة البعد الاجتماعي و السياسي، فعادة ما ينجر عن المؤسسات المرشحة للخوصصة تسريح لعدد من العمال، كذلك فإنّ توفير الإستقرار السياسي سوف يدفع المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب للإقبال على شراء مؤسسات الدولة.

---

[1] - مجلة دليل المستثمر العربي في الجزائر، **الجزائر ملتقى الاستثمار العربي**، عدد خاص بالملتقى العاشر لمجتمع العمال العربي في الجزائر، نوفمبر 2006 ، ص 38 .

[2] - ناصر دادي عدون، محمد متناوي، **الجزائر و النظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003 ، ص 129.

2-الهيئات القائمة على الخوصصة في الجزائر :

يعتبر رسم إستراتيجية وطنية للخوصصة من مهام مجلس الوزراء إلاّ أنّ تنفيذ هذه الاستراتيجية هو من اختصاص الوزير المكلّف بالمساهمات.

و يتدخل في مسار الخوصصة عدة هيئات هي كالتالي :

أ- مجلس مساهمات الدولة : يقوم مجلس مساهمة الدولة بتحديد استراتيجية الخوصصة و دراسة ملفاتها و الموافقات و تحديد برنامج المؤسسات العمومية المزمع خوصصتها.

ب- الوزير المكلف بالمساهمات : بحكم توليه لأمانة مجلس الدولة يعتبر مسؤولا عن تنفيذ سياسة الخوصصة حيث يقوم بدراسة العروض و انتقائها و إرسال ملفات التنازل إلى لجنة مراقبة عمليات الخوصصة.

جـ - لجنة مراقبة عمليات الخوصصة: تتولى اللجنة متابعة عمليات الخوصصة.

3 – أساليب الخوصصة :

يمكن أن تتم عمليات الخوصصة باعتماد إحدى الأساليب التالية :

- اللجوء إلى آليات السوق المالية سواء بالعرض في البورصة.
- عرض علني للبيع بسعر محدّد.
- اللجوء إلى إجراءات البيع بالتراضي بعد ترخيص من مجلس مساهمات الدولة بناء على تقرير مؤهل للوزير المكلف بالمساهمات و اللجوء كذلك إلى المناقصات.

فيما يخص الأسلوب الأول للخوصصة، فإنّ الاقتصاد الجزائري يواجه مشكلة تحديد مشاركة الجمهور في المساهمة نتيجة غياب السوق المالية من جهة أولى و كذا قلّة المعلومات الخاصة بالناتج الداخلي الخام (PIB)، الكتلة النقدية، الادخار خاصة في هذه المرحلة التي ازداد فيها ممارسة الأنشطة الموازية في قطاعات عديدة[1].

4- المزايا و الضمانات الممنوحة لعمليات الخوصصة :[2]

يعتبر الأمر 01-03 أنّ استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية او كلية شكلا من أشكال الاستثمار، و عليه فبإمكانه الاستفادة من مختلف المزايا و الضمانات الممنوحة للاستثمارات.

كما أنّ الأمر 01-04 ينص على أنّ عمليات الخوصصة تستفيد من الضمانات المنصوص عليها في القوانين السارية، خاصة الحق في تحويل المداخيل بالتناسب مع الحصص المقدّمة بالعملة الصعبة.

---

[1] - سعدية قصاب، **حدود الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة علوم التسيير و التجارة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 08، 2003 ، ص 108.

[2] - مجلة دليل المستثمر العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 46,

كما يمكن أن يتم إعفاء العمليات المتعلقة بالخوصصة من كل الحقوق و الرسوم إذا اقتضت الحاجة ذلك، و يتم النص على مثل هذهفي إطار قوانين المالية السنوية.

ثانيا : مسار الخوصصة في الجزائر

بعد عرض الإطار العام للخوصصة في الجزائر (المفاهيم، الهيئات، الأساليب) سوف نتعرض فيمايلي إلى مسار الخوصصة في الجزائر.

لقد ظهر أول برنامج للخوصصة في الجزائر في أفريل 1996، مدعوما من طرف البنك الدولي حيث كان من المقرر أن يمس حوالي 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة، خاصة في قطاع الخدمات، كما أنشئت لهذا الغرض شركات قابضة، و قد تم فعلا حل و خوصصة أكثر من 800 مؤسسة محلية، اما بالنسبة للمؤسسات العمومية الكبيرة فإنّه حدّد مع نهاية 1998 اعتماد برنامج يقضي بخوصصة نحو 250 مؤسسة خلال سنتي 1998 – 1999 . إلا أنّ هذه العملية لم تستكمل بشكل كامل، لعدّة أسباب منها الموضوعية و منها الذاتية، كعدم استقرار الطاقم الحكومي، و بالخصوص الهيئات القائمة على عملية الخوصصة، رفض النقابات و العمال، الوضع الأمني و غيرها.[1]

و تجدر الإشارة أنّه تم توخي الحذر في الجزائر عند طرح و تطبيق سياسات التحرير و الخوصصة، فالخوصصة كما لها إيجابيات كتحرير المؤسسة العمومية من الأعباء الداخلية و الخارجية، كذلك لها سلبيات كزيادة معدل البطالة.

و بصدور المرسوم المؤرخ في أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العامة و تسييرها و خوصصتها مما وسّع حقل الخوصصة إلى جميع المؤسسات العامة و يبيّن هذا المرسوم بصفة ملحوظة كيفيات الخوصصة و عملياتها، و يعد صدور هذا المرسوم إشارة على رغبة الدولة في إعطاء نفس جديد لعملية الخوصصة في الجزائر بعد النتائج المتواضعة لها في فترة التسعينيات.

و لم تعرف عملية الخوصصة انتعاشا كبيرا خلال سنوات التسعينيات و يرجع ذلك إلى:[2]

1-البطء في تعيين المجلس الوطني للخوصصة، بصفته الهيئة المكلفة بمتابعة إجراءات الخوصصة، إذ لم يتم ذلك إلا في شهر جوان 1998.

2- التأخر الكبير في الإعلان عن القائمة الولى للمؤسسات القابلة للخوصصة.

3- التداخل في الصلاحيات بين المجلس الوطني للخوصصة، و المجلس الوطني لمساهمة الدولة، و الشركات القابضة.

4-عدم كفاءة السوق المالي.

---

[1] - عمار عماري، سعيدة بوسعدة، **معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر و سبل تفعيله في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 14 – 15 نوفمبر 2005، ص 229.

[2] - محمد قويدري، **مرجع سبق ذكره**، ص 209.

إنّ من أهم أسباب تعثر الخوصصة في الجزائر من وجهة نظرنا، هو أنّ الخوصصة فرضت علينا كباقي الإصلاحات الأخرى، و ليست ناجمة عن اقتناع صانعي و متخذي القرار في الجزائر بأهمية هذه العملية كسياسة لتشجيع القطاع الخاص و تحقيق التنمية الاقتصادية، و بالتالي فإنّ السلطات العمومية لم توفر شروط نجاح عملية الخوصصة كمثل الجندي الذي دخل المعركة بدون سلاح.

و لهذا حرص مجلس مساهمات الدولة ابتداء من السداسي الثاني لسنة 2004 على دفع مسار الخوصصة، و هذا بدعم مهام شركات تسيير المساهمات و دعوته إلى إعطاء ديناميكية أكبر في مجال الشراكة أو فتح رأسمال، و لقد تجسدت جهود الخوصصة في فترة 2003-2005 كما يوضح الجدول رقم 05.

الجدول رقم (05) : حصيلة الخوصصة في الجزائر في الفترة 2003 – 2005 :

عدد العمليات / نوعية عمليات الخوصصة	2033	2004	2005	المجموع
خوصصة كلية	06	09	52	67
خوصصة جزئية أكبر من 50%	01	02	17	20
خوصصة جزئية أقل من 50%	/	02	01	03
إستعادة من قبل العمال	08	23	29	60
التنازل عن الأصول لصالح متعاملين خواص	02	15	26	43
شراكة	04	10	04	18
تحويل لصالح هيئات عمومية	12	22	25	59
المجموع	33	83	154	270

المصدر : مجلة دليل المستثمر العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 47.

من خلال الجدول رقم (05)، يتضح أنّ عملية الخوصصة عرفت انطلاقة محسوسة منذ سنة 2004، إذ إنتقلت من 33 عملية سنة 2003 إلى 83 عملية سنة 2004 ثم 154 عملية سنة 2005 ممّا يدل على انتعاش الخوصصة بالجزائر.

أما فيما يخص مساهمة الخوصصة في تحقيق تدفقات الاستثنار الأجنبي المباشر في الجزائر فتتمثل فيما يلي

- بيّنت حصيلة عمليات الخوصصة من شهر جوان 2003 إلى نهاية 2005، شملت بيع أصول 238 شركة منها 31 لشركاء أجانب[1]، أي ما نسبته 13[2]% فقط.

- من أهم عمليات الخوصصة التي كان لها أبلغ الثر في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هو خوصصة مركب الحديد و الصلب بالحجار للشركة الهندية (ISPAT) في سنة 2001.

---

[1]- جريدة الخبر اليومية، الجزائر، العدد 4774، الحد 06 أوت 2006، ص 13.

[2]- محتسبة بمعرفة الباحث من خلال العلاقة : 100x31/238%.

- حسب تقرير للبنك الدولي صدر في سنة 2006 بعنوان : قضايا نظام الإدارة العامة، و من خلال المسح الذي شمل الجزائر، أفاد بأنّ المستثمرين الأجانب النوعيين لا يبحثون عن شراكة، و لا يهمهم شراء شركات عمومية معروضة للخوصصة[1]، ممّا يعكس ضالة حصة الشركاء الأجانب (31 شركة) من 238 شركة.

المطلب الثالث : آثار تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي.

سنوضح فيما يلي الآثار المترتبة عن الإصلاح الاقتصادي في الجزائر من خلال تتبع مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من (1996-2005) و ذلك في الجدول التالي :

الجدول رقم (06) : بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي %	4	1.1	5.1	3.2	2.4	2.1	4.7	6.9	5.2	5.1
الديون الخارجية بالمليار دولار	33.65	31.22	30.47	28.31	25.26	22.44	22.54	23.20	21.44	16.48
عجز / فائض الميزانية العامة من الناتج المحلي الإجمالي	2.92	2.39	(3.89)	(0.52)	(1.3)	(0.6)	(0.1)	(3.53)	6.9	14.2
عجز / فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي	2.7	6.3	(1.9)	1.2	17.3	11.7	12.9	13.08	13.10	21.30
معدّل التضخم	18.5	5.7	5.0	2.6	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6
سعرصرف الدينار مقابل الدولار	54.77	57.73	58.74	66.64	75.28	77.26	76.70	77.39	72.3	73.37
معدل البطالة	27.99	28	28	29	29	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3
إحتياطي الصرف مليار دولار	4.23	8.05	6.84	4.4	11.9	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18

ملاحظة : النسب بين قوسين تعني العجز، بدونها تعني فائض.

المصدر : من إعداد الباحث انطلاقا من :

-روابح عبد الباقي، شريف غياط، **الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر**، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، 11-12 ماي 2002.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، أعداد مختلفة.
- عبد المجيد بوزيدي، **تسعينيات الاقتصاد الجزائري**، موقع للنشر، الجزائر 1999، ص 40.
- عبد المجيد قدّي، **الاقتصاد الجزائري بين الواقع و آفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره** ،ص42.
- محمد إبراهيم مادي، **مرجع سبق ذكره**، ص80.
- عمار عماري، سعيدة بوسعدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 225.
- فاروق تشام، **مرجع سبق ذكره**، ص 262.

Banque d'Algérie, rapport 2001, Evolution économique et monétaire en Algérie, PP 84,88,96.

Banque d'Algérie, rapport 2005, Evolution économique et monétaire en Algérie, PP 192,196,208.

Banque d'Algérie, Comité International monétaire et financier, R N° 25, Avril 2006, PP 08, 20.

---

[1] - جريدة أخبار الأسبوع،الجزائر،العدد،240،من 20 إلى 26 سبتمبر 2006،ص 09.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1-إنّ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ظهر بمقادير موجبة خلال هذه السنوات، و هذا عكس السنوات السابقة حيث في معظمها كانت سالبة، من جهة أخرى يلاحظ بأنّ هناك تذبذبا في هذه المعدلات إرتفاعا و انخفاضا رغم انّها موجبة.

و ترجع النتائج الموجبة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأساس إلى :

- ارتفاع الحصة من إنتاج النفط ممّا ساعد في زيادة إيرادات الاقتصاد الوطني من الخارج.
- الارتفاع المستمر في أسعار النفط.

بما أن النتائج الموجبة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ترجع أساسا إلى قطاع المحروقات فإنّ النمو الاقتصادي ما يزال هشّا،لأنه لم يكن وليد القطاعات الإنتاجية، و بالتالي فهذا النمو الاقتصادي مصيره مرتبط بأسعار النفط على المستوى الدولي و كذلك تجدر الإشارة إلى أنّ الارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لم ينعكس على مستوى معيشة المواطنين.

2- المديونية الخارجية في تراجع مستمر حيث انتقلت من 33.65 مليار دولار عام 1996 إلى 16.48 مليار دولار عام 2005 ، حيث سجلت تراجع قياسي قدر بـ 51.01 % و يرجع هذا في الأساس إلى السياسات التي اعتمدتها الجزائر لإصلاح الوضع الخارجي، كما أنّ سوق النفط كان في صالح الجزائر حيث شهدت أسعاره ارتفاعا مستمرا.

3- عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد سجل تذبذبا خلال الفترة محل الدّراسة، فقد استطاعت الجزائر تحقيق فائض في سنتي 1996 و 1997 على التوالي، سرعان ما تحول إلى عجز خلال السنوات 1998، 1999، 2000، 2001، 2002، 2003، و ليتم تحقيق فائض معتبر في سنة 2004 و سنة 2005، و يرجع هذا الفائض أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط باعتبار ميزانية الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على الجباية البترولية.

4- عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد حقق تطورا ملحوظا خلال الفترة محل الدراسة، فما عدا سنة 1998، أين حققت الجزائر عجزا قدّر بـ 1.9% ، فإنّ كل السنوات الأخرى اتّسمت بتحقيق فائض شهد ارتفاعا متواصلا و يرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط باعتبار الجزائر تعتمد في صادراتها على المحروقات بالدّرجة الأولى.

5- إنّ الانخفاض في معدل التضخم جاء نتيجة انخفاض قيمة الدينار من جهة، و التعديلات التي أجريت على أسعار السلع المدعمة من طرف الدولة ومن جهة أخرى سياسة التّحكم في الأجور.

6- إنّ التخفيضات التي عرفها سعر صرف الدينار اتجاه العملات الأجنبية الرئيسية كالدولار مثلا، ترجع أساسا إلى ضعف إنتاجية و نمو القطاعات خارج المحروقات.

7- التراجع المستمر للبطالة خلال هذه السنوات، حيث تراجعت البطالة إلى حوالي النصف من سنة 2000 إلى سنة 2005، و يمكن تبرير هذا التراجع إلى الإصلاحات الاقتصادية و الانفتاح الّذي شجع الاستثمار الأجنبي و الوطني في مختلف النشاطات الاقتصادية و التجارية.

8- الارتفاع المستمر لاحتياطي الصرف خلال هذه السنوات، حيث قفز احتياطي الصرف من 4.23 مليار سنة 1996 إلى 56.18 مليار دولار عام 2005، محققا نسبة ارتفاع قياسية قدرت بـ 1328.13 % أي تضاعف احتياطي الصرف بحوالي 13 مرّة. و يعود هذا التطور المدهش لاحتياطي الصرف إلى:[1]

- ارتفاع سعر النفط في السوق العالمية، إذ تساهم المحروقات منه بقيمة 90% مقابل نسبة لا تتعدى 10% من الاستثمارات المباشرة و احتياطي الذهب و حقوق السحب الخاصة.

يتضح ممّا سبق أنّ الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، خاصة بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المدعّم من طرف صندوق النقد الدولي، فقد تم التّحكم في معدّلات التّضخم و البطالة، كما لأنّ ميزان المدفوعات و الميزانية العامة سجلا فائضا خلال السنوات الأخيرة، و تم تقليص المديونية الخارجية و شهد احتياطي الصرف تحسنا كبيرا.

ويبقى الرهان الآن الّذي يستوقف كل سياسة اقتصادية جديدة و كيفية ترجمة مؤشرات الاقتصاد الكلي إلى اقتصاد جزئي هذا الأخير الّذي يحمل كما يعرف الجميع، مظاهر الاستهلاك و الوفرة و الدورة الاقتصادية على نمط اقتصاد السوق (الاجتماعي).[2]

و إذا كان تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية يعتبر شرطا ضروريا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر غير أنّها لا تكفي وحدها فيجب أن ترافقها عوامل أخرى لا تقل عنها أهمية و منها الإطار القانوني للاستثمار و ما يتضمنه من حوافز وضمانات و هذا ما يتوجب معرفته في المبحث الموالي.

---

[1] -جريدة أخبار الأسبوع، الجزائر، العدد 255 ، 3-9 جانفي 2007 ، ص 08.

[2] - عادل دايخة، **الاقتصاد الكلي و الجزئي**، مجلة مال و أعمال، الجزائر، العدد01، مارس 2006، ص03 .

المبحث الثاني: تطور الإطار القانوني للاستثمارات في الجزائر

لقد كان لقانون الاستثمارات في الجزائر عدة تطورات و تغيرات تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية والظروف السياسية التي كانت تشهدها كل مرحلة خاصة في سنوات التسعينيات حيث قامت الدولة في هده الفترة بتعديلات و إصلاحات اقتصادية و مالية هامة من بينها إصدار قوانين لتشجيع المستثمرين وفتح الأبواب الموصدة أمامهم و إنشاء هيئات مكلفة بترقية و دعم الاستثمار.

وعلى هذا الأساس، سوف نستعرض تطورات قوانين تشجيع الاستثمار بالجزائر قبل فترة التسعينات و بعدها و كذلك الهيئات المكلفة بتدعيمه و ترقيته.

المطلب الأول: مرحلة قبل التسعينات.

إن التوجه الاشتراكي للجزائر غداة الاستقلال أدى إلى وجوب تدخل الدولة في جميع فروع الاقتصاد، و هذا ما انعكس جليا على مختلف التشريعات المتعلقة بالاستثمار و التي تميزت بنوع من الحذر والتحفظ اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر.

و شملت هذه الفترة إصدار عدة قوانين لتشجيع الاستثمار:

أولا : قانون الاستثمار لسنة 1963 و لسنة 1966

1- قانون الاستثمار لسنة 1963 :

ركز هذا القانون على الاستثمارات الأجنبية في قطاعات ثانوية غير القطاعات الإستراتيجية التي كانت محتكرة من طرف الدولة، بالإضافة إلى إمكانية استرجاع وتملك حصص المستثمر الأجنبي. و قد نص هذا القانون على حرية الاستثمار و المساواة أمام القانون خاصة في المجال الجبائي.

كما أنّ هذا القانون بصفة عامة، لم يعرف تطبيقا فعالا في الواقع، بسبب أنّ المستثمرين شككوا في مصداقيته، باعتبار أنّ الجزائر كانت تقوم بتأمينات (1963-1964) حيث بيّنت الإدارة الجزائرية نيّتها في عدم تطبيقها مادامت لم تبادر بدراسة الملفات التي أودعت لديها.[1]

2- قانون الاستثمار لسنة 1966:

بعد فشل قانون 1963 تبنّت الجزائر قانونا جديدا لتحديد دور رؤوس الأموال في إطار التنمية الاقتصادية، و مكانته و أشكاله، و الضمانات الخاصة به، حيث جاء مختلفا عن سابقه من خلال المبادئ التي وضعت فيه.

---

[1] محمّد إبراهيم مادي، **مرجع سبق ذكره**، ص45.

و ارتكز هذا القانون على مبدأين أساسيين:[1]

- يشير المبدأ الأول : إلى تأكيد الدولة لفكرة احتكار المجالات الحيوية (مادة 02)، وللمستثمرين حق الاستثمار في قطاعات أخرى بعد الحصول على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية (مادة 04)، يمكن للدولة أن تكون لها مبادرة الاستثمار إمّا عن طريق الشركات المختلطة و إمّا عن طريق إجراء مناقصات لإحداث مؤسسات معيّنة (مادة 05).

- أما المبدأ الثاني، فتمثل في منح الضمانات و الامتيازات، حيث تتمثل الضمانات في المساواة أمام القانون لا سيما المساواة أمام القانون الجبائي (المادة 10)، حق تحويل الموال و الأرباح الصافية (المادة 11)، و تتمثل الامتيازات هي الأخرى في أنّها جبائية تتعلق بالإعفاء التّام أوالجزئي أو التناقصي من رسم الانتقال بعوض، والرسم العقاري (لمدّة عشر سنوات) والرسم على الأرباح الصناعية و التجارية و غيرها (المادة 14).

و فشل قانون 1966 في جاب المستثمرين الأجانب لأنّه كان ينص على اتفاقية التأميم و لأنّ الفصل في النزاعات كان يخضع للمحاكم و القانون الجزائري.

ثانيا : فترة الثمانينات

في قانون الاستثمار لسنة 1982 رقم 13/82 المؤرخ في 1982/09/28، أكّدت الجزائر نيّتها في تبني شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المتمثل في " الشركات المختلطة".

و يوضح هذا القانون نسبة مشاركة الشركات الأجنبية التي لا يمكنها تجاوز 49% من رأسمال الشركة المختلطة، في حين 51% المتبقية تمثل نسبة المشاركة المحلية (المادة 22)، و تستفيد الشركات المختلطة من مجموعة من الحوافز المختلفة و التي يمكن إجمالها في الإعفاء من الضريبة العقارية لمدّة خمس سنوات و من الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية لمدّة ثلاث سنوات المالية الأولى ... (المادة 12) و كذلك يقدم هذا القانون ضمانات للأطراف الأجنبية كالحق في المشاركة في أجهزة التسيير و القرار، و ضمان حق التّحويل.[2]

و كشفت حصيلة تطبيق هذا القانون على إنشاء شركتين مختلطتين فقط رغم ما صاحب هذا التشريع من خطاب سياسي تحفيزي و لم يتغيّر الوضع حتى بعد تعديل هذا القانون بموجب القانون رقم 13/86 حيث بقي هذا الأخير حبرا على ورق.

و إلى جانب قانون الشركات ذات الاقتصاد المختلط قامت السلطة على مستوى آخر بإصلاح قانون المحروقات بمقتضى القانون رقم 14/86 و قد نجح هذا القانون نسبيا في جذب الاستثمارات الخاصة الأجنبية

---

[1] - الأمر رقم 284/66 المؤرخ في 1966/06/15 يتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 80 المؤرخة في 17 سبتمبر 1966.

[2] - قانون رقم 13/82 المؤرخ في 1982/08/28 يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد و سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 35، المؤرخة في 1982/08/31.

والتي وصل عددها إلى أكثر من 30 عقدا و ربما يفسر هذا النجاح بمردودية هذا القطاع بالمقارنة مع بقية القطاعات الأخرى من حيث المزايا التفضيلية.[1]

والملاحظ على التشريعات السابقة أنّها كانت تنطوي على تفرقة اقتصادية و قانونية بين المستثمر الأجنبي و المحلي من جهة، والعام والخاص من جهة أخرى، و هذا إلى غاية التسعينات مع صدور قانون النقد و القرض لسنة 1990.

المطلب الثاني : مرحلة التسعينات.

أهم ما يميّز هذه الفترة، هو الظرف السيئ الّذي شهدته الجزائر من خلال عدم الاستقرار السياي و الأمني و الاتلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الوطني، لكن رغم هذه الأوضاع، شهدت هذه المرحلة قوانين و مراسيم لتشجيع الاستثمار كما يلي :

أولا : قانون النقد و القرض و قانون المحروقات لسنة 1991

يعتبر القانون رقم 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990 و المتعلّق بالنقد و القرض من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، فهو يهدف إلى إضفاء الأهمية لمكانة النظام البنكي الجزائري، بالإضافة إلى ذلك يعتبر بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر، كما اسند لمجلس النقد و القرض مهمة إصدار القرارات المطابقة للمشاريع المقدّمة، ومنه فإنّ قانون النقد و القرض ليس قانونا خاصا بالاستثمار، لكن له علاقة به فهو منظم لسوق الصرف و حركة رؤوس الأموال.

إنّ أول ما جاء به قانون النقد و القرض في مجال الاستثمار الأجنبي هو استبدال معيار الجنسية الذي يفرق بين المستثمرين الأجانب و المستثمرين المحليين، بمعيار الإقامة الذي يفرق بين المقيم و غير المقيم. حيث يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني[2]، و بذلك فإنّه يمكن للمستثمرين غير المقيمين أن يؤسسوا شركات يملكونها بصفة كلية و بدون مشاركة أو مساهمة من المؤسسات الجزائرية.

كما أنّ هذا القانون في مادته 183 يشجع على إقامة علاقات استثمار بين المتعاملين الوطنيين والأجانب رغبة في خلق مناصب شغل جديدة أو لجاب التكنولوجيا، و في المادة 184 تم وضع ضمانات فيما يخص طرق نقل و تحويل رؤوس الأموال و المداخل و الفوائد للمستثمرين الأجانب، أما بالنسبة للمقيمين في الوطن فيحق لهم تحويل أموالهم للخارج من أجل ضمان تمويل النشاطات التكميلية في الخارج لعملهم في

---

[1] - الجيلالي عجّة، **الكامل في القانون الجزائري للاستثمار**، دار الخلدونية، الجزائر 2006، ص 321.

[2] - القانون رقم 91- 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، يتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد14، الصادرة بتاريخ 18 أفريل 1990.

الجزائر.

عطفا على ما تقدم يظهر قانون ناجح من خلال ارتكازه على إهمال التمييز بين الملكيات لرأس المال أو الجنسية، فهذا القانون لا يفرق بين المستثمر الوطني و الأجنبي بل يعمّمه إلى مقيم وغير مقيم، و كذلك احتواء القانون على جملة من الضمانات كحرية تحويل الأرباح، فضلا عن ضمانه لاستثمارات أجنبية ذات أثر إيجابي على الاقتصاد الوطني (خلق فرص عمل، نقل التكنولوجيا).

إضافة لقانون النقد و القرض حدثت تعديلات في نوفمبر 1991 على القانون رقم 86-14 المتعلق بالمحروقات، و قد وردت هذه التّعديلات لتدعيم إرادة الانفتاح المكرسة في قانون النقد و القرض و التي خولت للشركات الأجنبية بالاستثمار في الآبار البترولية الثانوية بإدخال إجراءات تشجيعية (التّخفيف من العبء الضريبي) لتمكين هذه الشركات من المساهمة بمجهود أكبر في التنقيب على البترول و الغاز[1].

ثانيا : المرسوم التشريعي رقم 12/93

جاء هذا المرسوم التشريعي بعد ثلاث سنوات من صدور قانون النقد و القرض، و هو يبيّن الإرادة الواضحة للدولة من أجل ترقية الاستثمارات، و كذا تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث أحدث عدّة تغيّرات، و بذلك فهو يرتكز على ما يلي :-

- المعاملة المماثلة لكل المستثمرين على حد سواء.
- إعفاء القطاع الخاص الوطني و الأجنبي من القيود التي كانت في ظل القوانين السابقة، فأصبح يتم الاقتصار على التصريح بدلا من إجراءات الموافقة التي كانت من قبل.
- منح العديد من الحوافز و الامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع و تطوير الاستثمار.

و يلاحظ أنّ هذا القانون فتح المجال لرؤوس الأموال الأجنبية حيث يرخص لها الاستثمار في كل القطاعات لإنتاج السلع و الخدمات ما عدا القطاعات الإستراتيجية للدولة كقطاع المحروقات حيث أنّها فتحت مجال المساهمة و الشراكة في المشاريع نظرا لحاجة الدولة إلى لاستثمار في هذا القطاع[2].

إنّ أهم ما يميّز قوانين و مراسيم هذه المرحلة هو إعطاء الأولوية للقطاع الخاص على عكس المرحلة السابقة، و ما يؤخذ على هذه القوانين و المراسيم من وجهة نظرنا، هو أنّها كانت جزئية و الدليل على ذلك التعديلات التي حدثت فيها.

---

[1] - هشام بوعافية، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1996-2006)**،(رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2006، ص 77.

[2] - محمد إبراهيم مادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

المطلب الثالث : مرحلة ما بعد التسعينات.

تميّزت هذه الفترة بعودة الاستقرار السياسي و الأمني و تحسن في الأوضاع الاقتصادية، ممّا استلزم مواكبة هذه الأوضاع الجديدة بصدور حزمة كبيرة من القوانين و المراسيم و الأوامر كلها تدخل في عمق الإصلاحات و قد مسّت كل القطاعات بدون استثناء، و من التشريعات التي عالجت موضوع الاستثمار ما يلي : -

أولا : الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أزت المتعلق بتطوير الاستثمار

جاء هذا الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار من أجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر، و ذلك بعد النتائج السلبية التي خلّفها المرسوم التشريعي رقم 12/93، حيث أنّ التجربة دلّت على بعض النقائص و القصور فيها، طالما أنّه لن يحقق ما كان منتظرا منه، رغم الضمانات و الحوافز التي قدمت فيه.

إذ بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار التي بلغ عددها 48 ملفا، من سنة 1993 حتى سنة 2001، تمّ تجسيد 10% منها فقط.[1]

لذلك جاء الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار في ثوب جديد ليعزّز الحوافز و يشجع على المزيد من الاستثمارات و يتفادى بطبيعة الحال ما وقع فيه المرسوم التشريعي لا سابق من مآخذ.

و من الحوافز الإضافية و الضمانات ضمن الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، بحيث تضمّنت بنود القانون الجديد الكثير من الحوافز الإضافية كما تميّزت بتأكيد ما كان يمنحه القانون السابق و توضيح بنوده بشكل قاطع و ارتكز القانون الجديد على مبادئ أساسية أهمها[2]:

- إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار و إلغاء أي نوع من التصريح المسبق.
- المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق و الواجبات.
- تسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال إيجاد إطار يتولى التعامل مع المستثمرين، و هو يتمثل حاليا بالشباك الموحد اللامركزي المتواجد حاليا في 06 ولايات تضم أهم المدن الجزائرية شرقا و غربا و وسطا و من الشمال إلى داخل الجنوب الصحراوي.
- أما عن الضمانات فـ ـهي تمتّع المشروع الاستثماري بحماية ضد التأميم و المصادرة أو أي إجراء من هذا النّوع، ويضمن القانون للمستثمر حرية تحويل الأرباح و رأس المال في كل وقت.

المزايا و الإعفاءات الممنوحة للمستثمرين:

استنادا إلى المادتين 09 و 10 من الأمر 01-03، منح المشرّع الجزائري صنفين من المزايا، أدرجها ضمن النظامين: النظام العام و النظام الاستثنائي (الخاص)، ذلك أنّه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجـ ـبائية و الـ ـجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العـ ـام، فإنـّ ـه يـ ـستفيد فـ ـي إطار النظام الاستثنائي

---

[1] - ناصر دادي عدون، محمد متناوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 135.

[2] - للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (01): **الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001**، المتعلق بتطوير الاستثمار، ص 194.

من مزايا و إعفاءات خاصة، لا سيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة، و حماية الموارد الطبيعية، و ادّخار الطاقة، و المساعدة على تحقيق تنمية شاملة.

و فيما يلي إيجاز لأهم الحوافز الضريبية، و شبه الضريبية و الجمركية الممنوحة للمستثمرين:[1]

1-مرحلة بدء الإنجاز: يستفيد الاستثمار من الحوافز التالية :

-تطبيق النسبة المخفّضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التّجهيزات المستوردة.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع و الخدمات.

- الإعفاء من رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص المقتنيات التي تمّت في إطار الاستثمار المعني.

أما فيما يخص النظام الخاص، فقد تم منح مزايا لفائدة الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، يمكن إيجازها فيما يلي:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل نسبة مخفّضة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال.

- تتكفل الدولة جزئيا او كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الزكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، و ذلك عندما تكون هذه السلع و الخدمات الموجّهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

2- مرحلة انطلاق الاستغلال: بعد معاينة انطلاق الاستغلال، تمنح المزايا التالية :

- الإعفاء لمدّة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) و من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) على الأرباح الموزّعة ومن الدّفع الجزافي (VF)، و من الرسم على النشاط المهني (TAP).

- الإعفاء لمدّة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسّن أو تسهّل الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الاهتلاك.

و يمكن الإشارة إلى قانون المالية لسنة 1996، و المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة، و كذا المادة 309 من قانون الضرائب، قد تضمنت عدّة مزايا للمستثمرين المنتجين و الذين يصدرون سلعا و خدمات إلى الأسواق الخارجية، نذكر منها :

---

[1] - محمد قويدري، **مرجع سبق ذكره**، ص 201.

- إعفاء الشركات القائمة بعمليات بيع السلع و الخدمات للتصدير من دفع الضريبة المفروضة على أرباحها المحققة بصورة مؤقتة لمدّة خمس (05) سنوات.

- إعفاء الشركات من أداء الدّفع الجزافي (VF) بصورة مؤقتة لمدّة خمس (05) سنوات.

- إمكانية استفادة المصدر من تخفيضات بنسبة تقدّر بنحو 50% تمنحها الشركات الوطنية للملاحة البحرية، و الجوية، و تلك التي تمنحها الموانئ، في مجال نقل البضائع.

ثانيا : القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 18/01 الصادر في 12 ديسمبر 2001.

و يتناول هذا القانون التعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الدور الذي يمكن أن تلعبه في تحريك التنمية. و قد بادرت وزارة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بوضع استراتيجية بعيدة المدى تقوم على المحاور الرئيسية التالية :[1]

الأول : تشخيص و دراسة محيط هذا القطاع، سواء كان ماليا، أو قانونيا أو ماديا، و بالتالي تحديد كل المعوقات.

الثاني : حددت فيه الأهداف التي تطمح لتحقيقها، و يأتي على رأس هذه الأهداف، التخفيف من حدث البطالة، و ذلك بإنشاء حوالي 600 ألف مؤسسة مع آفاق 2020 بطاقة استيعاب لا تقل عن 06 ملايين منصب شغل.

الثالث : المساهمة في خلق محيط استثماري من شأنه أن يستقطب مزيدا من الأموال سواء كانت محلية أو أجنبية، ذلك عن طريق تمويل و تأهيل المؤسسات و اليد العاملة، و تقديم الخبرات و التكنولوجيا اللازمة لذلك، و هذا يعني الاستفادة من التّعاون الخارجي، و تشجيع الشراكة الأجنبية.

و لتأكيد تحقيق هذه الإستراتيجية، جاء المرسوم التنفيذي رقم 373/02 الصادر في نوفمبر 2002 والمتعلّق بإنشاء صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بغرض توفير الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثالثا : الأمر رقم 04/01 الموافق لـ 20 أوت لسنة 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها و خوصصتها

يتكون هذا الأمر من 43 مادة موزعة على إحدى عشر فصلا، تتناول تعريف المؤسسات العمومية الاقتصادية، و شكل رأسمال الاجتماعي لها، و كيف يتم الاقتناء و التنازل، و تركيبة مجلس الإدارة، وإبرام الاتفاقيات، و غيرها من الأحكام و القواعد التي تنظم هذه المؤسسات، و يتناول الأحكام المتعلقة بالخوصصة (من المادة 13 إلى المادة 19 من الأمر) وكذلك الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الخوصصة (المادة 20 إلى المادة 25)، وكيفيات الخوصصة، ومكانة العمال الأجراء منها،ومـراقبة عمليات الخوصصة و الـشروط الـعامة الـمطبقة

[1] - عبد الرحمن تومي، **واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث، الجزائر، العدد الثامن، جويلية 2006، ص 119.

على نقل الملكية و غيرها (المادة 26-43)[1] و يضاف إلى هذا الأمر، القانون رقم 17/01 المؤرخ في 21 أكتوبر 2001 و الذي يتضمن تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و خوصصتها و بالدّرجة الأولى موافقة رئيس الجمهورية على الأمر السابق ذكره.

و تجدر الإشارة على المرسوم التنفيذي رقم 354/01 الذي يحدّد لجنة مراقبة عمليات الخوصصة وصلاحيتها و كيفيات تنظيمها و سيرها.

رابعا : الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 و المتعلق بالنقد و القرض

تم إلغاء القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد و القرض بموجب الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 الذي سمح بإعادة النظر في تنظيم و سير القطاع البنكي خاصة فيما يتعلق بدور كل من بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض و كذا عملية مراقبة البنوك و المؤسسات المالية إلى جانب قواعد الصرف و حركات رؤوس الأموال.

و أهم ما جاء في هذا الأمر فيما يخص تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر:[2]

- يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك و مؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع المقيمين، حيث نصّت المادة 84 و 85 من الأمر رقم 11/03 أنّه يسمح للبنوك و المؤسسات المالية الجنبية أن تفتح فروعا لها في الجزائر شريطة أن تتم المعاملة بالمثل.
- السماح بتحويل المداخيل و الفوائد و إعادة تحويل رؤوس الأموال و هذا ما نصّت عليه صراحة المادة 126 من الأمر رقم 11/03 " رؤوس الأموال و كل النتائج و المداخيل والفوائد و الإيرادات و سواها من الأموال المتصلة بالتمويل يسمح بإعادة تحويلها و تتمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتّفاقيات الدولية التي وقّعتها الجزائر"

خامسا : قانون المحروقات رقم 07/05 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق لـ 28 أبريل سنة 2005

تربت أجيال داخل السلطة على اعتبار قطاع المحروقات رمز من رموز السيادة الوطنية أو ثمرة الاستقلال، و استمر هذا الوضع إلى غاية 2005، أين استغلّت السلطة ظروف مواتية لتمرير مشروع هذا القانون التي يمكن حصرها فيما يلي :-

- **ظرف الانتخابات الرئاسية :** التي مكّنت الرئيس من الحصول على صك أبيض من الشعب لتنفيذ برنامجه الاقتصادي بما فيه تصوراته بشأن قطاع المحروقات.
- **ظرف اقتصادي مزدهر** : ناتج عن تضاعف احتياطات الصرف.

---

[1] - عبد الرحمن تومي، **مرجع سبق ذكره**، ص 120.

[2] - الأمر 11/03 المتعلق بالنقد و القرض المؤرخ في 2003/08/26 الجريدة الرسمية، العدد 52 الصادرة بتاريخ 2003/08/27.

• **ظرف سياسي :** ناتج عن إعادة هيكلة حزب جبهة التحرير الوطني الذي حاز آنذاك على أغلبية مقاعد البرلمان حيث وجد هذا الحزب نفسه منقسما بين تصحيحين و أنصار رئيس الحكومة السابق المهزومون في الانتخابات الرئاسية و قصد ترضية الرئيس المنتخب و خشية حل البرلمان سارع نواب البرلمان إلى تزكية مشروع القانون[1].

1- أهم مضامين قانون المحروقات الجديد :

و يتميّز قانون المحروقات الجديد بثراء المحتوى الذي تجعل منه قانونا فريدا من نوعه في الدول النامية.

و يمكن تلخيص أهم ما يتضمنه هذا القانون في : -

✓ **التّخلي عن اختصاص تحديد الأسعار :** حيث تم تبني مبدأ الأسعار الحرّة حسب قواعد العرض و الطلب سواء تعلّق الأمر بالتصدير أو بالاستيراد.

✓ **النظام الجبائي المطبق على نشاطات البحث و/أو الاستغلال :**

قام المشرّع الجزائري بموجب قانون المحروقات الجديد بمراجعة شاملة للجباية البترولية و في هذا الإطار يتميّز النظام الجديد للمحروقات بما يلي[2]:

- أنّه نظام تصاعدي يراعي ظروف كل منطقة و على سبيل المثال فرض المشرّع سقف يتراوح بين 4000 إلى 8000 بالنسبة للمنطقة (أ) في حين يتضاعف المبلغ ما بين 8000 إلى 16000 دج بالنسبة للمنطقة (د) و يتم تحيين هذه المبالغ بالنظر إلى متوسط سعر الصرف المعمول به من طرف بنك الجزائر.
- إنّه نظام تعددي يفرق بين ثلاثة أشكال جبائية[3].

✓ تخلي **السلطة عن اختصاص مراقبة عملية الصرف (تحرير سوق الصرف المتعلّق بالمحروقات):**

أجبر القانون الجديد للمحروقات المتعاملين الأجانب في قطاع النفط بضرورة تركيز نسبة عالية من رقم أعمالهم داخل الجزائر واخضع حركة حساباتهم بالعملة الصعبة لرقابة بنك الجزائر سواء كان هذا الشخص مقيما بمفهوم نص المادة 55 من قانون المحروقات أو غير مقيم في هذا الإطار يعتبر غير مقيم كل شخص يكون مقر شركته بالخارج و يجب أن تسدد في رأسمال الشركة الخاضعة للقانون الجزائري بعملة صعبة مستوردة قابلة للتحويل طبقا لتنظيم الصرف المعمول به.

---

[1] - الجيلالي عجة، **مرجع سبق ذكره**، ص 697.

[2] - قانون رقم 07/05 المتعلق بالمحروقات المؤرخ في 28 أفريل 2005، الجريدة الرسمية، العدد50 الصادرة في 2005/07/19.

[3] - و تتمثل فيمايلي : -

أ- رسوم و تشمل الرسم المسحي يدفع سنويا للخزينة و غير قابل للحسم و الرسم على الدخل البترولي و يدفع شهريا للخزينة.

ب- أتاوات و تتمثل في الأتاوات المدفوعة شهريا للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات.

جـ - ضرائب و هي على أنواع منها الضريبة العقارية ماعدا أملاك الاستغلال و الضريبة التكميلية على الناتج و تدفع سنويا.

د- رسم تحويل حقوق المتعاقد إلى الغير قدّره المشرّع بـ 1% من قيمة الصفقة و يكون طلك عندما يرغب شخص في تحويل حقوقه الناتجة عن عقد البحث و الاستغلال و هذه النسبة 1% غير قابلة للحسم و تدفع لفائدة الخزينة العمومية من الشخص المتنازل.

- ✓ **تبسيط إجراءات الاستثمار في قطاع المحروقات :**

يشترط القانون الجديد للمحروقات لمباشرة النشاط في قطاع المحروقات، حيازة سند منجمي و قد عرّفته المادة 05 من قانون المحروقات على أنّه: " وثيقة تخص كل ترخيص بالبحث او استغلال المحروقات و لا يترتب على هذا الترخيص أي حق في الملكية لا على السطح و لا لعى مستوى باطن الأرض".

تراجع المشرّع على ضوء القانون الجديد للمحروقات عن الصّيغ القانونية التي استحدثها بفضل ثورة التأميمات ليعود إلى نفس التقنيات المعمول بها في النظم الرأسمالية و التي وردت أيضا في قانون البترول الصحراوي رقم 1111/58 المؤرخ في 1958/11/22 و الذي اعتمد أيضا في الأساس على تقنية أو عقد الامتياز[1] لتسيير النقل بالأنابيب.

- ✓ **تسوية منازعات المتعاقدين مع سلطة النفط عن طرق التحكيم (استبعاد الفضاء الوطني من هاته التسوية):**

نظمت المادة 58 من قانون المحروقات كيفية تسوية المنازعات التي تحدث بين الوكالة و المتعاقدين و قد ميّز هذا النّص بين طريقتين للتسوية:

- طريقة التسوية من خلال المصالحة المسبقة وفق الشروط المتفق عليها في العقد.
- اللجوء إلى التحكيم التجاري الدولي.

- ✓ **نزع الطابع السيادي لشركة سوناطراك:** إعادة ترتيب دور شركة سوناطراك و استرجاع الدولة مهمة السلطة العمومية، التي مارستها الشركة وتجريدها من دور المتعامل الوحيد[2]، لهذا الغرض يتضمن القانون استحداث وكالتين متخصصتين تؤول إليهما تلك الصلاحيات الملازمة لها.

2- أسباب تعديل قانون المحروقات :

إنّ المتابع للناحية الاقتصادية في الجزائر في سنة تعديل قانون المحروقات، يتفطن بأنّ الجزائر لم تكن بحاجة لزيادة إنتاجها من النفط فاحتياطها من الصرف الذي تجاوز 50 مليار دولار غير مستثمر في الوقت الحالي فكيف لو ارتفع هذا المبلغ، هذا و ظاهرتين تطغيان على الاقتصاد الجزائري و هما التبذير و الرشوة، فالتمويل الضخم لم يغيّر حالة الاقتصاد و لم يؤثر على الوضع الاجتماعي، بينما تمكّنت أطراف أخرى من اختلاس البعض من هذه الأموال. و هذا يقودنا إلى أنّ أسباب تعديل قانون المحروقات ليست اقتصادية.

---

[1] - طرح المشرّع تعريفا خاصا لعقد الامتياز أورده في نص المادة 5 فقرة 10 من قانون المحروقات على أنّه : " وثيقة يرخص بموجبها الوزير المكلّف بالمحروقات لصاحب الامتياز بإنجاز و استغلال منشآت النقل بواسطة الأنابيب لمدّة محدودة مع مراعاة تنفيذ الالتزامات المكلف بها بموجب هذه الوثيقة. أنظر : الجيلالي عجة، مرجع سبق ذكره، ص 727.

[2] - حيث تنص المادة 5 فقرة 34 على : المتعامل كل شخص له القدرات التقنية يكلّف بإدارة عمليات بترولية.

هذا و أعلن رئيس الجمهورية في خطابه أمام إطارات الاتحاد العام للعمال الجزائريين يوم 24 فبراير 2005 عن الدواعي الحقيقية لتعديل قانون المحروقات بعدما استفاض في عرض الأسباب الرسمية، حيث أقرّ بضغوطات مفروضة من الخارج، و كذا نيته الصريحة في محاربة عقلية النفوذ و الهيمنة التي تحكم تسيير شؤون سوناطراك.[1]

3- آثار قانون المحروقات الجديد على الجزائر :

إنّ تحرير قطاع المحروقات سوف يكون له أثره الكبير على الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، فقطاع المحروقات يمثل نسبة 98% من مداخيل الجزائر، في حين و بدون شك فإنّ الولايات المتّحدة الأمريكية سوف تكون المستفيد الكبر من هذا القانون باعتبارها المستثمر الأول في قطاع المحروقات في الجزائر، ويمكن تلخيص أهم آثار هذا القانون في : -

- إنّ وجود حزمة هائلة من الحوافز الضريبية ضمن قانون المحروقات ستعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات على حساب القطاعات الأخرى.
- من الخطأ التعويل على قطاع المحروقات في تحقيق التنمية، فالازدهار المالي ليس مظهرا للتنمية.
- إنّ فتح قطاع المحروقات على مصراعيه أمام الشركات المتعدّدة الجنسيات يقلّل من عمر احتياطات البترول و يعرض الجزائر إلى المساس بسيادتها الوطنية.
- إهمال القانون الجديد للمحروقات بند تشجيع الطاقات المتجدّدة كالطاقة الشمسية.

عطفا على ما تقدّم فإنّ قانون المحروقات الجديد استثنائي من خلال ظروف المصادقة عليه و من حيث ثراء المحتوى، ممّا يجعله سابقة فريدة من نوعها في الدول النامية، ويكرس انتهاج الدولة لاقتصاد السوق بمعنى الكلمة، و الاتجاه نحو تعزيز النمو الهّش عن طريق صادرات المحروقات و الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع ذاته، بالمقابل ابتعاد الاقتصاد الجزائري عن منحى التنمية المنشودة.

---

[1] - عبد الرحمان تومي، **مرجع سبق ذكره**، ص 127.

المطلب الرابع : الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر

في مجال تدعيم الغطاء القانوني للاستثمار تمّ إنشاء هياكل إدارية ترمي لمساندة و تطوير مشاريع الاستثمار، حيث تمّ إنشاء:[1]

أولا : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين وضعت تحت إشراف رئيس الحكومة و هي تتولى المهام التالية:

- ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم.
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.
- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار و تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطوير هذا الأخير.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدّة الإعفاء.
- المشاركة في تطوير و ترقية مجالات و أشكال جديدة للاستثمار.

ثانيا: المجلس الوطني للاستثمار (CNI)

جهاز استراتيجي لدعم و تطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة و يضطلع بالمهام التالية :

- صياغة إستراتيجية، و أولويات الاستثمار.
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية.
- إقرار الإجراءات و المزايا التّحفيزية.
- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.

ثالثا : الشبابيك الوحيدة اللامركزية

من أجل التّخلص من المتاعب البيروقراطية و تسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين و الأجانب تمّ إنشاء الشبابيك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني تشمل الإدارات و الهيئات العمومية.

رابعا : الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلّفة بالمساهمة و ترقية الاستثمار (MDCGCPPI)

و تضطلع بالمهام التالية :

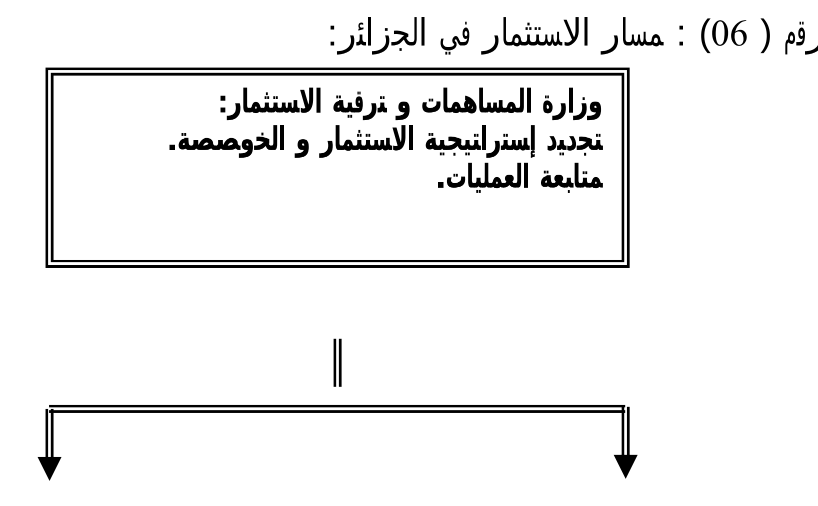
- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير و تجسيد برامج الخوصصة.
- اقتراح إستراتيجيات ترقية و تطوير الاستثمار.

و الشكل الموالي يمثل مسار الاستثمار في الجزائر.

---

[1] - زين منصوري، **واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد 02، ماي 2005، ص ص 134 – 135.

الشكل رقم (06) : مسار الاستثمار في الجزائر:



ترافقكم في الاستثمار

ترافقكم في الخوصصة

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والشبابيك الوحيدة عبر التراب الوطني: الترقية، الاستقبال، المساعدة، منح المزايا.

مؤسسات تسيير المساهمات: وكالات عملية تشرف على عمليات الخوصصة.
- **تسيير أسهم المؤسسات العمومية.**
- **توجد 28 مؤسسة تسيير للمساهمات حسب القطاعات**

- **المجلس الوطني للاستثمار يصادق على الاتفاقية التي تمنح المزايا للاستثمارات ذات أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.**
- **مجلس مساهمات الدولة يبت في عمليات الخوصصة في آخر المسار.**

المصدر: **منشورات وزارة المساهمات و ترقية الاستثمار 2006.**

المبحث الثالث : مميزات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الأخرى و معوقاته في الجزائر

بالإضافة إلى الاستقرار الاقتصادي والإطار التشريعي الحاكم للاستثمار،فإنّ الجزائر تتمتّع بمميّزات جذب أخرى لا تقل أهمية عن العاملين السابقين،إلاّ أنّه رغم عوامل الجذب الموجودة فهناك عوائق تجعل تأثيرها عكسي، و سوف نتناول في هذا المبحث عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الأخرى،الانسجام الطبيعي للجزائر مع العولمة،عوائق الإستثمار.

المطلب الأول: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الأخرى في الجزائر

إنّ الجزائر تتمتع بعدّة عوامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر و هي الاستقرار السياسي، حجم السوق و احتمالات نموه، الموارد الطبيعية.

أولا : الاستقرار السياسي والأمني

يعتبر عدم الاستقرار السياسي و الأمني من أكبر العراقيل التي تواجه المستثمرين، فبعد فترة طويلة من الاستقرار السياسي و السلام الاجتماعي حكم الجزائر فيها ثلاثة رؤساء دولة خلال 29 سنة (1962- 1991)، عقبها مرّت الجزائر بفترة عدم الاستقرار السياسي و كثرة الاضطرابات، حيث تعاقب على السلطة أربعة رؤساء دولة و أكثر من 10 حكومات هذا من جهة، و من جهة أخرى تميّزت نفس الفترة باحتدام الصراع بين الحكومة والتيار الإسلامي، و قد تحوّل هذا الصراع للأسف إلى صراع دموي و نجم عن هذا التناحر سقوط الآلاف من الضحايا ابتداء من سنة 1992.

إنّ الوضعية السياسية و الأمنية السيئة التي سادت الجزائر أثرت بشكل بارز على استقطاب رؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية إليها و ذلك لاعتبارات منها :-

- التأثير على التشريعات و الأوامر و ذلك لغياب الاستقرار الحكومي.
- الخطر الّذي يلاحق المستثمر الأجنبي و المحلي على حد سواء في نفسه و ممتلكاته نتيجة انعدام الأمن.

و لكن مع اعتماد سياستي الوئام المدني و المصالحة الوطنية، ساهم ذلك في عودة الأمن إلى الجزائر و تقليص درجة المخاطر و هذا ما عكسته تقييمات مختلف الجهات المتخصصة و المهتمة بالسوق الجزائري مثل مؤسسة لاكوفاس الفرنسية.[129]

ثانيا : حجم السوق و احتمالات نموه:

بلغ عدد سكان الجزائر في 2005، 33.99 مليون نسمة و بمعدل نمو سكاني يقدّر بحوالي 2.2%، كما يبلغ الدخل الوطني الخام للفرد 3200 دولار[130].

بالإضافة إلى هذا فإنّ موقع السوق الجزائري يمكن أن يشكل نقطة انطلاق نحو أسواق أخرى نتيجة قربه الجغرافي من دول جنوب أوربا والدول الإفريقية جنوب الصحراء.

---

[129] -للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (02): **تقييم هيئة COFACE لمخطر البلد للجزائر و السعودية**، ص200.

[130] -منشورات وزارة المساهمات و ترقية الاستثمار 2006.

فضلا عن إمكانية الاستفادة من الفرص التي يتيحها تطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي، كما يتميّز هذا السوق باحتوائه على الكثير من المواد الولية و المواد الطاقوية.

ثالثا: البنية التحتية

لقد شهدت منشآت البنية التحتية في الجزائر تطورا ملحوظا، من حيث وسائل الاتصالات، غير أنّ قطاع النقل لايزال دون المستوى المطلوب و هي موزعة كما يلي :

قطاع النقل :

تعتبر الجزائر من اكبر البلدان الإفريقية و العربية مساحة، و لديها شبكة طرق تقدّر بأكثر من 107000كلم، و تمتلك عددا من المطارات بلغ مجموعها 35 مطارا منها 13 مطارا دوليا أهمها : الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة، غرداية، تلمسان، تبسة، في حين يبلغ عدد الموانئ في الجزائر 45 ميناء منها 10 موانئ تجارية و 35 ميناء صيد، بينما يبلغ طول السكك الحديدية 4292 كلم.[131]

إنّ إشكالية الجزائر في مجال قطاع النقل مشكلة كم و كيف و ذلك لاعتبارين اثنين و هما:

- أنّ الجزائر ورثت عن فرنسا عددا من وسائل النقل(خاصة السكك الحديدية)، عملت منذ الاستقلال على تطويرها و ذلك بتخصيص مبالغ هامة للاستثمار في هذا المجال، و لكن مع بداية التسعينات عرفت هذه الاستثمارات انخفاضا محسوسا نظرا لانخفاض النفقات العمومية، بمعنى أنّ وسائل النقل في الجزائر قديمة و غير مطورة.
- إنّ المساحة الواسعة و العدد الكبير لسكان الجزائر، تفرض عليها وجود شبكة واسعة و متطورة من الطرق تربط بين كل الولايات.

و كل هذا يعكسه الوضعية السيئة لقطاع النقل كما سنعرض فيمايلي:[132]

مجال النقل بالسكك الحديدية : حيث يشهد هذا المجال شبكة متدهورة و عتاد جر قديم متسبب في توقف حوالي 40% من العتاد المقطور، زيادة على برنامج الاستثمار غير الكافي حتى لضمان الصيانة و السير العادي للمؤسسة.

مجال النقل البري و الحضري: لحضيرة النقل البري المتكونة من 57000 مركبة أي 170000 مقعد، تمثل حصة الخواص منها 95%، بينما لحضيرة النقل الحضري 90000 مركبة للنقل الجماعي أي 45000 مقعد و 80000 سيارة أجرة، و هي نسبة لاتغطي على الإطلاق الطلب المتزايد في هذا المجال، ناهيك عن الارتفاع المخيف لحوادث المرور بسبب قدم الحضيرة التي تمثل في مجملها 3000000 مركبة سنة 2002.

---

[131] -منشورات وزارة المساهمات و ترقية الاستثمار 2006.

[132] -مجلة دليل المستثمر العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 100.

مجال النقل الجوي : عدم قدرة أجهزة الأرصاد الجوية لـ 450 محطة الموزعة عبر التراب الوطني لمواجهة الكوارث الطبيعية (محطات مجهّزة في 1970م)، زيادة على محدودية نقل المسافرين إلى أقل من 5000000 مسافر في السنة و اقتصار جهاز الملاحة الجوية على تغطية التراب الوطني باستثناء المنطقة الجنوبية.

مجال النقل البحري و الموانئ: بالرغم من كون 95 % من مبادلات الجزائر التجارية الدولية تمر بالنقل البحري و عبر الموانئ غلا أنّ الموانئ التجارية التي تتوفر عليها البلاد، غير كافية لمواكبة التغيّرات الدولية في هذا المجال ناهيك عن الوضعية التي تنذر بالانسداد في السنوات المقبلة.

الطاقة :

-يبلغ إنتاج الكهرباء ما يقارب 6000 ميغاوات مع تغطية كهربائية تقارب 97% للتراب الوطني.

وسائل الاتصالات:

تتوفر في الجزائر عدّة مرافق للاتصالات، تتنوّع بين هواتف أرضية و جوالة بالإضافة إلى الفاكس والتلكس و شبكة الإنترنت. فلقد بلغت خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص 9.47 سنة 2005 ، بعدما كان عدد خطوط الهاتف لكل 100 شخص 4.4 في نهاية التسعينات[133]، و يعزى هذا الارتفاع الطفيف في تقديرنا الخاص إلى غزو الهاتف النقّال السوق الجزائري، إذ وصل عدد الهاتف المحمول لكل 100 شخص 41.58 لنفس السنة.[134] أمّا عدد أجهزة الحاسوب سنة 2005 تقدّر بـ 2900.000 جهاز، و يوجد حوالي 500 ألف مشترك فعلي في شبكة الإنترنت على المستوى الوطني، 300 ألف منهم في خدمة الإنترنت فائق السرعة، فيما بلغ عدد المستخدمين 1.8 مليون مستخدم للإنترنت في الجزائر.[135]

إنّ وضعية و سائل الاتصالات في الجزائر قد شهدت تطورا ملحوظا فبعدما كان من الصعب الحصول في الجزائر على خط هاتف واحد أصبح بالإمكان الحصول على عدّة خطوط في آن واحد بسرعة وبأقل تكاليف و يعزى ذلك إلى منح الرخصة الأولى للهاتف النّقال لشركة أوراسكوم و الرخصة الثانية للهاتف النّقال للشركة الكويتية الوطنية.

إنّ تمويل الاستثمارات في مجال البنية التحتية من قبل الدولة لوحدها لا يكفي لذلك لابد من التعويل على القطاع الخاص الوطني و الأجنبي على حد سواء لتحسين وضعية البنية التحتية في الجزائر.

رابعا : إستثمار الجزائر في البنية البشرية:

يعتبر نظام التعليم الرسمي من أهم مخرجات العمالة الماهرة في الجزائر و ذلك كما في معظم الدول الأخرى و تشير الدّلالات التالية إلى وضع نظام التعليم في الجزائر:

---

[133] - فتحي عرابي، **الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات**، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2000، ص 254.

[134] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2005، 2005، ص 53.

[135] - جريدة أخبار الأسبوع، العدد 242 ، من 04 إلى 10 أكتوبر 2006، ص 07.

- بلغت نسبة الإنفاق على التعليم 16.4% من الإنفاق العام، و 5.1% من الناتج الوطني الإجمالي كمتوسط للفترة (1996 – 2003).[136]

- بلغ معدل التّعلم لدى الكبار (من عمر 15 سنة و ما فوق) في سنة 2004، 69.9%، بينما يصل معدل الالتحاق بالمدرسة في المرحلة الابتدائية و الثانوية والجامعية 73%.[137]

- تضم شبكة وزارة التعليم العالي 58 مؤسسة تعليم عال مع ملحقتين جامعيتين وهي تغطي 41 ولاية من بين 48 ولاية المكونة للجزائر، تتوزّع هذه المؤسسات على النحو التالي:[138]

27 جامعة بما فيها جامعة التكوين المتواصل و 16 مركز جامعي.

معهدين وطنيين للتعليم العالي و 09 مدارس و معاهد وطنية متخصصة.

04 مدارس عليا للأساتذة بما فيها واحدة للتعليم التقني و ملحقتين جامعيتين اثنين (02).

بالإضافة إلى هذه المؤسسات هناك مؤسسات متخصصة في البحث و تتوزع على النحو التالي :

03 وكالات وطنية للبحث العلمي و 09 مراكز للبحث و 04 وحدات لبحث.

و شهدت السنة الجامعية 2004-2005 تطبيق نظام التعليم العالمي "LMD" ، والنسيج التكويني من هذه الجامعات والمعاهد سمح بتخرج الآلاف من الإطارات سنويا في مختلف التخصصات، و تتميّز هذه الإطارات بتكاليف منخفضة مقارنة بدول الجوار و دول البحر المتوسط، حيث يتراوح متوسط الأجر الشهري لأعوان التنفيذ ما بين 19400 و 29200 دج و يتراوح متوسط الأجر الشهري للإطارات بين 34900 و 78900 دج.

خامسا : الموارد الطبيعية

تتميّز الجزائر بوجود مصادر الطاقة،تجعلها من محتلي الصدارة في إنتاج الغاز الطبيعي مثلا ،وكذا غنى الصحراء الجزائرية بالبترول و كذاك مجموعة لا يستهان بها من المعادن و يمكن توضيحها كما يلي:

1- البترول : يعتبر البترول مادة أولية رئيسية للعديد من الصناعات، وقد اكتشف في الجزائر سنة 1956 في جنوب شرق البلاد في كل من حاسي مسعود وعين أمناس، وتعتبر هذه المادة بمثابة الشريان الأساسي للصناعة الجزائرية والعملة الصعبة إذ يشكل مع الغاز الطبيعي نسبة 98.3 % من الصادرات في سنة 2005 و تعتبر الجزائر ثاني عشر منتج للبترول عالميا.

2-الغاز الطبيعي : تملك الجزائر احتياطيا ضخما من الغاز الطبيعي يقدّر بأكثر من 3000 مليار متر مكعب أي ما يعادل 10% من الاحتياطي العالمي[139]،ويعتبر حقل حاسي الرمل أحد أهم حقول الغاز الطبيعي في العالم.

---

[136] - صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد 2006**، ص41.

[137] -مجلة الاقتصاد و الأعمال، **تقرير التنمية البشرية 2006**، لبنان، العدد12، ديسمبر 2006، ص 168.

[138] -عبد المجيد قدي، **التعليم العالي في الجزائر: " القطاع الّذي يمد بقية القطاعات باحتياجاتها من الكوادر المتخصصة"،** المستثمر العربي، الجزائر ملتقى الاستثمار العربي، عدد خاص بالملتقى العاشر لمجتمع الأعمال العربي في الجزائر، نوفمبر 2006، ص94.

[139] -مدني حرفوش، **الكامل في الاقتصاد**، دار الآفاق، الجزائر، 1999 ، ص91.

3-المعادن: للجزائر حظ وافر في الثروات المعدنية، حيث يزخر باطنها بمواد هامة و متنوعة تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني،بما تقدمه من مواد أولية و أهم هذه الثروات المعدنية: الحديد و يتركز في الونزة على الحدود التونسية، والزنك والرصاص في عين بربر قرب عنابة، والزئبق في عزابة و الرخام في سكيكدة.

المطلب الثاني : الانسجام الطبيعي للجزائر مع العولمة.

لتعزيز استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، عكفت الجزائر على إجراء عدّة اتفاقيات ثنائية و متعددة الأطراف في مجال حماية و ترقية الاستثمار مع عضويتها في الاتحاد المغاربي و دخولها في شراكة مع الاتحاد الأوربي، فضلا عن مفاوضاتها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أولا : الاتفاقيات الثنائية و الاتفاقيات المتعدّدة الأطراف.

إذا كانت الضمانات المنصوص عليها في قانون الاستثمار كما أسلفنا، تبقى غير كافية لوحدها لإثبات الحماية، فإنّ الدولة الجزائرية قد وفّرت التزامات تشجع من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر، على القدوم و تحميه من خلال الاتفاقيات المبرمة على المستويين الثنائي و المتعدّد الأطراف.

1-الاتفاقيات المتعددة الأطراف:

انضمت الجزائر إلى معظم المعاهدات المتعدّدة الأطراف و التي تخص عدّة مجالات:[140]

في مجال التّحكيم : إنّ التّحكيم هو النظام المعتمد في الدولة، بالنسبة لهذا المجال يعتبر من أهم الاعتبارات التي يبدأ المستثمر الأجنبي أخذها في الحسبان عندما يقرر الاستثمار في أي بلد، من هذا المنطلق قامت الجزائر بالتوقيع على:

- معاهدة الاعتراف و تنفيذ القرارات التحكيمية الأجنبية، و التي تعرف بمعاهدة نيويورك المؤرخة في 10 جوان 1958.

- معاهدة تنظيم الخلافات المتعلقة بالاستثمارات، و ذلك بإنشاء المركز الدولي لتسوية النّزاعات حول الاستثمار بين الدولة المضيفة و مواطني الدولة الأصل، و التي أبرمت في واشنطن سنة 1965 (CIRDI)، و قد انضمت الجزائر إلى هذا المركز في 22 مارس 1996 ، حيث يتم الاعتراف للمستثمر الأجنبي في ظل شروط معينة، بقدرته على الطعن أمام الهيئة التحكيمية، و ذلك بصفة مستقلة عن إرادة دولته المستقلة.

في مجال حماية الاستثمار: نذكر على سبيل المثال:

-الإتفاقية المتضمنة تأسيس الوكالة المتعدّدة الأطراف لضمان الاستثمار (AMGI)، و المنشأة من طرف البنك العالمي (سيول 11 أكتوبر 1985).

-الاتفاقية المغربية لتشجيع الاستثمارات في 23 جويلية 1990.

---

[140] -فؤاد محفوظي، **الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تحليلية تقييمية،** (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2007، ص ص 61- 62.

في مجال النقل: نذكر معاهدة شيكاغو المبرمة في 07 ديسمبر 1944 معدّلة ومتممة،المتعلقة بالطيران المدني.

في المجال الجمركي: نذكر اتّفاقية بلجيكا المؤرخة في 13 أفريل 1988 المتعلقة بإنشاء نظام عام حول الخيارات التجارية بين البلدان النامية (SGPC).

2- الاتفاقيات الثنائية :

قامت الجزائر بالتوقيع على 38 اتفاقية ثنائية لحماية و ترقية الاستثمارات و هذا خلال الفترة (1991-2004) و 21 اتفاقية ثنائية تهدف إلى تجنب الازدواج الضريبي.[141]

ثانيا : الجزائر و التكتّل الجهوي (الاتحاد المغاربي العربي UMA)

تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة جد استراتيجية للاستثمار، و قد كانت الاتفاقية المبرمة في 17 فيفري 1989 بمراكش بين كل من:الجزائر،تونس،ليبيا،موريتانيا، المغرب، تهدف إلى إنشاء منطقة تبادل حر، وحدة جمركية، سوق مشتركة، و قد جاءت هذه الاتفاقية بعد أحكام فيما يخص الاستثمار المغاربي، حيث نصّت على وجوب احترام القانون الداخلي لكل دولة في مجال الاستثمار، و تكريس مبدأ حرية الاستثمار، بالإضافة إلى إقرار عدّة ضمانات مثل حرية تحويل العوائد و التعويض في حالة نزع الملكية أو التأميم، و كذلك نصّت الاتفاقية بتمتع المستثمر المغاربي بنفس الامتيازات الممنوحة للمستثمر الوطني أي أنّه يعامل معاملة المستثمر الوطني لا معاملة المستثمر الأجنبي.

و قد فشلت التجربة التكاملية المغاربية نتيجة ضعف البنية التحتية في مجال النقل، و الاتصالات ممّا يحد من التبادل البيني، و عدم استقرار العلاقات السياسية و الحواجز التعريفية وغيرها، هذا إضافة إلى المعوقات السياسية (قضية لوكاربي،و الأزمة الاقتصادية والسياسية الجزائرية،و توتر العلاقات الجزائرية- المغربية)[142].

ثالثا : شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوربي

نظرا لأهمية العلاقات بين الجزائر و الاتحاد الأوربي، فتعتبر التجارة الدولية مع الاتحاد الأوربي من أهم المبادلات بالنسبة للجزائر حيث 65% من الصادرات باتجاه الاتحاد الأوربي و 60 % من وارداتها من الاتحاد الأوربي حسب إحصائيات 2005، فقد دخل مشروع الشراكة ضمن أولويات السلطات الجزائرية، إذ بعد مفاوضات عسيرة، ضمن سبعة عشر جولة، تم عقد الاتفاق خلال سنة 2002 بعد المصادقة عليه في 19 ديسمبر 2001.

هذه الاتفاقية سيكون لها تأثير على الاقتصاد الجزائري بعد دخولها حيّز التنفيذ ابتداء من أول سبتمبر 2005. لأنّ الالتزامات الواردة فيها ستسمح بفتح المجال الاقتصادي للمنافسة في إطار قواعد اقتصاد السوق بعد إزالة كافة العراقيل تدريجيا و وضع حد لاحتكار الدولة لبعض القطاعات الاقتصادية.

---

[141]- للمزيد من التفاصيل، أنظر الملحق رقم (03): **الاتفاقيات الدولية للجزائر**، ص 201.

[142]- الجزائر، المغرب العربي: **الرهان المتوسطي على موقع www.aljazeera.net** تاريخ الاطّلاع 2006/07/28.

أما في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنّ الاتفاقية تنص على ضرورة خلق جو مناسب لقدوم الاستثمارات الأجنبية،ومن أجل تحقيق ذلك يجب تسهيل إجراءات الاستثمار و توفير المعلومات الضرورية و وضع إطار قانوني لتشجيع الاستثمارات و تقديم المساعدات التقنية الضرورية لترقية و ضمان الاستثمارات الوطنية و الأجنبية.[143]

و نظرا لما يفرضه اتّفاق الشراكة هذا من رهانات على الاقتصاد الجزائري، خاصة ما يتعلق بالنتائج المتوقعة جراء إنشاء منطقة التبادل الحر في غضون سنة 2010، فإنّ الجزائر مطالبة بتأمين هذا الاتفاق من خلال الاستفادة من تجارب الدول السابقة.[144]

رابعا : الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة

عبّرت الجزائر في سنة 1987 لأول مرّة عن نيّتها في الانضمام إلى ما كان يسمى آنذاك "الغات"، و أصبح من جانفي 1995 المنظمة العالمية للتجارة، لكن بسبب ما تميّزت به الفترة (1987-1988) من صعوبات اقتصادية إنعكست اجتماعيا في أحداث أكتوبر ممّا أدى إلى صدور دستور 1989 الّذي فتح المجال للتعدّدية و بالتالي لم ينجح ذلك المسعى.

وفي سنة 1995 طلبت الجزائر من المنظمة الجديدة أن تأخذ طلبها- الّذي يرجع إلى 1987 – بعين الاعتبار، وأن يحول الفوج المتكفل بالانضمام إلى " الغات" إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وانطلقت الجزائر منذ سنة 1996 في مفاوضات ماراطونية للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة،إذ ما بين سنوات 1996إلى غاية نوفمبر 2002 كان هناك 1200 سؤال درس وعولج وقدّمت الجزائر الرّد حول هذه الأسئلة.[145]

وفي مرحلة أخرى بدأت في 28 نوفمبر 2003 بجنيف بوفد جزائري من 28 عضو يمثلون الإدارة و القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية في المنظمة العالمية للتجارة إضافة إلى الشركاء الاجتماعيين برئاسة وزير التجارة السيد نور الدّين بوكروح و قد تضمن جدول الأعمال:[146]

- ✓ تأهيل الإطار التشريعي المنظم للتجارة الخارجية.
- ✓ محادثات متعددة الأطراف مرتبطة بالفلاحة.
- ✓ التطرق إلى المستجدات المتعلقة بمنع استيراد الخمور من قبل البرلمان الجزائري.

و كان من المفروض أنّ أكتوبر 2004 يمثل تاريخ آخر مرحلة من مراحل المفاوضات و من ثمة الانضمام، و لكن لحد الآن لم يتم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (بداية 2007).

---

[143] علي عيبوط محند، **الاستثمارات الأجنبية في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر**، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، عدد 01 جانفي 2006، ص 90.

[144] محمّد قويدري، **مرجع سبق ذكره**، ص 229

[145] - نور الدّين بوكروح، **مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة الدولية للتجارة**، منشورات مجلس الأمة، الجزائر، 2003، ص15.

[146] - قويدر عياش، **إبراهيم عبدا ، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد الثاني، ماي 2005، ص 63.

من خلال العرض لمراحل التّفاوض لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يتّضح أنّ الجزائر خاضت مفاوضات شاقة و طويلة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و لحدّ الآن لم تثمر هذه الجهود، في الوقت الّذي كان من السهولة الانضمام إلى الغات.

وبانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يمكنها خلق محيط أكثر ملائمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق تحفيزات جديدة للاستثمار خاصة فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية للمؤسسة لا سيما براءات الاختراع و ، كذلك فإنّ احترام المعايير الدولية فيما يخص الملكية الفكرية، سيجعل من سيرورة نقل التكنولوجيا أكثر فعالية، حيث أنّ ضمان مثل هذه الحقوق يعطي المستثمرين تحفيزات أكثر لنقل التكنولوجيا.

من جهة أخرى فالدولة المنضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، تأخذ علامة أعلى و نقاطا أكثر من قبل المؤسسات العالمية المختصة في تقييم البيئات الاستثمارية، باعتبار الدّول المنضمة قامت بتحديث التشريعات، و تعطي إشارات مطمئنة لرجل الأعمال.

المطلب الثالث : عوائق الاستثمار في الجزائر.

رغم ما يبذل من جهود لتهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر، إلاّ أنّ هناك مجموعة من المعوقات التي ما زال يعاني منها الاقتصاد الجزائري، و التي يمكن أن تحدّ من تدفق تلك الاستثمارات إلى الجزائر إذا لم تأخذ تدابير جدّية للقضاء عليها.

هذا و لقد خاص التحقيق الّذي أجري في سنة 2005، و الّذي شمل 600 مقاولة (مؤسسة) إلى تحديد سلسلة من العوائق و المصاعب التي تعترض المستثمرين و نلخصها في:[147]

- مشكلة الوصول للقروض البنكية، و مشكل العقار الصناعي.
- مشكلة القطاع الموازي، و مشكلات ذات طابع إداري و تنظيمي.

أولا : مشكلة الوصول إلى القروض البنكية

فبالنسبة للقروض البنكية تشكل المشكلة الأكبر بالنسبة للمستثمرين في الجزائر، فتمويل الاستثمارات يعاني من بطء شديد، وهذا ما أكّده 72% من المستجوبين الّذين قاموا بتغطية ذاتية لميزانية الاستغلال في مقابل 70% ممن قاموا بتمويل استثماراتهم ذاتيا.

إن النظام البنكي الجزائري لا يزال دون المستوى المطلوب نتيجة لمجموعة من الأسباب كنقص الخبرة المهنية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية، و كذا الاعتماد على الطرق التقليدية في تسيير البنوك، بالإضافة إلى سيادة القطاع العمومي الذي لا يزال مهيمنا على القطاع البنكي، و الذي زاد الطين بلة الفضائح الأخيرة للبنوك و هي بنك الخليفة و البنك التجاري و الصناعي، أدى إلى التشكيك في نجاعة النظام البنكي الجزائري و خلق نوع من التخوف لدى المستثمر الأجنبي في تعامله مع البنوك.

[147] - جريدة أخبار الأسبوع، الجزائر، العدد 247، من 08 إلى 14 نوفمبر 2006، ص 08.

و الأكثر من ذلك فإن الخدمات التي تقدمها البنوك رديئة جدا، فيستلزم تحصيل صك بنكي لدى نفس البنك و في نفس المدينة يتطلب مدة تتراوح في العادة ما بين 06 و 17 يوما، و ترتفع إلى ما بين 33 و34 يوم عندما يتعلق الأمر ببنكين مختلفين و في مدينتين مختلفتين [148].

ومنه فإن إصلاح النظام البنكي وتحديث وسائل التسيير لهذا القطاع أصبح ضروري ليواكب الإصلاحات الإقتصادية وذلك لتحقيق النتائج المرجوة لترقية الإستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء.

ثانيا:مشكل العقار الصناعي

يمثل العقار الصناعي هاجسا كبيرا أمام المستثمرين،الوطنيين والأجانب،ولطالما تعثرت مشروعات،ونفر مستثمرون لهذا السبب،ومشكل العقار الصناعي ليس بالجديد في الجزائر،حيث كشفت التجربة التي مر بها الإستثمار في إطارالمرسوم التشريعي رقم 12/93على أن العقار أصبح مع الوقت العائق الرئيسي للإستثمار.

وبينت الدراسة السابقة أن 40 % من المستثمرين يستهلكون عادة في المتوسط خمسة (05) سنوات للحصول على عقار صناعي.

وتتمثل المشاكل التي يواجهها المستثمرون للحصول على العقار الصناعي أساسا في:[149]

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة.
- ثقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الإستثمار،هيئات تخصيص العقار ومرة أخرى أمام مسيري العقار[150].
- تخصيص أراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف تهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأي تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد نظرا لوجود نزاع حول الملكية.
- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.

مما سبق يبقى الوصول للعقار من أكبر الصعوبات ويشكل أهم المعوقات أمام قرار الإستثمار،بحيث يتطلب الحصول على قطعة الأرض مسارا طويلا وموافقة عدة سلطات وهيئات،وهذا يقودنا لإعتبار أن مشكلة العقار في الجزائر هي مشكلة ذات طابع لإداري وتنظيمي،فهي ليست ناجمة عن عدم وجود العقارات ولكن في عدم الإستغلال الكامل للعقارات بحيث 50 %[151] غير مستغلة،ومنه فإن التخفيف من عدد الإجراءات الإدارية للحصول على الأراضي اللازمة للمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء تساهم في حل مشكلة العقار الصناعي في الجزائر.

---

[148] - **نفس المرجع**، ص 08.

[149] - فتحي عرابي،**مرجع سبق ذكره**،ص ص 236-237.

[150] - في هذا الصدد يتوجب على المستثمر في الجزائر المرور ب 16 مرحلة تتضمن كل واحدة منها إجراءا إداريا بغرض الحصول على العقار الصناعي الضروري لتجسيد مشروع ما،فيما لايتطلب تحقيق نفس الغاية لدى جيراننا المغاربة سوى من أربع إلى خمس مراحل إدارية فقط:**أنظر:جريدة البلاد اليومية**،الجزائر،العدد 2116،الأحد 05 نوفمبر2006،ص 05.

[151] - فؤاد محفوظي،**مرجع سبق ذكره**،ص 71.

ثالثا:مشكلة القطاع الموازي

في الجزائر عددت وزارة التجارة 566 سوق موازية بمساحة إجمالية قدرها 2.7 مليون متر مربع،ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل،أي 10 % من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري[152].

وأكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40 % من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية،وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم تحكم السلطات الإقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف.[153]

وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا،وأن المنتجين الذين يعملون في إطار القانون يعانون فعلا وضعا مزريا غير مشجع على الإطلاق.

رابعا:مشكلات ذات طابع إداري وتنظيمي

على رغم من سلسلة التوجيهات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية،إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية،رسخت إنطباعا سيئا لدى المستثمرين يمكن إجمالها في:

- غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الإستثمارات الأجنبية فقط.
- رجل الأعمال ينتظر أزيد من أسبوعين للحصول على تأشيرة في الجزائر[154].
- المدة اللازمة لجمركة سلعة معينة والتي قدرت ب 16 يوم(وقد تصل 35 يوم في بعض الحالات)،هذه المدة لاتتجاوز ثلاثة أيام في المغرب وخمسة أيام في الصين وفي أقصى الحالات لاتتعدى 12 يوما.
- ينتظر حوالي شهر لتصل بضاعة من الخليج للجزائر،في الوقت الذي لايتطلب وصولها على أي ميناء أوربي حوالي الأسبوع،بالإضافة إلى أن أسعار الشحن من أي دولة عربية إلى الجزائر تفوق بحوالي ثلاث مرات أسعار الشحن نحو أي بلد في العالم.[155]
- إستنادا لدراسة لبعض المؤسسات الدولية لعام 2002 ،اتضح أن عملية الفصل في نزاع لدى المحاكم الجزائرية،يتطلب نحو 20 إجراء وحوالي 387 يوم،'لى جانب طول وتعقد الإجراءات القضائية.[156]

خامسا:مشكلة الفساد

يعتبر الفساد من المصطلحات العامة المتداولة وله تعارف متعددة لعل أهمها[157]:

---

[152]- جريدة الأحرار اليومية،حوار مع الهاشمي جعبوب وزير التجارة،العدد 2502، 14 سبتمبر 2006،ص 05.

[153]- جريدة الفجر،السوق الموازية للعملة الصعبة تتحكم في 40 % من الكتلة النقدية ،على موقع **www.algeria-voice.org**،تاريخ الإطلاع 2006/5/20.

[154]- جريدة أخبار الأسبوع،الجزائر،العدد 249،ص 22 إلى 28 نوفمبر 2006،ص 02.

[155]- **نفس المرجع**،ص 02.

[156]- محمد قويدري،**مرجع سبق ذكره**،ص 208.

[157]- سليمان ناصر،**دور القيم الروحية في محاربة الفساد الإقتصادي وتثبيت الحكم الراشد**، الملتقى العلمي الدولي حول الحكم الراشد ودوره في التنمية المستديمة في الجزائر،الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين،9-10 ديسمبر 2006.

1- استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية(تقرير التنمية في العالم لسنة 1996).

2- الفساد هو إستغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية(تعريف منظمة الشفافية الدولية 2004).

إن تأثير الفساد على الإستثمار سلبي وهذا طبقا إلى ماجاء في تقرير التنمية العالمي عن دراسة ميدانية شملت دولتي سنغافورة والمكسيك،يؤثر الفساد في هذين البلدين على الإستثمارات الأجنبية بما يعادل تأثير رفع المعدل الحدي للضريبة ب 50 % على دخل الشركات[158].وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض الفساد بنسبة 30 % يسمح بالرفع من معدل الإستثمار ب4 %.[159]

ويظهر تأثير الفساد على الإستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء باعتباره تكاليف إضافية يدفعها المستثمر وبالتالي إمتصاص جزء من أرباحه.

إن العوائق الإدارية والتنظيمية السابقة الذكر في الجزائر سوف تجعل المستثمرين يقدمون رشاوي إلى الموظفين في هذه الإدارات لتسهيل الإجراءات وتحسين الخدمات العمومية.

وحسب المسح الذي قام به البنك الدولي وشمل 557 مؤسسة في الجزائر سنة 2003 ،فإن الرشاوي المقدرة المدفوعة 75 % ومتوسط نسبة الرشوة من المبيعات تقدر ب 8.6 [160]%.

---

[158]- بشير مصيطفى،**الفساد الإقتصادي:مدخل إلى المفهوم والتجليات،دراسات إقتصادية**،دار الخلدونية للنشر والتوزيع،العدد السادس،جويلية 2005،ص 21.

[159]- بشير مصيطفى،**إقامة الحكم الصالح من خلال مكافحة الفساد أولا**،الملتقى العلمي الدولي حول الحكم الراشد ودوره في التنمية المستديمة في الجزائر،الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين،9-10 ديسمبر 2006.

[160]- البنك الدولي،**تقرير عن التنمية في العالم:تحسين مناخ الإستثمار من أجل الجميع**،مركز الأهرام للترجمة والنشر،الطبعة العربية،2005،ص 248.

المبحث الرابع:حجم وآثار الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قبل الخوض في تحليل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من الأفضل الإشارة إلى مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: من 1970-1994 :اتسمت هذه المرحلة ببروز أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات خاصة بعد إقرار عام 1971،والقاضي بانفتاح هذا النوع من الصناعة (البترول والغاز).

المرحلة الثانية:بعد 1994 والتي تميزت بتركيز الجهود لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر وتجسدت في إصلاحات إقتصادية وقوانين مشجعة للإستثمار.

كما أن تحليل آثار الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعد أمرا مبكرا،ذلك أن تجربة الجزائر في الإستثمار تعد حديثة ماعدا قطاع المحروقات.

وسوف نتناول في هذا المبحث تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث الحجم والتوزيع القطاعي والجغرافي،وآثار الإستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الإقتصادية.

المطلب الأول: حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه القطاعي والجغرافي.

أولا:حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة.

بالنظر إلى معطيات الجدول رقم (07) يتبين أن حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر قد تطور تدريجيا عبر السنوات،ففترة التسعينات تميزت بإنخفاض تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ويرجع هذا أساسا إلى عدم الإستقرار الأمني والسياسي الذي كان يميز الفترة،إلى أن بلغت التدفقات ذروتها سنة 2001 لتصل إلى 1.196 مليار دولار وبمعدل ارتفاع 173.05 % عن السنة السابقة (سنة 2000) بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية،ثم انخفضت التدفقات نسبيا في سنة 2002 ب 10.95 % إلا أنها فاقت المليار دولار،ليتضح أن الإرتفاع السابق في التدفقات كان استثنائيا وليس نابعا عن تحسين في المناخ الإستثماري،ثم ارتفعت التدفقات في سنة 2004 بنسبة 39.11 % لتصل إلى 882 مليار دولار ويعزى هذا إلى بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للإتصالات الكويتية،وواصلت التدفقات ارتفاعها في سنة 2005 لتصل إلى 1.081 مليار دولار.

الجدول رقم (07):حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 1996-2005.

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد (مليون دولار)	270	260	501	507	438	1196	1065	634	882	1081
معدل التغير %	-	3.7-	92.69	1.19	13.6-	173.05	10.95-	40.46-	39.11	221.56

المصدر:من إعداد الباحث إنطلاقا من

- **(1996-1997):فارس فضيل،أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر...،مرجع سبق ذكره،**ص 290.

(1998-2002) ;UNCTAD,WORLD INVESTMENT REPORT 2004,**OP.CIT**,P367.
(2003-2005) ;UNCTAD,WORLD INVESTMENT REPORT 2006,**OP.CIT**,P299.
.

الجدول رقم (08):مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال فترة مختارة

السنوات	1995	2000	2002	2003	2005
مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد	1465	3441	5702	6336	8272
معدل النمو %	-	134.88	65.70	11.11	30.55

المصدر:من إعداد الباحث إنطلاقا من:

(1995-2003) ;UNCTAD,WORLD INVESTMENT REPORT 2004,**OP.CIT**,P376 **.**
(2005) ;UNCTAD,WORLD INVESTMENT REPORT 2006,**OP.CIT**,P303.

بالنظر للجدول رقم (08) يتبين أن مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة محل الدراسة،قد شهد تطورا ملحوظا خاصة في سنة 2000 أين وصل معدل نمو المخزون 134.88 % معلنا نهاية مرحلة تميزت بعدم الإستقرار الأمني والسياسي ومرحلة أخرى اتسمت بارتفاع معدلات نمو مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر ويرجع ذلك إلى الإستقرار السياسي والأمني واستقرار في المؤشرات الإقتصادية الكلية.

ثانيا:التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر

1- قطاع المحروقات:

يلعب هذا القطاع دورا محوريا في مجال الإستثمارات الأجنبية الموجهة إليه،وذلك راجع إلى ما تزخر به الجزائر من ثروات طبيعية،تتيح فرص الإستثمار فيها.

فقطاع المحروقات يحتل مكانة محورية بالنسبة للإقتصاد الجزائري،حيث يمثل أكثر من 98 % من مداخيل البلاد لسنة 2005 ،و76 % من الموارد الجبائية[161].واستطاعت الجزائر أن ترفع من قدراتها الإنتاجية فقد وصل معدل الإنتاج من النفط حوالي 800 ألف برميل في اليوم سنة 2000،أما بالنسبة للغاز فقد وصل معدل الإنتاج إلى 140 مليار متر مكعب سنة 2001.

---

[161]- جريدة الخبر اليومية،الجزائر،العدد 4815،23 سبتمبر 2006،ص 13.

و قد تم فتح هذا المجال للشراكة منذ تأميم المحروقات سنة 1971، بحيث كانت مشاركة رأس المال الأجنبي في هذا القطاع لا تتعدى 49% ، و انطلاقا من بداية التسعينات تم فتح مجال الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع دون تحديد نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي.

وكانت تهيمن شركة سوناطراك إضافة إلى الشركات التابعة لها و هذا إلى غاية إصدار قانون المحروقات الجديد، إذ أنّها تعمل في جميع مجالات الاستكشاف و الحفر و الانتاج و التكرير و إنتاج الغاز الطبيعي و الغاز المسال و صناعة البتروكيماويات و النقل و الأعمال المساندة.

وقد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعة البترولية من 671 مليون دولار سنة 1999 إلى 2.3 مليار دولار سنة 2003 [162].

و قد أصبحت الجزائر مؤخرا من أكبر الدول استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال المحروقات، حيث يسيطر الاستثمار فيه على هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات :

حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) فإنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاعات المحروقات تتوزّع على النحو التالي :

الجدول رقم (09) : توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خارج قطاع المحروقات للفترة الممتّدة ما بين (2000-2005).

القطاع	عدد المشاريع	النسبة (%)	المبلغ (مليون دج)	النسبة(%)
الفلاحة	10	2	2110	0.37
البناء و الأشغال العمومية	54	10.75	19799	3.50
الصناعة	322	64.14	229407	40.30
الصحة	4	0.8	891	0.15
السياحة	9	1.8	14685	2.9
الخدمات	87	17.31	36348	6.42
الاتصالات	4	0.8	260627	46.08
المجموع	502	100	565491	100

المصدر: فؤاد محفوظي، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.

يفصح الجدول رقم (09) أنّ قطاع الفلاحة رغم أهميته لا يزال يعاني التّهميش حيث يمثل 0.37 % من إجمالي التّدفقات رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات في هذا المجال، و يعزى هذا إلى ضعف الحوافز القانونية و المتـعلقة بالـمردودية، أمـا قطاع البناء و الأشغال العمومية تبقى حصته مـن التّدفقات ضعيفة فهي تمثل

[162] -محمد إبراهيم مادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 71.

3.5% فقط، رغم نسبة النمو التي حققها هذا القطاع بـ 7.1 % [163]، حسب آخر إحصائيات بنك الجزائر و ذلك بسبب اهتمام الدولة بهذا القطاع فيما يخص برنامج دعم النمو الاقتصادي خاصة مشروعي الطريق السيار شرق-غرب و مشروع بناء مليون وحدة سكنية و تكفّل الدولة بهم، و قطاع الصناعة الذي يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع الاتصالات بنسبة 64.14 % من مجموع عدد المشاريع و نسبة 40.56 % من إجمالي التدفقات و هذا ما يعبر عن قفزة نوعية و تكريس مبدأ انسحاب الدولة من الاقتصاد تدريجيا، و يشمل هذا القطاع: [164]

الصناعة الميكانيكية: مثال عن هذه الصناعة الشركة الفرنسية Mechelin التي عادت إلى النشاط بعد توقف دام 09 سنوات و ذلك منذ 12 أكتوبر 2002، و هذا بهدف تلبية حاجات السوق المحلي ب 40 % ثم تصدير الإنتاج بنسبة 60 % و تبلغ قيمة المشروع 20 مليون أورو وذلك بخلق 500 منصب عمل.

الصناعة الغذائية: عرفت هذه الصناعة إنتعاشا في السنوات الأخيرة خاصة في مجال الشراكة مثل شركة دانون الفرنسية و التي وقعت عقد شراكة لسنة 2000.

بالإضافة إلى ذلك الصناعة في مجال الحديد و الصلب (الشركة الهندية ISPAT)، أما قطاع الصحة فتقدر حصته من التدفقات 0.15 % و هي نسبة ضعيفة و تبقى محصورة في الصناعة الصيدلانية للدار العربية الأردنية، أما قطاع النقل و رغم أهميته إقتصاديا فحصته من التدفقات 0.28 % فقط، و قطاع السياحة رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات سياحية هامة، فحصته من التدفقات 2.9 % فقط و أهم المشاريع السياحية مشروع شركة الحامل لإنشاء مركب سياحي بسيدي فرج و مشروع مجمع سيدار السعودي لتأسيس قريتين سياحيتين بالجزائر العاصمة، أما قطاع الخدمات فقد إحتل المرتبة الثالثة بنسبة 6.42 % من إجمالي التدفقات وهذا القطاع يحوي على فرص و مجالات استثمار عديدة خاصة في القطاع المالي مثل التأمين و البنوك.

أما قطاع الإتصالات فقد إحتل المرتبة الأولى بنسبة 46.08 % من إجمالي التدفقات و متفوقا على القطاع الصناعي و ذلك بعد إنفتاح سوق الإتصالات، و تجسد ذلك بمنح ثاني ترخيص للشركة المصرية أوراسكوم وثالث ترخيص للشركة الكويتية الوطنية.

و لقد حققت هاتين الشركتين نتائج إيجابية في مجال تسويق الهاتف النقال في الجزائر كما يبينه الجدول الموالي:

---

[163] -فؤاد محفوظي، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.
[164] - **نفس المرجع**، ص 56.

الجدول رقم (10): بعض النتائج المحققة لشركة أوراسكوم المصرية و الشركة الكويتية الوطنية في الجزائر.

البيان	سنة 2003		سنة 2004		عدد المشتركين إلى غاية أوت 2005.
	رقم الأعمال	نسبة من % PIB	رقم الأعمال	نسبة من % PIB	
أوراسكوم	22.15 مليار دينار	0.44	55 مليار دينار	0.92	6649591
الكويتية الوطنية	-	-	1 مليار دينار	0.02	1316820

Source : Benachenhou Abdellatif, Les nouveaux investisseurs, alpha disign, Algérie, mai 2006, P51.

بعد شراء شركة أوراسكوم للاتّصالات رخصة استغلال الهاتف النّقال بمبلغ 737 مليون دولار[165] سنة 2001 و الذي اعتبرها الرجل الأول في مجمع أوراسكوم المصري نجيب ساويرس مغامرة، و لكن بعد سنتين من العمل في الجزائر ارتفع رقم أعمال الشركة إلى 22.15 مليار دينار و ما يمثل 0.44 % من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر نتيجة زيادة عدد المشتركين، أما في سنة 2004 فقد ارتفع رقم أعمال الشركة بشكل قياسي حيث بلغ 55 مليار دينار و ما يمثل 0.92 % من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة زيادة عدد المشتركين و الذي وصل إلى غاية أوت 2005 إلى 6649591 مشترك.

أما شركة الكويت الوطنية للاتصالات التي انطلقت في العمل بالجزائر في سنة 2004 متفائلة بالسوق الجزائرية نتيجة النتائج الإيجابية التي حققتها شركة أوراسكوم للاتصالات، حيث بلغ رقم أعمال الشركة سنة 2004، 1 مليار دينار ما يمثل 0.02 % من الناتج الإجمالي المحلي في الجزائر و لقد بلغ عدد المشتركين في هذه الشركة إلى غاية أوت 2005، 1316820 مشترك في خلال سنة واحدة من التّواجد في الجزائر رغم المنافسة الشديدة من شركة أوراسكوم و الاتصالات الجزائرية.

ثالثا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يفصح الجدول رقم (11)، أنّ مصر المستثمر الرئيسي في الجزائر بمبلغ 2902.25 مليون دولار و ذلك بعد دخول شركة أوراسكوم للاتصالات،وكذلك الشركة الجزائرية للإسمنت (ACC) و هو مشروع لنفس الشركة، و الكويت التي تعتبر المستثمر الثاني بمبلغ 1150.825 مليون دولار و ذلك بعد دخول الشركة الكويتية الوطنية للاتصالات، أما جنوب إفريقيا فقد احتلّت المرتبة الثالثة و ذلك بمبلغ 426.4 مليون دولار بمشروع Kahrama ، لإنشاء محيط تحلية المياه و محطة إنتاج الكهرباء بآرزيو، أما فرنسا احتلت المرتبة الرابعة بإجمالي قدره 339.183 مليون دولار تركّزت في الصناعات الغذائية من خلال (DANONE) الفرنسية، الخزف، الكيمياء و الصيدلة و الصناعات الميكانيكية (Michelin)، و ليبيا احتلت المرتبة الخامسة من حيث التدفقات بمبلغ 252.785 مليـون دولار و مـن أهـم المـشاريع إنشـاء ثـلاثة فنـادق فـي الجـزائر مـن طرف شركة

---

[165] - مجلة السياسي العربي، **المارد أوراسكوم يغزو الأسواق العربية**، صادرة عن شركة النشر الصحافة و الإشهار، الجزائر، عدد خاص، 08/02 أفريل 2005، ص 34.

Lafico[166]، و احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة السادسة بإجمالي قدره 236.366 مليون دولار و ذلك من خلال قطاع الكيمياء و الصيدلة (Pfizer) و شركة (HWD) لإنشاء محطة لتحلية المياه، و جاءت السعودية في المرتبة السابعة بمبلغ إجمالي قدره 214.903 مليون دولار بمشروع تأسيس قريتين سياحيتين في الجزائر عن طريق المجمع السعودي سيدار، و احتلت الصين المرتبة الثامنة بمبلغ إجمالي قدره 210.548 مليون دولار، و احتلت الهند المرتبة التاسعة بمبلغ إجماي قدره 177.294 مليون دولار و ذلك من خلال تنازل الجزائر على حصة 70% من رأيمال الشركة العمومية للحديد و الصلب (SIDER) إلى المجموعة الهندية Ispat و ذلك بموجب الاتفاقية المبرمة سنة 2001[167]، واحتلت هولندا المرتبة العاشرة بمبلغ إجمالي قدره 147.057 مليون دولار.

الجدول رقم (11):الدول العشر الأولى المستثمرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات (ملايين الدولارات)

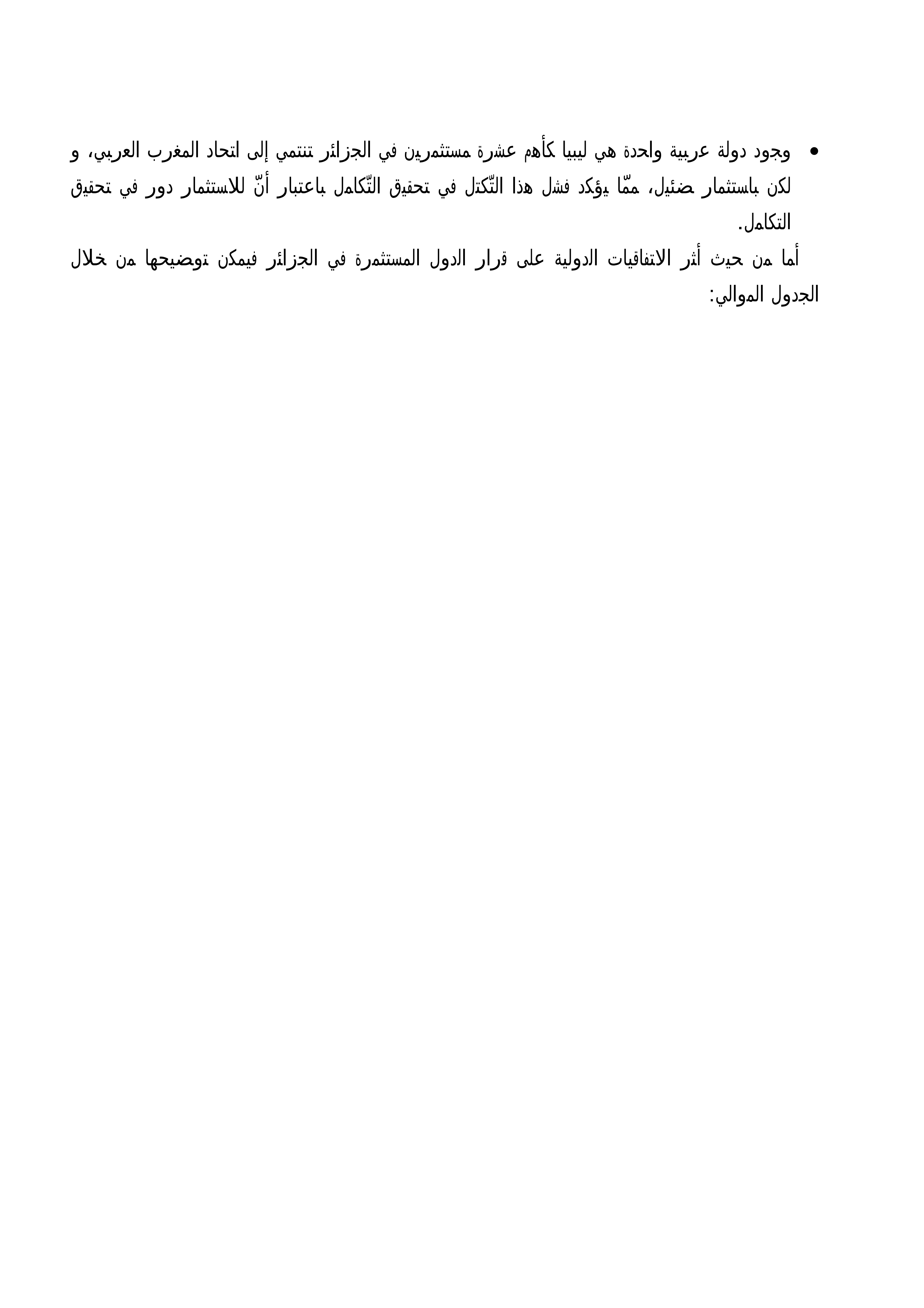
الترتيب	البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
1	مصر	245.128	1274.52	22.425	8.424	208.52	1143.233	29020025
2	الكويت	0	0	0	0	1150.825	0	1150.825
3	جنوب إفريقيا	0	0	0	426.4	0	0	426.4
4	فرنسا	139.984	9.63	92.768	26.143	47.892	23.036	339.183
5	ليبيا	79.283	0	55.809	2.483	14.846	0.364	252.785
6	الو.م.أ	12.511	0.728	0	1.118	218.933	3.016	236.366
7	السعودية	0	0	0	0	214.903	0	214.903
8	الصين	11.414	0.598	0.117	194.48	2.067	1.872	210.548
9	الهند	0	176.8	0.195	0.299	0	0	177.294
10	هولندا	1.677	0	172.38	0	0	0	174.054
				1دولار=75 دينار				

المصدر : فؤاد محفوظي، **مرجع سبق ذكره**، ص 54.

و يمكن ملاحظة ما يلي كذلك :

- وجود أربعة دول عربية كأهم مستثمرين في الجزائر و هي: مصر،الكويت، ليبيا، السعودية، و رغم هذا فالاستثمارات العربية البينية في الجزائر ضعيفة و هذا راجع إلى ضآلة حصص هذه الدول من التّدفقات ماعدا مصر و الكويت.

[166] - فؤاد محفوظي، **مرجع سبق ذكره**، ص 54.
[167] - **نفس المرجع**، ص 54.



- وجود دولة عربية واحدة هي ليبيا كأهم عشرة مستثمرين في الجزائر تنتمي إلى اتحاد المغرب العربي، و لكن باستثمار ضئيل، ممّا يؤكد فشل هذا التّكتل في تحقيق التّكامل باعتبار أنّ للاستثمار دور في تحقيق التكامل.

أما من حيث أثر الاتفاقيات الدولية على قرار الدول المستثمرة في الجزائر فيمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (12): أثر الاتفاقيات في قرار الاستثمار في الجزائر من طرف بعض الدول المختارة.

الدولة	طبيعة الإتفاق أو الإتفاقية	تاريخ التوفيع وتاريخ التصديق	مدة الصلاحية	رقم الجريدة الرسمية	عدد المشاريع قبل الإتفاق	عدد المشاريع في سنة الإتفاق	عدد المشاريع بعد سنة الإتفاق
إفريقيا الجنوبية	الترقية والحماية المتبادلة للإستثمارات تجنب الإزدواج الضريبي وتفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل وعلى الثروة	2000/09/24 2001/07/23 1998/4/28 2000/5/4	10 سنوات	41-2001 26-2000	0	0	*مشروع في سنة 2003
الإمارات العربية المتحدة	التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات تجنب الإزدواج الضريبي وتفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل وعلى الثروة	2001/04/24 2002/06/22 2001/4/24 2003/4/7	20 سنة	2002/45 26-2003	0	0	* مشروعين في سنة2002. * مشروع في سنة 2003.
البحرين	التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات تجنب الإزدواج الضريبي ووضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل وعلى الثروة.	2000/06/11 2003/02/08	10 سنوات	10-2003	-	مشروع واحد	* مشروعين في سنة 2002. * مشروع واحد في سنة 2003.
كوريا	الترقية والحماية المتبادلة للإستثمارات	1999/10/12 2001/07/23	20سنة	40-2001	0	0	* مشروعين في سنة 2002.
الكويت	التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات	2001/09/30 2003/10/23	20 سنة	66-2003	0	0	* 12 مشروع في سنة 2002. * مشروعين في سنة 2004.
ليبيا	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات	2001/08/06 2003/05/05	10 سنوات	33-2003	0	0	*مشروعين في سنة 2002. *3مشاريع في سنة 2003. *17 مشروع في سنة 2004
اليمن	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات تجنب الإزدواج الضريبي وتفادي التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل وعلى رأس المال .	1999/11/25 2001/7/23 2001/01/29 2005/2/26			-	-	* مشروعين في سنة0 200. *5 مشاريع في سنة 2002.

ملاحظة : تم ترتيب الاتفاقيات حسب الحروف الأبجدية العربية.

المصدر : من إعداد الباحث انطلاقا من :

-منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2005.

-منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2006.

يعرض الجدول رقم (12) الأثر الإيجابي للاتفاقيات الدولية سواء الخاصة بترقية و حماية الاستثمار أو تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب الضريبي، بحيث من خلال الربط بين تاريخ توقيع الاتفاقيات و عدد المشاريع الاستثمارية و ذلك قبل توقيع الاتفاقية و في سنة توقيع الاتفاقية و بعد توقيع الاتفاقية لبعض من الدول المختارة، فمثلا في إفريقيا الجنوبية كانت المشاريع الاستثمارية في الجزائر معدومة قبل و في سنة الاتفاق أما بعد الاتفاق فتم دخول إفريقيا الجنوبية بمشروع واحد في سنة 2003، و كذلك الإمارات العربية المتّحدة التي كانت مشاريعها الاستثمارية في الجزائر معدومة قبل و في سنة الاتفاق، أما بعد الاتفاق فتم دخول الإمارات العربية المتحدة بمشروع واحد سنة 2002 و مشروع آخر في سنة 2003...إلخ.

إنّ أغلب الدول المستثمرة في الجزائر مرتبطة معها باتّفاقيات سواء لحماية و ترقية الاستثمار أو لتجنب الازدواج الضريبي ممّا يدل على أهميتها كمحدّد لقرار الاستثمار غير أنّ أهميتها في بعض الأحيان لا تظهر بوضوح كما ظهرت في حالة الجزائر و يمكن إرجاع ذلك إلى عوامل أخرى. مثلا : وقّعت الجزائر اتفاقية مع إيطاليا و لم تأت إيطاليا للاستثمار بعدها، بسبب عدم الاستقرار الأمني و السياسي في الجزائر و بالتالي فإنّ الاتفاقيات الدولية عامل مدعم أو مكمّل لقرار الاستثمار و ليس عاملا حاسما في قرار الاستثمار في بلد ما.

المطلب الثاني : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت و الناتج المحلي الإجمالي.

تقاس أهمية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني بنسبة حجم هذا الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي و إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

و بالنظر إلى الجدول رقم (13) فإنّه على الرّغم من تضاعف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من 270 مليون دولار في سنة 1996 إلى نحو 1196 مليون دولار في سنة 2001، إلاّ أنّ ذلك لا يشكل في الواقع مصدرا مهما لتمويل الاستثمار ممّا يعني أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر ليس بديلا عن الاستثمار المحلي، ذلك أنّ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت ارتفعت من 2.31 % خلال 1996 إلى 9.6 % خلال سنة 2001 حيث تعتبر أكبر نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة، و يعود ذلك إلى انّ الجزائر استقطبت أكبر تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه السنة، ثم انخفضت نسبة تكوين رأس المال الثابت إلى 7.7 % في سنة 2002 و هذا راجع لانخفاض التدفق النسبي للاستثمار الأجنبي المباشر في نفس السنة.

لتشهد السنوات 2003، 2004، 2005 تراجعا واضحا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت بحيث لم تتجاوز 5 % خلال السنوات السابقة ممّا على الأثر المحدود على الاستثمار.

أما الجدول رقم (14) فيفصح عن المساهمة الضئيلة للاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي رغم ارتفاعها من 0.58 % سنة 1996 إلى 1.07 % سنة 1999، و استقرار هذه المساهمة في حدود 1 % في سنة 2004 و 2005.

الجدول رقم (13) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من تكوين راس المال الثابت خلال الفترة (1996 – 2005)

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
النسبة %	2.31	2.4	4.0	4.3	3.7	9.6	7.7	4.0	4.2	4.9

المصدر : (1996-1997) : فارس فوضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، **مرجع سبق ذكره**، ص 300.
(1998 à 2002) : UNCTAD, World investment report 2004,OP.cit, P 389.
(2003 à 2005) : UNCTAD, World investment report 2006,OP.cit, P 308.

الجدول رقم (14): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات مختارة.

السنوات	1996	1999	2003	2004	2005
النسبة %	0.58	1.07	0.93	1.04	1.06

Source - Minister des participations et politique de mobilisation la promotion investissement,la des investissement directs etrangers,conseil du gouvernement,Algerie,2006,p 05.

المطلب الثالث : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة و ميزان المدفوعات

من المعروف أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر عادة ما يترك آثارا في مجملها إيجابية على اقتصاديات الدول المضيفة له، و الاقتصاد الجزائري لا يعد استثناء عن ذلك، و عليه سنعرض انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة و ميزان المدفوعات.

أولا : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة

يعتبر توفير مناصب العمل أحد أهم الأسباب التي دفعت بالدول إلى بذل الجهود الرامية إلى تعزيز عملية جذب الاستثمارات الأجنبية و خاصة الدول النامية التي تعاني من تفاقم البطالة. و الجزائر كواحدة من هذه الدول تعاني البطالة، رغم تراجعها إلى النصف خلال السنوات الخمس الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2005 نسبة 15.3 % مقابل 29.5% سنة 2000، و يعزو وزير العمل و الضمان الاجتماعي السيد "لوح" هذا التّراجع الهام في نسبة البطالة إلى عودة الأمن و الاستقرار إلى البلاد، و إلى الإصلاحات الاقتصادية و الانفتاح الذي شجّع الاستثمار الوطني و الأجنبي في مختلف النشاطات الاقتصادية و التجارية[168].

و يتّضح ممّا سبق أنّ انخفاض نسبة البطالة من سنة 2000 إلى سنة 2005 هي الفترة التي شهدت أكبر تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و بالتالي المساهمة الإيجابية في التّخفيف من حدّة البطالة في الجزائر.

---

[168] - أحمد روابة، تراجع نسبة البطالة بالجزائر إلى النصف خلال خمس سنوات، تصريح وزير العمل و الضمان الاجتماعي لقناة الجزيرة نت يوم الأربعاء 08 فيفري 2006، www.aljazeera.net، تاريخ الاطّلاع : 2007/01/21.

و استنادا للجدول رقم (15)، يتّضح أنّ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل المحلي كان إيجابيا جدا، رغم أنّ مجموع مناصب العمل التي و فرتها هذه الاستثمارات خلال الفترة من (1993 – أوت 2006) وصل إلى 110586 منصب عمل، أي بما يوافق 5.17 % من إجمالي مناصب العمل التي صرّحت بها المشروعات الاستثمارية المسجلة و المقدّرة بنحو 2138768 منصب عمل، و لكن لابد لنا من توضيح حقيقتين لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر.

1- نسبة 1.28 % من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفرت 5.17% من مناصب العمل مقابل 98.72 % للاستثمارات المحلية وفّرت 94.83 % ممّا يدل على فعالية الاستثمارية الأجنبية المباشرة في توفير مناصب العمل، فلو تصورنا أنّ عدد المشاريع الأجنبية ارتفع على 20% ، فمن المتوقّع توفير مناصب شغل تصل بين 70% و 80% [169] من مجموع المناصب التي قد توفرها مجموع الاستثمارات.

2- التقليص نوعا ما من هجرة الإطارات إلى الخارج، نتيجة توفير الشركات الأجنبية لهذه الإطارات مناصب عمل و بأجور مرتفعة عمّا توفره الشركات المحلية.

الجدول رقم (15) : العمالة المنشأة في الجزائر خلال الفترة (1993 – أوت 2006).

مشاريع الإستثمار	عدد المشاريع	%	عددالعمال	%
الإستثمار المحلي	**64974**	**98.72**	**2028182**	**94.83**
الإستثمار الخارجي المباشر	**846**	**1.28**	**110586**	**5.17**
المجموع	**65820**	**100**	**2138768**	**100**

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2006.

ثانيا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.

على اعتبار أن الاقتصاد الوطني يرتكز بدرجة أساسية على المحروقات حيث بلغت نسبة المحروقات من الصادرات 98.3 % في عام 2005 [170]. و لكون الإستثمارت الأجنبية تعمل على ترقية أداء القطاع، من خلال الاكتشافات الجديدة للاحتياطات و زيادة حجم الإنتاج، و تعظيم حصة الصادرات و بالتالي فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات إيجابي على ميزان المدفوعات.

كذلك يؤثر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على حساب رأس المال، و لمعرفة هذا الأثر نورد الجدول الموالي :

---

[169] **- محتسبة بمعرفة الباحث عن طريق العلاقة الثلاثية: 1.28% / 5.17% x 20% = 80%.**

[170] - جريدة أخبار الأسبوع، الجزائر، العدد 239، من 13 إلى 19 سبتمبر 2006، ص 09.

الجدول رقم (16): ميزان المدفوعات للجزائر في الفترة (1997-2005)

(الوحدة:مليار دولار)

	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الحساب الجاري	3.45	-0.91	0.02	8.93	7.06	4.37	8.84	11.12	21.72
حساب رأس المال	-2.29	-0.83	-2.4	-1.36	-0.87	-0.71	-1.37	-1.87	4.78
الإستثمار المباشر	0.26	0.50	0.46	0.42	1.18	0.97	0.62	0.62	1.02
ورؤوس أموال رسمية	-2.51	-1.33	-1.97	-1.96	-1.99	-1.32	-1.38	-2.23	-2.97
الأخطاء والمحذوفات	-0.04	0.00	-0.89	0.18	-0.06	-0.36	-0.61	-0.26	-2.83
وضعية ميزان المدفوعات	1.16	-1.74	-2.38	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94

نلاحظ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات ممثلا في حساب رأس المال حيث زاد حساب رأس المال من متوسط 0.41 [171] مليار دولار خلال الربع سنوات الأولى من الجدول لمتوسط 0.882 [172] مليار دولار خلال الخمس سنوات الخيرة، هذا التّحسن في حساب رأس المال ساهم بصورة كبيرة في تعزيز الفائض في ميزان المدفوعات.

---

[171] - **محتسبة بمعرفة الباحث عن طريق العلاقة : 4/ مجموع الاستثمار المباشر لأربع سنوات = 0.41 مليار دولار.**

[172] - **محتسبة بمعرفة الباحث عن طريق العلاقة : 5/ مجموع الاستثمار المباشر لخمس سنوات = 0.881 مليار دولار.**

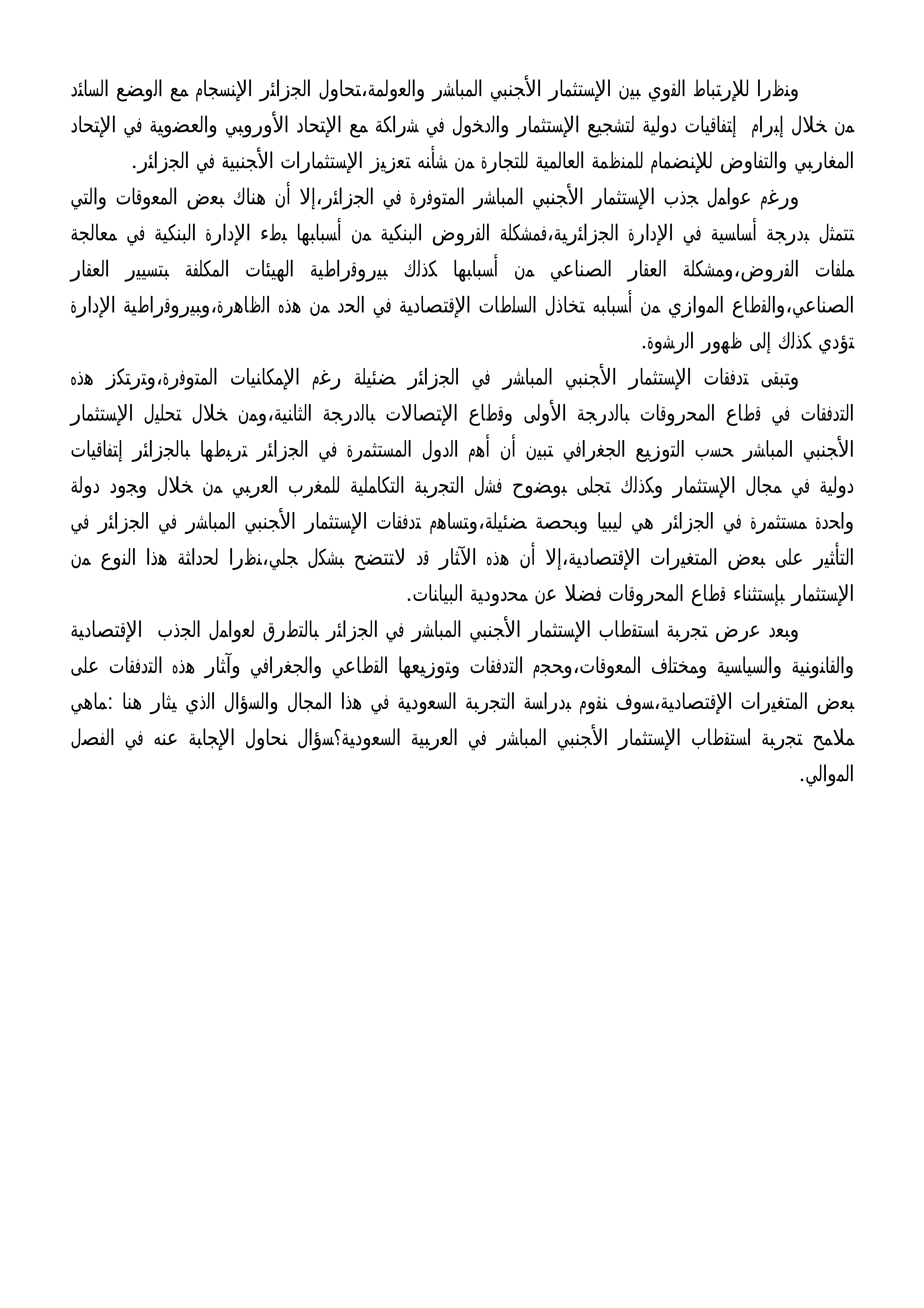
خلاصة الفصل الثاني:

مر الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال بمجموعة من التحولات،وتعرض للكثير من الأزمات،مما أدى بالسلطات إلى المضي في سلسلة من الإصلاحات الإقتصادية،أبرزها إصلاحات أوائل التسعينات من القرن الماضي المدعمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي،كونها القناة التي عبر من خلالها الإقتصاد الوطني من النظام المخطط إلى نظام السوق،وفضلا عن الإصلاحات السابقة،عملت السلطات العمومية على إطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي للفترة الممتدة من 2001-2003،وكذلك إطلاق برنامج تكميلي لدعم النمو للفترة2005-2009،وكان لتنفيذ الجزائر إصلاحاتها الإقتصادية النتائج المرغوب فيها مثل إستعادة قوة ميزان المدفوعات والتحكم في التضخم والبطالة وتراجع حجم المديونية الخارجية والتحسن الكبير في إحتياطي الصرف.

وتشكل الخوصصة أحد محاور الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر المدعمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين،هذا وتميز برنامج الخوصصة في الجزائر ببطء التنفيذ خلال فترة التسعينات،وتفسير ذلك يعود في نظري إلى أن الخوصصة فرضت على الجزائر من قبل المنظمات الدولية السابقة الذكر،فهي ليست منبثقة أو نابعة من عقول السلطات العمومية ،ضف إلى ذلك عدم كفاءة السوق المالي،ولكن الفترة الأخيرة شهدت إنتعاشا نسبيا للخوصصة بسبب حرص مجلس مساهمات الدولة على دفع مسارها،إلا أن مساهمة الخوصصة في تحقيق الإستثمار الأجنبي المباشر تبقى محتشمة.

وإذا كان تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية شرطا أساسيا لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر،غير أنها لاتكفي وحدها لخلق مناخ يساعد على إيجاد فرص حقيقية للإستثمار،بل يتطلب أيضا وجود نظام إستثمار فعال،ولقد تأكد لنا الرغبة الشديدة للجزائر لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال التطورات الحاصلة في التشريعات الإستثمارية بغية تحسين مناخ الإستثمار عن طريق حزمة من الحوافز والضمانات لتشجيع المستثمرين على القدوم للجزائر.

ولكي تتم العملية الإستثمارية على أكمل وجه يتطلب ذلك توفر قدر من الإستقرار السياسي والأمني ،فالجزائر وبعد العشرية السوداء التي مرت بها والتي تميزت بنفور المستثمرين الأجانب،عاد الإستقرار السياسي والأمني من خلال إستقرار الطاقم الحكومي وتبني سياستي الوئام المدني والمصالحة الوطنية،مما أدى إلى تقليص درجة مخاطرة الإقتصاد الجزائري،وتتمتع الجزائر بسوق داخلية واسعة من خلال الحجم الهائل لسكانها ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وموقعها الإستراتيجي،وإحتمالات نمو هذه السوق من خلال النمو السكاني المرتفع وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي،وتتوافر الجزائر على عدد من المطارات والموانئ وشبكة طرق وسكك حديدية غير أنها تعاني من مشاكل كالقدم وعدم التطوير،بينما مرافق الإتصالات مافتئت تتحسن من سنة لأخرى،وتتشبع الجزائر بالكثير من الثروات الباطنية كالغاز والبترول ومختلف المعادن مما يعطي لها دفعا قويا في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.



ونظرا للإرتباط القوي بين الإستثمار الأجنبي المباشر والعولمة،تحاول الجزائر الإنسجام مع الوضع السائد من خلال إبرام إتفاقيات دولية لتشجيع الإستثمار والدخول في شراكة مع الإتحاد الأوروبي والعضوية في الإتحاد المغاربي والتفاوض للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة من شأنه تعزيز الإستثمارات الأجنبية في الجزائر.

ورغم عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر،إلا أن هناك بعض المعوقات والتي تتمثل بدرجة أساسية في الإدارة الجزائرية،فمشكلة القروض البنكية من أسبابها بطء الإدارة البنكية في معالجة ملفات القروض،ومشكلة العقار الصناعي من أسبابها كذلك بيروقراطية الهيئات المكلفة بتسيير العقار الصناعي،والقطاع الموازي من أسبابه تخاذل السلطات الإقتصادية في الحد من هذه الظاهرة،وبيروقراطية الإدارة تؤدي كذلك إلى ظهور الرشوة.

وتبقى تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضئيلة رغم الإمكانيات المتوفرة،وترتكز هذه التدفقات في قطاع المحروقات بالدرجة الأولى وقطاع الإتصالات بالدرجة الثانية،ومن خلال تحليل الإستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع الجغرافي تبين أن أهم الدول المستثمرة في الجزائر تربطها بالجزائر إتفاقيات دولية في مجال الإستثمار وكذلك تجلى بوضوح فشل التجربة التكاملية للمغرب العربي من خلال وجود دولة واحدة مستثمرة في الجزائر هي ليبيا وبحصة ضئيلة،وتساهم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في التأثير على بعض المتغيرات الإقتصادية،إلا أن هذه الآثار قد لاتتضح بشكل جلي،نظرا لحداثة هذا النوع من الإستثمار بإستثناء قطاع المحروقات فضلا عن محدودية البيانات.

وبعد عرض تجربة استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بالتطرق لعوامل الجذب الإقتصادية والقانونية والسياسية ومختلف المعوقات،وحجم التدفقات وتوزيعها القطاعي والجغرافي وآثار هذه التدفقات على بعض المتغيرات الإقتصادية،سوف نقوم بدراسة التجربة السعودية في هذا المجال والسؤال الذي يثار هنا :ماهي ملامح تجربة استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في العربية السعودية؟سؤال نحاول الإجابة عنه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث: تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في العربية السعودية

تمهيد :

نتناول في هذا الفصل تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في العربية السعودية، وترجع الحكمة من اختيار السعودية كطرف في المقارنة مع الجزائر لعدّة أسباب منها:

1- الطابع الريعي للاقتصاد السعودي :

يعتمد الاقتصاد السعودي بالدّرجة الأولى على إنتاج و تكرير و صناعة البترول والثروات المعدنية الموجودة بوفرة فيها، و تحتل السعودية المرتبة الأولى في احتياطي البترول وإنتاجه و تصديره في العالم، و وصل إنتاج السعودية من النفط 30% من إجمالي ناتج أوبك سنة 2004[173] و بلغت إيرادات صادراتها النفطية لسنة 2005 أكثر من 157 مليار دولار بزيادة نسبتها 48% عن سنة 2004، في المقابل فإنّ إيرادات صادراتها غير النفطية لسنة 2005 قاربت 10 مليار دولار فقط[174]. و هذا يجعل الاقتصاد السعودي غير قادر على تحمل الصدمات الخارجية و المتمثلة خاصة في انهيار أسعار النفط.

2- الأهمية الإستراتيجية للاقتصاد السعودي في الاقتصاد العالمي :

يمكن إبراز الأهمية التي يمثلها الاقتصاد السعودي في الاقتصاد العالمي من خلال النقاط التالية : -

- يعتبر الاقتصاد السعودي أحد اكبر إقتصاديات منطقة الشرق الأوسط حجما خاصة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي مما يجعلها تتمتع بميزة الشريك التجاري الرئيسي لمعظم الإقتصاديات الصناعية .

و في هذا الصدد شكلت الصادرات السعودية سنة 2005 ما نسبته 38.6 % من إجمالي صادرات خمسة عشر دولة عربية محتلة بذلك المرتبة الأولى، أما عن الواردات فشكلت حصة السعودية 22.7 % محتلة بذلك المرتبة الثانية عربيا[175].

- إن النفط يعتبر من العوامل الأساسية لتحريك الإقتصاد العالمي، و تعتبر السعودية من أكبر الدول المنتجة للنفط و أكثرها مرونة في طاقة الإنتاج، وذلك لما تتمتع به من إحتياطات ضخمة من النفط الخام، و هذا أدى بها إلى القيام بدور كبير في استقرار السوق العالمية للنفط، و تأمين إمدادات مستقرة من النفط للدول الصناعية الكبرى، مما جعلها الركيزة الأساسية و القوة الأكثر تأثيرا في منظمة الأوبك، و جعلها تلعب دورا عالميا و إقليميا بالغ الأهمية على الصعيدين الاقتصادي و السياسي[176].

---

[173] - منشورات وزارة الثقافة، **مصادر الطاقة في المملكة العربية السعودية**، المملكة العربية السعودية، 2005، ص 29.

[174] - مجلة الإداري، **السعودية : أداء إقتصادي تاريخي**، المجلد 31، العدد 09، سبتمبر 2005، ص ص 28 – 29.

[175] - مجلة ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، السنة الرابعة و العشرون، العدد الفصلي الثاني 2006، ص 13.

[176] - فيصل حبيب حافظ، **دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية**، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2005، ص 75.

- سوق متنامية لمنتجات الدول الصناعية وهذا راجع للزيادة المتواصلة في عدد السكان و ارتفاع القدرة الشرائية للأفراد و كذا متوسط دخل الفرد.

- تحظى السعودية بعضوية العديد من المنظمات الدولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، و انضمت إلى الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف، والمصنفات الأدبية، و في سنة 2005 انضمت رسميا للمنظمة العالمية للتجارة.

3- نظام سعر الصرف المعتمد من طرف السعودية :

تعتمد السعودية نظام سعر الصرف الثابت، بحيث نجد أنّ سعر صرف الريال السعودي مرتبط و مقيّم بسعر 3.75 ريال للدولار الواحد، و الريال السعودي يتميّز بالاستقرار وظل و لا يزال يحتفظ بقيمته مستقرة خلال الثلاثين سنة الماضية ممّا جعله يعدّ من أهم العملات الدولية.

4- تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية:

كانت السعودية من أكبر دول المنطقة العربية استقطابا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الحجم و معدلات النمو حتى بداية التسعينات، إلا أنّ الإدراك المتنامي لدول المنطقة العربية بصفة عامة و الخليجية بصفة خاصة لأهمية دور هذه الاستثمارات في التنمية، دفع بها إلى تطوير قدراتها في استقطاب هذه الاستثمارات متفوقة بذلك على السعودية منذ بداية التسعينات.

حيث أوضح تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2004 و 2006 الصادران عن منظمة الأنكتاد التابعة للأمم المتّحدة، أنّ الصافي السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالسعودية، أصابه خال ملحوظ خلال الفترة بين سنتي 1999 و 2003 جعل رصيده السنوي سالبا في أغلب سنوات تلك الفترة، بلغت 780 مليون دولار و 1884 مليون دولار و 615 مليون دولار سنوات 1999 و 2000 و 2002 على الترتيب، في حين شهدت السنوات 2001 و2003 و 2004 و 2005 قيما موجبة تقدّر بـ 20 مليون دولار و 778 مليون دولار و1942 مليون دولار و 4682 مليون دولار على الترتيب.

أما عن الاستثمارات العربية البينية و المرخص لها وفق القطر المضيف، فإنّ السعودية احتلت المرتبة الأولى عربيا في سنتي 2001 و 2002 بمباغ 651.4 مليون دولار و716.9 مليون دولار على التوالي، و في سنة 2003 احتلت السعودية المرتبة الخامسة بمبلغ 297.3 مليون دولار، و المرتبة الأولى في سنتي 2004 و 2005 بمبلغ 958 مليون دولار و 28.79 مليار دولار على التوالي[177].

و تجدر الإشارة أنّ السعودية تحصّلت على 75.8% من إجمالي التراخيص الصادرة للاستثمارات العربية البينية خلال سنة 2005.

---

[177] - مجلة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي 2006، مرجع سبق ذكره، ص 11.

5- أسباب أخرى:

- تعتبر البنوك السعودية مؤسسات مالية متطورة تمتلك و تطبق أحدث التقنيات البنكية المتاحة في هذا المجال ممّا أدى إلى أن أصبح عددا من البنوك السعودية ضمن قائمة أفضل 200 بنك في العالم[178].

- تمتاز البنوك بملاءة و سيولة مرتفعة تتيح إمكانات واسعة للإقراض و تمويل المشروعات الاستثمارية، و قد بلغت موجودات البنوك السعودية في عام 2005: 197598 مليون دولار، و القروض 113674 مليون دولار، أما الودائع فبلغت 127474 مليون دولار محتلة بذلك المرتبة الأولى على المستوى العربي[179].

- الاتجاه نحو الاندماج فيما بين البنوك السعودية.

- تعتبر سوق الأسهم في السعودية الأكبر على نطاق العالم العربي و هي سوق آمنة لم تشهد أي هزّات مشابهة لما حدث في بعض أسواق الدول الأخرى.

- إصدار نظام الاستثمار الأجنبي الجديد و الهيئة العامة للاستثمار في سنة 2000، تقريبا في نفس الفترة التي قامت فيها الجزائر بتعديل قانون استثمارها في سنة 2001.

- تنتمي الجزائر و السعودية إلى منطقة الدول العربية و الدول النامية في ذات الوقت.

- عضوية السعودية في مجلس التعاون الخليجي و الجزائر في اتحاد المغرب العربي.

- المساحة العامة للسعودية و المتقاربة مع مساحة الجزائر (بحيث تحتل الجزائر المرتبة الثانية عربيا بمساحة تقدّر بـ 2381741 كلم^2 بينما تحتل السعودية المرتبة الثالثة عربيا بمساحة تقدّر بـ 2149690 كلم^2).

- الموقع الجغرافي المتميّز لكل من الجزائر و السعودية، يجعل منهما منطقتين جاذبتين للاستثمار.

و سوف نتناول في هذا الفصل المباحث الأربعة التالية:

المبحث الأول : التطور الاقتصادي في العربية السعودية في ضوء الإصلاحات الاقتصادية.

المبحث الثاني : المناخ الإداري للبيئة الاستثمارية في العربية السعودية.

المبحث الثالث : مميّزات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الأخرى و معوقاته في العربية السعودية.المبحث الرابع: حجم و آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في العربية السعودية.

---

178 - سالم بن سعيد القحطاني، **مستقبل الاستثمار في المملكة العربية السعودية**، مؤتمر التمويل و الاستثمار: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 235.

179 - مجلة الاقتصاد و الأعمال، **المصارف العربية في 2005**، لبنان، السنة السابعة و العشرون، العدد 314، فيفري 2006، ص16.

المبحث الأول : التطور الاقتصادي في العربية السعودية في ضوء الإصلاحات الاقتصادية

إنّ الاقتصاد السعودي مرّ بعدّة تطورات خلال التاريخ الحديث، حيث شرع في إعداد خططا للتنمية و عددها سبعة،والعمل على تشجيع القطاع الخاص و الهدف من ذلك خفض اعتماد الاقتصاد على النفط و تنويع مصادر الدخل ممّا اثر على التوازنات الكلية.

وسوف نتناول في هذا المبحث:التطور الاقتصادي و خصائصه، التنويع الاقتصادي كهدف استراتيجي للاقتصاد السعودي،التخصيص كسياسة لتشجيع القطاع الخاص، آثار الإصلاح الاقتصادي.

المطلب الأول: التطور الاقتصادي و خصائصه

تأسست السعودية كدولة بعد توحيدها من قبل الملك عبد العزيز رحمه ا في سنة 1932، ولكنها قبل ذلك كانت في الأساس مجموعة من القبائل و المناطق المختلفة تعيش حياة متخلّفة، فهي كانت تفتقر إلى الحياة السياسية المستقرة و البنية الاقتصادية المتطورة التي هي الركيزة الأساسية للتطور و النمو الاقتصادي.

فكانت الحياة الاقتصادية بسيطة ترتكز على الزراعة لسد الحاجة الذاتية والرعي و التجارة في بعض المدن الصغيرة في المنطقة.

و لكن توحيد السعودية كان نقطة التّحول ة التّطور و مع ذلك فإنّ الأمور لم تكن بتلك البساطة نظرا لمظاهر التّخاف السائدة آنذاك في المنطقة.

و مع ذلك فقد شهد اقتصاد السعودية منذ ذلك الوقت تطورا كبيرا ومن خصائص هذا التّطور[180]: -

- التاريخ الحديث في السعودية بكامله لم يتجاوز حتى الآن سبعين سنة، ونهضتها الحديثة لم يستغرق إنشاؤها أكثر من خمس و عشرين سنة.
- الاستقرار السياسي و الاجتماعي في السعودية ساهم في حدوث نهضة اقتصادية كبيرة فيها.
- تحتل السعودية المرتبة الأولى في احتياطي البترول و إنتاجه و تصديره في العالم، حيث يبلغ احتياطي السعودية الثابت وجوده نهاية سنة 2004 من النفط نحو 22% من إجمالي الاحتياطي العالمي للبترول[181].
- تحتل السعودية أهمية في قلب العالم الإسلامي حيث يوجد بها مكّة المكرمة و المدينة المنورة و هذا في حد ذاته جعل منها مركزا تجاريا بجانب كونها مركزا روحيا.
- استفادت السعودية من تجارب الآخرين في برامج التنمية.

و تميّزت مراحل تطور الاقتصاد السعودي بالعديد من السمات المتباينة:

1- مرحلة السبعينات الميلادية : و تحديدا بعد الطفرة البترولية، بدأ يتحول الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد حديث بعد أن كان اقتصادا بسيطا (يعتمد على الزراعة، الرعي، ....إلخ).

---

[180] -عبد ا ابن حمدان الباتل، **التطور الاقتصادي و التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية**، منشورات وزارة الثقافة و الإعلام، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 06.

[181] - منشورات وزارة الثقافة و الإعلام، **مصادر الطاقة في العربية السعودية (البترول والمعادن)**،مرجع سبق ذكره، ص 13.

و مع منتصف السبعينات الميلادية أدى ارتفاع أسعار البترول إلى توافر موارد مالية هائلة للحكومة، استغلت في إنجاز مشاريع البنية التّحتية، وتميّزت هذه الفترة بتشجيع و دعم الدولة للقطاع الخاص.

2-مرحلة الثمانينات : و في منتصف عقد الثمانينات تراجعت الإيرادات البترولية نتيجة انهيار أسعار البترول. ممّا استدعى بالسعودية لإتباع أهداف إستراتيجية تقضي بتقليص اعتماد اقتصادها على البترول خلال السنوات القادمة، حيث تم تقليص حصة البترول من إجمالي الناتج الوطني من حوالي 60% منذ ثلاثين سنة إلى نحو 35% الآن[182].

3-مرحلة التسعينات : شهدت تركيزا على التصنيع من خلال دعم إنشاء المشروعات الصناعية ذات القيمة المضافة العالمية، و تشجيع الصناعات الإحلالية لسد احتياجات السوق المحلية و تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية، وامتد ذلك التشجيع و الدّعم للقطاع الخاص.

4-المرحلة الراهنة: و في الفترة الراهنة مع بداية الألفية الثالثة الميلادية، فإنّ الاقتصاد السعودي يمر بأهم مراحل تطوره، بالنظر للتحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي (قوى العولمة الاقتصادية)، و كذلك بعض الصعوبات الاقتصادية التي تشهدها السعودية كضعف معدل النمو الاقتصادي و انخفاض معدل الاستثمار أدى بالسعودية إلى بذل الجهود للتغيير.

و بشكل عام يمكن إيجاز التّطورات التي حدثت في السعودية مع بداية الألفية الثالثة كالتالي:

- إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى في 28 أغسطس 1999 م ليتولى مهام بلورة السياسة الاقتصادية للسعودية و متابعة تنفيذها، فضلا عن التنسيق بين الجهات الحكومية ذات الصلة[183].

- إنشاء المجلس العلى لشؤون البترول و المعادن في 04 جانفي 2000م. ويختص بالإشراف على الخطوط العريضة للسياسة البترولية للسعودية و التي تشمل تحديد و إقرار سياسات و استراتيجيات البترول و الغاز الطبيعي والمواد الهيدروكربونية الأخرى، و كذلك الإشراف على دراسة و إقرار السياسات العامة للتعدين[184].

- إقرار مجلس الوزارة الموقر في 10 أفريل 2000م نظام الاستثمار الأجنبي الجديد، إضافة إلى موافقته على تنظيم الهيئة العامة للاستثمار، و ربط الهيئة برئيس المجلس الاقتصادي الأعلى.

- إنشاء صندوق تنمية الموارد البشرية في 31 جوان 2000م في إطار الاهتمام بتنمية الموارد البشرية و تأهيلها في السعودية، و كذلك إقرار مجلس الوزراء الموقر لتنظيم الهيئة العليا للسياحة في 17 أفريل 2000م، للعمل على تنمية السياحة في السعـودية و تطويـرها و تعـزيز دور قطـاع السياحة في الاقتصاد الوطني و تذليل معوقات النمو.

---

[182] - منشورات وزارة الثقافة و الإعلام، **السياسة و الصناعة البترولية في المملكة العربية السعودية**، المملكة العربية السعودية، 2005، ص17.

[183] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 1999، ص 121.

[184] - منشورات وزارة الثقافة و الإعلام، **مصادر الطاقة في المملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره،** ص 07.

- صدور نظام السوق المالية في 16 جوان 2003م الذي يهدف إلى إعادة هيكلة رأس المال بالسعودية على أسس جديدة متطورة من شأنها تعزيز الثقة والجاذبية للسوق بما يضمن توفير مزيدا من الإفصاح و الشفافية والحماية والعدالة للمتعاملين و تلي ذلك تعيين هيئة سوق رأس المال، و تعتبر هذه الخطوة نقلة مهمة للاقتصاد السعودي.[185]

- كما شملت مبادرات الإصلاح كذلك إصدار مجموعة من الأنظمة والاستراتيجيات المبسطة مثل نظام الأمين في يوليو 2003م، و نظام التعدين ولوائحه في سنة 2004م، و نظام ضريبة الشركات في يناير 2004م، وإستراتيجية الخوصصة في يونيو 2002م.

وتعد سياسة التنويع الاقتصادي من أهم التّحديات التي تواجه اقتصاديات مثل الاقتصاد السعودي، و الذي يعتمد على تصدير سلعة واحدة زائلة هي البترول، والتي عوائدها عرضة للتقلبات و التذبذبات في الأسواق العالمية.

فما هي الإجراءات التي اتّبعتها في هذا المجال؟ و هل نجحت في هذا المسعى؟ سؤال نحاول الإجابة عليه فيما يلي؟

المطلب الثاني : التنويع الاقتصادي كهدف إستراتيجي للاقتصاد السعودي

أدركت الحكومة منذ عقد السبعينات من القرن العشرين أهمية تنويع مصادر الدخل و وضعته كهدف إستراتيجي في معظم خطط التنمية.

فقد استهدفت خطة التنمية الأولى (1970-1975) تنويع مصادر الدخل الوطني والتقليل من اعتماد الاقتصاد على إيرادات النفط عن طريق زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج الإجمالي المحلي.

و حاولت خطة التنمية الثانية (1975_1980) إيجاد بنية اقتصادية قوية تتيح للقطاعين العام و الخاص القيام بمهامهما بشكل فعال و مجدي، و تطلّعت إلى توسيع القاعدة الإنتاجية بالتركيز على قيام قطاع صناعي و زراعي متطور، يمكن الاقتصاد الوطني من تخفيف اعتماده على البترول كمصدر رئيسي للدخل الوطني في السعودية.: و استهدفت بدء برامج لإقامة الصناعات الأساسية التي تقوم على الموارد الهيدروكربونية من أجل الاستفادة من المزايا النسبية لوجود البترول الخام و الغاز الطبيعي بكميات ضخمة جدا في السعودية.

أمّا خطة التنمية الثالثة (1980_1985) فقد استهدفت إحداث تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد الوطني، و تحقيق مشاركة القطاع العام ة الخاص في التنمية والرفاهية الاجتماعية و زيادة الفعالية الاقتصادية و الإدارية، و عكست هذه الخطة بداية جديدة لعنصر التخطيط الاستراتيجي بالسعودية، حاولت فيه الدولة ربط الأهداف و السياسات معا لإمكانية تحقيق تلك الأهداف[186].

---

[185] - عبد ا ابن حمدان الباتل، **مرجع سبق ذكره،** ص 12.

[186] - **نفس المرجع،** ص 16.

أما خطة التنمية الرابعة (1985_1990)، فركزت أهدافها على النوعية و الكفاءة في الأداء و التشغيل و تحسين استغلال الموارد والمرافق العامة، والعمل على إيجاد و تطوير بدائل جديدة لمصادر الدخل الوطني في البلاد. وزيادة التركيز على تنويع القاعدة الإنتاجية بالذات في القطاع الصناعي و الزراعي و المالي. و تعزيز دور القطاع الخاص لمزاولة الكثير من المهام الاقتصادية في مختلف القطاعات الإنتاجية.

و في خطة التنمية الخامسة (1990_1995) و السادسة (1995-2000) استمرت الأهداف العامة لتلك الخطط بالعمل على تشجيع إسهام القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، و تخفيف الاعتماد على إنتاج و تصدير النفط الخام كمصدر رئيسي للدخل الوطني، مع استمرار العمل الجاد لإحداث تغيير حقيقي في البنية الاقتصادية في البلاد بالتّحول المستمر نحو تنويع القاعدة الإنتاجية والتّركيز على الزراعة و الصناعة.

أما بالنسبة لخطة التنمية السابعة (2000_2004)، فقد ركّزت على تنمية القوى البشرية الوطنية ضمن محاورها الرئيسية، و حرصت على معالجة القضايا المرتبطة بكفاءة سوق العمل و تطوير و تحديث سياسته في المعطيات والمستجّدات المحلية والإقليمية والدولية، ممّا يتطلب ضرورة العمل على تحسين إنتاجية العمالة الوطنية ورفع كفاءة أدائها، وتذليل الصعوبات ومعوقات الإحلال بالقطاعين الحكومي و الخاص.

كما يجب العمل على زيادة الطاقة الاستيعابية للقطاع الخاص لتوظيف الأعداد المتزايدة من الخريجين، وإيجاد آلة لتعزيز دور القطاع الخاص في توفير إمكانات التدريب و تطوير برامج التدريب. فضلا عن ما سبق، يجب توفير قاعدة بيانات كافية و دقيقة و شاملة عن سوق العمل الوطني، كما يتطلب الأمر ضرورة دعم الأجهزة ذات العلاقة بوضع خطط تشغيل العمالة الوطنية و تنفيذها ومتابعتها و زيادة الروابط بين تلك الأجهزة ممّا يكفل في النهاية رفع كفاءة طريقة العمل في سوق العمل الوطني[187].

يتّضح جليا أنّ خطة التنمية السابعة (2000م_2004م). ركّزت بصفة أساسية على الجوانب المتعلقة بالعمل نظرا لارتفاع نسبة البطالة، حيث تبلغ 20% من السكان الذكور و 10% من النساء في سن العمل و يرجع هذا أساسا إلى رفض السعوديين الوظائف التي لا تدفع لقاءها أجور كبيرة و في مقابل هذا تم الاعتماد على أكثر من 6 ملايين عامل أجنبي معظمهم من الآسياويين الذين لا يتلقون أجورا كبيرة، زيادة على أنّ نسبة نمو الاقتصاد لا تعادل نسبة نمو السكان التي تتجاوز 3 % سنويا[188].

إنّ تطبيق السعودية للمجموعة السابقة من الخطط الخمسية للتنمية، التي هدفت من خلالها إلى توظيف عوائد تصدير النفط في تغيير هيكل الاقتصاد السعودي، لتقليل اعتماده على النفط لم تنجح في هذا المسعى، فهيمنة القطاع واضحة و يرجع هذا في تقديرنا للحجم الهائل للحصة السعودية من إنتاج النفط العالمي و التي تمثل 30% من إنتاج الأوبك، و بالتالي حتى لو تم التقليص من الاعتماد عليه فأثره يبقى واضحا.

---

[187] - تودارو ميشيل، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ط1، 2006، ص 317.

[188] - فايز الخليفي، **السعودية تقرأ على ميزانية في تاريخها**، مجلة الحوار الجديد، دار الحوار الجديد، لبنان، العدد 15، 2006، ص 19.

لقد ركّزت جل الخطط الخمسية للتنمية على تشجيع القطاع الخاص، من كون أنّ لهذا الأخير دور في رفع الكفاءة، و حسن استغلال الموارد المتاحة و بالتالي المساهمة في تحقيق التنمية، و يعتبر التّخصيص كسياسة لتشجيع القطاع الخاص، فماهي أهداف التّخصيص في السعودية؟، و ما هي عوامل إنجاحها؟، و ما هي بعض المجالات المخصخصة في السعودية؟، أسئلة نحاول الإجابة عنها فيما يلي.

المطلب الثالث : التخصيص كسياسة لتشجيع القطاع الخاص

إنّ الثروة النفطية للسعودية ألقت و ما زالت تلقي على عاتق الحكومة مهمة المبادرة إلى إقامة المبنى الخاص، ممّا يدعي الاتّكال عليه في تحقيق التنمية. ومن السياسات الحكومية التي انتهجتها السعودية لتشجيع القطاع الخاص سياسة التّخصيص.

لذا أنشأت حكومة السعودية لجنة وزارية للتخصيص بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 60 في 1418/04/01 هـ الموافق ل 1997/08/04 م مهمتها تنسيق برامج التّخصيص و متابعة تنفيذها و تحديد المشاريع التي يمكن تحويلها إلى القطاع الخاص.

أولا :أهداف التّخصيص في السعودية

إنّ سياسة التخصيص في السعودية لم تكن وليدة الإصلاحات المتّبعة من قبل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، و لكنها كاقتناع من طرف صانعي القرار في السعودية بأهمية القطاع الخاص كأساس جوهري للتنمية.

و من أهداف التخصيص في السعودية نجد :

- تفعيل دور القطاع الخاص كمحور أساسي للتنمية.
- تشجيع رأس المال الوطني و الأجنبي للاستثمار محليا.
- توفير الخدمات للمواطنين و المستثمرين في الوقت و المكان المناسبين.
- رفع كفاءة الاقتصاد الوطني بما يحقق له النمو.

ثانيا : عوامل إنجاح التّخصيص في السعودية :

إنّ التّخصيص جزء او مرحلة من مراحل التحرير الاقتصادي، لذا فإنّ نجاح هذا البرنامج يتوقف على وجود بيئة اقتصادية ملائمة و التي ترتّكز على عدّة عوامل أساسية[189]:

---

[189] - عبد الرحمن بن حمد الحميضي، **استطلاع و تحليل برنامج التّخصيص اتجاهات الإصلاح الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**، مؤتمر الاستثمار ة التمويل: تطوير الإدارة لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 141.

1-تحرير الأسعار و سوق العمل :

يمثل تحرير الأسعار في الاقتصاد نقطة البدء لإعطاء الفرصة لقوى العرض و الطلب لتقوم بدورها في تحرير الأسعار، و لذاك يتعيّن على الحكومة البدء بإلغاء الأسعار المحدّدة بقرارات إدارية بالتّدرج، و تقليص الدعم تدريجيا حتى يتم إلغاؤه، و من الأمثلة على ذلك: تقليل الدّعم المقدّم لشركات الكهرباء السعودية، و رفع الأسعار على المستهلك تدريجيا، و لابد ان يقترن هذا التحري في الأسعار بإلغاء التعيين الإجباري للعمالة، و تركها لقوى العرض و الطلب، و فيما يتعلق بالتّوظيف الإجباري للعمالة، فقد صدرت بعض القرارات الحكومية التي تلزم شركات القطاع الخاص بتوظيف العمالة السعودية بنسب معّينة.

2-تحرير النظامين النقدي و المالي :

يعتبر تحرير النظامين النقدي و المالي من الأمور الهامة التي تعدّ دعائم أساسية للتحري الاقتصادي، و الاعتماد على آليات السوق و هناك خمس دعائم أساسية و متلازمة لتحرير النظام هما كالتالي :

-تحرير سعر الصرف : هو إطلاق الحرية لسعر الصرف تجاه العملات الأخرى وفقا لقوى العرض و الطلب، و بالنظر لواقع سعر صرف الريال السعودي، نجد أنّه مرتبط مقّيم بسعر 3.75 ريال للدولار الواحد، و يعكس النقد الموجّه لأسعار الصرف الثابتة في جمود الأسعار لأنّها لا تتغيّر مع تغيّر الطلب العالمي على ما تنتجه الدولة من سلع و خدمات.

-**تحرير معدّلات الفائدة :** إنّ تحرير أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة المنافسة بين البنوك و بالتالي تحسين كفاءتها، و تشهد البنوك السعودية منافسة قوية لتعزيز قدراتها الائتمانية و تقديم القروض للمستثمرين بمعدل فائدة تنافسي.

-**زيادة استقلالية البنك المركزي:** في هذا الصّدد نجد أنّ مؤسسة النقد العربي التي تمثل البنك المركزي مرتبطة بشكل مباشر بوزارة المالية،و يرأس وزير المالية مجلس إدارة هذه المؤسسة، ممّا يقلّل من استقلاليتها.

-تطوير سوق الأوراق المالية (البورصة) : هناك علاقة ارتباطية وثيقة بين عملية تطوير السوق المالية و عملية التّخصيص، لأنّه لا يمكن تنفيذ التخصيص دون وجود السوق المالية، و لا يمكن تنشيط السوق المالية دون وجود مشروعات خاصة تطرح أسهمها في السوق. و لذاك فإنّ دور الدولة في تنشيط البورصة يتمثل في إصدار التشريعات المناسبة لتنظيم عملها، وتوفير كل سبل تطويرها. و بهدف تنظيم و تطوير السوق المالية السعودية، فقد أصدرت الحكومة قرارها في عام 1424 هـ بإنشاء هيئة السوق المالية

-**إصلاح النظام الضريبي** : ففي تجربة تخصيص قطاع الاتصالات السعودية، و في ظل عدم وجود نظام ضريبي واضح على الشركات المخصخصة بالسعودية، فمن المتوقّع أن تفقد الخزينة العامة مبالغ مالية كبيرة، لأنّ الشركة السعودية للاتصالات تحقق دخلا صافيا يصل إلى 8.5 مليار ريال سعودي سنويا.

ثالثا : بعض المجالات المخصخصة في السعودية

خضعت الكثير من المؤسسات الحكومية للخصخصة، و ذلك تشجيعا للاستثمار الأجنبي المباشر، و لظروف التحوّلات الاقتصادية التي يشهدها العالم.

و شملت الخوصصة بعض المجالات منها : -

1-خصخصة الاتصالات : حيث صرّح وزير المالية و الاقتصاد السعودي في منتدى اقتصادي عقد في الرياض في 2001/05/29 م بحضور 400 مسؤول اقتصادي ومصرفي من السعودية و خارجها بأنّ السعودية بصد د إقرار قوانين لتحرير قطاع الاتصالات مشيرا إلى انّ القطاع الخاص سيكون قاطرة النمو الرئيسية في الاقتصاد السعودي[190] .

وأقرّت السعودية عددا من القوانين لتحري قطاع الاتصالات الضخم في السعودية، حيث تّم إقرار ثلاثة قوانين تهدف إلى تنظيم بيع حصص في هذا القطاع الهام إلى مستثمرين من القطاع الخاص. حيث يتعلّق القانون الأول بإقرار نظام للرقابة على الاتصالات، والثاني بتشكيل هيئة للاتصالات تكون مسؤولة عن إصدار تراخيص لمستثمرين من القطاع الخاص، والثالث يتعلّق بمجموعة من الإجراءات التنظيمية لتسوية لأوضاع موظفي وزارة البرق والبريد والهاتف والّذين نقلوا إلى شركة الاتصالات السعودية[191].

و يذكر أنّ السعودية أسست شركة الاتصالات سنة 1998 كخطوة نحو خصخصة القطاع ونقلت أصول و موظفي الوزارة إلى الشركة.

2-المؤسسة العامة للموانئ : حيث حوّلت الحكومة السعودية في 1997 إدارة تشغيل وصيانة مراقد السفن و المعدّات المستخدمة في هذه الموانئ إلى القطاع الخاص، ليديرها على أساس تجاري و وفقا لدراسة – Al-Homeadan (2001) فإنّ المؤشرات تدل على نجاح هذه التجربة، إذ زادت العوائد التي تحصل عليها الخزينة السعودية، كما قلت تكلفة رسوم التّنزيل و التّحميل، و خلال سنتين زادت الإنتاجية. إذ زاد عدد الحاويات التي تم تفريغها بنسبة 9% و زاد عدد المسافرين عبر هذه الموانئ بنسبة 17%، و استمر تناقص تكلفة تنزيل الطن الواحد، و كذلك معدل بقاء السفينة في المراقد[192].

3-تخصيص مرفق الكهرباء: إنجاز إصلاحات هيكلية رئيسية في هذا المرفق الحيوي، و ذلك بدمج الشركات العاملة في مجال تقديم الخدمة الكهربائية و مشروعات الكهرباء التابعة للمؤسسة العامة للكهرباء في شركة واحدة هي الشركة السعـودية للكـهرباء وهـذا في السنة الأولى من خطة التنمية السابعة سنة 1420هـ / 2000م،

---

190 - سمير اللقماني، **المنظمة العالمية للتجارة : آثارها السلبية و الإيجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية بالدول الخليجية و العربية**، دار الحامد للنشر و التّوزيع، عمّان، ط 1، 2004، ص 166.

191 - **نفس المرجع،** ص ص 166- 167.

192 - عادل محمود الرشيد، **إدارة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 208-209.

و تعتبر هذه الخطوة بداية حقيقية لتخصيص هذا المرفق، كما تم إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للتنافس في إنشاء مشاريع توليد الطاقة الكهربائية و إدارتها.

4-المؤسسة العامة للخطوط الحديدية : وافق مجلس الوزراء على البرنامج التنفيذي لمؤسسة شبكة الخطوط الحديدية و ذلك بإشراك القطاع الخاص وتنظيم نظام التّخصيص (بناء، تشغيل، تموين) دون مشاركة مباشرة للدولة وهي تشمل التوسعة الحديدية في مشروعين، الأول يربط شرق السعودية بغربها و الثاني يربط وسط السعودية بمنطقة التعدين في شمال غرب السعودية.

5-شركة الخدمات في مدينتي الجبيل و ينبع : وافق مجلس الوزراء بموجب القرار رقم 57 و بتاريخ 1420/03/28 هـ / 1999م على إنشاء شركة سعودية مساهمة و على طرح نسبة في رأس المال للاكتتاب بعد إنشاء الشركة بثلاث سنوات ومهمة الشركة القيام بتشغيل و صيانة المدينتين الصناعيتين و إدارتهما و عمل التوسعة و التجهيزات الأساسية وتطوير المدينتين الصناعيتين، حيث يتوقع قيام 80 شركة جديدة للاستثمار بتكلفة تقدر بحوالي 69 مليون ريال [193].

المطلب الرابع: آثار الإصلاح الاقتصادي

نوضح فيما يلي بعض الآثار المترتبة على إصلاح الاقتصاد السعودي من خلال تتبع مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال الفترة (1996-2005) و ذلك في الجدول التالي :

الجدول رقم (17) : بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد السعودي خلال الفترة (1996-2005).

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي %	4	2	1.6	0.4	5.2	2.2	1.02	7.5	5.04	6.54
العجز/الفائض في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	(3.65)	(2.87)	(10.06)	(6.97)	7.3	(0.6)	(2.9)	4.52	11.39	18.90
العجز/الفائض في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	0.5	1.7	(10)	(2.8)	5.5	3.0	6.3	13.19	20.72	28.32
معدل التضخم %	0.8	0.5	0.2	0.98	0.6-	0.2-	0.6-	0.6	0.4	0.3
سعر الصرف : الدولار مقابل الريال	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	

ملاحظة: النسب بين قوسين تعني العجز، بدون قوسين الفائض.

- **المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من:**
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية

---

[193] - فيصل حبيب حافظ، **مرجع سبق ذكره**، ص 107.

يتضح من الجدول السابق مايلي :

1- يظهر أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة محل الدراسة، و كان المحرك الوحيد لهذا النمو هو الإيرادات النفطية التي كانت أكثر مما هو متوقع و كذلك النمو القوي للصناعة القائمة على النفط، و قد انعكس أثر ذلك على تحسن أداء قطاعات البناء و التشييد، و العقارات و الخدمات[194].

2- عجز او فائض الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي قد سجل تذبذبا خلال الفترة محل الدراسة، فقد حقّقت السعودية العجز في السنوات 1996،1997،1998،1999، سرعان ما تحوّل إلى فائض في سنة 2000، ليعود العجز مرّة أخرى في السنوات 2001، 2002، ثم مرّة أخرى إلى الفائض في السنوات 2003، 2004، 2005 وبمعدّلات معتبرة 4.52%، 11.32%، 18.90% على التوالي، و يعزى هطا الارتفاع في الفائض إلى ارتفاع أسعار النفط في السواق العالمية، و ارتفاع حصة السعودية من إنتاج النفط.

3- عجز أو فائض الحساب الجاري قد حقّق تطورا ملحوظا خلال الفترة محل الدّراسة، فماعدا سنة 1998 و 1999 أين حقّقت السعودية عجزا في الحساب الجاري، فإنّ كل السنوات الأخرى اتّسمت بتحقيق فائض شهد ارتفاعا متواصلا، و يعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط المرتفعة بالإضافة إلى ارتفاع حصص الإنتاج.

4- معدلات التّضخم في السعودية قد شهدت تراجعا مستمرا و يرجع ذلك أساسا إلى انتهاج نظام سعر الصرف الثابت و مختلف الإصلاحات المتّبعة في المجال النقدي.

5- نظام سعر الصرف الطبق في السعودية هو نظام سعر الصرف الثابت بسعر 3.75 ريال للدولار، و يؤدي هذا النظام في العادة على تراجع معدلات التّضخم و استقرار السياسة النقدية[195].

---

[194] - مجلة الاقتصاد، **المملكة ... مؤشرات إيجابية... و معدّلات نمو غير مسبوقة**، المملكة العربية السعودية، السنة السابعة و العشرون، العدد3804، سبتمبر، 2004، ص 146.

[195] - عبد الرحمن بن حمد الحميضي،**مرجع سبق ذكره،**ص 146.

المبحث الثاني:رؤية تحليلية تنظيمية للمناخ الإداري للبيئة الاستثمارية في العربية السعودية

سوف نتناول في هذا المبحث المناخ الإداري للبيئة الاستثمارية السعودية في مجال قطاع الاستثمار، في ضوء ما مرّ به مسار هذا القطاع من تطورات إدارية و نظامية و تنظيمية، بحكم ما يلعبه هذا القطاع من دور محوري في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: أنظمة الاستثمار الأجنبي في السعودية قبل سنة 2000

لقد شهدت السعودية عدّة تطورات لأنظمة الاستثمار الأجنبي،وهذا تزامنا مع إستراتيجيتها الاقتصادية، و هي :

أولا : نظام استثمار رأس المال الأجنبي لسنة 1963

صدر هذا النظام برقم (35) و بتاريخ 1963/10/11، و حدّد النظام في مجمل أحكامه اختصاصات الوحدة المعنية بالاستثمار بوزارة التجارة، و حدّد كيفيات الاستثمار وأنشطته، و شروط منح الترخيص، و الحوافز و الامتيازات لتشجيع الاستثمار، و كذلك الأحكام الجزائية على المخالفات التنفيذية.

و في واقع الحال فإنّ هذا النظام لم يؤت نصيبا جيدا من التطبيق، فانتابت المحاولات الاستثمارية في المشروعات الاقتصادية المختلفة – رغم تواضعها و بساطتها آنذاك- الكثير من المعوقات و العقبات في المجالات الإدارية و التنظيمية و الاقتصادية.

ثانيا : نظام استثمار رأس المال الأجنبي لسنة 1979

صدر هذا النظام بموجب مرسوم ملكي عام 1399 هـ و الموافق لسنة 1979م بعد ستة عشر سنة عن النظام السابق و قد تمثلت أبرز مركزاته في :[196]

- يغطي النظام جميع أنواع الاستثمار الأجنبي بما فيها براءات الاختراع والعلامات التجارية لكنه لا يحكم الاستثمارات في مجال البترول و المعادن و التي يحكمها نظام آخر تطبقه وزارة البترول.

- يمنح النظام للمشروع الأجنبي المشترك (الذي فيه مشاركة سعودية لا تقل عن 25% من الملكية) جميع المزايا التي يحدّدها المشروع الوطني لكن تشترط موافقة خاصة لذلك. و تتمثل المزايا التي تمنح للمشروع الوطني الموافق عليه في :

*إعفاء المدخلات المستوردة من الرسوم الجمركية، أراضي بإيجار إسمي و حماية ضد منافسة الإنتاج.

*مساعدات مالية و الإعفاء من رسوم التصدير.

* يعفى المشروع الصناعي و الزراعي الأجنبي المشترك من ضرائب الدخل و الشركات لمدّة 10 سنوات.

- الهيئة التي تشرف على تطبيق هذا النظام هي لجنة استثمار رأس المال الأجنبي التي يرأسها و كيل وزارة الصناعة و الكهرباء لشؤون الصناعة مع عضوية خمسة ممثلين لوزارات ذات الصلة.

---

[196] - أحمد عبد الرحمن أحمد، **مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية**، دار المريخ للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1،2001، ص 150.

ممّا تقدم يتضح أنّ نظرة السعودية للاستثمار الأجنبي المباشر لا تختلف عن بقية الدول النامية التي كانت تنظر إليه بنوع من التّخوف، حيث نلاحظ التشجيع و الدّعم الكبير من طرف السعودية للمشاريع الاستثمارية الأجنبية المشتركة و استمر هذا التشجيع و الدّعم إلى غاية صدور نظام الاستثمار الأجنبي الجديد.

ورغم أنّ العمل بهذا النظام استمّر لأكثر من عشرين سنة إلا أنّ المناخ الإداري والاقتصادي للاستثمار السعودي ظل بطيئا و ضعيفا خاصة فيما يتعلق بآليات جذب الاستثمارات، و وسائل تنظيمها، و إجراءات الترخيص لها، و محدودية مجالاتها، إضافة إلى طول و غموض إجراءات التسجيل التجاري، و التأشيرات و إشكاليات فض النزاعات التجارية، كما أنّ ما تحقق من نجاحات (جزئية) في بعض المشروعات الاستثمارية السعودية جاءت في جلها معتمدة على الدّعم الحكومي شبه المطلق ممّا أرهق كاهل الدولة بأعباء اقتصادية و مالية و إدارية ضخمة كان من الصعب أن تستمر في حمل الكثير منها سوى ما له علاقة حيوية بالجوانب المعيشية المباشرة بالمواطنين.[197]

ونتيجة الوضعية الصعبة السابقة كان لزاما على الدولة ان تعيد النظر إداريا واقتصاديا و تنظيميا في قطاع الاستثمار بما يكفل الملائمة و التناسب مع الفرص الاستثمارية الهائلة في السعودية، و بما يعزّز و يفعل الجهود لتسهيل الإجراءات الاستثمارية و إزالة الصعوبات و المعوقات التي تواجه المستثمرين، و هذا ما حاول المشرّع السعودي تفعيله من خلال إصدار نظام الاستثمار الجنبي الجديد.

المطلب الثاني : نظام الاستثمار الأجنبي الجديد

بالنظر للدور المحوري الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في تعزيز مسار النمو الاقتصادي الوطني قامت السعودية بإصدار نظام الاستثمار الجديد بالمرسوم الملكي رقم م/1 و بتاريخ 1421/01/05 (10أفريل 2000م).

و تتمثل الملامح الرئيسية لنظام الاستثمار الأجنبي الجديد في :[198]

-يسمح للمستثمر الأجنبي أن يمتلك كافة المشروع.

-يسمح للمستثمر الأجنبي أن يتمتّع بالتسهيلات و الضمانات التي يتمتّع بها غيره (الوطني).

-يحق للمستثمر الأجنبي إعادة تحويل نصيبه من بيع حصته أو من فائض التصفية أو الأرباح للخارج.

-تكون كفالة المستثمر الأجنبي و موظفيه غير السعوديين على المنشآت.[199]

-لاتجوز مصادرة الاستثمارات أو نزع ملكيتها إلا بتعويض عادل.

---

[197] - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **التطوير الإداري في الوطن العربي (حالات تطبيقية)**، القاهرة، 2003، ص 59.

[198] - المرسوم الملكي رقم 1/ بتاريخ 1421/01/05 هـ نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، على موقع **www.commerce.gov.sa** ، تاريخ الاطّلاع 2006/12/17.

- للمزيد من التفاصيل، أنظر : **الملحق رقم (04) : نظام الاستثمار الأجنبي و لائحته التنفيذية**، ص 204- ص 210.

[199] - نظام الكفيل : يقصد به أن المستثمر الأجنبي لا يمكن له الاستثمار في السعودية إلا بواسطة مواطن سعودي يكون مساؤولا عنه.

-تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين الحكومة و المستثمر الأجنبي و شركائه السعوديين وديا قدر الإمكان.
-يسمح للمستثمر الأجنبي أن يحصل على رخص عمل أخرى في نفس المجال أو غيره.
-تبسيط إجراءات الترخيص بحيث يتم اتّخاذ القرار في الطلبات المقدمة للحصول على الترخيص في خلال 30 يوما[200]، و إذا لم يتم اتّخاذ القرار في هذه المدّة يمنح المستثمر الترخيص تلقائيا. تقدم طلبات الترخيص للاستثمار الأجنبي إلى وحدة استقبال الطلبات بمركز الخدمة الشاملة بالهيئة العامة للاستثمار مستوفيا كل البيانات و المستندات و موقعا عليه من طالب الترخيص أو وكيله، و يجوز للهيئة قبول طلبات الترخيص عن طريق البريد أو البريد الإلكتروني أو الفاكس، و يصدر قرار الترخيص بتوقيع المحافظ أومن يفوضه.
-الحصول على القروض الميسرة من صناديق التنمية الصناعية السعودية دون قيود تتعلق بنسب الملكية.
-إمكانية ترحيل الخسائر من سنة إلى سنة و تحدد الخسائر الصافية التي يجوز ترحيلها.
-تتحصل الدولة على 15% من الضرائب المفروضة على أرباح الشركات التي تزيد عن مائة ألف ريال.

و فيما يلي جدول مقارنة بالشرائح و المعدلات الضريبية على الشركات الأجنبية.

الجدول رقم (18) : مقارنة بالشرائح و المعدلات الضريبية على الشركات الأجنبية.

الشريحة	معدل الضريبة السابق	معدل الضريبة الحالي
1 – 100 ألف ريال	**25 %**	**25%**
100001 ريال – (500) ألف ريال	**35 %**	**20 %**
500001 - مليون ريال	**40 %**	**20 %**
مليون ريال فأكثر	**45 %**	**30 %**

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2000،** ص 16.

[200] - في هذا الصدد تم اعتماد نظام اللامركزية في إصدار تراخيص الاستثمار من قبل الهيئة العامة للاستثمار و فروعها، و تم تحقيق عدّة إنجازات لتسهيل بيئة الأعمال منها : تقليص المدة الزمنية اللازمة لإصدار التراخيص إلى 3 أيام. أنظر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005، مرجع سبق ذكره،** ص58.

المطلب الثالث : الهيئة العامة للاستثمار

بالموازاة مع قرار صدور الاستثمار الأجنبي الجديد، تم صدور قرار بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار.

أولا : نشأة الهيئة العامة للاستثمار

أنشئت الهيئة العامة للاستثمار بدلا من لجنة استثمار رأس المال الأجنبي، و تم ربط الهيئة برئيس المجلس الاقتصادي الأعلى[201]،و تتمثل مسؤوليات و مهام الهيئة في الغرض الأساس من إنشائها و هو العناية بشؤون الاستثمار، و تشمل أهم اختصاصات الهيئة العامة للاستثمار فيما يلي :

- إعداد سياسات الدولة في مجال تنمية و زيادة الاستثمار الوطني و الأجنبي.
- متابعة و تقييم أداء الاستثمار المحلي و الأجنبي.
- إعداد الدراسات عن فرص الاستثمار و الترويج له.
- اقتراح الخطط الكفيلة بتهيئة مناخ الاستثمار.
- التنسيق و العمل مع الجهات الحكومية ذات علاقة بالهيئة.

ثانيا : تهيئة المناخ الاستثماري

من أجل تعزيز المكانة التنافسية للسعودية و تحسين مناخ الاستثمار بها، أطلقت الهيئة مجهودات مكثّفة شملت[202] : -

- تبنت الهيئة سـياسة الباب المفتوح بهدف التعرف على المعوقات التي تواجه المستثمر ،ولقياس مواضع القوة والضعف في مناخ الإستثمار والقوانين المنظمة له،وتلقي المقترحات والأراء ووجهات النظر من رجال الأعمال سواء سعوديين وغير سعوديين ومن خلال الصحافة المحلية والأجنبية.

- أقامت علاقات واسعة مع عدد من المؤسسات ذات المعرفة بأساليب الترويج،للتعرف على مايحدث في أماكن أخرى من العالم والإستفادة منها.

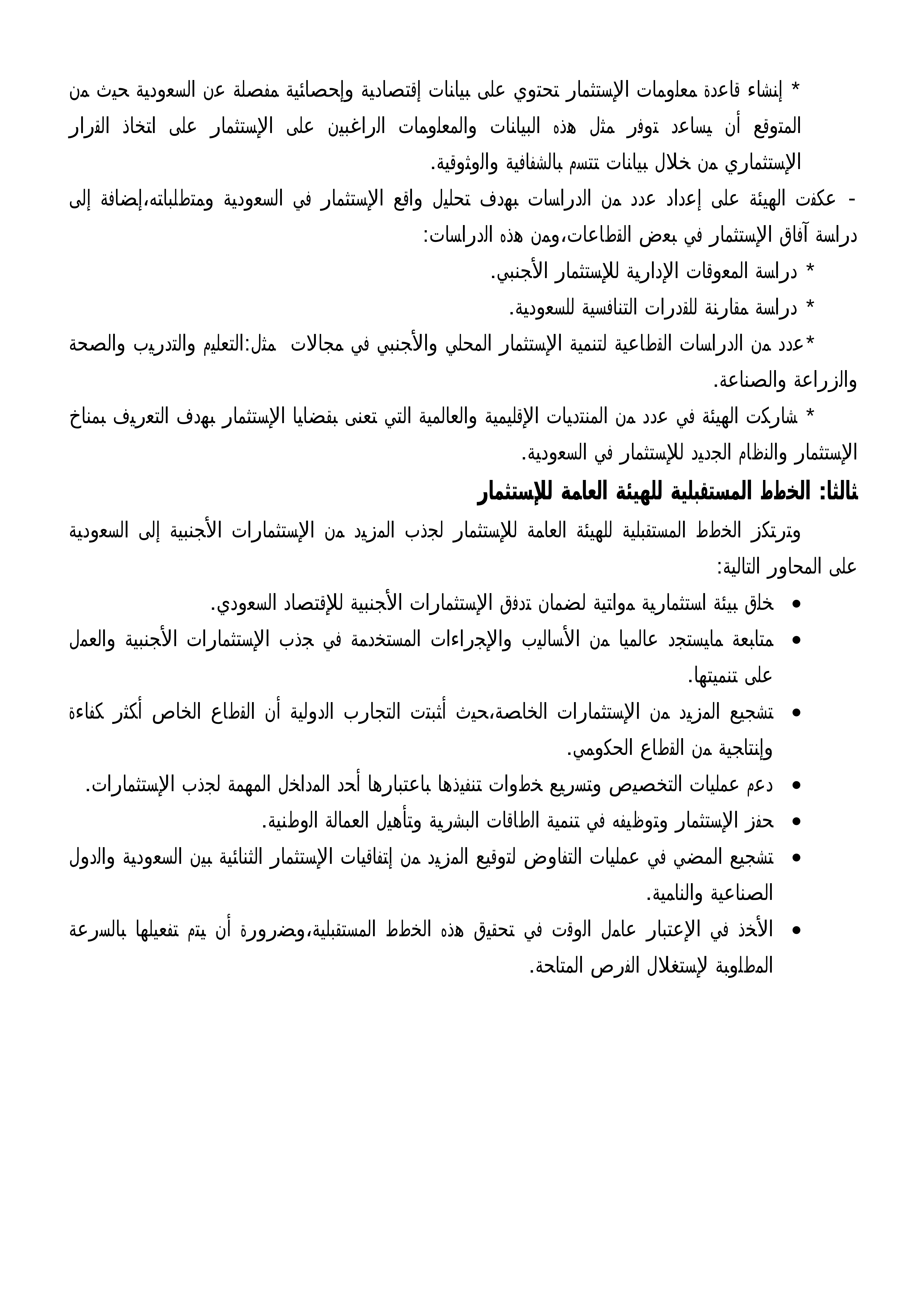
-أولت الهيئة عناية فائقة لمشروع تطوير قاعدة المعلومات وذلك من أجل تقديم خدمات متميزة للمستثمرين والراغبين في الإستثمار في السعودية وفي هذا الشأن يتم العمل على:

* إنشاء قاعدة بيانات مسح الأنظمة وتشمل جميع الأنظمة (القوانين) والإجراءات والقرارات الحكومية الصادرة والتي لايزال معمولا بها في السعودية،وإتاحتها للإطلاع خلال شبكة الأنترنت للمستثمرين والباحثين عن فرص الإستثمار في السعودية،مما يساعد على وضوح الرؤية أمام المستثمر الأجنبي في مختلف أنحاء العالم.

---

[201] - يختص المجلس الاقتصادي العلى بإصدار قائمة أنواع النشاط المستثنى من الاستثمار الأجنبي (المادة الثالثة)، أنظر : الهيئة العامة للاستثمار، نظام الاستثمار الأجنبي، السعودية، على موقع **www. sagia.gov.sa ،** تاريخ الاطّلاع : 2007/01/27.
- أنظر الملحق رقم (05) : **قائمة الأنشطة المستثناة من الاستثمار الأجنبي**، ص ص 211 – 212.

[202] - سالم بن سعيد القحطاني، **مرجع سبق ذكره،** ص 245 – 246.



* إنشاء قاعدة معلومات الإستثمار تحتوي على بيانات إقتصادية وإحصائية مفصلة عن السعودية حيث من المتوقع أن يساعد توفر مثل هذه البيانات والمعلومات الراغبين على الإستثمار على اتخاذ القرار الإستثماري من خلال بيانات تتسم بالشفافية والوثوقية.

- عكفت الهيئة على إعداد عدد من الدراسات بهدف تحليل واقع الإستثمار في السعودية ومتطلباته،إضافة إلى دراسة آفاق الإستثمار في بعض القطاعات،ومن هذه الدراسات:

* دراسة المعوقات الإدارية للإستثمار الأجنبي.

* دراسة مقارنة للقدرات التنافسية للسعودية.

*عدد من الدراسات القطاعية لتنمية الإستثمار المحلي والأجنبي في مجالات مثل:التعليم والتدريب والصحة والزراعة والصناعة.

* شاركت الهيئة في عدد من المنتديات الإقليمية والعالمية التي تعنى بقضايا الإستثمار بهدف التعريف بمناخ الإستثمار والنظام الجديد للإستثمار في السعودية.

ثالثا: الخطط المستقبلية للهيئة العامة للإستثمار

وترتكز الخطط المستقبلية للهيئة العامة للإستثمار لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية إلى السعودية على المحاور التالية:

- خلق بيئة استثمارية مواتية لضمان تدفق الإستثمارات الأجنبية للإقتصاد السعودي.
- متابعة مايستجد عالميا من الأساليب والإجراءات المستخدمة في جذب الإستثمارات الأجنبية والعمل على تنميتها.
- تشجيع المزيد من الإستثمارات الخاصة،حيث أثبتت التجارب الدولية أن القطاع الخاص أكثر كفاءة وإنتاجية من القطاع الحكومي.
- دعم عمليات التخصيص وتسريع خطوات تنفيذها باعتبارها أحد المداخل المهمة لجذب الإستثمارات.
- حفز الإستثمار وتوظيفه في تنمية الطاقات البشرية وتأهيل العمالة الوطنية.
- تشجيع المضي في عمليات التفاوض لتوقيع المزيد من إتفاقيات الإستثمار الثنائية بين السعودية والدول الصناعية والنامية.
- الأخذ في الإعتبار عامل الوقت في تحقيق هذه الخطط المستقبلية،وضرورة أن يتم تفعيلها بالسرعة المطلوبة لإستغلال الفرص المتاحة.

المطلب الرابع:مؤشرات وضع قطاع الإستثمار بعد إنشاء بنيته التحفيزية الإدارية والتنظيمية

تشكل القرارات التي صدرت بخصوص نظام الإستثمار الأجنبي والهيئة العامة للإستثمار خطوة هامة في مجال تحسين وتطوير المناخ الإستثماري في السعودية ويتجلى ذلك بوضوح من خلال:

1- يظهر من الأنظمة التحفيزية للإستثمار أن الجزء المهم فيها هو مايتعلق بمسألة الضرائب على الأرباح وتتحمل الدولة نسبة 15 % بعدما كانت نسبة مثقلة لكاهل المستثمرين وصلت إلى 45 % في النظام الإستثماري السابق.

2- كفل النظام الجديد للمستثمر الأجنبي حق التمتع بالملكية الكاملة 100 % للمشروع الإستثماري الذي يقيمه في السعودية،وقد كان النظام القديم يمنح بصورة ضمنية هذا الحق غير أنه يشجع إقامة المشروعات المشتركة حيث اشترط أن يكون المستثمر الأجنبي مالكا لما لايزيد عن 75 % من أسهم المشروع حتى يتسنى له التمتع بالحوافز،ولكن في ظل النظام الجديد فإن هذا الشرط أصبح لا وجود له،مما يعني التفعيل العملي نحو اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

3- مقارنة بالوضع في السابق ومقارنة بنسب تنفيذ التراخيص بشكل عام في السعودية،فقد ارتفعت أعداد المشاريع المنفذة بمعدل 20 % في المتوسط خلال الفترة (2001-2005) وزاد حجم الإستثمارات المنفذة بمعدل 80 % سنويا في المتوسط خلال نفس الفترة،مع ملاحظة أن هناك فارق زمني بين إصدار ترخيص الإستثمار وتنفيذ المشروعات على الواقع ،نظرا للمشاريع ذات التمويل الضخم تحتاج إلى عدة سنوات لإستثمار كامل رأس مالها،وقد تزامن هذا التغير مع صدور نظام الإستثمار الأجنبي وإنشاء الهيئة العامة للإستثمار[203].

الجدول رقم (19):تطور إجمالي أعداد المشاريع المرخصة من الهيئة والمشاريع المنفذة خلال الفترة من (2001-2005)

السنوات	المشروعات المرخصة	المشروعات المنفذة	المشروعات المنفذة×100% المشروعات المرخصة
2001	660	225	%34.09
2002	910	370	%40.65
2003	599	406	%67.77
2004	461	436	%94.57
2005	642	461	%71.80
المجموع	3272	1898	%58

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، **أداء الإستثمار**،المملكة العربية السعودية، على موقع **www. sagia.gov.sa ،** تاريخ الاطّلاع : 2007/01/27،**مرجع سبق ذكره.**

---

[203] - الهيئة العامة للاستثمار، **أداء الإستثمار**،المملكة العربية السعودية، على موقع **www. sagia.gov.sa ،** تاريخ الاطّلاع : 2007/01/27.

من الجدول رقم (19) يتضح مايلي:

- الإرتفاع الإيجابي لنسق المشاريع المنفذة من سنة لأخرى وهذا يعكس المجهودات المبذولة من طرف الهيئة العامة للإستثمار.

- تقدر نسبة المشاريع المنفذة على المشروعات المرخصة الإجمالي للفترة من (2001-2005) ب58 % وهي نسبة جيدة في نظرنا باعتبار أن المشروع المرخص له يحتاج وقتا لتنفيذه يختلف من مشروع صغير إلى مشروع ضخم وبالتالي نسبة 58 % قابلة للإرتفاع.

4- تشير آراء المستثمرين بوجه عام إلى حدوث قدر من التحسن في خدمات الإستثمار بعد إنشاء الهيئة العامة للإستثمار وصدور نظام الإستثمار الأجنبي،إلا أن الوضع في بعض الخدمات الإستثمارية لا يزال ضعيفا أوبطيئا كما كان عليه الحال من قبل وفق مايوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (20):تقييم الخدمات الإستثمارية

قائمة الخدمات الإستثمارية	**نطاق**	**التحسن**	**في الخدمات**
	تحسنت كثيرا	**تحسنت**	**لم تتحسن**
إجراء إصدار الترخيص		*	
المعلومات اللازمة للمستثمرين		*	
إجراء استخراج السجل التجاري			*
استخراج التراخيص من قبل وزارة البلديات			*
خدمات المرافق (كهرباء،ماء،هاتف)			*
إجراءات الجمارك			*
الحصول على شهادات المطابقة			*
إجراءات التأشيرات	*		
إجراءات الإستقدام	*		
الحصول على رخص العمل	*		
إجراءات النظام القضائي			*
الأراضي الصناعية			*
الضرائب		*	
تدريب الكوادر المسؤولة عن خدمة المستثمرين		*	
توفير العمالة الوطنية المؤهلة للوفاء باشتراطات السعودة		*	

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الإدارية،**التطوير الإداري في الوطن العربي (حالات تطبيقية)،مرجع سبق ذكره،**ص 74.

المبحث الثالث:مميزات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الأخرى ومعوقاته في العربية السعودية.

تتمتع السعودية بمزايا نسبية تجعلها مصدر جذب للإستثمار،فالسعودية تتميز باستقرار الوضع السياسي،سوق واسع وبموقع استراتيجي وبنية أساسية تحتية متنوعة،الإهتمام بالبنية البشرية،بالإضافة إلى توفر الموارد الطبيعية،وهذا فضلا على انسجامها الطبيعي مع العولمة،إلا أنه رغم عوامل الجذب هذه فهناك عوائق تجعل تأثيرها عكسي،سوف نتناول في هذا المبحث،عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الأخرى،الإنسجام الطبيعي مع العولمة،عوائق الإستثمار في السعودية.

المطلب الأول:عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الأخرى في العربية السعودية.

إن السعودية تتمتع بعدة عوامل جذب للإستثمار المباشر،وهي الإستقرار السياسي،حجم السوق واحتمالات النمو،البنية الأساسية التحتية،والإهتمام بالبنية البشرية.

أولا:الإستقرار السياسي والأمني

تتمتع السعودية بالأمن والإستقرار،ولو نظرنا إلى النظام السياسي فإنه مستقر في سياساته وتوجهاته،فلقد شهدت السعودية انتقالا سلميا للسلطة طول العهود السابقة وتمكنت عمليا من التغلب على كل التحديات العسكرية والسياسية القادمة إليها من الخارج،وهذا يجعل المستثمر يطمئن على مشاريعه المقامة على أرضها ويساعد على جذب الإستثمارات وزيادة حركة النشاط الإقتصادي.

ثانيا:حجم السوق واحتمالات نموه

يبلغ عدد السكان في السعودية في سنة 2005 ب23.08 مليون نسمة،وبمعدل نمو سكاني يقدر بحوالي 2.45 % ،ويقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي13339 دولار[204].وهذا يؤدي إلى التوسع المستمر للأسواق الداخلية والطلب في السعودية هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فالسعودية سوق واعدة كبيرة قريبة من الأسواق الخليجية بالإمكان أن تعبر منها الإستثمارات إلى أسواق مجاورة أخرى ذات معدل سكاني عالي،وتتميز بالدخول المرتفعة وكذلك القوة الشرائية العالية.

ثانيا:البنية التحتية

تعتبر منشآت البنية التحتية التي أقامتها السعودية متمثلة في تجهيزات الإتصالات والطرق والموانئ وشبكات الكهرباء والمياه من الأفضل في منطقة الشرق الأوسط وهي كما يلي:[205]

---

[204] - وزارة التخطيط،المملكة العربية السعودية،على موقع**www.planning.gov.sa**،تاريخ الإطلاع:2007/01/21.

[205] - الهيئة العامة للاستثمار، **البنية التحتية**،المملكة العربية السعودية، على موقع **www. sagia.gov.sa** ، تاريخ الاطّلاع : 2006/11/27،**مرجع سبق ذكره.**

وسائل النقل:

- تملك السعودية 25 مطارا حديثا،منها ثلاثة مطارات دولية مجهزة لإستقبال أحدث الطائرات،وتعمل شبكة المطارات على خدمة حركة النقل الجوي داخليا وخارجيا،وتساهم بفعالية في عمليات التصدير والإستيراد.

- يبلغ طول شبكة الطرق في السعودية حوالي 127 ألف كيلومتر من الطرق السريعة والمزدوجة والمفردة.

- يصل عدد الموانئ في السعودية إلى ثمانية (08) تحوي 183 رصيفا،منها 46 رصيفا في مينائي الجبيل وينبع الصناعيين،وتصل الطاقة الإستيعابية للموانئ الثمانية إلى 2525 ألف طن.

- فضلا عن شبكات أنابيب مترامية لنقل النفط والغاز تفوق أطوالها 17 ألف كيلومتر.

مرافق الإتصالات:

تتوفر في السعودية جميع مرافق الإتصالات الحديثة،بما في ذلك الخطوط الأرضية والجوال (جي أس أم) والفاكس والتلكس وهواتف الأقمار الصناعية وشبكة الأنترنت كما يلي:

- بلغت عدد خطوط الهاتف لكل 100 شخص 15.46 سنة 2005،كما بلغ عدد الهاتف المحمول لكل 100 شخص 54.12 لنفس السنة[206].

- عدد أجهزة الحاسوب لسنة 2005 تقدر ب8476000 أما عدد مستخدمي الأنترنت فبلغ 1586000 أما عدد مواقع الويب فتقدر حاليا ب29386 [207].

رابعا:البنية البشرية

سعت السعودية إلى الإهتمام بنظام التعليم من كونه القطاع الذي يغذي مختلف القطاعات بالأيدي العاملة الماهرة،وتشير الدلالات التالية إلى وضعية نظام التعليم كما يلي:

- يتكون نظام التعليم الشامل في السعودية من ثمان جامعات وأكثر من 24000 مدرسة وعدد كبير من الكليات والمعاهد التعليمية والتدريبية الأخرى،وتتوفر المؤسسات التعليمية لأبناء الأجانب لكل الأعمار في كافة المدن والمراكز الرئيسية،ويمكن الحصول على المعلومات ذات الصلة من عدة مصادر بما فيها السفارات والملحقيات الثقافية السعودية والملحقيات الثقافية بالدول الأجنبية،وعبر شبكة الأنترنت،حيث تمتلك الكثير من المدارس الخاصة والوطنية مواقع لها على شبكة الأنترنت توفر معلومات تفصيلية عنها وعن برامجها.

---

[206] - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمار في الدول العربية**،الكويت،2005،**مرجع سبق ذكره**، ص 132.

[207] - جريدة أخبار الأسبوع،الجزائر،العدد 244 ،**مرجع سبق ذكره**،ص 11.

- بلغت نسبة الإنفاق على التعليم 22.8 % من الإنفاق العام ،و9.3 % من الناتج الوطني الإجمالي كمتوسط للفترة (1996-2003)[208].

- بلغ معدل التعلم لدى الكبار (من عمر 15 سنة ومافوق) في سنة 2004 ،79.4 % بينما يصل معدل الإلتحاق بالمرسة في المرحلة الإبتدائية والثانوية والجامعية 59 % .[209]

- تخطط السعودية لاستثمار 276 مليار ريال على مدار السنوات الخمس المقبلة لإنشاء 2763 مدرسة وجامعة تقنية و108 موسسات تدريبية،وسيتم تأهيل 76 ألف متدرب في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات للمنافسة الدولية[210]. وتأتي هذه الخطوة في سياق السعي لرفع كفاءة القوى العاملة في السعودية لتتوافق مع المنافسة المتوقعة نتيجة انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

خامسا:الموارد الطبيعية

- يوجد في السعودية حوالي 25 % من الإحتياطات النفطية المؤكدة في العالم.
- تعتبر السعودية أكبر المنتجين للنفط في العالم.
- تحتل السعودية المركز الرابع عالميا في احتياطي الغاز الطبيعي .
- للسعودية ثروة كبيرة من المعادن الصناعية والتعدينية تشمل خامات الفوسفات،والبوكسيت ،والحجر الجيري،وخام الحديد،والذهب،والفضة،والنحاس وغيرها.

المطلب الثالث:الإنسجام الطبيعي مع العولمة

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مظهرا للعولمة وبالتالي لتعزيز استقطابه لابد من الإنسجام مع العولمة،ولهذا عمدة السعودية إلى اتخاذ عدة إجراءات وتدابير من أجل المسايرة كما يلي:

أولا:الإتفاقيات الثنائية والإتفاقيات متعددة الأطراف

1- الإتفاقيات الثنائية:

على مستوى اتفاقيات تشجيع وحماية الإستثمار التي من شأنها تحفيز وزيادة النشاط الإستثماري والتجاري والصناعي،فقد أبرمت السعودية 32 إتفاقية منها عشر إتفاقيات مع دول عربية[211].وللسعودية اتفاقيات ثنائية لتشجيع وحماية الإستثمار مع الدول التالية:

إيطاليا،الصين،ألمانيا،ماليزيا،تايوان،النمسا،بلجيكا،فرنسا،كوريا.

وعلى مستوى اتفاقيات تجنب الإزدواج الضريبي على الدخل ورأس المال فللسعودية اتفاقية ثنائية واحدة لتجنب الإزدواج ضريبي على الدخل ورأس المال مع فرنسا وتتم المفاوضات حاليا بين السعودي والعديد من الدول الأخرى لتوقيع اتفاقية مماثلة.

---

208 - صندوق النقد العربي،**التقرير الإقتصادي العربي الموحد،مرجع سبق ذكره**،ص 41.

209 - مجلة الإقتصاد والأعمال،**تقرير التنمية البشرية 2006،مرجع سبق ذكره**،ص 168.

210 - مجلة الإقتصاد والأعمال،**صدمة البورصات**،لبنان،السنة السابعة والعشرون،العدد316،أبريل 2006.

211 - فيصل حبيب حافظ،**مرجع سبق ذكره**،ص 81.

2- الإتفاقيات متعددة الأطراف:

لجأت السعودية في إطار الإلتزامات الدولية بشأن حماية الإستثمار الأجنبي إلى إبرام عدة إتفاقيات متعددة الأطراف كما يلي:

- إنضمام السعودية إلى المؤسسة العربية لضمان الإستثمارات،وتمت المصادقة على إتفاقية المؤسسة العربية لضمان الإستثمار بخصوص التعاون،تشجيع الإستثمار وتسوية المنازعات المحتملة الوقوع المتعلقة بشأن الإستثمار.
- السعودية عضو في المؤسسة الدولية لضمان الإستثمار (MIGA)،والجمعية الدولية لوكالات ترويج الإستثمار WAIPA.
- مصادقة السعودية على بنود الإتفاقية المتعلقة بحماية وضمان الإستثمار،التي تم تبنيها من طرف منظمة المؤتمر الإسلامي في 01 جوان 1981.
- لجوء السعودية إلى التحكيم الدولي،حيث صادقت على بنود إتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار (CIRD) في 07 جوان 1980.

ثانيا:عضوية السعودية في مجلس التعاون الخليجي

انضمت السعودية إلى مجلس التعاون الخليجي في سنة 1981 م،الذي يتكون من 06 دول ملكية[212] وافقت على الإنضمام لهذا المجلس لأسباب إقتصادية وسياسية،لاشك أن التشابه في أنظمة هذه الدول وخلفيتها الدينية واللغوية وعاداتها وتقاليدها سهلت إلى حد كبير عملية التقارب والتجمع،وربما الإندماج مستقبلا.

وقد وحدت الدول الأعضاء قواعد الإستثمار من أجل الوصول إلى سياسة استثمارية مشتركة موجهة إلى استثمارات محلية وأجنبية لخدمة مصالحها[213].كما اتخذت كذلك ترتيبات وإجراءات وتشريعات لتشجيع التجارة البينية وتحسين مناخ الإستثمار وأسلوب حسم المنازعات التجارية وتقوية التعاون في مجالات اقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة،كذلك تم منح مواطني دول المجلس مجموعة من حقوق المواطنة.

وقد تم حتى الآن إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الست،وأزيلت العوائق الجمركية وغير الجمركية على السلع ذات المنشأ الوطني أي لاتقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في دول المجلس عن 40 % من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها،وكان هناك شرط ثاني يتطلب ألا تقل حصة ملكية المواطن الخليجي في المشروع عن 51 % وقد ألغي هذا الشرط.

---

[212] - الدول الملكية الخليجية هي:البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة.

[213] - طيبي بن علي،**العالم العربي والألفية الثالثة**،دار الغرب للنشر والتوزيع،الجزائر،ط02، 2004،ص 7.

واتفقت دول المجلس على إقامة اتحاد جمركي فيما بينها يبدأ مفعوله اعتبارا من أول مارس وكان مقرارا قيام الإتحاد الجمركي في أول مارس سنة 2005،ولكن تم تقديمه إلى 01 مارس 2003 للتعجيل بالتنفيذ،وتم كذلك الإتفاق على التعرفة الجمركية الخارجية المشتركة وهي 0 % على السلع الأساسية و5 % و7.5 % كحد أعلى بقية السلع[214].

ومما يجدر ذكره أن قيام الإتحاد الجمركي سيعامل السلع المنتجة في أي دولة من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية،وهذا يعني أن السلعة حتى ولو كانت منتجة من قبل شركة أجنبية 100 % داخل إحدى دول المجلس،فإنها ستتمتع بحق المعاملة الوطنية،أي أنه سيزال شرط المنشا لمنح المعاملة الوطنية والعبور بين دول المجلس دون قيود جمركية أوغير جمركية.والمطلوب في الوقت الحالي من دول مجلس التعاون الخليجي التعجيل بتنفيذ المرحلة الثانية والإعداد لمرحلة السوق الخليجية المشتركة،وبعد ذلك المضي في توحيد العملة الذي تقرر تنفيذه في سنة 2010 م.

ولاشك أن هذا التكامل سيقوي الموقف التفاوضي لهذه الدول في إطار المنظمة العالمية للتجارة وبالتالي فرص تحقيق المكاسب،كما سيمكن هذا التكامل من توسيع حجم السوق الإقليمي مما يساعد هذه الدول من الإستفادة من وفورات الحجم وتقليل تكاليف الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية واستقطاب الإستثمارات الأجنبية وعودة رؤوس الأموال المحلية نظرا لتزايد فرص الإستثمار المنتج.

وفي هذا الصدد حققت دول مجلس التعاون الخليجي نجاح كبير تعكسه الصادرات البينية التي ارتفعت بما نسبته 14 % سنة 2003 ،محققة بذلك رقما قياسيا جديدا،لم يسبق أن حققته منذ عشرة سنوات مضت،إذ بلغت 9.3 مليار دولار،أما الواردات بين هذه الدول الست الخليجية،فقد بلغت لنفس السنة 8.7 مليار دولار،بينما وصلت 5.5 مليار دولار سنة2002[215].

ثالثا:الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة WTO

بعد مفاوضات شاقة لإنضمام السعودية إلى المنظمة العالمية للتجارة أقر فريق العمل الرسمي المعني بانضمام السعودية إلى المنظمة وهذا في اجتماعه الرابع عشر الذي عقد في جنيف في 29 أكتوبر 2005 وثائق انضمام السعودية إلى عضوية المنظمة.

إن استكمال انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية يحمل معاني مهمة ومن المتوقع أن يعود بمنافع عديدة على الإقتصاد السعودي ويمكن ملاحظة واستنتاج مايلي:

---

214 - **مستقبل التكتلات الإقتصادية العربية في ظل العولمة**،على موقع:**www.planning.gov.sa** ، تاريخ الإطلاع:2007/1/21.

215 - أحمد محمد طاشكندي،**التجارة الخليجية البينية**،المجلة العربية السعودية،العدد 335،يناير 2005،ص 35.

- أصدرت السعودية خلال الفترة حزمة من الأنظمة والتشريعات بلغ عددها 42 نظاما في جميع المجالات الإستثمارية والتجارية والمالية والإقتصادية،وتتعلق هذه الأنظمة بشكل مباشر باتفاقيات المنظمة
وتراخيص الإستيراد والتدابير الصحية والصحة النباتية والتثمين الجمركي والعوائق الفنية أمام التجارة والإستثمار الأجنبي ومراقبة شركات التأمين التعاوني ومكافحة الإغراق والحماية الوقائية والمحافظة على الأسرار التجارية[216].

- تقليص القائمة السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر من خلال مفاوضات الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية.

- أصدرت وزارة الخارجية السعودية قرار بمنح رجال الأعمال ومندوبي الشركات الأجنبية تأشيرات دخول خلال 24 ساعة مما يساهم في تعزيز بيئة الأعمال.[217]

- إن الانضمام إلى المنظمة يعد خطوة كبيرة في مسيرة التحرير والإنفتاح الإقتصادي التي بدأتها السعودية منذ سنوات عدة ربما بمثابة استكمال لهذه المسيرة وعند انتهاء الفترة الإنتقالية سيكون الإقتصاد السعودي قد تغير.

- إن العضوية في منظمة التجارة العالمية ستسهمة من دون شك في تشجيع تدفق الرساميل الأجنبية إلى السعودية لإستثمارها في المشاريع الكثيرة المتاحة حاليا،وفي مؤشرات مبدئية توحي بالتفاؤل،وتبعا لتوضيح الهيئة أن انضمام السعودية إلى منظمة التجارة الدولية في الربع الأخير من سنة 2005 ساهم في ارتفاع معدل نمو قيمة التراخيص الصادرة لحوالي 203 مشروعا أجنبيا ومشتركا باستثمارات قيمتها 129 مليار ريال مايعادل 34.4 مليار دولار[218].

رابعا:اندماج البنوك في السعودية[219]:

نتيجة النمو الإقتصادي وارتفاع أسعار النفط تمكنت البنوك في السعودية في السنوات الماضية من تحقيق أرباح عالية تزيد عن متوسط معدلاتها في القطاعات المصرفية على نطاق العالم.

ومع بدء عمليات التحرير الإقتصادي وتخصيص بعض المؤسسات العامة أخذت البنوك المحلية تفكر بجدية في زيادة حجم أسواقها من خلال عمليات الدمج والحيازة وافتتاح فروع والدخول إلى أسواق جديدة.

حيث شهدت الساحة المصرفية السعودية ابتداءا من 1998،عمليتي دمج ابتدأت بدمج
البنك التجاري المتحد مع بنك القاهرة الذي تحول إلى البنك السعودي المتحد،وفي سبتمبر 1999 ،بدأت خطوات دمج البنك السعودي مع البنك السعودي الأمريكي والتي تعتبر الأكبر في المنطقة العربية.

---

[216] - مجلة الإقتصاد والأعمال،**أخيرا السعودية في منظمة التجارة العالمية**،،لبنان،السنة السادسة والعشرون،العدد 311،نوفمبر 2006،ص 43.

[217] - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمار في الدول العربية 2005،مرجع سبق ذكره**،ص 58.

[218] - **الإستثمار الأجنبي المباشر المنفذ في السعودية إلى غاية 2005**،على موقع:**www.matjar.com**
،تاريخ الإطلاع:2006/11/27.

[219] - يعرف الإندماج المصرفي على أنه العملية التي تؤدي إلى الإستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى،فيتخلى البنك المندمج على ترخيصه ويتخذ اسما جديدا،عادة يكون المؤسسة الدامجة أو الحائزة،وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج.

ويمكن تحديد أثر الإندماج على اقتصاد السعودية كما يلي[220]:

- تعزيز المنافسة على شريحة الخدمات المصرفية للشركات الكبيرة التي يتصدرها البنك الأهلي التجاري وبنك الرياض ممايؤدي إلى خفض تكلفة التمويل وبالتالي تمكين الشركات من تنفيذ مشاريعها التي تساهم في زيادة القيمة المضافة للإقتصاد بشكل عام.

- إن عملية الإندماج تشكل قوة للقطاع المصرفي في مواجهة العولمة والإندماجات العالمية وتحرير الخدمات المالية بعد الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثالث:عوائق الإستثمار في العربية السعودية

تسعى الهيئة لدراسة بيئة الإستثمار بشكل متواصل للتعرف على مدى جاذبيتها وتنافسيتها،وتحليل التطورات الإيجابية أو السلبية التي تعتريها والعمل على تحسينها،وتتخذ الهيئة في سبيل القيام بهذه المهام عدة طرق مختلفة من بينها المسوحات الميدانية،ورش العمل المتخصصة التي تضم رجال الأعمال والمستثمرين وغيرهم من المهتمين بالإستثمار،المقابلات مع المستثمرين والمختصين،وغيرها من الوسائل.

وفي سنة 2005 وبناءا على دعوة الهيئة العامة للإستثمار للبنك الدولي،فقد تم إجراء تقييم مناخ الإستثمار في السعودية بتعاون مشترك بين الهيئة العامة للإستثمار،وفريق من الباحثين بإشراف جامعة الملك عبد العزيز (جدة) وشمل المسح الميداني 681 منشأة أعمال موزعة بنسب معينة على النشاطات الإقتصادية.[221]

والجدول الموالي يمثل نسب مكونات عينة المسح مقارنة بنسب مكونات مجتمع المسح.

النشاطات الإقتصادية	عينة المسح %	مجتمع المسح %
معدات ومنتجات معدنية	27.17	21
كيماويات وبلاستيك	22.32	18
زجاج ومواد البناء	7.93	15
أطعمة ومشروبات	13.80	15
ورق و طباعة ونشر	7.49	7
أثاث ومنتجات خشبية	7.49	7
أنسجة وملبوسات	5.58	7
شركات بناء وتشييد (المقاولات)	8.22	10

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، **مناخ الإستثمار،**المملكة العربية السعودية، على موقع **www. sagia.gov.sa ،** تاريخ الاطّلاع : 2006/11/27،مرجع **سبق ذكره.**

---

[220] -- سعيد عبد ا الشيخ،**تجربة الدمج المصرفي في المملكة العربية السعودية**،القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الإندماج والتملك (تجارب وخبرات)،إتحاد المصارف العربية،2000،ص 353.

7 - الهيئة العامة للاستثمار، **مناخ الإستثمار،**المملكة العربية السعودية، على موقع **www. sagia.gov.sa ،** تاريخ الاطّلاع : 2006/11/27.

ويلاحظ أن هناك تقاربا بين تركيبة العينة ومجتمع البحث من حيث مجالات النشاط الإقتصادي للمنشآت،مما يدل على درجة تمثيل العينة ومجتمع البحث عالية ،كما شملت عينة المسح كذلك – بدرجة متوازنة- المنشآت من حيث الحجم،فبلغت نسبة أعداد المنشآت الكبيرة 24 % من إجمالي عدد المنشآت بالعينة،والمتوسطة 41 % والصغيرة 25 % أما من حيث الملكية فالأغلبية العظمى من المنشآت يملكها مستثمرون غير سعوديين.

ويمكن توضيح معوقات الإستثمار في السعودية حسب الجدول الموالي:

الترتيب	المعوق	النسبة %	الترتيب	المعوق	النسبة %
1	**أنظمة العمل**	**50.66**	**11**	**تسوية المنازعات**	**21.29**
2	**إصدار التراخيص**	**48.46**	**12**	**الأنظمة التجارية**	**15.57**
3	**توفر العمالة الماهرة**	**47.28**	**13**	**النقل**	**15.12**
4	**توفر الأراضي**	**44.49**	**14**	**الفساد**	**14.82**
5	**توفر التمويل**	**42.91**	**15**	**الكهرباء**	**12.22**
6	**تكلفة التمويل**	**41.41**	**16**	**المعدلات الضريبية**	**12.92**
7	**توفر المياه العامة**	**22.22**	**17**	**إدارة الضرائب**	**8.81**
8	**عدم ثبات الأنظمة**	**27.9**	**18**	**أخرى**	**4.41**
9	**عدم وضوح السياسات**	**26.72**	**19**	**الإتصالات**	**2.52**
10	**المنافسة غير العادلة**	**22.05**	**-**		

المصدر:من إعداد الباحث إنطلاقا من:

- الهيئة العامة للاستثمار، **مناخ الإستثمار،**المملكة العربية السعودية، على موقع **www. sagia.gov.sa ،** تاريخ الاطّلاع : 2006/11/27.

وسوف نتعرض فيمايلي بالشرح إلى أهم هذه المعوقات:[222]

1- أنظمة العمل وتوفر العمالة الماهرة:

مع أن أنظمة العمل والعمال في السعودية تتميز بمرونة كبيرة،وبصفة خاصة فيما يتعلق بسهولة التوظيف والإستغناء عن العمال،ويظل عاملان يمثلان أهم المعوقات في محور العمالة هما عدم توفر العمالة الماهرة،وصعوبة توظيف العمالة من الخارج وقد أظهرت نتائج المسح أن الإحتياج من العمالة في نشآت الأعمال في السعودية يغلب عليها العمالة الماهرة المتعلمة،ولذا فإن تقييم رجال الأعمال لهذا العامل واعتباره معوقا له تأثير كبير،كان أكبر من تقييم رجال الأعمال في بلدان أخرى مثل البرازيل،عمان،الصين،مصر المغرب.

---

[222] - الهيئة العامة للاستثمار، **مناخ الإستثمار،**المملكة العربية السعودية، على موقع **www. sagia.gov.sa ،** تاريخ الاطّلاع : 2006/11/27،**مرجع سبق ذكره.**

2- الأراضي الصناعية

بالنسبة لعامل عدم توفر الأراضي المطورة واعتبارها من المعوقات المؤثرة،فقد أظهرت نتائج المسح أن هذا العامل يرتبط – درجة كبيرة- بالموقع المحدد أو المدينة وأن منشآت الأعمال في كل من الرياض وجدة تعاني من هذا العامل أكثر مما تعانيه المنشآت في الدمام،ففي الرياض وصلت نسبة المؤسسات التي ترى أن توفر الأراضي مشكلة كبيرة أو مؤثرة جدا 52 % وجدة 42 % والدمام 21 % .

3- توفير التمويل وتكلفته:

أما فيما يتعلق بصعوبات توفير التمويل وتكلفته،فقد اعتبر حوالي 42 % من المنشآت التي تم استقصاء مرئياتها من المسح أن عدم توفر التمويل يعد من المعوقات المؤثرة،واعتبر 41 % من العينة أن تكلفة التمويل مرتفعة ،وقد أظهرت بيانات المسح أن حوالي 21 % من المنشآت في السعودية حصلت على قروض،وهذه النسبة أفضل من عدد كبير من الدول،مثل سوريا ومصر وغيرهما،ولكنها تقل عن المعدل المتحقق في المغرب التي تحصل نصف منشآتها على قروض بنكية.

4- الكهرباء والمياه.

إن إمدادات التيار الكهربائي في السعودية مستقرة جدا،وهي الأفضل على مستوى المنطقة(الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) ولقد أدخلت على محطات التوليد،وشبكات توزيع الكهرباء في السعودية الإمداد الكهربائي ودون انقطاع الكهرباء،وقد أظهر المسح أن الشركات ومنشآت الأعمال لم تعان إلا من فترات انقطاع غير مؤثرة للتيار الكهربائي خلال السنة الماضية بلغ معدلها 5 أيام فقط في السنة،ولم تسبب في خسائر كبيرة انحصرت في حدود 2 % من المبيعات كحد أقصى،ومع أن الإمداد الكهربائي مستقر فإن عددا كبيرا من منشآت الأعمال- بلغت نسبة 21 % من حجم العينة –يمتلك مولدات كهربائية كاحتياط.

5- الإجراءات الإدارية:

أظهرت نتائج المسح أن منشآت الأعمال في السعودية لا تعاني كثيرا من البيروقراطية والتدخلات الحكومية،فالزيارات الرسمية بغرض التفتيش على المنشآت عادة قليلة،وأكثر أنواع التفتيش الحكومي على المنشآت تكون للتأكد من أجهزة السلامة،ومكافحة الحريق ،وهذه تحدث حوالي 2-5 مرات في السنة أما زيارات وزارة العمل والبلديات،فإنها تحدث في حدود مرتين بالسنة.

المبحث الرابع:حجم وآثار الإستثمار الأجنبي المباشر في العربية السعودية

ذكرنا سابقا أن السعودية قامت بتنفيذ عدة إصلاحات إقتصادية،ومانجر عنها من إصدار نظام الإستثمار الأجنبي الجديد وإنشاء الهيئة العامة للإستثمار،فضلا عن تبني عدة إجراءات لتكييف إقتصادها مع التحديات العالمية مما انعكس على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر التي بدورها كان لها تأثيرها على عدة مستويات إقتصادية.

سوف نتناول في هذا المبحث حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه القطاعي والجغرافي،وأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي والعمالة وميزان المدفوعات.

المطلب الأول:حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه القطاعي والجغرافي

أولا:حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة

بالإستناد إلى معطيات الجدول رقم (23) يتبين أن حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للسعودية قد شهد تذبذبا واضحا،فتارة مرتفع وتارة منخفض وتارة أخرى سالب،إذ بعدما حققت تدفق سالب سنة 1996 ب 1129 مليون دولار،ارتفع هذا التدفق إلى 3044 و4289 مليون دولار لسنتي 1997 و1998 على التوالي،لترجع مرة أخرى التدفقات بقيم سالبة ب780 و1884 مليون دولار لسنتي 1999 و2000 على التوالي ومايفسر التدفقات السالبة هو أنه في الوقت الذي يتم فيه التدفق إليها،يتم تقليص عملياته،ويعود ذلك بحسب الكثير من الخبراء لعدد من الأسباب كان أبرزها عدم شفافية القانون الذي كان ساري المفعول قبل تبني القانون الجديد وتضمينه لعدد من القيود،إلى جانب انعكاسات الأوضاع التي سادت منطقة الخليج من خلال حرب الخليج الأولى،الثانية،الثالثة،وما خلفته من أعمال العنف التي حدثت داخل السعودية وكذلك تأخر السعودية في إصدار قانون ملائم للإستثمار[223].

أما في سنة 2001 فكانت التدفقات ضئيلة جدا قدرت ب 20 مليون دولار،وسالبة ب 615 مليون دولار سنة 2002،رغم صدور نظام الإستثمار الأجنبي الجديد ومايوفره من حوافز وامتيازات تشجع المستثمرين وكذلك إنشاء الهيئة العامة للإستثمار في سنة 2000،ولكن لايمكن الحكم على مدى نجاعة نظام الإستثمار الأجنبي الجديد والهيئة العامة للإستثمار خلال سنتين فقط،لتشهد السنوات 2003 و2004 و 2005 ارتفاع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حيث وصلت 778 ،1942 ،4628،مليون دولار،ومرد هذا الإرتفاع للجهود التي بذلتها الهيئة العامة للإستثمار وإصدارها التراخيص للمستثمرين والمميزات والحوافز التي يمنحها نظام الإستثمار الأجنبي الجديد.

---

[223] -- فارس فضيل،**أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية**،(اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر)،الجزائر،2004.

الجدول رقم (23):حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة (1996-2005).

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإستثمارالأجنبي المباشر الوارد (مليون دولار)	-1129	3044	4289	-780	-1884	20	-615	778	1942	4682

المصدر:من إعداد الباحث إنطلاقا من:

(1996-1997):فارس فضيل:**أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر ...،مرجع سبق ذكره**،ص 290.

(1998-2002) ;UNCTAD,WORLD INVESTMENT REPORT 2004,**OP.CIT**,P370.

(2003-2005) ;UNCTAD,WORLD INVESTMENT REPORT 2006,**OP.CIT**,P301.

الجدول رقم (24):مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال سنوات مختارة:

السنوات	1995	2000	2002	2003	2005
مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	22423	25963	25368	25576	26066
معدل النمو	-	%15.78	-%2.29	%0.82	%1.91

المصدر:من إعداد الباحث إنطلاقا من

(1995-2003) ;UNCTAD,WORLD INVESTMENT REPORT 2004,**OP.CIT**,P378.

(2005) ;UNCTAD,WORLD INVESTMENT REPORT 2006,**OP.CIT**,P305.

بالنظر إلى معطيات الجدول رقم (24) يتبين أن مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة محل الدراسة،قد شهد تذبذبا نوعا ما عكسه معدل نمو المخزون السالب ب 2.29 % في سنة 2002 وهذا راجع إلى التدفقات السالبة التي سبقت هذه السنة (2002)،لتشهد بعدها معدلات نمو المخزون ارتفاع مستمر قدر ب 0.82 % و1.91 % لسنتي 2003 و2005 على التوالي نتيجة تحسين مناخ الإستثمار والأوضاع الإقتصادية والأمنية.

ثانيا:التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر

كما يبدو ومن توزيع الإستثمارات على مجالات النشاط الإقتصادي حسب الجدول رقم (25) فلقد استحوذ قطاع الصناعة والطاقة على النصيب الأكبر من الإستثمارات بنسبة 64.34 % في سنة 2005 وبارتفاع قياسي عن سنة 2004 بنسبة 583.353 % يليه العقار والتأجير و أنشطة الأعمال الأخرى بنسبة 29.681 % وبارتفاع ب236 % عن سنة 2004 ،ثم قطاع الخدمات المالية والتأمين بنسبة 3.682 % وبانخفاض 9.233 % عن سنة 2004 ،ثم قطاع المقاولات بنسبة 1.982 % وبارتفاع 62.205 % عن السنة 2004،يليه قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة 0.207 % وبارتفاع قدره 50.01 % عن سنة 2004 ،ثم قطاع التجارة بنسبة 0.08 % وبارتفاع قدره 44 % عن سنة 2004 ،ثم قطاع النقل والمواصلات بنسبة 0.023 % وبانخفاض قدره 99.87 % عن سنة 2004.

يمكن القول بأن معظم المشاريع الإستثمارية تم توجيهها إلى القطاع الصناعي والطاقوي والذي يعكس هذا التوجه الإرتفاع القياسي للإستثمارات في هذا القطاع بين 2004 و 2005 والإنخفاض في قطاع الخدمات وهذا بغية رفع الصادرات وزيادة معدل النمو الإقتصادي في الناتج الإجمالي،وخلق فرص عمل جديدة.

الجدول رقم (25):تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى العربية السعودية بحسب القطاعات لعامين 2004 - 2005 (الوحدة مليون دولار).

القطاع السنوات	الحجم (2004)	النسبة %	الحجم (2005)	النسبة %	نسبة التغير %
الصناعة والطاقة	**436.315**	**22.442**	**2981.575**	**64.34**	**583.353**
الخدمات المالية والتأمين	**187.984**	**9.67**	**170.627**	**6.682**	**9.233**
المقاولات	**56.984**	**2.911**	**91.855**	**1.982**	**62.265**
الفنادق والمطاعم	**6.408**	**0.33**	**9.613**	**0.207**	**50.01**
النقل	**6.675**	**0.343**	**3.738**	**0.08**	**44**
النقل والإتصالات	**841.12**	**43.263**	**1.068**	**0.023**	**99.87**
العقار والتأجير وأنشطة الأعمال الأخرى	**408.811**	**21.027**	**1375.434**	**29.681**	**236.45**
الحجم الإجمالي.	**1944.19**	**100**	**4633.91**	**100**	**138.35**

المصدر:من إعداد الباحث انطلاقا من:

- مجلة الإقتصاد والأعمال،**إستراتيجية الإستثمار في السعودية**،لبنان،السنة السابعة والعشرون،العدد 317،ماي 2006،ص 54.

ثالثا:التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر:

استنادا إلى بيانات الجدول رقم (26) يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية أهم مستثمر أجنبي في السعودية وذلك باستثمارات تقدر ب 9424 مليون دولار حتى سنة 2005 وبمعدل نمو 0.96 % عن سنة 2004،وقد حلت اليابان في المرتبة الثانية باستثمارات وصلت 4575 مليون دولار حتى سنة 2005 وبمعدل نمو 120.58 % والإمارات في المرتبة الثالثة باستثمارات بلغت 3114 مليون دولار حتى سنة 2005 وبمعدل نمو 90.22 % وهولندا في المرتبة الرابعة باستثمارات قدرت ب1299 مليون دولار حتى سنة 2005 وبمعدل نمو 4.25 % عن سنة 2004 ،والكويت في المرتبة الخامسة باستثمارات بلغت 843 مليون دولار حتى سنة 2005 ،ثم تأتي المملكة المتحدة والبحرين والأردن وتايوان وفرنسا،ويمكن ملاحظة مايلي كذلك:

-للدول المتقدمة النصيب الأكبر من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.

- وجود أربعة دول عربية كأكبر مستثمرين في السعودية مما يفسر الحجم الهائل للإستثمارات العربية البينية في السعودية.

- وجود ثلاثة دول عربية كأكبر مستثمرين في السعودية وهم أعضاء في مجلس التعاون الخليجي(الإمارات،الكويت،البحرين) مما يعني الأثر الإيجابي للعضوية في هذا المجلس على تحركات رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء نتيجة الإمتيازات التي توفرها كل دولة للدول الأخرى.

- أبرمت السعودية عددا من الإتفاقيات لتشجيع الإستثمار مع معظم هذه الدول المستثمرة كان لها الأثر الإيجابي في ارتفاع الإستثمار.

الجدول رقم (26):الإستثمار الأجنبي المباشر المتراكم في العربية السعودية حتى نهاية 2004 ونهاية 2005 بحسب الدول.

الدول	FDI 2004	عدد المشاريع في 2005	قيمة الإستثمارات في 2005	معدل النمو %
الولايات المتحدة الأمريكية	9334	265	9424	0.96
اليابان	2074	35	4575	120.58
الإمارات	1637	85	3114	90.22
هولندا	1246	48	1299	4.25
الكويت	843	101	843	-
المملكة المتحدة	560	128	611	9.1
البحرين	279	72	608	117.92
الأردن	511	349	589	15.26
تايوان	375	5	375	-
فرنسا	318	79	364	14.46

المصدر:من إعداد الباحث انطلاقا من:

- مجلة الإقتصاد والأعمال،**إستراتيجية الإستثمار في السعودية،مرجع سبق ذكره،**ص 57.
- مجلة الإداري،**مكاسب خليجية وهواجس عالمية**،العدد 5،مايو 2006،ص 53.

المطلب الثاني:آثار الإستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي.

يدل تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت ومن الناتج المحلي الإجمالي على مدى أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد المحلي والدور الذي يلعبه.

وحسب معطيات الجدول رقم (27) فإن مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت في السعودية تميزت بالتذبذب الشديد،ففي سنة 1996 كانت تلك المساهمة سلبية بسبب ظهور التدفقات بقيم سالبة،لتصبح تلك المساهمة إيجابية خلال سنتي 1997 و 1998 بمقدار 10.4 % و14.2 % على التوالي بفضل الحصص الموجبة والمرتفعة للتدفقات،سرعان ماعادت إلى مستواها السلبي خلال سنتي 1999 و 2000 لترجع مرة أخرى إلى مستواها الإيجابي في سنة 2001 بنسبة 0.1 % فقط وهذا راجع إلى ضعف التدفقات خلال نفس السنة ،ولتعود مرة أخرى إلى مستواها السلبي في سنة 2002 ،ولتشهد السنوات 2003 و2004 و2005 استقرار تلك المساهمة من حيث إيجابيتها ولأول مرة خلال فترة محل الدراسة نتيجة تحسين مناخ الإستثمار والأوضاع الإقتصادي.

الجدول رقم (27):تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة (1996-2005)

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من تكوين رأس المال الثابت	-4.9	10.4	14.2	-2.5	-7.5	0.1	-1.9	2.0	4.5	9.4

المصدر:من إعداد الباحث إنطلاقا من:

(من سنة 1996 إلى 1997):فارس فضيل،أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر...،مرجع سبق ذكره،ص 30.

(1998-2002)UNCTAD ,WORLD INVESTMENT REPORT 2004 **;OP .CIT** ,P394.

(2003-2005) ;UNCTAD ,WORLD INVESTMENT REPORT 2006 **;OP .CIT** ,P314.

الجدول رقم (28):تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2005).

البيان السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الناتج المحلي PIB	157743	145967	145967	161172	188442	183012	188551	214573	250339	309531
الإستثمار الأجنبي المباشر FDI	-1229	3044	4289	-780	-1884	20	-615	778	1942	4628
FDI/PIB× 100%	-0.71	1.84	2.93	-0.48	-0.99	-0.011	-0.326	0.36	0.77	1.5

المصدر:من إعداد الباحث إنطلاقا من:

- صندوق النقد العربي،**التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2002 ،مرجع سبق ذكره**،ص 234.
- صندوق النقد العربي،**التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2006 ،مرجع سبق ذكره**،ص 254.

FDI ;UNCTAD ,WORLD INVESTMENT REPORT 2004 **;OP .CIT** ,P370.
;UNCTAD ,WORLD INVESTMENT REPORT 2006 **;OP .CIT** ,P301.

يتضح من خلال الجدول رقم (28) أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سجلت تذبذبا شديدا فتارة تكون النسب موجبة وتارة أخرى سالبة،فشهدت السنوات 1996 و1999 و2000 و2002 نسب سالبة نتيجة ظهور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد بقيم سالبة،أما السنوات 1997 و1998 و 2001 و2003 و2004 و2005 فشهدت نسب موجبة محققة أعلى نسبة في سنة 1998 ب 2.93 % نتيجة التدفق المرتفع للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد ب 4289 مليون دولار وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي نسبيا في 1998،ففي سنة 2005 حققت السعودية أكبر تدفق للإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة محل الدراسة ب 4628 مليون دولار ورغم ذلك كانت النسبة 1.5 % وهذا راجع إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي المرتفع خلال نفس السنة،كذلك تجدر الإشارة أن الثلاث السنوات الأخيرة شهدت ارتفاع مستمر لنسبة الإستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تحسين مناخ الإستثمار والأوضاع الإقتصادية.

المطلب الثالث:أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على العمالة وميزان المدفوعات.

إن السعودية كبقية الدول تسعى من خلال استقطابها للإستثمار الأجنبي المباشر،إلى التأثير الإيجابي على بعض الجوانب الإقتصادية،كتوفير فرص العمل والتأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات.

أولا:أثر الإستثمار الأجنبي على العمالة

إن الإقتصاد السعودي يعاني من تفاقم البطالة،وفي هذا الصدد يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أحد الحلول للتخفيف من حدة البطالة.

وبناءا على المعطيات المتوفرة،فإن الإستثمارات الأجنبية المباشرة توظف 243398 عامل منهم 64 ألف سعودي أي بنسبة 26.5 % أما في سنة 2005 فقد وفرت المشاريع الجديدة المنفذة حوالي 43 ألف فرصة عمل جديدة[224].

في ضوء المعطيات السابقة،فإن أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في السعودية إيجابي رغم تواضع النسبة فهي تمثل فقط 26.5 % من مجموع الوظائف المتاحة ويرجع انخفاض النسبة أي 26.5 % إلى اشتراطية العامل السعودي الذي لا يرضى إلا بالمناصب التي تدفع فيها أموال كثيرة،مما يضطر الشركات الأجنبية إلى الإستعانة بعمال أجانب في المناصب الأخرى التي لا تدفع فيها أموال كثيرة ،وهذا مايفسر العدد الهائل من العمال الأجانب في السعودية.

ثانيا:أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.

يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على على حساب رأس المال ،وبالنظر إلى الجدول رقم (29)،فإن تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في السعودية يتأرجح بين الإيجابي والسلبي،ففي سنة 1996 زادت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من حدة العجز في ميزان المدفوعات بسبب قيمتها السلبية،أما في سنتي 1997 و1998 فكان التأثير الإيجابي ففي الأولى ساهمت التدفقات في تعزيز فائض ميزان المدفوعات وفي الثانية في التخفيف من العجز بسبب القيم الموجبة للتدفقات،وليرجع الأثر السلبي للتدفقات في 1999 و2000 ففي الأولى ساهمت التدفقات في حدة العجز وفي الثانية ساهمت في التقليص من الفائض،بسبب القيم السالبة للتدفقات،أما أثر التدفقات في سنة 2001 فهي إيجابية فقد ساهمت في التخفيف من حدة العجز،أما في ستة 2002 فكان الأثر السلبي فقد ساهمت التدفقات في التقليص من الفائض بسبب القيم السالبة لهذه التدفقات ليستمر الأثر الإيجابي للتدفقات على ميزان المدفوعات من سنة 2003 إلى سنة 2005 بفضل القيم الموجبة والمرتفعة لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

---

[224] - الهيئة العامة للاستثمار، **أداء الإستثمار،**المملكة العربية السعودية، على موقع **www. sagia.gov.sa ،** تاريخ الاطّلاع : 2007/11/27،**مرجع سبق ذكره.**

الجدول رقم (29):ميزان المدفوعات للسعودية في الفترة (1997-2005)

البيان	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الموازين التجارية	**680.4**	**256.1**	**-13149.3**	**4117**	**14388.4**	**9354**	**11873**	**28047**	**51488**	**90663.7**
ميزان حساب رأس المال	**9071.3**	**7753.8**	**5389.3**	**-9308.9**	**-11729**	**-11344**	**-8858**	**-26038**	**-47255**	**-91424.7**
الإستثمار المباشر	**-1229**	**3044**	**4289**	**-780**	**-1884**	**20**	**-615**	**778**	**1942**	**4628**
بنود صافي السهو والخطأ	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الميزان الكلي	**-8390.9**	**8009.9**	**-77600**	**-88972**	**2589**	**-199**	**3015**	**2009**	**4233**	**-761**

المصدر:من إعداد الباحث إنطلاقا من:

- ميزان المدفوعات (1996-1999) صندوق النقد العربي،**التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2002 ،مرجع سبق ذكره**،ص ص320-321.
- ميزان المدفوعات (2000 إلى 2005)صندوق النقد العربي،**التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2006 ،مرجع سبق ذكره**،ص 172.
- قيم الإستثمار الأجنبي المباشر (1996إلى 1997):فارس فوضيل:**أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر...مرجع سبق ذكره**،ص 290.

(1998/2002) ;UNCTAD ,WORLD INVESTMENT REPORT 2004 **;OP .CIT** ,P370 .

(2003/2005);UNCTAD ,WORLD INVESTMENT REPORT 2006 **;OP .CIT** ,P301.

خلاصة الفصل الثالث:

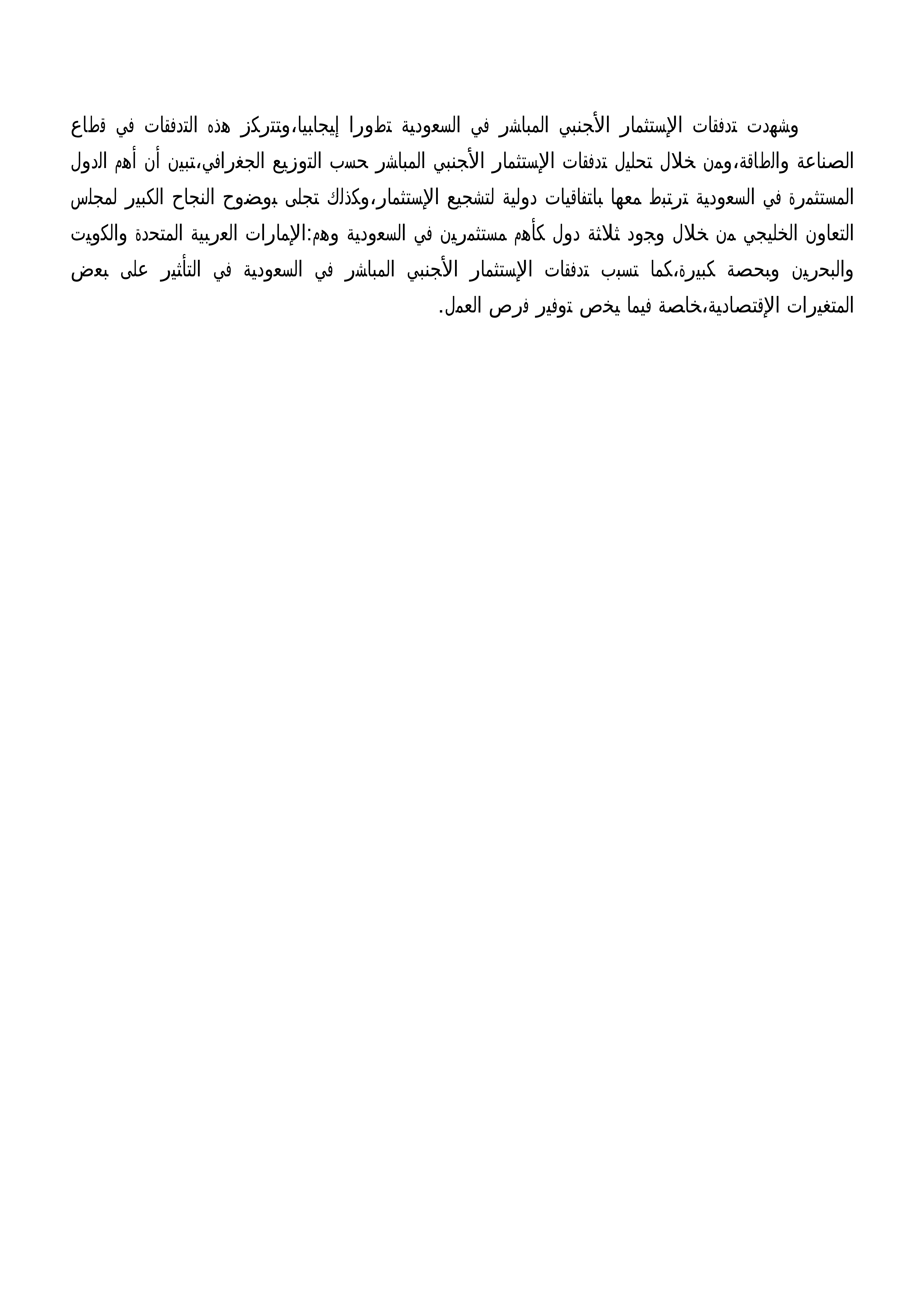
أكدت التجربة السعودية في مجال إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر ،بأن السعودية قد خطت خطوات معتبرة وقطعت شوطا كبيرا في طريق تهيئة المناخ الإستثماري الملائم لجذب رؤوس الأموال الأجنبية،فتبنت السعودية العديد من الإصلاحات الإقتصادية والقانونية والإدارية والتي إنعكست في مجملها على أداء الإقتصاد السعودي.

بحيث تمكنت السعودية من خلال تنفيذ إجراءات محددة للإصلاح الإقتصادي تنبثق من أولويات محلية وليس بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين كما في بعض الدول العربية كالأردن ومصر واليمن ،فقامت السعودية بإعداد سبع خطط للتنمية،مدة كل خطة خمس سنوات،وكانت ترتكز هذه الخطط على تشجيع القطاع الخاص من خلال تطبيق سياسة التخصيص بالدرجة الأولى،وذلك بهدف تنويع الدخل والتقليل من الإعتماد على القطاع النفطي،وهذه الإجراءات كان لها تأثيرها الواضح على التوازنات الكلية،غيرأنها مرتبطة بشكل كبير بالنفط وأسعاره،وهذا رغم تقليص الإعتماد عليه ومحاولة التنويع الإقتصادي،ويفسر ذلك من وجهة نظرنا إلى إرتفاع الحصة السعودية من إنتاج النفط العالمي.

وكذلك تبنت السعودية عدة أنظمة لتشجيع الإستثمار تحوي في طياتها عدة حوافز وضمانات بغرض إغراء المستثمرين على القدوم للإستثمار،وقد شهد المناخ الإداري للبيئة الإستثمارية السعودية تحسنا بعد إنشاء بنيته التحفيزية (نظام الإستثمار الأجنبي المباشر الجديد،الهيئة العامة للإستثمار).

بالإضافة إلى ذلك فإن السعودية تتمتع بالإستقرار السياسي،وسوق واسعة أهم مايميزها العدد السكاني الهائل فضلا عن نصيب الفرد الكبير من الناتج المحلي الإجمالي،ومنشآت البنية التحتية التي تعتبر الأفضل في منطقة الشرق الأوسط،بالإضافة إلى الإهتمام بتنمية الموارد البشرية من خلال إرتفاع نسبة الإنفاق الكبيرة على التعليم،وكذلك يمكن إعتبار السعودية منجما حقيقيا للثروات الطبيعية،كذلك خطت خطوة كبيرة للإنسجام الطبيعي مع العولمة عن طريق إبرام عدة إتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لتشجيع الإستثمار،وعضويتها في مجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه في سنة 1981،وإنضمامها للمنظمة العالمية للتجارة في الربع الأخير من سنة 2005،فضلا عن تجربتها في ميدان إندماج البنوك.

ورغم عوامل جذب الإستثمارات في السعودية المذكورة سلفا،إلا أن هذه الأخيرة تعاني من عدة معوقات أهمها أنظمة العمل وتوفر العمالة الماهرة،الحصول على الأراضي الصناعية،توفير التمويل البنكي وتكلفته،وهي في أغلبها أقل حدة من عدة دول عربية منافسة.



وشهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في السعودية تطورا إيجابيا،وتتركز هذه التدفقات في قطاع الصناعة والطاقة،ومن خلال تحليل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع الجغرافي،تبين أن أهم الدول المستثمرة في السعودية ترتبط معها باتفاقيات دولية لتشجيع الإستثمار،وكذلك تجلى بوضوح النجاح الكبير لمجلس التعاون الخليجي من خلال وجود ثلاثة دول كأهم مستثمرين في السعودية وهم:الإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين وبحصة كبيرة،كما تسبب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في السعودية في التأثير على بعض المتغيرات الإقتصادية،خاصة فيما يخص توفير فرص العمل.

الفصل الرابع:مقارنة تجربة إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والعربية السعودية.

تمهيد:

إن جهود الجزائر والسعوية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال تهيئة المحيط الإقتصادي،وإصدار تشريعات لتشجيع الإستثمار وتكييف إقتصاديتهما مع التحديات العالمية من خلال تبني عدة إجراءات في هذا الشأن،بطبيعة الحال متفاوتة من بلد إلى آخر.

وسوف نتناول في هذا الفصل مقارنة تجربة إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والعربية السعودية من خلال تناول المباحث الثلاثة التالية:-

المبحث الأول:مقارنة التطورات الإقتصادية الكلية والإطار التشريعي الحاكم للإستثمار في البلدين.

المبحث الثاني:مقارنة مميزات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الأخرى ومعوقاته في البلدين.

المبحث الثالث:تقييم تجربة إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدين.

المبحث الأول:مقارنة التطورات الإقتصادية الكلية والإطار التشريعي الحاكم للإستثمار في البلدين.

لقد قامت الجزائر والسعودية بتنفيذ برامج شاملة للإصلاح،فالجزائر باشرت ببرامج الإصلاح بالتعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي،أما السعودية فقد نفذت إجراءات محددة للإصلاح تنبثق من أولويات محلية فحسب،وأهم إختلاف بين النوعين من الإصلاح هو أن الأول (المدعم من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) يكون ضمن برنامج شامل ذي إطار زمني محدد،أما الثاني فيكون مبني على خطوات متعاقبة غير محدد المدة.

وكانت هده الإصلاحات في معظمها ترتكز على استقرار السياسة الإقتصادية الكلية وإصدار قوانين حديثة في مجال تشجيع الإستثمار وسوف نتناول من خلال هذا المبحث:التطورات الإقتصادية الكلية والإطار التشريعي الحاكم للإستثمار من خلال دراسة مقارنة.

المطلب الأول:التطورات الإقتصادية الكلية في البلدين

سوف نتناول من خلال هذا المطلب التطورات الإقتصادية الكلية ومدى تأثيرها في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدين.

أولا:معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

إن الدراسات التي تناولت علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنمو **تلاحظ أن الإستثمار الأجنبي يميل إلى أن يتبع النمو لا أن يقوده**[225] ،من هنا يتبين أن النمو هو الذي يؤثر في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر هذا من جهة،ومن جهة أخرى فإن الإستثمار الأجنبي المباشر ليس بديلا عن الإستثمار المحلي.

ومن خلال الجدول رقم (07) يتبين أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والسعودية قد شهد تطورا ملحوظا خلال الفترة محل الدراسة ومن خلال المقارنة بينهما يتبين أن السعودية قد حققت معدلات نمو أعلى من الجزائر،ويعزى ذلك أساسا إلى:

- ارتفاع حصة إنتاج النفط السعودية،حيث تمثل 30 % من إجمالي ناتج أوبك في حين تقدر حصة الجزائر ب:5.57 %وهذا سنة 2004 [226].أي أن حصة السعودية تعادل تقريبا 6مرات حصة الجزائر،وهذا رغم تقليص السعودية على الإعتماد على النفط إلاأن الحجم الهائل لحصة السعودية في إنتاج النفط يجعل أثره بارزا.
- محاولة التنويع الإقتصادي للسعودية من خلال جعله هدفا في كل خطط التنمية مما كان له أثر نسبي على معدلات النمو.

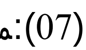
ورغم معدلات النمو الإيجابية جدا في البلدين إلا أن معدل النمو في تقديرنا الخاص في السعودية يلعب دورا إيجابيا في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر أكثر من معدل النمو الذي يلعبه في الجزائر،باعتبار أن

---

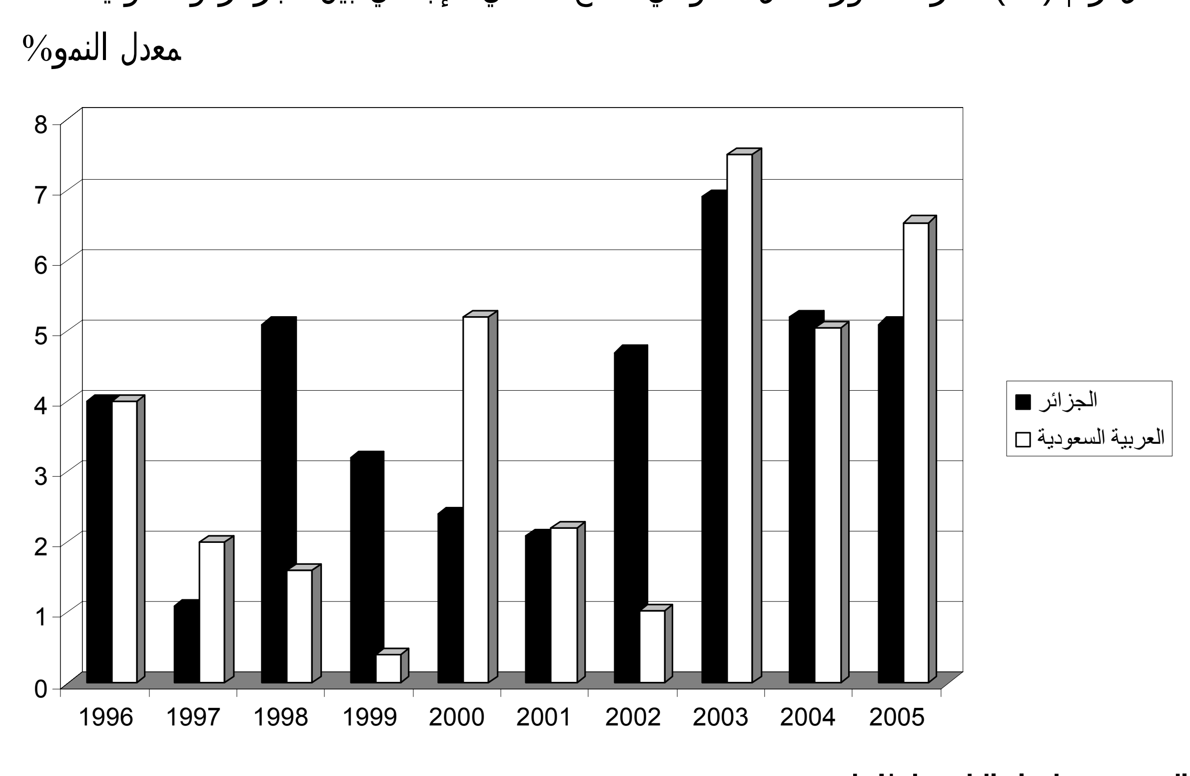
[225]- عبد العزيز قادري،الإستثمارات الدولية،دار هومة،الجزائر،2006،ص198.

[226]- منشورات وزارة الثقافةوالإعلام،**مصادر الطاقة في المملكة العربية السعودية**(البترول والمعادن)،مرجع سبق ذكره،ص90

النمو في السعودية انعكس على مستوى معيشة الأفراد وبالتالي تحسين القوة الشرائية لهم ومنه إرتفاع الطلب وفي الأخير إتساع السوق، في الوقت الذي لم ينعكس فيه النمو في الجزائر.



الشكل رقم (07):مقارنة تطور معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بين الجزائر والسعودية.



المصدر:من إعداد الباحث إنطلاقا من:

روابح عبد الباقي ،غياظ شريف،مرجع سبق ذكره.

Banque d'Algérie، Rapport 2001" **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**"،Op.cit,p84

Banque d'Algérie، Rapport 2005" **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**"،Op.cit,p192

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية،أعداد مختلفة.**

ثانيا:عجز أو فائض الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

يمثل التغير في مؤشر الفائض/العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أهم مؤشر لقياس التوازن الداخلي،كمايمثل أحد أهم مؤشرات السياسة الإقتصادية.

ومن خلال الشكل رقم (08) يتضح أن عجز أو فائض الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والسعودية قد سجل تذبذبا خلال الفترة محل الدراسة،فقد سجلت الجزائر 6 مرات عجز متوالية من سنة 1998 إلى سنة 2003 في المقابل سجلت السعودية نفس الشيء،6 مرات عجز من سنة 1996 إلى سنة 1999 ومن سنة 2001 إلى سنة 2002 ،والملفت للإنتباه أن كلا البلدين سجلا أقصى عجز في سنة 1998 ففي الجزائر تم تسجيل 3.89 % وفي السعودية 10.06 %، لتشهد السنتين 2004 و 2005 تسجيل فائض في الجزائر والسعودية،فالجزائر سجلت فائض ب 6.9 % في سنة 2004 ، و14.2 % في سنة 2005، في المقابل سجلت

السعودية فائض ب11.39 % في سنة 2004 و18.9 % في سنة 2005 ،ويعزى ارتفاع فائض السعودية عن فائض الجزائر إلى حصة إنتاج النفط للسعودية أكبر من حصة إنتاج النفط في الجزائر.

الشكل رقم (08):مقارنة عجز أو فائض الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والعربية السعودية خلال الفترة (1996-2005).

الوحدة %

20
15
10
5
0
-5
-10
-15
1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005
الجزائر
العربية السعودية

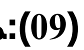
المصدر:من إعداد الباحث إنطلاقا من:

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية**،أعداد مختلفة.

ثالثا: عجز أوفائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

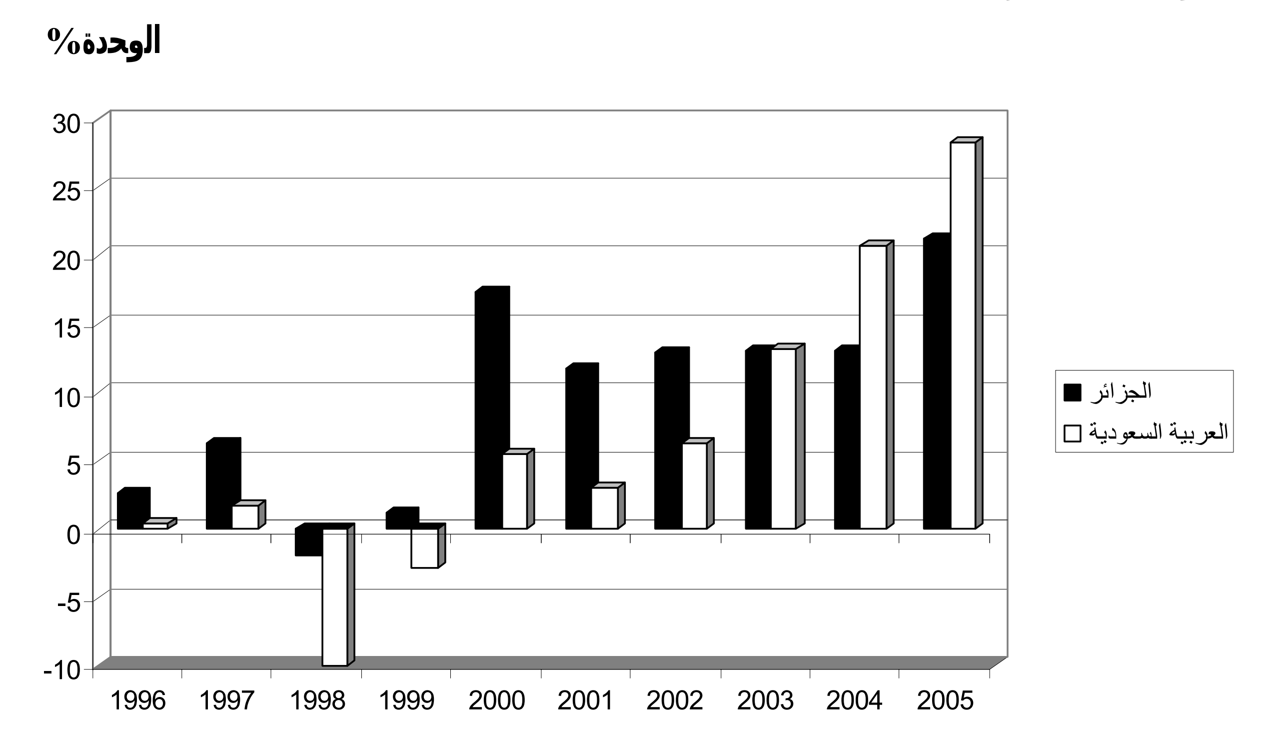
يمثل التغير في مؤشر فائض/عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أهم مؤشر لقياس التوازن الخارجي،كما يمثل أحد مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي.

من خلال ا لشكل رقم (09)،يتضح أن فائض الحساب الجاري قد حقق تطورا ملحوظا في البلدين خلال الفترة محل الدراسة،فما عدا سنة 1998 أين حققت الجزائر عجز قدر ب1.9 % ،والسعودية في سنتي 1998 و1999 قدر على التوالي ب10 % و2.8 % فإن كل سنوات الدراسة الأخرى سجلت تحقيق فائض في البلدين بنسب متفاوتة كانت في أغلبها في السعودية على حساب الجزائر،ويعزى ذلك إلى إرتفاع حصة إنتاج النفط في السعودية عنه في الجزائر.



الشكل رقم (09):مقارنة عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والعربية السعودية خلال الفترة(1996-2005).

الوحدة%



المصدر:من إعداد الباحث إنطلاقا من:

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية،**أعداد مختلفة.
-

رابعا: التضخم

إن معدلات التضخم تؤدي إلى فساد المناخ الإستثماري،ومن هنا المستثمر الأجنبي بحاجة إلى إستقرار سعري،ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز 10 % سنويا،وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للإستثمارات الوطنية أو الأجنبية،ويضاف على ذلك أن التضخم يشوه النمط الإستثماري،حيث يتجه المستثمرون إلى الأنشطة قصيرة الأجل،وينفرون من الإستثمارات طويلة الأجل.[227]

من خلال الشكل رقم (10) يتبين أن معدلات التضخم قد تراجعت في البلدين،خاصة في الجزائر فبعد ماكان معدل التضخم 18.5 % سنة 1996 أي تجاوز 10 % وهذا مايعني تأثيره السلبي على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة،تراجع هذا المعدل إلى 1.6 % سنة 2005 وبالتالي الإستقرار الإقتصادي،أما السعودية فقد سجلت خلال فترة الدراسة كلها معدلات تضخم متدنية مع تراجع طفيف من 0.8 % سنة 1996 إلى 0.3 % في سنة 2005،مما يعني الإستقرار الإقتصادي وتأثيره الإيجابي على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

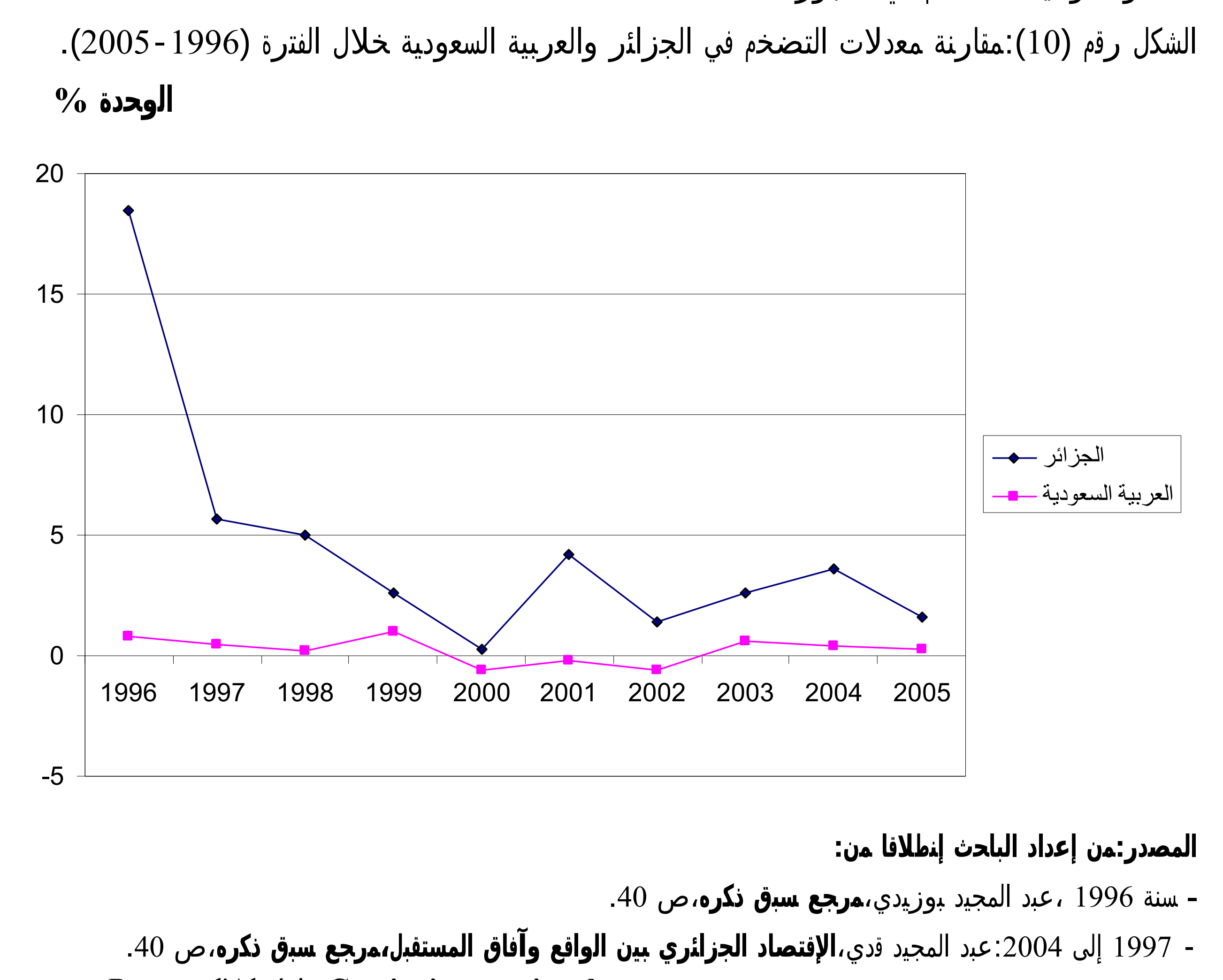
---

[227]- سعيد النجار،**آفاق الإستثمار في الوطن العربي**،إتحاد المصارف العربية،القاهرة،1992،ص66.

ويعزى المعدلات المتدنية للتضخم في السعودية أساسا إلى إنتهاج نظام سعر الصرف الثابت،في المقابل فإن تراجع معدلات التضخم في الجزائر إلى تراجع قيمة الدينار والتعديلات التي أجريت على أسعار السلع المدعومة وسياسة التحكم في الأجور.

الشكل رقم (10):مقارنة معدلات التضخم في الجزائر والعربية السعودية خلال الفترة (1996-2005).

الوحدة %



المصدر:من إعداد الباحث إنطلاقا من:

- سنة 1996 ، عبد المجيد بوزيدي،**مرجع سبق ذكره**،ص 40.
- 1997 إلى 2004:عبد المجيد قدي،**الإقتصاد الجزائري بين الواقع وآفاق المستقبل،مرجع سبق ذكره**،ص 40.

Banque d'Algérie،**Comite international monetaire et financier, Op.cit**,p 08.

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية**،أعداد مختلفة.

خامسا:سعر الصرف

يتأثر الإستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الصرف،وذلك بإعتبار أن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى حدوث تغيرات في الربحية النسبية للعوائد الإستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها،كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الإستثماري باعتبارها تعيق وتصعب القيام بدراسات الجدوى،كما أنها تعرض المستثمر لخسارة باهضة غير متوقعة.[228]

---

[228]- صقر عمر،**العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية،مصر،2000،ص 51.

الجدول رقم (30):مقارنة نظام الصرف في الجزائر والعربية السعودية

البيان	نظام الصرف	السلة
الجزائر	تعويم مدار	الدولارالأمريكي
العربية السعودية	ثابت	الدولار الأمريكي

المصدر:من إعداد الباحث إنطلاقا من:

- صندوق النقد العربي،**التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2002،مرجع سبق ذكره**،ص330.

إن نظام الصرف المعتمد في الجزائر هو التعويم المدار أمام الدولار،في الوقت الذي كان من الأفضل انتهاج نظام الصرف الثابت للدينار بالأورو الذي يظهر كسلسلة طبيعية ناتجة على اتفاق الشراكة الأخير بين الجزائر والإتحاد الأوروبي[229] وحتى بدون اتفاق الشراكة فالإتحاد الأوروبي هو الشريك الأول للجزائر من خلال الصادرات والواردات بين الطرفين،زيادة عن مجموعة دول الإتحاد الأوروبي المستثمرة في الجزائر.

إن تثبيت الدينار الجزائري بالأورو يحقق جملة من الإيجابيات خصوصا فيما يتعلق بجذب الإستثمار الأجنبي المباشر أهمها:[230]

-الأورو يعطي للمستثمر الأجنبي القدرة على اتخاذ القرار وفق قواعد موضوعية مما يدفع بتدفق رؤوس الأموال الأوروبية الخاصة نحو الدول التي تقوم بعملية التثبيت،وهو مايساعدها على تمويل مديونيتها العامة والخاصة.

-الإنفتاح على السوق المالية الأوروبية يؤدي إلى رفع كفاءة السوق المالي في الدول التي تقوم بعملية التثبيت ويؤمن عملاتها من التهريب والمضاربة،ويدفع السلطات إلى الضغط على الأسعار والعجز الميزاني والمديونية وهو من شأنه أن يدعم ثقة المستثمر الأجنبي والمحلي.

الـمقارنة فـإن نظام الصـرف المعتمد في السعودية هو نظام الصرف الثابت للريال مقابل الدولار أفضل خيار باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية المستثمر الأول في السعودية والشريك الرئيسي التجاري لها هذا من جهة،ومن جهة أخرى فإن انتهاج نظام سعر الصرف الثابت يؤدي في العادة إلى تراجع معدلات التضخم واستقرار السياسة النقدية.

وبالنظر إلى واقع سعر صرف الريال السعودي نجد أنه مرتبط ومقيم بسعر 3.75 ريال للدولار،في الوقت الذي تراجع فيه سعر صرف الدينار الجزائري من 54.77 دينار للدولار سنة 1996 إلى 73.37 دينار للدولار في سنة 2005،ويرجع ذلك أساسا إلى ضعف إنتاجية ونمو القطاعات خارج المحروقات.

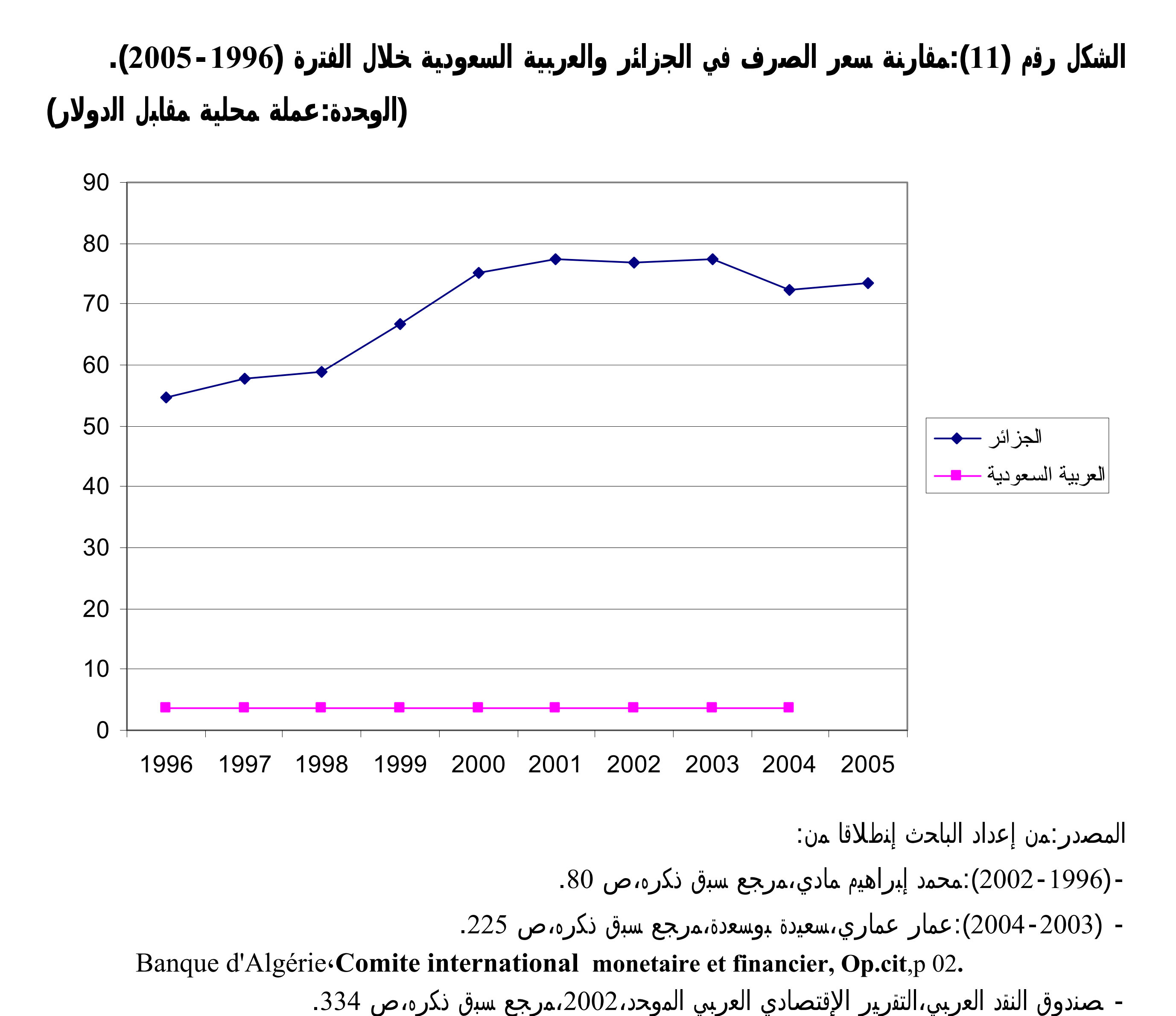
---

[229]- محمد بن بوزيان،الطاهر زياني،**الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس والمغرب**، الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة البليدة،21-22 ماي 2002،ص282.

[230]-أحمد باشي،**الآثار المحتملة لإتفاق الشراكة الأوروبية على الإقتصاد الجزائري**،مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر،العدد 10،2004،ص25 .

الشكل رقم (11):مقارنة سعر الصرف في الجزائر والعربية السعودية خلال الفترة (1996-2005).

(الوحدة:عملة محلية مقابل الدولار)



المصدر:من إعداد الباحث إنطلاقا من:

-(1996-2002):محمد إبراهيم مادي،مرجع سبق ذكره،ص 80.

- (2003-2004):عمار عماري،سعيدة بوسعدة،مرجع سبق ذكره،ص 225.

Banque d'Algérie، **Comite international monetaire et financier, Op.cit**,p 02**.**

- صندوق النقد العربي،التقرير الإقتصادي العربي الموحد،2002،مرجع سبق ذكره،ص 334.

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية المنظمة للإستثمار في البلدين

شرع المشرع الجزائري في تعديل قوانين الإستثمار بموجب المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993،والذي أعيد النظر فيه سنة 2001 بموجب الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001،أما المشرع السعودي فقد أصدر نظام الإستثمار الأجنبي الجديد بعد خمسة سنوات تقريبا من بدء العمل على تعديله من خلال استمزاج أراء خبراء الإقتصاد والإستئناس بتجارب الدول الأخرى وجهات حكومية وغير حكومية.

إن التعديلات في قوانين الإستثمار للبلدين كانت بهدف منح المزيد من الضمانات للمستثمرين الأجانب وتحسين الجو العام للإستثمار.

وسوف نحاول من خلال هذا المطلب إبراز مدى توفر المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها أي قانون استثمار ناجح في إطار **مقارنة بين قانون الإستثمار الجزائري والسعودي**.

أولا:مبدأ حرية الإستثمار

تم تكريس مبدأ حرية الإستثمار لأول مرة في الجزائر من خلال القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض[231]،ثم أكد عليه المشرع في المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الإستثمار[232] وكذا الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار[233].

ومن أجل إزالة قيود الإستثمار وتجسيد مبدأ الحرية الإقتصادية،وسع المشرع الجزائري قطاع النشاط الإقتصادي ليشمل إلى جانب نشاطات إنتاج السلع والخدمات،المساهمة في رأسمال مؤسسة بمساهمات نقدية أو عينية واستعادة النشاطات في إطار الخوصصة.

لكن المادة 04 من الأمر رقم 03/01 وضعت شرطا يقضي: ...مراعات التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة،من شأنه تقليص الحرية التي سعى المشرع إلى تكريسها من ابتداءا من سنة 1990 ،إلى جانب غموض بعض العبارات الواردة في القانون فعبارة النشاطات المقننة ليس لها معنى محدد خاصة وأنه لاتوجد أي نصوص تطبيقية تحدد النشاطات المعنية.

---

[231]- المادة 183 من القانون رقم 10/90 المؤرخ في 18 أفريل 1990 تنص على مايلي:يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات إقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة والمؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي..،الجريدة الرسمية رقم 16 المؤرخة في 18 أفريل 1990.

[232]- المادة 03 من المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 الخاص بترقية الإستثمار،الجريدة الرسمية رقم 64 المؤرخة في 10 أكتوبر 1993.

[233]- تنص المادة 04 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار على مايلي:تنجز الإستثمارات في حرية تامة مع مراعات التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة...،الجريدة الرسمية رقم 47 المؤرخة في 27 أوت 2001،ص 05.

إن من مؤشرات حرية الإستثمار في الجزائر إلغاء التصريح المسبق المعمول به مسبقا طبقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة من المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الإستثمار حيث لم يعد هذا الإجراء شرطا إجباريا للإستثمار غير أن ما تجدر الإشارة إليه بشأن إلغاء التصريح المسبق أن يشمل فقط الإستثمارات التي لم تستفد من المزايا أما الإستثمارات المستفيدة من المزايا قبل إنجازها فإنها تخضع لتصريح مسبق لدى وكالة تطوير الإستثمار[234].

أما فيما يخص نظام الإستثمار الأجنبي في السعودية،وبعد القراءة المتأنية لكل مواده لم نجد مادة صريحة تكرس حرية الإستثمار،وإنما توجد المادة الخامسة من نظام الإستثمار الأجنبي التي تنص: يجوز أن تكون الإستثمارات الأجنبية التي يرخص لها للعمل طبقا لأحكام هذا النظام بإحدى الصورتين الآتيتين: منشآت مملوكة لمستثمر وطني ومستثمر أجنبي،منشآت مملوكةبالكامل لمستثمر أجنبي[235].

حيث أن هذه المادة توحي بحرية الإستثمار من خلال تكريس حرية الإختيار للمستثمر الأجنبي بين الإستثمار المشترك والإستثمار المملوك بالكامل له.

غير أن هناك المادة الثالثة من نفس النظام تنص: يختص المجلس بإصدار قائمة أنواع النشاط المستثنى من الإستثمار الأجنبي[236].من شأنها تقليص حرية الإستثمار،باعتبار هناك أنشطة ليست في متناول المستثمر ،وكذلك المادة الثانية من نفس النظام التي تنص: مع عدم الإخلال بما تقضي به الأنظمة والإتفاقيات،يصدر لإستثمار رأس المال الأجنبي في أي نشاط إستثماري في المملكة بصفة دائمة أو مؤقتة ترخيص من الهيئة،ويجب على الهيئة أن تبت في طلب الإستثمار خلال ثلاثين يوما من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة في اللائحة..[237]،كذلك عامل الترخيص من شأنه تقليص حرية الإستثمار لذلك تسعى السعودية جاهدة إلى استبدال الترخيص بالتسجيل.

ثانيا:مبدأ المساواة

بصفة عامة فإن المقصود بمبدأ المساواة هو عدم التمييز في المعاملة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب من حيث الحقوق والإمتيازات ،وفي هذا المجال يجب التفرقة بين التمييز في المعاملة والإختلاف في المعاملة،لأن الدولة المستقبلة لرؤوس أجنبية تحتفظ بحق منح معاملة خاصة لمستثمر ما دون أن يكون لها النية في التمييز بينه وبين المستثمرين الآخرين وذلك من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها الإقتصادية.

---

[234] - الجيلالي عجة،**مرجع سبق ذكره**،ص 680.

[235] - الهيئة العامة للإستثمار،**نظام الإستثمار الأجنبي**،المملكة العربية السعودية،على موقع:www.sagia.gov.sa، تاريخ الإطلاع:2007/1/27.

[236] - **نفس المرجع**

[237] - **نفس المرجع.**

ولقد أكد المشرع الجزائري على مبدأ المساواة في المادة 14 من الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الإستثمارحيث تنص:يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بمثل مايعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالإستثمار، ويعامل جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب نفس المعاملة مع مراعات أحكام الإتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية[238].

ومن جانب المشرع السعودي كذلك أكد على مبدأ المساواة من خلال المادة السادسة من نظام الإستثمار الأجنبي حيث تنص: يتمتع المشروع المرخص له بموجب هذا النظام بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني حسب الأنظمة والتعليمات[239].

ثالثا:مبدأ إستقرار التشريع

الأصل أن العقود المبرمة بين الدولة والمستثمر الأجنبي تخضع لمختلف التغييرات أو التعديلات التي تلحق بالقانون الحاكم لها خصوصا عندما هذا القانون هو القانون الوطني للدولة المتعاقدة،لكن هذا الأمر يحبذه المستثمر الأجنبي الذي يتجنب لجوء الدولة إلى إنهاء العقد بإيرادتها المنفردة وبالتالي يعمل على الحد من دور القانون الوطني للدولة أو الحد من اختصاصها التشريعي بأن لاتقوم بتغيير أو تعديل قانونها الوطني الواجب التطبيق على العقد أو يمس بهذا الأخير،وهذا مايعرف بشروط الإستقرار التشريعي وعدم المساس بالعقد[240].
بمعنى أن مبدأ استقرار التشريع يتمثل في تعهد الدولة بعدم تغيير الإطار القانوني الذي يحكم الإستثمارات والذي في ظله يتم إبرام عقود وإتفاقيات الإستثمار،وحتى إن تغير الإطار أو خضع لمراجعات فإن الإستثمارات المنجزة في إطار قانون معين لاتخضع لهذه المراجعات إلا ذا طلب المستثمر ذلك صراحة.

ولقد أكد المشرع الجزائري على هذا المبدأ في المادة 15 من الأمر 03/01 النتعلق بتطوير الإستثمار التي تنص على مايلي: لاتطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الإستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة[241].نستشف من خلال أحكام هذه المادة أن المشرع الجزائري لم يضمن استقرار التشريع للمستثمر فحسب وإنما كذلك منحه فرصة الإستفادة من الإمتيازات الجديدة التي يتضمنها التشريع الجديد.

---

[238] - الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار ،الجريدة الرسمية رقم 47 المؤرخة في 27 أوت 2001.

[239] - الهيئة العامة للإستثمار،**نظام الإستثمار الأجنبي**،المملكة العربية السعودية،على موقع:www.sagia.gov.sa، تاريخ الإطلاع:2007/1/27،**مرجع سبق ذكره.**

[240] - محمد إقلولي،**شروط الإستقرار التشريعي المدرجة في عقود الدولة في مجال الإستثمار**،المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية ،كلية الحقوق،جامعة مولود معمري،تيزي وزوا،عدد01 جانفي 2006،ص97.

[241] - الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار ،الجريدة الرسمية رقم 47 المؤرخة في 27 أوت 2001.

أماالمشرع السعودي لم يؤكد على مبدأ عدم إستقرار التشريع وذلك من خلال المادة الرابعة عشرة من نظام الإستثمار الأجنبي: تعامل جميع الإستثمارات الأجنبية المرخص لها بموجب هذا النظام طبقا لأحكام الضرائب المعمول بها في المملكة العربية السعودية ومايطرأ عليها من تعديلات[242].أي أن المستثمر الأجنبي قد يخضع لضرائب في المستقبل لاتناسبه،وكذلك المادة السادسة عشرة من نفس النظام التي تنص لا يخل تطبيق هذا النظام بالحقوق المكتسبة للإستثمارات الأجنبية القائمة بصورة نظامية قبل نفاذ هذا النظام،ومع ذلك فإن ممارسة هذه المشروعات لنشاطها أو زيادة رأسمالها تخضع لأحكامه[243].

وهذا يعني أن الإستثمارات القائمة قبل صدور هذا النظام،تصبح خاضعة له حتى ولو لايخدم مصالحها كالزيادة في ثقل النظام الجبائي على الإستثمارات الأجنبية بها.

رابعا:مبدأ حرية التحويل

لقد كرس المشرع مبدأ حرية التحويل، وهذا مانصت عليه صراحة المادة 126 من الأمر رقم 03-11 :رؤوس الأموال وكل النتائج والمداخيل والفوائد والإيرادات وسواها من الأموال المتصلة بالتمويل يسمح بإعادة تحويلها وتتمتع بالضمانات المنصوص عليها في الإتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر[244].

وكذلك أكد المشرع السعودي على مبدأ حرية التحويل من خلال المادة السابعة من نظام الإستثمار الأجنبي حيث تنص: يحق للمستثمر الأجنبي إعادة تحويل نصيبه من بيع حصته،أو من فائض التصفية أو الأرباح التي حققتها المنشآت للخارج أو التصرف فيه بأية وسيلة مشروعة أخرى،كما يحق له تحويل المبالغ الضرورية للوفاء بأية إلتزامات تعاقدية خاصة بالمشروع[245].

خامسا:تكريس التحكيم الدولي كوسيلة لتسوية المنازعات

لقد تم تكريس التحكيم الدولي كوسيلة لتسوية المنازعات بموجب المرسوم التشريعي رقم09/93 المؤرخ في25 أفريل 1993 المعدل والمتمم للأمر رقم 154/66 المؤرخ في 8 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات المدنية الذي أضاف إلى الكتاب الثامن فصلا رابعا تحت عنوان في الأحكام الخاصة بالتحكيم الدولي وطبقا للمادة 458 مكرر:يعتبر دوليا... التحكيم الذي يخص النزاعات المتعلقة بمصالح التجارة الدولية ..إن عبارة مصالح التجارة الدولية الواردة في هذه المادة تؤكد على نية المشرع في توسيع مجال التحكيم الدولي تماشيا مع التطورات الدولية في هذا المجال[246].

---

[242]- الهيئة العامة للإستثمار،**نظام الإستثمار الأجنبي**،المملكة العربية السعودية،على موقع:www.sagia.gov.sa، تاريخ الإطلاع:2007/1/27،**مرجع سبق ذكره.**

[243]- **نفس المرجع.**

[244]- الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض ،الجريدة الرسمية رقم 52 الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003.

[245]- الهيئة العامة للإستثمار،**نظام الإستثمار الأجنبي**،المملكة العربية السعودية،على موقع:www.sagia.gov.sa، تاريخ الإطلاع:2007/1/27،**مرجع سبق ذكره.**

[246]- عيبوط محند وعلي،**مرجع سبق ذكره**،ص75.

كما أقر الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الإستثمار مبدأ التحكيم الدولي كأسلوب لتسوية الحلافات بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية حيث تنص المادة 17 على: يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يكون بسبب المستثمر أوبسبب إجراء إتخذته الدولة الجزائرية ضده،للجهات القضائية المختصة،إلا في حالة وجود إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية،تتعلق بالمصالحة والتحكيم،أو في حالة وجود إتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناءا على تحكيم خاص[247].

إن من أهم إهتمامات الإتفاقيات الثنائية مسألة تسوية المنازعات في حالة عدم التوصل إلى حل ودي فيعرض النزاع على مركز تسوية المنازعات الخاصة بالإستثمارات(CIRDI) أو تحكيم غرفة التجارة الدولية (CIC)،وفي هذا الشأن الجزائر صادقت على إتفاقية نيويورك المؤرخة في 10 جوان 1958 الخاصة بالإعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية،كما انضمت إلى المركز الدولي لتسوية المنازعات الخاصة بالإستثمارات الأجنبية.

أما المشرع السعودي فقد أكد على مسألة تسوية النزاعات من خلال التحكيم الدولي في المادة الثالثة عشرة من نظام الإستثمار الأجنبي التي تنص: مع عدم الإخلال بالإتفاقيات التي تكون المملكة العربية السعودية طرفا فيها[248]:

- تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين الحكومة والمستثمر الأجنبي فيما له علاقة باستثماراته المرخص لها بموجب هذا النظام وديا قدر الإمكان،فإذا تعذر ذلك يحل الخلاف حسب الأنظمة.
- تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي وشركائه السعوديين فيما له علاقة باستثماراته المرخصة بموجب هذا النظام وديا قدر الإمكان،فإذا تعذر ذلك يحل الخلاف حسب الأنظمة.

والسعودية كذلك صادقت على إتفاقية نيويورك،وانضمت إلى المركز الدولي لتسوية المنازعات الخاصة بالإستثمارات الأجنبية (CIRDI).

سادسا:ضمان عدم مصادرة الأملاك

أكد المشرع الجزائري على ضمان عدم مصادرة الأملاك من خلال المادة 16 من الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الإستثمار حيث تنص لايمكن أن تكون الإستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية،إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، ويترتب على المصادرة تعويض عادل.[249]

---

[247]- الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار ،الجريدة الرسمية رقم 47 المؤرخة في 27 أوت 2001.

[248]- الهيئة العامة للإستثمار،**نظام الإستثمار الأجنبي**،المملكة العربية السعودية،على موقع:www.sagia.gov.sa ،تاريخ الإطلاع:2007/1/27،**مرجع سبق ذكره.**

[249]- الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار ،الجريدة الرسمية رقم 47 المؤرخة في 27 أوت 2001.

أما المشرع السعودي فقد أكد على ضمان عدم مصادرة الأملاك من خلال المادة الحادية عشرة من نظام الإستثمار الأجنبي التي تنص: لاتجوز مصادرة الإستثمارات التابعة للمستثمر الأجنبي كلا أوجزءا إلا بحكم قضائي كما لايجوز نزع ملكيتها كلا أو جزءا إلا للمصلحة العامة مقابل تعويض عادل وفقا للأنظمة والتعليمات[250].

ويمكن تلخيص كل ما سبق في الجدول الموالي:

الجدول رقم (31):مقارنة المبادئ الأساسية المنظمة للإستثمار في الجزائر والعربية السعودية:

البيان	حرية الإستثمار	المساواة	استقرار التشريع	حرية التحويل	التحكيم الدولي وسيلة لتسوية المنازعات	ضمان عدم مصادرة الأملاك
الجزائر	**مطلقة نسبيا**	**مكرسة**	**موجود**	**مضمونة**	**معمول به**	**مضمونة**
العربية السعودية	**غير مطلقة**	**مكرسة**	**غير موجود**	**مضمونة**	**معمول به**	**مضمونة**

المصدر:من إعداد الباحث

المطلب الثالث:الحوافز المالية والمادية المقدمة من طرف البلدين.

إن التشريع الجزائري والتشريع السعودي يمنحان المشاريع الإستثمارية عدة حوافز مالية ومادية وتمويلية بهدف جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة،وسوف نحاول من خلال هذا المطلب مقارنة الحوافز المالية والمادية والتمويلية الممنوحة من طرف الجزائر والسعودية.

أولا:الحوافز الضريبية:

إن منح الحوافز الضريبية في الجزائر والسعودية يتم حسب أنظمة الإستثمار في البلدين،مع تسجيل اختلاف تلك الأنظمة،حيث هذه الأخيرة تم وضعها بناءا على مختلف الظروف الإقتصادية والإجتماعية وماتطلبته الأهداف التي يفترض تحقيقها من وراء إجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر.

إن مايهم المستثمر الأجنبي هو المعدل الضريبي الذي يخضع له بعد فترة الإعفاء باعتبار هذه الأخيرة مؤقتة وليست دائمة ومنه سنقوم بمقارنة الضريبة على أرباح الشركات في البلدين من خلال الجدول الموالي .

---

[250]- الهيئة العامة للإستثمار،**نظام الإستثمار الأجنبي**،المملكة العربية السعودية،على موقع:www.sagia.gov.sa، تاريخ الإطلاع:2007/1/27،**مرجع سبق ذكره.**

الجدول رقم (32):مقارنة الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر والعربية السعودية

البيان	نوع الضريبة	معدل الضريبة
الجزائر	**نسبية**	**%25**
العربية السعودية	**تصاعدية بالشرائح**	- **أدنى معدل 20 %** - **أعلى معدل 30 %**
معدلات الضرائب على مستوى العالم		**15 -20%**

المصدر:من إعداد الباحث إنطلاقا من:

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية،**الكويت،2000،ص136.
- صديق محمد عفيفي،**تطوير الإدارة لجذب الإستثمار نماذج ومقترحات عملية**،مؤتمر الإستثمار والتمويل:تطوير الإدارة العربية لجذب الإستثمار،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة،2006،ص99.

من خلال الجدول رقم (32)،يتضح أن معدل الضريبة على أرباح الشركات في السعودية أقل عبئ على المستثمر منه في الجزائر،باعتبار أن المعدل في السعودية يتراوح بين 20-30 % بينما في الجزائر 25 % ،وكلا البلدين لا يواكبان معدلات الضرائب على المستوى العالمي والتي تقدر من 20/15 % مما يستدعي ضرورة الإصلاح.

أما فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات فتقدر ب10 سنوات بالنسبة للجزائر،ومن 5 إلى 10 سنوات بالنسبة للسعودية.

وبخصوص الحقوق الجمركية فالجزائر تطبق نسبة منخفضة فيما يخص التجهيزات المستوردة دون ذكر النسبة،أما في السعودية يتم منح الإعفاءات الجمركية على واردات المشروعات.

وتجدر الإشارة أن تشريعات الإستثمار في كلا البلدين تمنح الحوافز والإعفاءات الضريبية في إطار عام بمعنى عدم الربط بين الإعفاءات الضريبية والأداء التصديري والتكنولوجيا المستخدمة ومدى توفير فرص العمل التي يفترض أن توفرها المشاريع الإستثمارية،وقد ثبت أن اتباع سياسة الحوافز الموجهة هو أكثر جدوى من اعتماد سياسة مفتوحة للإعفاءات والحوافز تشمل كل القطاعات والصناعات،وهذا باعتبار الحوافز والإعفاءات التي توفرها الدولة تمثل تكلفها يتحملها الإقتصاد وخاصة الميزانية العامة للدولة ،والتي تسعى من ورائها إلى تحقيق مردود إيجابي،ومنه فإن توجيه هذه الحوافز يعود بأعظم الفوائد على البنية الإقتصادية.

ثانيا:الحوافز المادية

تشترك الجزائر والسعودية فيما يخص الحوافز المادية من خلال عرض أراضي على المستثمرين لمزاولة النشاط وهذا بموجب النصوص القانونية.

ثالثا:الحوافز التمويلية

تشترك الجزائر والسعودية بأن لكلاهما صندوق خاص يتولى منح هذه الحوافز التمويلية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

الجزائر:

-أنشأ صندوق لدعم الإستثمار في شكل حساب تخصيص خاص يوجه لتمويل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للإستثمارات ،ولاسيما منها النفقات بعنوان أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع.

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف،فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز المشروع

السعودية:

-تتحمل الدولة 15 % من الضرائب المفروضة على أرباح الشركات التي تزيد عن مائة ألف ريال.

-الحصول على القروض الصناعية وفقا لأحكام صندوق التنمية الصناعية.

-تمنح قروض ميسرة للمشروعات الصناعية التي تنجز بموجب بنود إتفاق دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الرابع:الهيئات الداعمة للإستثمار في البلدين

في مجال تدعيم الإطار القانوني للإستثمار في الجزائر والسعودية،تم إنشاء هياكل إدارية ترمي لمساندة وتطوير مشاريع الإستثمار في البلدين.

هذا وتشترك الجزائر والسعودية في تعدد الهيئات الداعمة للإستثمار،وتختلف من حيث العدد،ففي الجزائر وزارة المساهمات وترقية الإستثمار ،الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار،المجلس الوطني للإستثمار،أما في السعودية فهناك:المجلس الأعلى الإقتصادي والهيئة العامة للإستثمار.

والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو:هل أن تعدد الهيئات الداعمة للإستثمار في البلدين مساعد أو معرقل لإجتذاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ؟.

بالنسبة للجزائر فيرى المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار السيد عبد المجيد بغدادي:بأن التعددية كانت من الممكن أن تكون معرقلا لإجتذاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في حالة ما إذا كانت هذه المؤسسات في تشابك،لكن هناك تسلسل واضح وصريح بينهم،فتوجد هناك ثلاث مؤسسات مكلفة مباشرة بتطوير الإستثمار في الجزائر،المجلس الوطني للإستثمار الذي يخول له الحكم والفصل في أي قضية أو تساؤل متعلق بالإستثمار،يترأسه رئيس الحكومة ويجمع الوزراء المكلفين بالقطاعات الإقتصادية ،وزير المساهمات وترقية الإستثمار المكلف لقيادة مسار الخوصصة في الجزائر وفي الأخير الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار[251].

---

[251]- مجلة دليل المستثمر العربي،**مرجع سبق ذكره**،ص 38.

في الوقت الذي يرى فيه الدكتور **محمد قويدري أن** هناك تداخلا بين المجلس الوطني للإستثمار (CNI) والوكالة الوطنية لدعم الإستثمار **(ANDI)** فيما يخص منح المزايا و الحوافز للمستثمرين من جهة،وبين الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بترقية الإستثمار**(MDPPI)** والوكالة الوطنية لدعم الإستثمار من جهة ثانية،حيث تمثل صلاحية هذه الأخيرة أي **(ANDI)** صلاحيات المديرية العامة للإستثمار لدى **(MDPPI)** مما يوحي بعدم التنسيق بين الهيئات العامة[252].

إن مالمسته من خلال عرض مختلف مهام هذه الهيئات هو التشابه في بعض منها ،ممايدل على عدم التنسيق هذا من جهة،ومن جهة أخرى كان من الممكن اختصار الثلاثة هيئات إلى هيئتين،أو إنشاء هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الإستثمارات الأجنبية فقط من شأنه إعطاء دفع قوي لحركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

بالنسبة للسعودية فإنه توجد هيئتان لدعم الإستثمار،المجلس الاقتصادي الأعلى والهيئة العامة للإستثمار ،ومن خلال عرض مختلف مهامهما،يتبين أنه ليس هنالك تداخل بين مهام المجلس الإقتصادي الأعلى ومهام الهيئة العامة للإستثمار بل بالعكس هناك تكامل وتسلسل واضح ممايدل على التنسيق ،فالمجلس الإقتصادي الأعلى يتولى إصدار قائمة الأنشطة المستثناة من الإستثمار الأجنبي المباشر فضلا عن إشرافه عن الهيئة العامة للإستثمار التي تقوم بإعطاء تراخيص الإستثمار في الأنشطة غير المستثناة من الإستثمار الأجنبي المباشر.

وكذلك تشترك السعودية مع الجزائر في عدم وجود هيئة مكلفة بإدارة الإستثمارات الأجنبية فقط.

ويمكن تلخيص ماسبق في الجدول التالي.

الجدول رقم (33):مقارنةالهيئات الداعمة للإستثمار في الجزائر والعربية السعودية

البيان	الهيئات الداعمة للإستثمار	التنسيق بين الهيئات	هيئة مختصة في الإستثمارات الأجنبية
الجزائر	**-وزارة المساهمات وترقية الإستثمار. -المجلس الوطني للإستثمار - الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.**	**غير موجود**	**غير موجودة**
العربية السعودية	**-المجلس الإقتصادي الأعلى. - الهيئة العامة للإستثمار.**	**موجود**	**غير موجودة**

المصدر:من إعداد الباحث.

وللتعرف على الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار والهيئة العامة للإستثمار بشكل خاص باعتبارهما الهيئات الأساسية للإستثمار في البلدين،نورد الجدول الموالي.

[252] - محمد قويدري،**مرجع سبق ذكره**،ص 206.

الجدول رقم (34):مقارنة بين الوكالة لتطوير الإستثمار والهيئة العامة للإستثمار.

البيان	الدول الجزائر	العربية السعودية
إسم الهيئة	**الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار**	**الهيئة العامة للإستثمار**
مقرها	**الجزائر العاصمة**	**الرياض العاصمة**
نوع فروعها	**هياكل غير مركزية في الداخل ومكاتب تمثيل في الخارج**	**فروع ومكاتب داخلها وخارجها.**
طبيعتها القانونية	**مؤسسة عمومية(طابع إداري)**	**شخصية إعتبارية**
إنشائها	**المرسوم التنفيذي رقم 01-281 لسنة 2001.**	**المرسوم الملكي م/1 لسنة 2000.**
مجلس إدارتها	**- ممثل رئيس الحكومة رئيسا - ممثلي سبعة وزارات وبنك الجزائر والغرفة التجارية ومنظمة أرباب العمل . - مدير عام وأمين عام**	**- محافظ رئيس بمرتبة وزير. - ممثلي تسعة وزارات. - ممثل عن مؤسسة النقد العربي السعودي. - عضوان من القطاع الخاص.**
تحت سلطة	**رئاسة الحكومة والمجلس الوطني للإستثمار.**	**المجلس الإقتصادي الأعلى**
عدد العاملين بها	**150**	**200**
مقدم الخدمات	**الشبك الوحيد المركزي**	**مركز الخدمة الشاملة**

المصدر:

-مجلة الإقتصاد والأعمال،**إستراتيجية الإستثمار في السعودية**،مرجع سبق ذكره،ص68.

- فارس فوضيل،أهمية الإستثمار الأجنبي...،**مرجع سبق ذكره**،ص317.

من خلال الجدول رقم (34) يتبين لنا:

- تشترك الهيئة الجزائرية والسعودية فكون لكل منهما فروع في الداخل والخارج ،الفروع في الخارج بهدف الترويج لفرص الإستثمار.

- تشابه الهيئتان من حيث الطبيعة القانونية.

- تشابه الهيئتان من حيث وجود مراكز لتقديم الخدمات في مجال الإستثمار (الشباك الوحيد اللامركزي،مركز الخدمة الشاملة).

- فيما يخص مجلس إدارة الهيئتين فهناك تشابه من خلال:

-ممثلي الوزارات كأعضاء في مجلس الإدارة،مع اختلاف العدد،حيث يوجد سبعة ممثلي وزارات في الجزائر وتسعة ممثلي وزارات في السعودية.

- مشاركة أحد البنوك في مجلس إدارة الهيئة.

وأوجه الإختلاف تتمثل في:

- يترأس الهيئة الجزائرية ممثل رئيس الحكومة،أما يترأس الهيئة السعودية محافظ بمرتبة وزير.

- وجود مير عام وأمين عام في الهيئة الجزائرية وعدم وجوده في الهيئة السعودية.

- اشتراك غرفة التجارة في مجلس إدارة الهيئة الجزائرية وغيابها في الهيئة السعودية.

- اختلاف الهيئتان من حيث السلطة التي يخضعان لها،حيث تخضع الهيئة الجزائرية لسلطة رئاسة الحكومة والمجلس الوطني للإستثمار،بينما تخضع الهيئة السعودية للمجلس الإقتصادي الأعلى.

- الإختلاف من حيث عدد العمال حيث يقدر عدد العمال في الهيئة الجزائرية 150 عامل بينما الهيئة السعودية 200 عامل.

المبحث الثاني:مقارنة مميزات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الأخرى ومعوقاته في البلدين

بالإضافة إلى تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية وإصدار التشريعات في مجال الإستثمار في الجزائر والسعودية فإنهما يتوفران على عوامل جذب أخرى للإستثمار الأجنبي المباشر،بالإضافة إلى محاولة الإنسجام الطبيعي مع العولمة من خلال اتخاذ عدة إجراءات في هذا المجال،إلا أن بيئة الأعمال في البلدين يشوبها عدة معوقات من شأنها التأثير على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر،وسوف نتناول من خلال هذا المبحث عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الأخرى،الإنسجام الطبيعي مع العولمة،معوقات الإستثمار في الجزائر والسعودية **من خلال دراسة المقارنة.**

المطلب الأول:عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الأخرى في البلدين

سوف نناقش في هذا المطلب مدى توافر الإستقرار السياسي،حجم السوق واحتمالات النمو،منشآت البنية التحتية،الإهتمام بتنمية الموارد البشرية،الثروات الطبيعية في الجزائر والسعودية.

أولا:الإستقرار السياسي والأمني:

تختلف الجزائر والسعودية من حيث النظام السياسي المعتمد،فلقد انتهجت الجزائر النظام الجمهوري منذ الإستقلال ،بينما السعودية على النظام الملكي.

ولقد اشترك البلدان من خلال معاناتهما من عدم الإستقرار السياسي في فترة التسعينات مع اختلاف الأسباب،فالجزائر شهدت تعكر الجو السياسي نتيجة أوضاع داخلية(تعاقب عدة رؤساء وحكومات ،أحداث العنف واللاأمن)،بينما في السعودية كان من جراء أوضاع خارجية (حروب الخليج).

ولكن مع اعتماد الجزائر على سياستي الوئام المدني والمصالحة الوطنية،ساهم ذلك في عودة الأمن إلى الجزائر،وكذلك إستطاعت السعودية التغلب على كل التحديات العسكرية والسياسية القادمة من الخارج مما جعلها تتمتع بحالة من الطمأنينة والإستقرار.

وتجدر الإشارة أن فيما يخص تقييم المخاطرة الجزائرية والسعودية،فتم تصنيفهما من قبل هيئة كوفاس في نفس درجة المخاطرة وهي **أ4.**[253]

ثانيا:حجم السوق واحتمالات النمو.

يمكن تلخيص حجم السوق وإحتمالات النمو في الجزائر والسعودية في الجدول الموالي:

---

[253]- للمزيد من التفاصيل،أنظر الملحق رقم (02):**تقييم هيئة COFACE لمخطر البلد للجزائر والسعودية**،ص 201.

الجدول رقم (35):مقارنة مميزات وحجم السوق واحتمالات نموه في الجزائر والعربية السعودية

الدول	الجزائر	العربية السعودية
عدد السكان سنة (2005)	33.99 مليون نسمة	23.08 مليون نسمة
معدل نمو السكان سنويا	2.2 %	2.45 %
الناتج المحلي للفرد (سنة 2005)	3200 دولار	13339 دولار
مميزات السوق	- قرب الجغرافي من دول جنوب أوربا والدول الإفريقية. - كانية الإستفادة من الفرص التي يتيحها إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي. - سوق يحوي الكثير من المواد الأولية والمواد الطاقوية.	- القرب من الأسواق الخليجية ودول أخرى ذات معدل سكاني عالي ودخول مرتفعة وكذلك القوة الشرائية العالية. - سوق يحوي الكثير من المواد الأولية والمواد الطاقوية.

المصدر:من إعداد الباحث إنطلاقا من:

- وزارة التخطيط ،المملكة العربية السعودية،على موقع:**www.planning.gov.sa**،تاريخ الإطلاع:2007/1/21، مرجع سبق ذكره.
- منشورات وزراة المساهمات وترقية الإستثمار 2006.

نستشف من خلال الجدول رقم (35)،أنه رغم عدد السكان في الجزائر الذي يقدر ب33.99 مليون نسمة أعلى من سكان السعودية الذي يقدرب 23.08 مليون نسمة،إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السعودية يعادل حوالي أربعة أضعاف قرينه في الجزائر(13339 دولار مقابل 3200 دولار)،مما يعطي حجم السوق في السعودية دفعا قويا نحو جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر من قرينه في الجزائر،لأن زيادة مستوى دخل الفرد تجعله يتطلع إلى أنماط إستهلاكية مما يستدعي إستثمارات جديدة لتغطية هذا الإستهلاك،بالإضافة إلى نمو معدل السكان في السعودية أعلى منه في الجزائر (2.45 % مقابل 2.2 %)، مما يدل على احتمالات نمو هذه الأسواق ،كما أن السوق السعودية تتميز بقربها بالعديد من الدول ذات المعدل السكاني العالي والدخول المرتفعة وكذلك القوة الشرائية العالية،أفضل من الجزائر التي باستثناء دول جنوب أوربا فكل الدول المجاورة لها تتمتع بمعدل نمو سكاني منخفض ودخول منخفضة،ويبقى على الجزائر الإستفادة من الفرص التي يتيحها إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي لتعزيز توسع السوق الجزائرية.

ثالثا:البنية الأساسية التحتية:

لايمكن اتخاذ قرار الإستثمار من قبل المستثمرين الأجانب في بلد ما دون التأكد المسبق من نجاعة البنية التحتية الأساسية المتمثلة في النقل البري،البحري،الجوي،وسائل الإتصال وذلك لكونها الركيزة الفعلية للنشاط الإقتصادي،في هذا الصدد سعت الجزائر والسعودية إلى إقامة المنشآت البنية التحتية والمتمثلة في تجهيزات الإتصالات والطرق والموانئ ،نوردها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (36): مقارنة منشآت البنية التحتية في الجزائر والعربية السعودية

الدول	الجزائر	العربية السعودية
عدد المطارات	35 مطار منها 13 مطار دولي	25 مطار حديث منها 3 مطارات دولية.
عدد الموانئ	45 ميناءمنها 10 موانئ تجارية و35 موانئ صيد.	8 موانئ.
طول الطرق	107000 كيلومتر	127000 كيلومتر
طول شبكة السكك الحديدية	4290 كيلومتر	-
عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص (سنة 2005).	9.47	15.46
عدد الهاتف المحمول لكل 100 شخص (سنة 2005)	41.58	54.12
عدد أجهزة الحاسوب (سنة 2005)	2900000	8476000
عدد مستخدمي الأنترنت (سنة 2005)	1800000	1586000
عدد مواقع الويب	1804	29386

المصدر:من إعداد الباحث إنطلاقا من:

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ،**مناخ الإستثمار في الدول العربية 2005،مرجع سبق ذكره**،ص 132.
- جريدة أخبار الأسبوع،العدد 244،**مرجع سبق ذكره**،ص11.
- منشورات وزارة المساهمات وترقية الإستثمار2006.
- الهيئة العامة للإستثمار،البنية التحتية،المملكة العربية السعودية،**www.sagia.gov.sa**، تاريخ الإطلاع :2006/1/27،**مرجع سبق ذكره.**

من خلال الجدول رقم (36) يمكن ملاحظة مايلي:

- يتبين أنه من جانب وسائل النقل فقد تفوقت الجزائر من حيث عدد المطارات وعدد الموانئ على نظيرتها السعودية من حيث الكم(العدد) بحيث وصل عدد المطارات في الجزائر 35 منها 13 مطار دولي مقابل 25 مطارا حديثا في السعودية منها 3 مطارات دولية،في حين تقدر عدد الموانئ في الجزائر 45 ميناءا مقابل 8 موانئ في السعودية،غير أنه من حيث الكيف (النوعية)،فالمطارات والموانئ السعودية تعتبر حديثة ومتطورة،أما المطارات والموانئ الجزائرية فتعتبر قديمة في أغلبها بالإضافة إلى سوء تسييرها.
- أما من جانب طول فقد تفوقت السعودية على الجزائر ب127000 كيلومتر مقابل 107000 كيلومتر.
- أما فيما يخص وضعية الإتصالات فقد شهدت تفوقا واضحا لصالح السعودية بالمقارنة مع الجزائر.

إن السياسة السعودية في قطاع النقل والمواصلات تقوم على تشجيع دور القطاع الخاص في الإستثمار،من خلال السماح للمستثمرين بتنفيذ عمليات بناء وتشغيل وصيانة وإدارة الطرق السريعة والخطوط الحديدية ومحطات نقل الركاب المركزية،وغيرها من مشروعات النقل المختلفة،مع كفالة حق الدولة في استرداد تلك المشروعات بعد انتهاء مدة العقد ،وتحث السعودية القطاع الخاص على الإستثمار في قطاعي النقل البري والبحري بصفة أساسية[254].

وكذلك يمكن للجزائر تحسين إستثماراتها في وسائل النقل بالإعتماد على القطاع الخاص.

إن وضعية الإتصالات في الجزائر تحسنت كثيرا نتيجة منح رخص الهواتف النقالة لشركة أوراسكوم المصرية والشركة الكويتية الوطنية مما يدل على أهمية القطاع الخاص الأجنبي في النهوض بقطاع الإتصالات.

رابعا:مدى اهتمام الجزائر والسعودية بتنمية الموارد البشرية

تعتبر القوى العاملة المتعلمة والماهرة من العوامل المؤثرة على حركية الإستثمار،وفي محاولة لرصد مدى اهتمام الجزائر والسعودية بتنمية الموارد البشرية تبين تفاوتها من بلد لآخر بشكل يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (37):مدى إهتمام الجزائر والسعودية بتنمية الموارد البشرية (الوحدة%).

الدولة	الجزائر	العربية السعودية
نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام كمتوسط للفترة(1996-2003)	16.4	22.8
نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج الوطني الإجمالي كمتوسط للفترة (1996-2003)	5.3	9.3
معدل التعلم لدى الكبار(من عمر 15 سنة فما فوق) سنة 2004	69.6	79.9
معدل الإلتحاق بالمدرسة الإبتدائية والثانوية والجامعية لسنة 2004	73	59

المصدر:من إعداد الباحث إنطلاقا من

- صندوق النقد العربي،التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2006،**مرجع سبق ذكره**،ص41.
- مجلة الإقتصاد والأعمال،تقرير التنمية البشرية2006 ،**مرجع سبق ذكره**،ص168.

يتضح من الجدول السابق أن السعودية أفضل من الجزائر فيما يتعلق بالإهتمام بتنمية الموارد البشرية،ويظهر ذلك بوضوح من خلال ارتفاع نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام أو من الناتج الوطني الإجمالي.

خامسا:الموارد الطبيعية

تعتبر الموارد الطبيعية عاملا محركا بالنسبة للإقتصاد الجزائري والإقتصاد السعودي،سواءا من حيث موقعه في هيكل الصادرات أو ضمن بنية الناتج المحلي الخام أو كمصدر للموارد الموازنية أو لتكوين الإحتياطات للبلدين.

وتشترك الجزائر والسعودية في كونهما يزخران بالعديد من الموارد الطبيعية وتختلف من حيث نسبتها من بلد لآخر.

---

[254]- الهيئة العامة للإستثمار،البنية التحتية،المملكة العربية السعودية،**www.sagia.gov.sa**، تاريخ الإطلاع :2006/1/27،**مرجع سبق ذكره.**

الجدول رقم (38):وضعية الموارد الطبيعية في الجزائر والعربية السعودية.

الدول	الجزائر	العربية السعودية
البترول	**- المرتبة الثانية عشر من حيث إنتاج البترول في العالم.**	**-المرتبة الأولى من حيث الإحتياطي في العالم (25 %). - المرتبة الأولى من حيث الإنتاج والتصدير في العالم.**
الغاز الطبيعي	**- المرتبة الثامنة عالميا من حيث الإحتياطي . - سابع منتج له عالميا. - ثالث مصدر له عالميا.**	**- المرتبة الرابعة عالميا من حيث الإحتياطي.**
أهم المعادن	**- الحديد والفوسفات. - الزنك والرصاص. - الزئبق.**	**- خامات الفوسفات والبوكسيت - الحجر الجيري وخام الحديد - الذهب والفضة والنحاس.**

المصدر:من إعداد الباحث إنطلاقا من :

- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار 2006.
- منشورات وزارة المساهمات وترقية الإستثمار 2006.
- محمد الهادي لعروق،**أطلس الجزائر والعالم**،دار الهدى،الجزائر،بدون تاريخ نشر،ص 26.
- سالم بن سعيد القحطاني،**مرجع سبق ذكره**،ص235.
- منشورات وزارة الثقافة،مصادر الطاقة في المملكة العربية السعودية،**مرجع سبق ذكره**،ص13.

يتضح من الجدول رقم (38) أن السعودية تزخر بثروات طبيعية أكثر من الجزائر خاصة من حيث البترول الذي يعتبر شريان الإقتصاد في البلدين.

المطلب الثالث:الإنسجام الطبيعي للجزائر والسعودية مع العولمة

لا يختلف أحد بأن العولمة هي من أهم الأحداث والمظاهر التي تميز العالم ،ويعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مظهرا للعولمة،وبالتالي لتعزيز استقطابه لابد من الإنسجام الطبيعي مع العولمة ،لذلك عكفت الجزائر والسعودية على اتخاذ عدة إجراءات وتدابير من أجل المسايرة.

أولا:الإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف.

لتعزيز ضمانات الإستثمار سعت الجزائر والسعودية إلى إبرام عدة إتفاقيات على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف كما يلي:

1- الإتفاقيات الثنائية:

على صعيد الإتفاقيات الثنائية لتشجيع الإستثمار،التي من شأنها إضفاء المزيد من الضمانات لتحفيز المستثمرين،في هذا الصدد فقد أبرمت الجزائر خلال الفترة (1991-2004)،38 إتفاقية ثنائية لحماية وترقية الإستثمار[255]،أما السعودية فكانت حصيلتها 32 إتفاقية في تاريخها[256].

أما على مستوى الإتفاقيات الثنائية لتجنب الإزدواج الضريبي على الدخل ورأس المال،فللجزائر في هذا الشأن 21 إتفاقية،ومن جانب السعودية فقد أبرمت في هذا الصدد إتفاقية ثنائية واحدة مع فرنسا.

يتبين أن الجزائر تفوقت على السعودية في مجال إبرام الإتفاقيات الثنائية سواءا في مجال تشجيع وحماية الإستثمارات وتجنب الإزدواج الضريبي مما يعكس الإرادة الحقيقية للجزائر في جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة،ويؤكد على وجهة النظر السابقة بأن للإتفاقيات الثنائية للإستثمار دور مدعم أو مكمل أو ثانوي لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

2- الإتفاقيات متعددة الأطراف:

لجأت الجزائر والسعودية في إطار الإلتزامات الدولية بشأن حماية الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إبرام عدة إتفاقيات متعددة الأطراف كما يلي:

- إنضمام الجزائر والسعودية إلى المؤسسة العربية لضمان الإستثمارات،وتمت المصادقة على إتفاقية المؤسسة العربية لضمان الإستثمار بخصوص التعاون،تشجيع الإستثماروتسوية المنازعات المحتملة الوقوع للإستثمار.

- إنضمام الجزائر والسعودية ومصادقتهما على بنود الإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية،وعدم جواز استخدام الأشكال التمييزية،وكذلك العمل على تشجيع وتسهيل الإستثمارات فيما بين الدول العربية،وتسوية النزاعات عن طريق التحكيم.

- إنضمام الجزائر والسعودية ومصادقتهما على بنود الإتفاقية المتعلقة بحماية وضمان الإستثمار،التي تم تبنيها من طرف منظمة المؤتمر الإسلامي في 01 جوان 1981.

- الجزائر والسعودية عضوان في المؤسسة الدولية لضمان الإستثمار (MIGA)،حيث انضمت السعودية في أواخر الثمانينات،بينما الجزائر في 1995/10/30.

-لجوء الجزائر والسعودية إلى التحكيم الدولي،حيث صادقت الجزائر على بنود إتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار (CIRD) في 1995/10/30 ،بينما السعودية فتم انضمامها في 07 جوان 1980.

إن هذه الإتفاقيات المتعددة الأطراف،المبرمة من طرف الجزائر والسعودية من شأنها تحسين مناخ الإستثمار في البلدين لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

---

[255]- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار 2006.
[256]- فيصل حبيب حافظ،مرجع سبق ذكره،ص81.

ثانيا:عضوية الجزائر في الإتحاد المغاربي والعربية السعودية في مجلس التعاون الخليجي

لعل من أهم الظواهر التي أصبحت تميز الإقتصاد العالمي خلال العشريات الأخيرة الماضية،هي تلك النزعة المتزايدة لإنشاء تشكيلات وتجمعات إقتصادية جهوية.

إن الجزائر والسعودية إتجها كذلك إلى إنشاء تجمعات إقتصادية جهوية كما يلي:

- **بالنسبة للجزائر:**عضو في الإتحاد المغاربي منذ إنشائه في سنة 1989،ويضم هذا الأخير إلى جانب الجزائركل من تونس،المغرب،ليبيا،موريتانيا،وكانت هذه الدول تهدف إلى إنشاء منطقة تبادل حر،وحدة جمركية،سوق مشتركة،أي تحقيق إقتصاد مشترك،واتفقت كذلك هذه الدول على أحكام فيما يخص الإستثمار المغاربي بما فيها كل الضمانات المحفزة على الإستثمار.

- **بالنسبة للسعودية**:عضو في مجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه سنة 1981،وهذا إلى جانب كل من الكويت،الإمارات العربية المتحدة،البحرين،عمان،قطر،وكانت هذه الدول تهدف من وراء هذا المجلس لتحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الأعضاء في جميع المجالات،ودفع عجلة التقدم العلمي والفني في جميع المجالات الإقتصادية،وإقامة المشروعات المشتركة لتوسيع نطاق الإنتاج في دول المجلس وتوسيع نطاق التبادل التجاري بينها وتحرير انتقال الأموال والأشخاص بينها،وتوحيد الأنشطة الإقتصادية بينها أيضا.

- مدى تحقيق الأهداف المرجوة في الإتحادين:

-بالنسبة للإتحاد المغاربي

- إن تحقيق الوحدة الجمركية لم يتم في سنة 1995 كما كان مقرر[257].
- تحقيق السوق المشتركة لم يتم في سنة 2000.[258]
- إبرام كل من الجزائر،المغرب ،تونس عقود شراكة مع الإتحاد الأوربي بشكل منفرد،ولو صيغت بشكل جماعي موحد لكان بقوة مفاوضات أكبر.
- تحقيق بعـض المـشاكل فـي الميـدان واجـهتها بعض المشاكل *من شأنها تثبيط مشاريع جديدة من المقرر تنفيذها.

---

[257]- محفوظي فؤاد،**مرجع سبق ذكره**،ص61.

[258]- **نفس المرجع**،ص 61.

*تتمثل في :**مراقبة رأس المال**:موضوع النقاش هنا كان يتمحور حول المواد من المؤسسات المشاركة في الإتحاد فقط هي القابلة للتداول في الأسواق المغاربية بدون قيود،وهذا يعني أن المؤسسات الموجودة داخل هذه البلدان وبرأس مال أجنبي سوف تتقيد بهذا القانون،ومنه يكون الإقتصاد الأجنبي المستفيد الأكبر وليس الإقتصاد المغاربي.

مشكل أصل البضائع ونسبة الشراكة:حتى تكون المادة المصنوعة في المنطقة المغاربية موضوع المبادلة ذات أصل مغاربي يجب توافر بعض الشروط كرأس المال المغاربي أو نسبة الشراكة فيه تكون بنسبة تفوق 50 %.

الميزة الصناعية:الشراكة المغاربية لايمكن أن تستفيد منها سوى الصناعات الحديثة التي تشكل أساس السوق الوطنية فنجد نصيب الصناعات القديمة ضئيل التي تشكل معظم النسيج الصناعي المغاربي.

شروط الإنتاج:ويتضمن هذا العمل على تقدير لحلقة الإنتاج وتحديد القيمة المضافة الوطنية.

أنظر:محمد الشريف منصور،**التكامل الصناعي المغاربي في الإقتصاد العالمي**،الملتقى الوطني حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة البليدة،21-22 ماي 2002.

- ضعف الأستثمارات العربية المغاربية بين الدول الأعضاء ،وهذا مالمحته من خلال دراسة أهم الدول المستثمرة في الجزائر[259].

بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي:

- تم إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الست الخليجية ،وأزيلت العوائق الجمركية وغير الجمركية على السلع ذات المنشأ الوطني.
- تم منح مواطني دول المجلس مجموعة من حقوق المواطنة.
- تم إقامة إتحاد جمركي فيما بين دول المجلس وذلك في 01 مارس 2003.
- ارتفاع نسبة الصادرات والواردات بين دول مجلس التعاون الخليجي.
- الحجم الهائل للإستثمارات الخليجية في السعودية،الذي لمحته من خلال دراسة أهم الدول المستثمرة في السعودية.[260]

من خلال ماسبق يتضح أن النجاح الكبيرالذي حققه مجلس التعاون الخليجي،انعكس إيجابيا على الإستثمارات الخليجية بصفة خاصة والإستثمارات العربية البينية بصفة عامة في العربية السعودية ومنه الإستثمارات الأجنبية المباشرة،في المقابل الفشل الذريع للتجربة التكاملية للمغرب العربي،انعكس سلبا على الإستثمارات المغاربية بصفة خاصة والإستثمارات العربية البينية بصفة عامة في الجزائر ومنه ساهم في ضعف الإستثمارات الأجنبية المباشرة بها.

ثالثا:الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة

بعد مباشرة مختلف الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر والسعودية ،تزامنا مع التحولات الإقتصادية العالمية التي تدفع إلى إلى ضرورة التفاعل والإندماج مع الإقتصاد العالمي ،غدة الحاجة إلى إنضمام الجزائر والسعودية للمنظمة العالمية للتجارة أمرا لا مفر منه.

بالنسبة للجزائر،وبعد مفاوضات ماراطونية[261] للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لم تثمر بعد هذه الجهود،ممايؤشر على عدم استكمال مسيرة التحرير والإنفتاح الإقتصادي.

بالنسبة للسعودية،كذلك وبعد مفاوضات شاقة للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،تم لها ذلك في سنة 2005،حيث تم خلال مسيرة الإنضمام إصدار حزمة من الأنظمة والتشريعات بلغ عددها 42 نظاما في جميع المجالات الإستثمارية والتجارية والمالية والإقتصادية[262].

---

[259]- أنظر:الفصل الثاني،المبحث الرابع،المطلب الأول،ص ص 87-88.

[260]- أنظر:الفصل الثالث:المبحث الرابع،المطلب الأول،ص ص 127-128.

[261]- الفصل الثاني،المبحث الثالث،المطلب الثاني،ص ص 78-79.

[262]- مجلة الإقتصاد والأعمال،**أخيرا السعودية في منظمة التجارة العالمية ،مرجع سبق ذكره،**ص43.

فيما يخص أثر انضمام البلدين للمنظمة العالمية للتجارة على الإستثمار الأجنبي المباشر،فقد وضحت الهيئة العامة للإستثمار أن إنضمام السعودية إلى المنظمة العالمية للتجارة في الربع الأخير من سنة 2005 ساهم في ارتفاع قيمة التراخيص الصادرة لحوالي 203 مشروعا أجنبيا ومشتركا[263].أما بالنسبة للجزائر فإنه بإنضمامها سوف يمكن من خلق محيط أكثر ملاءمة لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر وإيجاد تحفيزات جديدة للإستثمار خاصة فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية للمؤسسة لاسيما براءات الإختراع وعلامات الإنتاج ،مما يستدعي ضرورة الإسراع بالإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

رابعا:إندماج البنوك

تزايدت عمليات الإندماج بين المؤسسات الكبيرة،خصوصا المصرفية منها،وذلك لمواجهة التحديات الناجمة عن انفتاح الأسواق وزوال الحواجز في إطار العولمة.

والمصارف العربية التي تعتبر جزءا لايتجزء من المصارف العالمية،لم تكن بعيدة عن تأثيرات العولمة ،وموجة الإندماجات التي تجتاح العالم.

ومن الدول العربية التي خاضت غمار إندماج البنوك،السعودية حيث شهدت عمليتي دمج،ابتدأت بدمج البنك التجاري المتحد مع بنك القاهرة الذي تحول إلى البنك السعودي المتحد،وفي سبتمبر 1999 ،بدأت خطوات دمج البنك السعودي المتحد مع البنك السعودي الأمريكي والتي تعتبر الأكبر في المنطقة العربية.

هذا وكان أثر الإندماج على اقتصاد السعودية إيجابيا من خلال تعزيز المنافسة على شريحة الخدمات المصرفية ممايؤدي إلى خفض تكاليف التمويل،ومما يمكن الشركات من تنفيذ المشاريع التي تعود بقيمة مضافة على الإقتصاد بشكل عام،وكذلك إعطاء القوة للقطاع المصرفي في مواجهة تبعيات تحرير الخدمات المالية بعد الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة[264].

أما عن الجزائر ،وبتأكيد الإختصاصيينوالمعنيين في البنوك،أنه لم يطبق الإندماج المصرفي في الجزائر إلى غاية الآن.[265]

---

[263]- الإستثمار الأجنبي المباشر المنفذ في السعودية إلى غاية 2005،على موقع:**www.matjar.com** ،تاريخ الإطلاع 2006/11/27،**مرجع سبق ذكره.**

[264]- سعيد عبد ا الشيخ،**مرجع سبق ذكره**،ص 245.

[265]- زهية بركان،**الإندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية إتخاذ القرار**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،العدد 02،ماي 2005،ص 188.

وترجع أسباب عدم الإندماج المصرفي في الجزائر،على الأقل نظرا لأن البنوك العمومية تسيطر على معظم تمويل النشاطات،بينما البنوك الخاصة لم ترق إلى المستوى المطلوب،إما لأنها تقوم بعملية التمويل في النشاطات ذات الربح السريع ومن ثم لاتحتاج إلى منافسة كبيرة،وهذا لايتفق مع ظاهرة العولمة الإقتصادية بصفة عامة والعولمة المالية بصفة خاصة.أو لأنها تريد منافسة كبيرة ،أو لأنها تريد منافسة البنوك الأخرى ولكنها لاتقدر على ذلك نظرا لقلة مواردها المالية وتخلف المستوى الفني والتكنولوجي وغياب التنظيم الإداري السليم[266].

وبالتالي نظرا لمقتضيات العولمة،لامناص من الإندماج المصرفي خصوصا وأن الجزائر على أهبة الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثالث:عوائق الإستثمار في البلدين

مما تجدر إليه هو أنه رغم ما يبذل من جهود لتهيئة المناخ الإستثماري في البلدين،إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التي يمكن أن تحد من تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة،وسوف نحاول من خلال هذا المطلب معرفة حجم هذه المعوقات في الجزائر والسعودية من خلال **دراسة مقارنة**.

إن أو ما استوقفنا عند التعرض إلى عوائق الإستثمار في السعودية،هو ذلك المسح الميداني الذي قامت به الهيئة العامة للإستثمار بتعاون مشترك مع فريق من الباحثين بإشراف جامعة الملك عبد العزيز (جدة)،وهذا بهدف تقييم مناخ الإستثمار في السعودية مما يدل على:

- اهتمام السعودية بتحسين مناخ الإستثمار من خلال تشخيص الداء(العوائق) واقتراح الدواء (الحلول).
- تفطن السعودية إلى أن تطوير واقع الإستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يكتمل دون الأخذ في الإعتبار وجهة نظر المستثمرين سواءا المحليين أو الأجانب وذلك من خلال المسح الميداني.
- إشراك الباحثين في الرؤي الإقتصادية للسعودية.

أما بالنسبة للجزائر وحسب علمنا فهي لا تقوم بأي شيء من هذا القبيل،فهي لا تقوم بالمسح الميداني ولاتقوم بإشراك الباحثين الجزائريين في رؤاها الإقتصادية،بل إن الباحثين هم آخر من يعلم ،وحتى النتائج يحصلون عليها بشق الأنفس.

وفيما يلي سوف نحاول مقارنة حدة عوائق الإستثمار في البلدين من خلال:

أولا:مشكلة التمويل البنكي

تشترك الجزائر والسعودية في كون المستثمرين المحليين والأجانب يعانون من مشكلة التمويل البنكي،ولكن وجه الإختلاف يكمن في حدة المشكلة من بلد لآخر وذلك تبعا لما يوضحه الجدول الموالي:

---

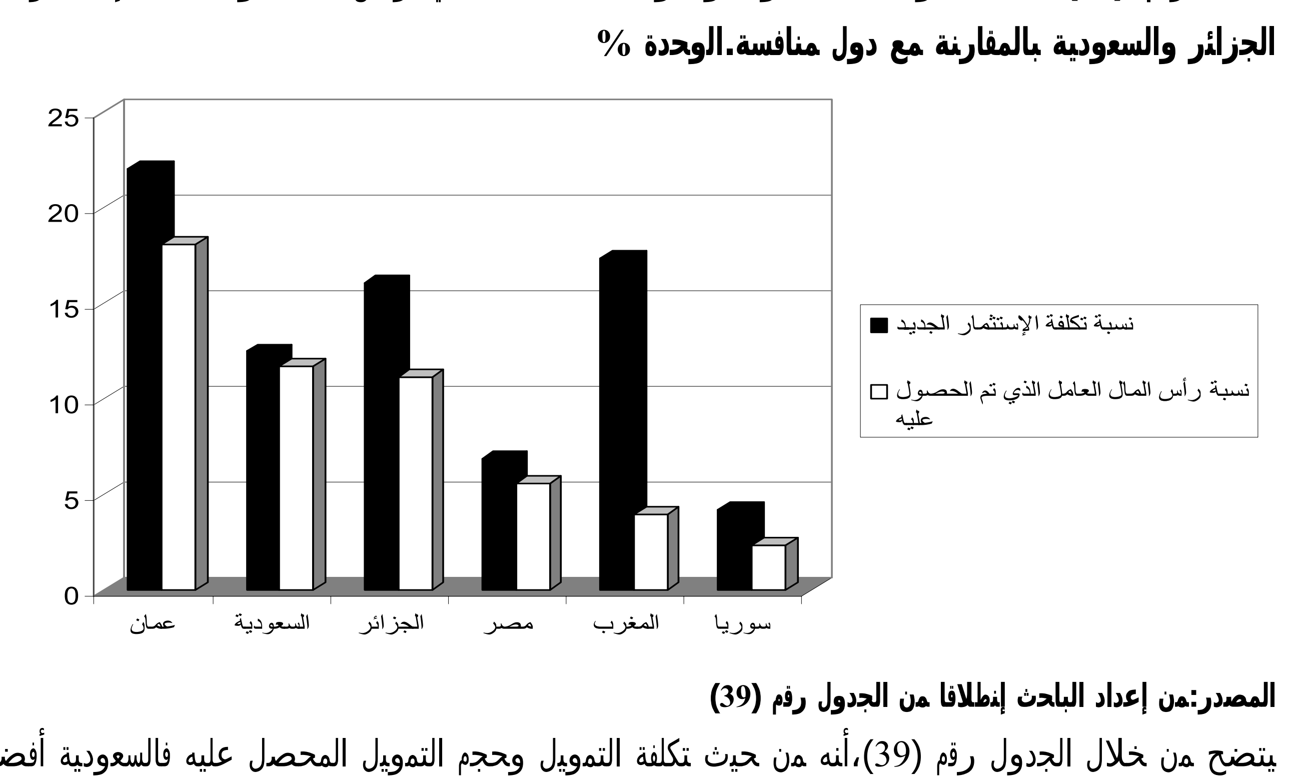
[266]- عمار بوزعرور،مسعود دراوسي،**الإندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية-حالة الجزائر-**،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية-الواقع والتحديات-،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية،جامعة الشلف،14-15 ديسمبر 2004،ص 146.

الجدول رقم (39):نسبة التمويل من البنوك والمؤسسات المالية في رأس المال وتكاليف الإستثمار في الجزائر والسعودية بالمقارنة مع دول منافسة.

الدول	عمان	السعودية	الجزائر	مصر	المغرب	سوريا
نسبة تكلفة الإستثمار الجديد	22.1	12.5	16.1	6.9	17.4	4.2
نسبة رأس المال العامل الذي تم الحصول عليه	18.1	11.7	11.2	5.6	4.0	2.4

المصدر:الهيئة العامة للإستثمار،مناخ الإستثمار،المملكة العربية السعودية ،على موقع:**www.sagia.sa**، تاريخ الإطلاع:2007/1/21،**مرجع سبق ذكره.**

الشكل رقم (12):نسبة التمويل من البنوك والمؤسسات المالية في رأس المال وتكاليف الإستثمار في الجزائر والسعودية بالمقارنة مع دول منافسة.الوحدة %



المصدر:من إعداد الباحث إنطلاقا من الجدول رقم (39)

يتضح من خلال الجدول رقم (39)،أنه من حيث تكلفة التمويل وحجم التمويل المحصل عليه فالسعودية أفضل من الجزائر ويعزى ذلك إلى الوضعية الجيدة للبنوك وعملية دمج البنوك في السعودية في المقابل البنوك في الجزائر تعاني من مشاكل عديدة[267].

ثانيا:مشكلة حصول المستثمرين على الأراضي

تشترك الجزائر والسعودية في تعرض المستثمرين المحليين والأجانب إلى صعوبة الحصول على أراضي لمزاولة نشاطهم الإستثماري بالدرجة الثانية،ولكنها تتفاوت من حيث حدتها في البلدين.

[267]-أنظر الفصل الثاني،المبحث الثالث،المطلب الثالث،ص79.

ففي السعودية ارتبطت هذه المشكلة بالموقع المحدد أو المدينة وأن منشآت الأعمال في كل من الرياض وجدة تعاني من هذه المشكلة أكثر مما تعاني منه منشآت مدينة الدمام،ففي الرياض وصلت نسبة المؤسسات التي ترى أن توفر الأراضي مشكل كبير أو مؤثرة جدا 52 % وجدة 42 % والدمام 21 %.[268]

أما في الجزائر فقد بينت الدراسة أن 40 % من المستثمرين يستهلكون عادة 5 سنوات للحصول على عقار صناعي[269].ويتضح أن مشكلة الحصول الأراضي في الجزائر أعقد من قرينتها في السعودية.

ثالثا:مشكلات ذات طابع إداري وتنظيمي

إن هذا المشكل يطرح تساؤلات كثيرة،بمعنى أنه مالم يكن هناك خطر من نشاط معين فهو مباح،فالدول المضيفة فتحت الباب للإستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي فهي لاتمنع دخول هذا النوع من الإستثمار،غير أن الواقع أثبت العكس فهناك العديد من الإجراءات الإدارية المرهقة للمستثمر سواء الوطني أو الأجنبي على حد سواء والتي تعتبر معرقلة له،وسوف نحاول مقارنة حدة المشكلات الإدارية والتنظيمية في الجزائر والسعودية .

الجدول رقم (40):مستلزمات بدء المشروع في الجزائر والعربية السعودية بالمقارنة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي.

الدول	عدد الإجراءات	الوقت (عدد الأيام)	التكلفة (% من دخل الفرد)
الجزائر	14	26	27.3
العربية السعودية	12	64	69.7
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي	4.7	31.8	4.3

المصدر:البنك العالمي،تقرير عقد الصفقات،2005،ص89.

إن تعقيد الإجراءات تعتبر من أهم المشاكل التي تعيق الإستثمار الأجنبي المباشر،وهو يعد أهم مؤشرات الهامة التي بناءا عليها تقيم السياسة الإستثمارية للبلد المعني،ومن خلال الجدول رقم (40)،يتضح أن الجزائر أفضل من السعودية من حيث مستلزمات بدء المشروع بصفة عامة،غير أن السعوديين تستلزم 12 إجراء لبدء المشروع في المقابل في الجزائر تستلزم 14 إجراء لبدء المشروع،وبمقارنة البلدين بدول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي يتبين بعدهما الكبير على المستوى العالمي مما يستدعي ضرورة الإصلاح.

إن تقليص عدد إجراءات بدء المشروع إلى 6 إجراءات مثلا بدلا من 14 إجراء في الجزائر و 12 إجراء بالنسبة للسعودية لا يكلف شيئا ولكن إيجابيته سوف تكون كبيرة على بيئة الإستثمار في البلدين.

وتجدر الإشارة أن رجل الأعمال في الجزائر ينتظر أزيد من أسبوعين للحصول على التأشيرة والتي تعتبر من أهم المعوقات التي تعترض المستثمرين الأجانب لأنها تحد من حرية تنقلهم لبلدانهم الأصلية ،في المقابل فإن رجل الأعمال في السعودية ينتظر24 ساعة فقط للحصول على التأشيرة.

---

[268]- الهيئة العامة للإستثمار،**مناخ الإستثمار**،المملكة العربية السعودية ،على موقع:**www.sagia.sa**،تاريخ الإطلاع:2007/1/21،**مرجع سبق ذكره.**

[269]- جريدة أخبار الأسبوع،العدد247،**مرجع سبق ذكره**،ص 08.

المبحث الثالث:تقييم تجربة استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدين

بعد التعرف على مختلف مقومات تجربة إستقطاب الإستثمار في الجزائر والسعودية،سوف نقوم بمحاولة تقييم لتقييم لتجربة إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية من خلال التطرق إلى فرص ومجالات الإستثمار،جهود الترويج،حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدين.

المطلب الأول:فرص ومجالات الإستثمار في الجزائر والعربية السعودية

توجد العديد من فرص الإستثمار في الجزائر والسعودية،وذلك بفضل توفر الموارد الطبيعية والبشرية بالإضافة للموقع الإستراتيجي المتميز،حيث تشترك الجزائر مع 8 دول في الحدود وهي جسر إتصال ومحور إلتقاء بين أوربا وإفريقيا،وبين المغرب العربي والشرق الأوسط، وممرا حيويا للعديد من طرق الإتصال العالمية،برا وبحرا وجوا .والسعودية تشترك مع 7 دول في الحدود أغلبها دول خليجية وتحتل أكبر جزء من مساحة شبه الجزيرة العربية وتحتوي على مظاهر طبيعية متنوعة.

أولا:فرص ومجالات الإستثمار في الجزائر

1- القطاع الفلاحي:

يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإقتصادية في الجزائر إذ يساهم بحوالي 9.5 % من الناتج المحلي الخام،وهي بالإضافة إلى دورها التقليدي المتمثل في ضمان الأمن الغذائي وتغطية حاجات السكان فإنها تساهم في تنمية باقي القطاعات الإقتصادية وفي الحفاظ على استقرار سكان الأرياف وتوفير مناصب الشغل.

إن القطاع الفلاحي في الجزائر مهمش من قبل المستثمرين الأجانب رغم توافر العديد من فرص ومجالات الإستثمار نذكر منها[270]:

- الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي في الأراضي المستصلحة والزراعات الصناعية(كالقطن،الحبوب الزيتية،الطماطم الصناعية،التبغ...).
- إنتاج الأسمدة والأطر المطاطية،إنتاج المنتجات البتروكيماوية القاعدية،والألياف التركيبية(الأسمدة الفوسفاتية،الآزوتية والعضوية).
- استصلاح الأراضي (تصريف المياه وتطهيرها،وإعداد شبكات المباني،التشجير والمماسك التالية).
- المنشأت الأساسية وبنايات التجهيز الريفي المتعلقة بالإنتاج الفلاحي (تحسين المجال العقاري وحظائر الحيوانات وشبكة تجزئة الأراضي).
- نشاط تربية الأسماك.

---

[270]- غنية غابي، **محددات إستقطاب الإستثمار في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية**،(رسالة ماجستير غير منشورة،المدرسة العليا للتجارة)،الجزائر،2004،ص 155.

2- قطاع السياحة:

إن القطاع السياحي في الجزائر تميز بركود واضح في مجال الإستثمار ابتداءا من الثمانينات وهذا راجع إلى التباطؤ الحاصل في تطور القطاع سواء تعلق الأمر بإنجاز الهياكل أو من حيث إنشاء المؤسسات المؤهلة لنمو الصناعة السياحية[271].

ومن المنطقي أن وضع(اللاأمن) الذي عاشته الجزائر خلال التسعينات قد ساهم بشكل رئيسي في عرقلة تطور القطاع السياحي،وبفضل سياسة الوئام والمصالحة الوطنية تحسنت الأوضاع الأمنية التي طمأنت المستثمرين والسياح (أنظر الشكل رقم 13).

ونظرا للمقومات السياحية الهائلة التي تتمتع بها الجزائر،تسمح بتوفيرعدة فرص للإستثمارفي القطاع السياحي.

أ- الإمكانيات السياحية المتوفرة في الجزائر

تملك الجزائر مقومات طبيعية وإمكانيات سياحية كبيرة تضاهي معظم البلدان المجاورة،فالجزائر بلد مترامي الأطراف بمساحة شاسعة تقدر بحوالي 2381741 كلم2،وفي الوقت نفسه تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي فهي تقع بين أوربا وإفريقيا مما ساهم في تنويع المناخ في وقت واحد في السنة،ولديها ساحل كبير يطل على البحر المتوسط بطول 1200 كلم2،وتحوي صحراء واسعة تمثل حوالي 80 % من المساحة الكلية للجزائرتتضمن جبال الطاسيلي،وتملك الجزائر ثروة تاريخية لأهم الأثار الرومانية.

ب- فرص الإستثمار في القطاع السياحي:

-إقامة الفنادق والمراكز التجارية الكبيرة،فتوجد العديد من المناطق التي تزال عذراء من حيث المرافق السابقة.

- إقامة القرى السياحية.

- الخدمات المكملة من نقل سياحي ومطاعم وملاعب رياضية وأماكن لهو وترفيه.

ج- آفاق تطوير القطاع السياحي في الجزائر

إن من عوامل جذب المستثمرين الأجانب للقطاع السياحي في الجزائر هو الإطمئنان على مستقبل القطاع وهذا لضمان أكبر قدر ممكن من الأرباح للمستثمرين،وفي هذا الصدد أطلقت السلطات الجزائرية في سنة 2003 إستراتيجية لتنمية مستدامة لقطاع السياحة في آفاق 2015 (تم الإنطلاق في 2005) والتي من بين أهدافها:[272]

- إعادة تثمين القدرات الطبيعية والثقافية.
- تحسين الخدمات والصورة السياحية للجزائر.
- وإعادة تأهيل المؤسسات الفندقية والسياحية.

---

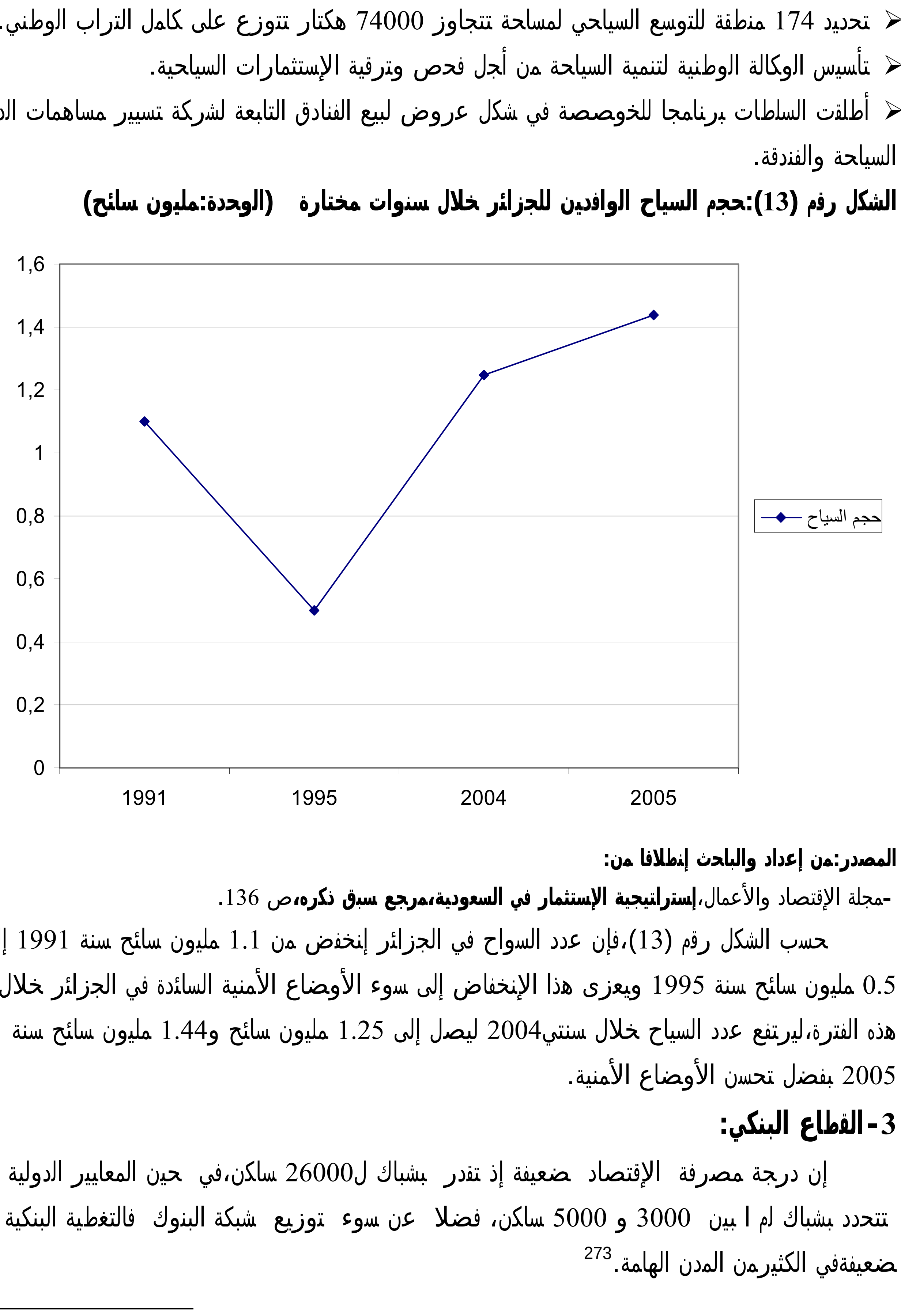
[271]- مجلة الإقتصاد والأعمال،**الجزائر أرض الفرص**،لبنان،عدد خاص،ديسمبر 2003،ص 112.

[272]- مجلة دليل المستثمر العربي،مرجع سبق ذكره،ص 97.

وفي هذا الإطار عملت الجزائر على:

- تحديد 174 منطقة للتوسع السياحي لمساحة تتجاوز 74000 هكتار تتوزع على كامل التراب الوطني.
- تأسيس الوكالة الوطنية لتنمية السياحة من أجل فحص وترقية الإستثمارات السياحية.
- أطلقت الساطات برنامجا للخوصصة في شكل عروض لبيع الفنادق التابعة لشركة تسيير مساهمات الدولة السياحة والفندقة.

الشكل رقم (13):حجم السياح الوافدين للجزائر خلال سنوات مختارة (الوحدة:مليون سائح)



المصدر:من إعداد والباحث إنطلاقا من:

-مجلة الإقتصاد والأعمال،**إستراتيجية الإستثمار في السعودية،مرجع سبق ذكره**،ص 136.

حسب الشكل رقم (13)،فإن عدد السواح في الجزائر إنخفض من 1.1 مليون سائح سنة 1991 إلى 0.5 مليون سائح سنة 1995 ويعزى هذا الإنخفاض إلى سوء الأوضاع الأمنية السائدة في الجزائر خلال هذه الفترة،ليرتفع عدد السياح خلال سنتي2004 ليصل إلى 1.25 مليون سائح و1.44 مليون سائح سنة 2005 بفضل تحسن الأوضاع الأمنية.

3-القطاع البنكي:

إن درجة مصرفة الإقتصاد ضعيفة إذ تقدر بشباك ل26000 ساكن،في حين المعايير الدولية تتحدد بشباك لم ا بين 3000 و 5000 ساكن، فضلا عن سوء توزيع شبكة البنوك فالتغطية البنكية ضعيفةفي الكثيرمن المدن الهامة.[273]

---

[273] - مجلة دليل المستثمر العربي،**مرجع سبق ذكره**،ص70.

ومنه فإنشاء بنوك تجارية أجنبية تعمل على تقديم خدمات مصرفية متطورة من شأنه سد الفراغ في البنوك التجارية ،وتساهم بدرجة كبيرة في تحسين مناخ الإستثمار باعتبار مشكلة التمويل البنكي من أهم عوائق الإستثمار في الجزائر.

كذلك فإن الإستثمار في القطاع البنكي يوفر فرص عوائد كبيرة تغري المستثمرين الأجانب على القدوم للإستثمار في الجزائر.

وتتمثل فرص ومجالات الإستثمار في القطاع البنكي :

- إمكانية إنشاء بنوك خاصة بعدما كان ذلك حكرا على الدولة.
- فتح فروع لبنوك أجنبية داخل الجزائر.
- تأسيس بنوك **Off-Shore** .
- شراء أسهم البنوك العمومية الجزائرية التي تنوي الحكومة التخلي عنها.

4- قطاع التأمينات:

بإمكان سوق التأمين إستيعاب عدة متعاملين آخرين محليين أو أجانب كونه سوقا مفتوحا نتيجة[274]:

-إقرار إلزامية التأمين على المواطن والكوارث الطبيعية خاصة مع آفاق إنجاز حظيرة السكن من خلال برنامج المليون مسكن.

-نمو النشاط الإقتصادي وتطوير القطاعات خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تطور حظيرة السيارات.

-تطور قطاع المحروقات بدخول شركات أجنبية للقطاع.

-آفاق تطور التجارة الخارجية في قطاع المحروقات،ونمو التمويلات المربحة لهذا القطاع.

-تطور قطاع الفلاحة من خلال برنامج الدعم الفلاحي وبالتالي تنوع وتعدد ؤالمخاطر المرتبطة بهذا القطاع.

ثانيا:فرص ومجالات الإستثمار في العربية السعودية

1- قطاع التعدين والصناعات المعدنية:

تزخر السعودية،بكم هائل من المعادن التي تم اكتشافها من قبل وزارة البترول والثروة المعدنية،وهيئة المساحة الجيولوجية،حيث تم اكتشاف أكثر من ثلاثين صنفا من المعادن النفيسة والصناعية في السعودية ،من بينها خمسة عشر معدنا تتوافر بكميات تجارية في أكثر من ألفين وأربعة وأربعين موقعا،ومن هذه المـعادن خـامات الفوسفات،والبوكسيت،والنحاس،والزنك،والحديد،والمغنزيوم، والذهب،والفـضة والسلـيكا،والرخام، الجبس وغيرها[275].

---

[274]- مجلة دليل المستثمر العربي،**مرجع سبق ذكره**،ص70.

[275]- مجلة تجارة الرياض،**التعدين إستثمار واعد،المملكة العربية السعودية**،العدد531،ديسمبر 2006.

كما أن قطاع الإستثمار في قطاع التعدين والصناعات المعدنية في السعودية،يعد إستثمارا إقتصاديا مجديا،لما تتمتع به السعودية من الجمع بين وفرة المواد الخام وتوفر إمدادات الطاقة التي تحتاج إليها هذه الصناعات بكثافة عالية ،وهي سمة لاتتوافر في الكثير من المواقع على مستوى العالم،بحيث تكاليف إنتاج الألمنيوم في دول الخليج تقل بنسبة 30 % عن تكاليف إنتاجه في الولايات المتحدة الأمريكية،نتيجة لإنخفاض تكاليف طاقة.

2- قطاع النقل:

إن الموقع الجغرافي الذي تتمتع به السعودية يجعل منه بمثابة الميزة النسبية الثانية لها بعد قطاع الطاقة،إن هذا الموقع الهائل للسعودية في قارة آسيا التي تتمتع بالكثافة السكانية الكبيرة يمكنها من الحصول على سوق تضم 250 مليون نسمة،إن هذا الحجم الهائل للسوق الفعلية في السعودية التي تستطيع بيع كافة منتجاتها فيها، سواء الغذائية أو التحويلية أو مواد البناء،لابل منتجات الشركات العالمية التي يمكن أن تتخذ من السعودية مركزا إقليميا،لكن لكي يتم تسويق المنتجات لابد من وجود وسائل نقل،مما يفتح فرص ومجالات إستثمار واعدة في هذا القطاع.

وتهدف السعودية ليس فقط لجذب الإستثمارات إلى قطاع النقل، و إنما تحويله إلى رافعة لكافة القطاعات الأخرى فمثلا تسعى السعودية إلى مضاعفة حصتها من سوق البتروكيميائيات بحلول سنة 2010 ولاتستطيع تحقيق ذلك إذا لم توفر شبكة إمداد وتموين عصرية و خدمات لوجيستية متطورة تفتح أسواقا.وتضمن وصولها بجودة وسرعة.

3- قطاع تحلية المياه:

أقر المجلس الإقتصادي الأعلى في سنة 2002، أسس و معايير مشاركة القطاع الخاص في مشاريع تحلية المياه،من خلال النص على إلتزام الحكومة تقديم الدعم الإئتماني للمشاريع الإستثمارية وتشجيع الإستثمارات الخاصة الوطنية في هذا القطاع،ولقد حققت شركة (أيه إي إس) الأمريكية الناشطة في الإستثمار نتائج إيجابية في قطاع تحلية المياه في السعودية حيث زاد إنتاجها بنسبة 23 % خلال السنوات الأربع الماضية، وصل إلى 872.1 مليار متر مكعب في سنة 2003 ، وترافق ذلك مع تزايد عدد المحطات العاملة التي بلغت 30 محطة على الساحلين الغربي والشرقي مع نهاية سنة 2003،ما يؤسس لآفاق واسعة في مجال الإستثمار في قطاع المياه[276].

4- قطاع التأمين:

توجد فرص مغرية سواءا للأجانب أو المحليين في قطاع التأمين نتيجة[277]:

- إقرار نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الذي فرض الإلتزام بإعادة تأمين نسبة 30 % من مجموع

---

[276]- سليم بوذياب،**مشاريع سعودية تستقطب الشركات الأجنبية**،مجلة الإقتصاد والأعمال،لبنان،العدد 303، ،مارس 2005،ص 59.

[277]-سليم بوذياب،**قطاع التأمين السعودي:عوارض النمو والتنظيم**،مجلة الإقتصاد والأعمال،لبنان،العدد 313، يناير 2006،ص 170.

الإشتراكات على الأقل داخل السعودية،في الوقت تفتقد السوق إلى أية شركة إعادة تأمين.

- تطبيق التأمين الصحي الإلزامي على أكثر من 4700 شركة ومؤسسة يعمل في كل منها 100 موظف وما فوق،على أن يشمل لاحقا باقي المؤسسات والأفراد من المقيمين والمواطنين.

5- قطاع الصحة:

رغم أن قطاع الصحة ساهم سابقا في جذب الإستثمارات،إلا أن فرصه لا تزال كبيرة جدا للإعتبارات التالية:-فتح سوق التأمين أمام الشركات الأجنبية.

- تطبيق نظام التأمين الصحي الإلزامي في السعودية.
- قطاع الصحة سينافس باقي القطاعات من حيث حجم الأموال المستقطبة نظرا للزيادة المطردة في عدد السكان،وتغير نمط الأمراض التي ستواجهها مستقبلا.

عطفا على ماسبق يمكن ملاحظة مايلي:

1- تتوفر الجزائر والسعودية على فرص ومجالات عديدة للإستثمار من شأنها زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.
2- حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدين لاتعكس وجود الفرص خاصة في الجزائر.
3- توجد الكثير من القطاعات الإستثمارية في الجزائر التي لا تزال بكرا خاصة في القطاع السياحي والقطاع البنكي وقطاع التأمينات،في حين نجد هناك قطاعات في السعودية تستغل للمرة الثانية كقطاع الصحة.
4- محاولة السعودية إستخدام جذب الإستثمار في بعض القطاعات كالنقل كرافعة لكافة القطاعات الأخرى ،وهذا مايمكن الإستفادة به في الجزائر والتي يمكنها جذب الإستثمار في قطاع النقل وقطاع البنوك وبالتالي التغلب على العوائق المترتبة عن هذين القطاعين .

وبعد عرض فرص ومجالات الإستثمار المتنوعة في الجزائر والسعودية،نريد معرفة إذا كانت جهود الترويج في البلدين في مستوى فرص الإستثمار المتاحة بهما.

المطلب الثالث:جهود الترويج في الجزائر والعربية السعودية

لقد أصبح معروفا لدى المختصين وغير المختصين ذلك الدور الذي يلعبه الترويج في الإقناع بصلاحية شيء ما أوبإيجابيته،ومن ثمة تحتم على الدولة المضيفة وضع برامج مدروسة بشكل جيد للإعلام في الخارج عن الإصلاحات الإقتصادية والتحسن الذي حدث في مناخ الإستثمار.

في بادئ الأمر إستطاعت الجزائر والسعودية أن تقيم موقع شبكي-موقع في الأنترنت- ليتم من خلاله تقديم مختاف المعلومات للترويج،غير أن هناك إختلاف من حيث ثراء الموقع بالمعلومات وسهولة استخدامه ،ومن خلال الإطلاع على المواقع البلدين تبين أن الموقع الشبكي السعودي أفضل بكثير من الموقع الجزائري من حيث ثراء المحتوى وتوفر جميع المعلومات عن الإقتصاد والإستثمار السعودي.أما عن الجهود الترويجية في البلدين فهي متفاوتة بينهما.

وفيما يلي سوف نتعرف على الجهود الترويجية في البلدين لسنة 2005 [278]:-

1- مؤتمرات ومعارض الترويج داخل البلدين:

- **الـجزائر:**عقدت الدولة على مدار السنة 4 ملتقيات إقتصادية في العاصمة ،تناولت مواضيع عدة: تقديم البرنامج الوطني ،وحث رجال الأعمال الجزائريين المغتربين على الإستثمار المحلي ،الخوصصة والإندماج في الإقتصـاد العالمي،وتـقنيات تسيير المؤسسات،شـارك في هذه الملتقيات جهات رسمية محلية وعربية ومنظمات إقليمية معنية بالإستثمار والقطاع الإقتصادي بشكل عام.

- **السـعودية:** نظمت الدولة على مدار السنة 25 فعالية إقتصـادية محلية وخارجية في (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا)،اشتملت على مؤتمرات و منتديات و ندوات و ملتقيات واحتفالات تكريمية ،شاركت فيها جهات دولية ورجال أعمال عرب و أجانب وشركات خاصة و عالمية،هدفت الفعاليات إلى التعريف بقطاعات الفرص الإستثمارية المتاحة،تدعيم العلاقات الإقتصادية والتجارية.

2- مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شارك فيها البلدين:

- **الجزائر:**شهدت السنة مشاركة مكثفة للجزائر في 11 فعالية اقتصادية تم تنظيمها في دول عربية وأوروبية وأمريكية لاتينية إشتملت على مؤتمرات وملتقيات ومعارض شاركت فيها جهات رسمية وخاصة عربية وأجنبية،هدفت هذه الفعاليات إلى ترويج الإستثمار في الجزائر وجذب الإستثمارات الأجنبية إلى المنطقة وتطوير العلاقات الإقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى.

- **السعودية:**شاركت السعودية ب21 فعالية إقتصادية دولية نظمت في دول عربية أجنبية تنوعت مابين مؤتمرات ومنتديات عالمية وندوات ومعارض،شاركت بها شخصيات عالمية وشركات إقليمية متخصصة ورجال أعمال عرب وأجانب،هدفت هذه الفعاليات إلى التعريف بالفرص الإستثمارية والمشاريع الجديدة.

---

[278]- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية**،الكويت،2005،مرجع سبق ذكره،ص ص 161-162.

يتضح أن السعودية أفضل بكثير من الجزائر في مجال ترويج الفرص الإستثمارية[279] ،وحتى في ظل وجود العديد من فرص الإستثمار في الجزائر مع ضعف الترويج بها،لن يضيف الكثير للإستثمارات الأجنبية المباشرة بها،وهذا يعني أن حتى المناخ الإستثماري المتاح في الجزائر غير مستغل.وهذا مايؤكد قول السيد **جمال زرقي:**مدير الإستثمار الأجنبي المباشر في الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار:بأن الجزائر باستطاعتها تحصيل ثلاث أو أربع أضعاف المعدل الحالي الذي يقدر ب 2 مليار دولار.

ويعود ضعف الترويج في الجزائر إلى:[280]

1-عدم كفاءة غرفة التجارة والصناعة،والغرف الجهوية للترويج لما هو متاح من فرص إستثمارية،فضلا عن عجزهم عن مرافقة المستثمرين .

2-عدم كفاءة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) في الترويج للإستثمارات.

3-عجز الهيئات الديبلوماسية الجزائرية في الخارج لبناء إنطباع إيجابي،وجذاب للقطرو للشروعات الإستثمارية .

إن أهمية الترويج للفرص الإستثمارية فرضت على السعودية عدم الإكتفاء بالجهود المبذولة سابقا بل التفكير في أساليب ترويجية جديدة منن خلال الإستراتيجية التالية:[281]

- تقوم الهيئة حاليا بمسح شامل لنحو 400 فرصة إستثمارية في قطاعات عدة تطال كافة أرجاء السعودية
- يتم تصنيف ونشر الفرص السابقة على مواقع الأنترنت الخاص بالهيئة بغية إطلاع المستثمرين عليها.
- تقع مسؤولية تسويق هذه المشروعات وغيرها على رئيس قطاع التسويق والخدمات المستثمرين.
- السعي لإستقطاب اللاعبين العالميين لإقامة شراكات إستراتيجية مع القطاع الخاص السعودي بما يساهم في نقل المعرفة والتقنية الحديثة للبلاد.
- تسعى الهيئة خلال سنة 2006 إستكمال فتح مكاتب تمثيلية لها في عدة دول كبرى،بعد أن أصبح لديها مكاتب في في واشنطن،باريس فرانكفورت،وقريبا في هونغ كونغ،لندن وطوكيو،وهذا يؤدي إلى التواصل المباشر مع المستثمرين في هذه الدول وإلى زيادة الوعي عن السعودية في الخارج.
- الأولوية في تسويق كافة الفرص الإستثمارية في مختلف القطاعات مع التركيز على القطاعات ذات المزايا التنافسية.
- إن الهيئات الترويجية السعودية ستقوم بحل مشكلة المستثمر طوال عمر المشروع بمعنى تقديم خدمات مابعد الإستثمار.

---

[279]- للمزيد أنظر:
- الملحق رقم (06):**الجهود الترويجية في الجزائر لسنة 2003**،ص 213.
- الملحق رقم (07):**الجهود الترويجية في السعودية لسنة 2003**،ص 214.
- الملحق رقم (08):**الجهود الترويجية في الجزائر لسنة 2004**،ص 215.
- الملحق رقم (09):**الجهود الترويجية في الجزائر لسنة 2004**،ص 216.

[280]- محمد قويدري،**مرجع سبق ذكره**،ص 210.

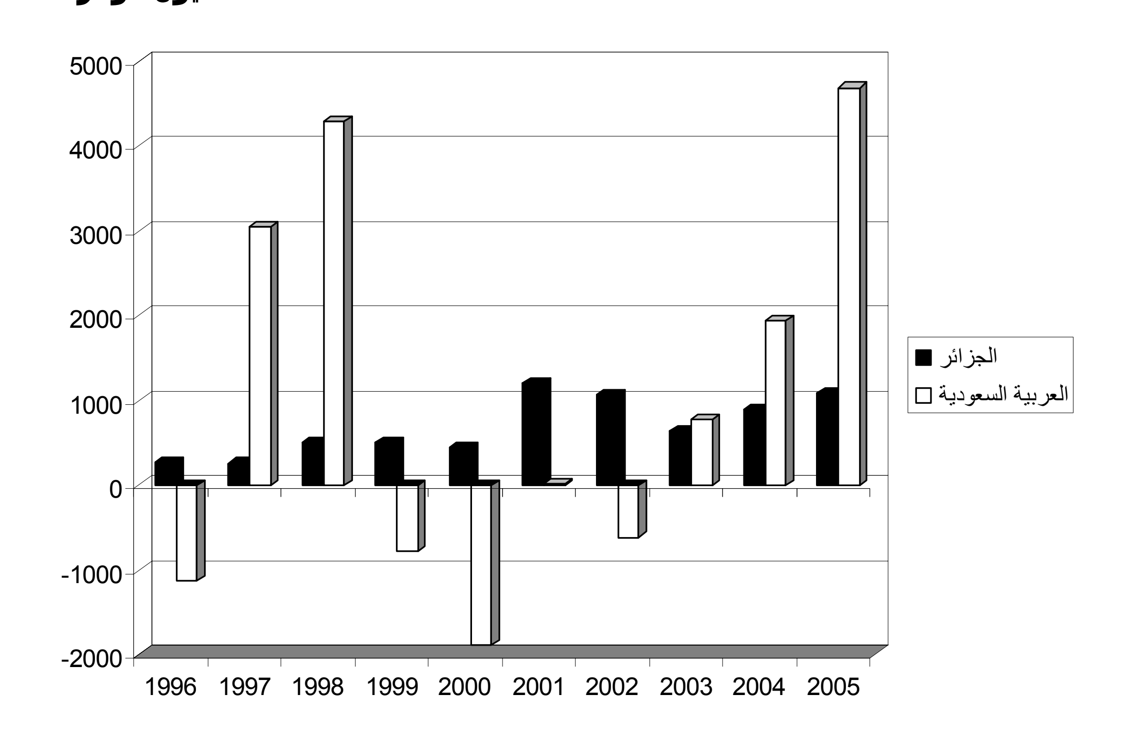
[281]- مجلة الإقتصاد والأعمال،**إستراتيجية الإستثمار في السعودية،مرجع سبق ذكره**،ص ص 56-57.

المطلب الثالث:حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الجزائر والعربية السعودية.

يـعتبر مـستوى الإستـثمار الأجـنبي المباشر مؤشرا جيدا لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الأجانب للمؤسسات الإقتصادية في كل بلد،لذلك يمكن أن ندرج الإحصائيات حول مستويات الإستثمار الأجنبي المباشرفي الجزائر والسعودية من خلال **دراسة المقارنة.**

الشكل رقم (14):مقارنة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر والعربية السعودية خلال الفترة (1996-2005)

مليون دولار.



المصدر:من إعداد الباحث إنطلاقا من:

فارس فضيل:أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر ...،مرجع سبق ذكره،ص 290.

المصدر:من إعداد الباحث إنطلاقا من:

(1995-2003) ;UNCTAD,WORLD INVESTMENT REPORT 2004,**OP.CIT**,P367..
(2003-2005) ;UNCTAD,WORLD INVESTMENT REPORT 2006,**OP.CIT**,P299..
(1995-2003) ;UNCTAD,WORLD INVESTMENT REPORT 2004,**OP.CIT**,P370..
(2003-2005) ;UNCTAD,WORLD INVESTMENT REPORT 2006,**OP.CIT**,301..

ويمكن أن نلاحظ من خلال الشكل رقم (14) مايلي:

1-شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة في البلدين تذبذبا كبيرا في الفترة من (1996-2000)،ولكن تميزت بعض التدفقات للسعودية بظهورها سالبة،في الوقت الذي كانت فيه كل التدفقات في الجزائر موجبة ولكنها ضعيفة،وترجع هذه الوضعية أساسا إلى عدم الإستقرار السياسي في البلدين وسوء المناخ الإستثماري.

2-تميزت الفترة من (2001-2005)،بإستقرار نسبي من حيث الإستثمارالأجنبي المباشرفي البلدين،ويرجع ذلك إلى إصدار نظام الإستثمار الأجنبي الجديد وإنشاء الهيئة العامة للإستثمار في السعودية وكذلك بالنسبة للجزائر تم إصدار عدة قوانين لتشجيع الإستثمار بالإضافة إلى تحسين الأوضاع السياسية في البلدين.

ورغم أن تدفق سنة 2002 كان سالبا في السعودية،إلا أن السنوات اللاحقة أي من سنة 2003 –سنة 2005،شهدت إنتظام التدفقات ومحققة أعلى تدفق خلال الفترة محل الدراسة كلها في سنة 2005 حيث بلغت 4682 ملـيون دولار،أمـا بـالنسبة للجزائر فقد شهدت أعلى تدفق خلال الفترة محل الدراسة كلها في سنة 2001 بمـبلغ 1196 مـليون دولار ويعزى ذلك إلى منح رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخوصصة مركب الحجار،لتتميز السنوات اللاحقة بتدفقات متفاوتة الحجم،ومايلاحظ أن السعودية تفوقت على الجزائر خلال الفترة (2003-2005)،خاصة في سنة 2005 أين حققت السعودية 4682 مليون دولار مقابل 1081 مليون دولار بالنسبة للجزائر.

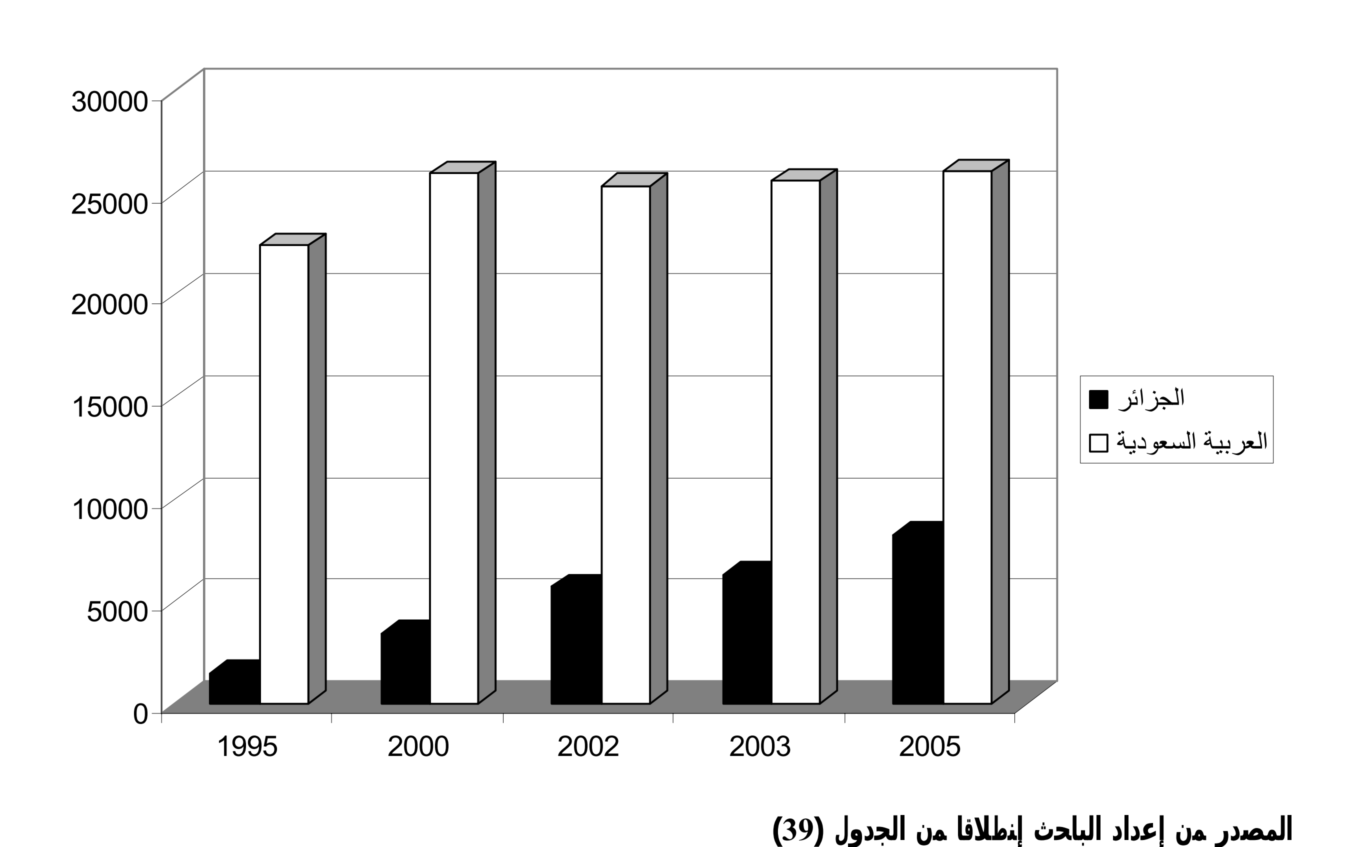
الجدول رقم (41):مقارنة مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر والعربية السعودية لسنوات مختارة.

السنوات	1995	2000	2002	2003	2005
الجزائر	1465	3441	5702	6336	8272
معدل النمو%	-	134.88	65.70	11.11	30.55
العربية السعودية	22423	25963	25368	25576	26066
معدل النمو %	-	15.78	2.29-	0.82	1.91

المصدر:من إعداد الباحث إنطلاقا من:

(1995-2003) ;UNCTAD,WORLD INVESTMENT REPORT 2004,**OP.CIT**,P376.
(2003-2005) ;UNCTAD,WORLD INVESTMENT REPORT 2006,**OP.CIT**,P303.
(1995-2003) ;UNCTAD,WORLD INVESTMENT REPORT 2004,**OP.CIT**,P378.
(2003-2005) ;UNCTAD,WORLD INVESTMENT REPORT 2006,**OP.CIT**,P305.

الشكل رقم (15): مقارنة مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر والعربية السعودية لسنوات مختارة الوحدة مليون دولار.



المصدر من إعداد الباحث إنطلاقا من الجدول (39)

من خلال الشكل و الجدول رقم (41)،يمكن ملاحظة مايلي:

1- شهد مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نموا منتظما بمعنى إرتفاعا متواصلا ولكن بنسب متفاوتة بلغت أوجها في سنة 2000 بنسبة تقدر 134.88 %،وهي تعتبر مؤشرا على نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة من الإستقرار السياسي،في المقابل فإن مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر في السعودية شهد عدم إنتظام نسبي عكسته نسبة النمو السالبة في سنة 2002 ب 2.29 % ويعزى ذلك إلى ظهور التدفقات بقيم سالبة.

2- مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر في السعودية ورغم ظهور التدفقات في بعض السنوات سالبة فهو أكبر بكثير من مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ويعزى ذلك إلى التجربة الطويلة للسعودية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في المقابل فإن تجربة الجزائر تعد حديثة.

الجدول رقم (42):مقارنة الإستثمارات العربية البينية الخاصة و المرخص لها في الجزائر والسعودية خلال الفترة (1996-2005).

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
الجزائر	-	-	122	85.8	347.5	350	54.6	80.4	263.3	260.62	1564.22
العربية السعودية	20.6	27	198	82	76.8	651.4	716.9	297.3	958	28797	31825
الجزائر بالنسبة للسعودية %	-	-	61.61	104.63	452.47	53.47	7.61	27.04	27.48	0.90	4.91

المصدر:من إعداد الباحث إنطلاقا من:

-مجلة ضمان الإستثمار،مرجع سبق ذكره،ص 11.

استنادا للجدول رقم 42 ،يتضح أن المبلغ الإجمالي للإستثمارات العربية البينية في الجزائر تقدر بنسبة 4.91 % من إجمالي الإستثمارات العربية البينية في السعودية خلال الفترة محل الدراسة وهي نسبة ضعيفة جدا بالمقارنة بالإمكانيات المتوفرة في الجزائر ويعزى ذلك إلى ضعف الترويج والعراقيل الإدارية وفشل التجربة التكاملية المغاربية،في المقابل فإن نجاح مجلس التعاون الخليجي إنعكس إيجابيا على السعودية من خلال وجود ثلاث دول من مجـلس التعاون الخليجي كأهم الدول المستثمرة في السعـودية بالإضافة إلى الـجهود المبذولة في مـجال الترويج.

خلاصة الفصل الرابع:

- لقد ساهمت الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر والسعودية في إستقرار المؤشرات الإقتصادية الكلية،إلا أن المؤشرات السابقة إيجابيتها أفضل في السعودية عنها في الجزائر ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى إرتفاع حصة إنتاج النفط ومحاولة التنويع الإقتصادي وإنتهاج نظام الصرف الثابت للريال مقابل الدولار.
- تعتبر الضمانات التي يحويها في طياته قانون الإستثمار الجزائري أفضل من نظيرتها الموجودة في نظام الإستثمار الأجنبي في السعودية،وكلا البلدين لا يواكبان المستوى العالمي من خلال الضرائب المفروضة على أرباح الشركات،وكذلك لايتم ربط الإعفاءات الضريبية بمؤشرات إقتصادية كحجم الصادرات وإستخدام التكنولوجيا وتوفير مناصب العمل التي يفترض أن يحققها المشروع الإستثماري.
- عدم وجود إطار مؤسسي إستثماري فعال على تنسيق السياسات الإستثمارية وتوحيدها في الجزائر،حيث تتعدد الهيئات وتتداخل الصلاحيات بينها فضلا عن ضعف جهودها الترويجية،في المقابل بروزإطار مؤسسي متماسك منظم في السعودية،حيث يقل عدد الهيئات وتتسلسل الوظائف وتتناسق بينها،زيادة على سعيها الجاهد إلى تحسين البيئة الإستثمارية السعودية من خلال تشخيص الداء (عوائق الإستثمار) بواسطة المسح الميداني واقتراح الدواء (الحلول) بالإضافة إلى المجهودات الترويجية.
- رغم إشتراك الجزائر والسعودية في تمتعهما بالإستقرار السياسي،إلا أن هذه الأخيرة أفضل فيما يخص حجم السوق وإحتمالات نموه،ومنشآت البنية التحتية،الإهتمام بتنمية الموارد البشرية،الموارد الطبيعية من شأنه إعطاء دفع للإستثمار الأجنبي المباشر في السعودية أكبر منه في الجزائر.
- تفوقت الجزائر من حيث عدد الإتفاقيات في مجال تشجيع الإستثمار وتجنب الإزدواج الضريبي على السعودية،بينما إستفادة هذه الأخيرة من النجاح الكبير لمجلس التعاون الخليجي ومن إنضمامها للمنظمة العالمية للتجارة وتجربة إندماج البنوك مما إنعكس إيجابا على الإستثمار الأجنبي المباشر بها،بينما الجزائر لم تستفد من إنضمامها للإتحاد المغاربي نتيجة فشل هذا الأخير ولم تنضم بعد للمنظمة العالمية للتجارة ولم تشهد بنوكها عمليات إندماج،ويبقى على الجزائر إستغلال الفرص التي يتيحها إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.معوقات الإستثمار في السعودية أقل حدة من نظيرتها في الجزائر.
- المناخ الإستثماري المتاح في الجزائر غير مستغل ويفسر هذا بوجود عدة فرص ومجالات للإستثمار أغلبها لاتزال خصبة مع ضعف العامل الترويجي لها،في المقابل المناخ الإستثماري في السعودية مستغل أحسن إستغلال من خلال وجود عدة فرص ومجالات للإستثمار ومن بينها فرص تستغل للمرة الثانية كقطاع الصحة وهذا في ضوء العامل الترويجي الملائم لها.
- في ظل التفوق الواضح للسعودية في أغلب العوامل المحددة للإستثمار الأجنبي المباشر من الطبيعي أن تتفوق هذه الأخيرة في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

الخاتمة العامة:

لقد كان لتدفقات رؤوس الأموال الدولية عدة تطورات في أشكالها،في ظل مايعرف اليوم بالعولمة في عالم يحكمه المتغير والثابت وذلك في إطار العلاقات الإقتصادية الدولية بعدما كانت محدودة الإنفتاح،أصبحت اليوم غير محدودة في إنتقال كل مايرغب الأفراد والمؤسسات نقله خاصة رؤوس الأموال.

والإستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا،نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للإقتصاد،وزيادة معدلات التشغيل،بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة والإلمام بها من جهة،ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إليه من طرف الدول النامية ناهيك عن الدول المتقدمة للإستفادة من تلك المزايا التي يتمتع بها.

ومن أجل الظفر بهذه المزايا،تحاول العديد من الدول ومن بينها الجزائر والعربية السعودية استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إليها،وذلك من خلال إتباع سياسات إقتصادية مناسبة،واستخدام العديد من الحوافز والإمتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الإستثماري بها.

أولا:النتائج العامة

1- إن الإستثمار الأجنبي المباشر أهم مصادر التمويل الخارجي ،نظرا للمزايا التي يتمتع بها،فهو تمويل يتميز بالإستقرار،وأفضل بديل للمديونية،ومايصاحب هذا النوع من التمويل كذلك من انتقال للتقنية الحديثة.

2-تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات قلب العولمة الإقتصادية من خلال كونها أهم صورة للإستثمار الأجنبي المباشر وسيطرتها على المبيعات العالمية.

3-تحظى الدول المتقدمة على النصيب الأكبر من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ،بينما نصيب الدول النامية لايتعدى الثلث من إجمالي التدفقات، وإستمرار هذه الوضعية في المستقبل المنظور،و تواضع نصيب الدول العربية من الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتقلبه الواضح من سنة لأخرى،رغم توفر الفرص والقدرات لإستيعاب هذه الإستثمارات.

4- من الصعوبة قبول مدخل نظري واحد لتحليل دوافع الإستثمارات الأجنبية،وهذا بسبب تعدد المتغيرات المؤثرة على قرار الشركة متعددة الجنسيات بالإستثمار في دولة ما،هذا ورغم أن النظرية الإنتقائية لجون ديننيغ أفضل النظريات لأنها صيغت بتوليفة من النظريات السابقة إلا أنها لم تقدر على استيعاب المتغيرات الإقتصادية السياسية الدولية مثل:ظهور المنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الإقتصادية الإقليمية.

5- يعتبر الإستقرار السياسي عامل حاسم في إتخاذ قرار الإستثمار في دولة ما،في الوقت الذي تراجعت فيه الأهمية النسبية للحوافز الضريبية فهي ليست عنصر حاسم في إتخاذ قرار الإستثمار ولكنها عنصر مكمل أو مدعم لإتخاذ القرار،وبروز حجم السوق المحلي كمحرك أساسي لقرار الإستثمار ويتفق هذا مع التوجه نحو قطاع الخدمات ومن ثم تبرز أهمية معدل نمو الأسواق المحلية.

6- تساهم الإتفاقيات الدولية في مجال الإستثمار والتكتلات الإقتصادية الإقليمية والمنظمة العالمية للتجارة في زيادة حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الدول الأعضاء.

ثانيا:النتائج الخاصة

بالنسبة للجزائر

1-إن تطبيق برنامج التكييف الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أتى بثماره من خلال تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي بشكل عكسته مختلف المؤشرات الإقتصادية الكلية،إلا أن إيجابية المؤشرات السابقة ارتبطت بشكل رئيسي بأسعار النفط،مما يجعل الإقتصاد الوطني غير قادر على الصمود في وجه الصدمات باعتباره مرتبط بأسعار النفط في الأسواق العالمية وتغيرها،مع ملاحظة المساهمة المحدودة لبرنامج الخوصصة في تحقيق الإستثمار الأجنبي المباشر.

2 – تأكيد الإرادة لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر الإستثمار المحلي على حد سواء من خلال التطورات الحاصلة في التشريعات الإستثمارية بغية تحسين مناخ الإستثمار عن طريق حزمة من الحوافز والضمانات لتشجيع المستثمرين على القدوم للجزائر.

3- معوق الإستثمار في الجزائر يتمثل بدرجة أساسية في الإدارة الجزائرية،فمشكلة القروض البنكية من أسبابها بطء الإدارة البنكية في معالجة ملفات القروض،ومشكلة العقار الصناعي من أسبابها كذلك بيروقراطية الهيئات المكلفة بتسيير العقار الصناعي،والقطاع الموازي من أسبابه تخاذل السلطات الإقتصادية في الحد من هذه الظاهرة،وبيروقراطية الإدارة تؤدي كذلك إلى ظهور الرشوة.

4-ضئالة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر رغم الإمكانيات المتوفرة،وترتكز هذه التدفقات في قطاع المحروقات بالدرجة الأولى وقطاع الإتصالات بالدرجة الثانية.

5- من خلال تحليل الإستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع الجغرافي تبين أن أهم الدول المستثمرة في الجزائر تربطها بالجزائر إتفاقيات دولية في مجال الإستثمار وكذلك تجلى بوضوح فشل التجربة التكاملية للمغرب العربي من خلال وجود دولة واحدة مستثمرة في الجزائر هي ليبيا وبحصة ضئيلة.

6-تسبب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في التأثير على بعض المتغيرات الإقتصادية،إلا أن هذه الآثار قد لاتتضح بشكل جلي،نظرا لحداثة هذا النوع من الإستثمار بإستثناء قطاع المحروقات فضلا عن محدودية البيانات.

بالنسبة للعربية السعودية

1-نجحت سياسة الإصلاح الإقتصادي في السعودية في استقرار مختلف المؤشرات الإقتصادية الكلية،إلا أنها مرتبطة بشكل كبير بالنفط وأسعاره،وهذا رغم تقليص الإعتماد عليه ومحاولة التنويع الإقتصادي،ويعود ذلك إلى إرتفاع الحصة السعودية من إنتاج النفط العالمي.

2-تحسن المناخ الإداري للبيئة الإستثمارية السعودية بعد إنشاء بنيته التحفيزية (نظام الإستثمار الأجنبي الجديد،الهيئة العامة للإستثمار).

3- تتمتع السعودية بالإستقرار السياسي،وسوق واسعة أهم مايميزها العدد السكاني الهائل فضلا عن نصيب الفرد الكبير من الناتج المحلي الإجمالي،ومنشآت البنية التحتية التي تعتبر الأفضل في منطقة الشرق الأوسط،بالإضافة إلى الإهتمام بتنمية الموارد البشرية من خلال إرتفاع نسبة الإنفاق الكبيرة على التعليم،وكذلك يمكن إعتبار السعودية منجما حقيقيا للثروات الطبيعية.

4- خطت خطوة كبيرة للإنسجام الطبيعي مع العولمة عن طريق إبرام عدة إتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لتشجيع الإستثمار،وعضويتها في مجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه في سنة 1981،وإنضمامها للمنظمة العالمية للتجارة في الربع الأخير من سنة 2005،فضلا عن تجربتها في ميدان إندماج البنوك.

5- إن الإستثمارات في السعودية تعاني من عدة معوقات أهمها أنظمة العمل وتوفر العمالة الماهرة،الحصول على الأراضي الصناعية،توفير التمويل البنكي وتكلفته،وهي في أغلبها أقل حدة من عدة دول عربية منافسة.

6- التطور الإيجابي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في السعودية ،وتتركز هذه التدفقات في قطاع الصناعة والطاقة.

7- من خلال تحليل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع الجغرافي،تبين أن أهم الدول المستثمرة في السعودية ترتبط معها باتفاقيات دولية لتشجيع الإستثمار،وكذلك تجلى بوضوح النجاح الكبير لمجلس التعاون الخليجي من خلال وجود ثلاثة دول كأهم مستثمرين في السعودية وهم:الإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين وبحصة كبيرة.

8- تسبب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في السعودية في التأثير على بعض المتغيرات الإقتصادية،خاصة فيما يخص توفير فرص العمل.

بالنسبة لدراسة المقارنة:

1-لقد ساهمت الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر والسعودية في إستقرار المؤشرات الإقتصادية الكلية،إلا أن المؤشرات السابقة إيجابيتها أفضل في السعودية عنها في الجزائر ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى إرتفاع حصة إنتاج النفط ومحاولة التنويع الإقتصادي وإنتهاج نظام الصرف الثابت للريال مقابل الدولار.

2-تعتبر الضمانات التي يحويها في طياته قانون الإستثمار الجزائري أفضل من نظيرتها الموجودة في نظام الإستثمار الأجنبي في السعودية،وكلا البلدين لا يواكبان المستوى العالمي من خلال الضرائب المفروضة على أرباح الشركات،وكذلك لايتم ربط الإعفاءات الضريبية بمؤشرات إقتصادية كحجم الصادرات وإستخدام التكنولوجيا وتوفير مناصب العمل التي يفترض أن يحققها المشروع الإستثماري.

3-عدم وجود إطار مؤسسي إستثماري فعال على تنسيق السياسات الإستثمارية وتوحيدها في الجزائر،حيث تتعدد الهيئات وتتداخل الصلاحيات بينها فضلا عن ضعف جهودها الترويجية،في المقابل بروزإطار مؤسسي متماسك منظم في السعودية،حيث يقل عدد الهيئات وتتسلسل الوظائف وتتناسق بينها،زيادة على سعيها الجاهد إلى تحسين البيئة الإستثمارية السعودية من خلال تشخيص الداء (عوائق الإستثمار) بواسطة المسح الميداني واقتراح الدواء (الحلول) بالإضافة إلى المجهودات الترويجية.

4-رغم إشتراك الجزائر والسعودية في تمتعهما بالإستقرار السياسي،إلا أن هذه الأخيرة أفضل فيما يخص حجم السوق وإحتمالات نموه،ومنشآت البنية التحتية،الإهتمام بتنمية الموارد البشرية،الموارد الطبيعية من شأنه إعطاء دفع للإستثمار الأجنبي المباشر في السعودية أكبر منه في الجزائر.

5-تفوقت الجزائر من حيث عدد الإتفاقيات في مجال تشجيع الإستثمار وتجنب الإزدواج الضريبي على السعودية،بينما إستفادة هذه الأخيرة من النجاح الكبير لمجلس التعاون الخليجي ومن إنضمامها للمنظمة العالمية للتجارة وتجربة إندماج البنوك مما إنعكس إيجابا على الإستثمار الأجنبي المباشر بها،بينما الجزائر لم تستفد من إنضمامها للإتحاد المغاربي نتيجة فشل هذا الأخير ولم تنضم بعد للمنظمة العالمية للتجارة ولم تشهد بنوكها عمليات إندماج،ويبقى على الجزائر إستغلال الفرص التي يتيحها إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

6-معوقات الإستثمار في السعودية أقل حدة من نظيرتها في الجزائر.

7-المناخ الإستثماري المتاح في الجزائر غير مستغل ويفسر هذا بوجود عدة فرص ومجالات للإستثمار أغلبها لاتزال خصبة مع ضعف العامل الترويجي لها،في المقابل المناخ الإستثماري في السعودية مستغل أحسن إستغلال من خلال وجود عدة فرص ومجالات للإستثمار ومن بينها فرص تستغل للمرة الثانية كقطاع الصحة وهذا في ضوء العامل الترويجي الملائم لها.

8-في ظل التفوق الواضح للسعودية في أغلب العوامل المحددة للإستثمار الأجنبي المباشر من الطبيعي أن تتفوق هذه الأخيرة في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

في ضوء النتائج المشار إليها سابقا يمكن إقتراح مايلي:

أولا-المقترحات الخاصة بالجزائر

1-الإستمرار في نهج الإصلاح السياسي من أجل الوصول للإستقرار السياسي والأمني المطلوب.

2- الإستمرار في نهج الإصلاح الإقتصادي لإيجاد المزيد من التحسن في المناخ الإستثماري.

3-الإطار المؤسسي للإستثمار في الجزائر

يمكن إقتراح الآتي:

- ضرورة توزيع الأدوار،وتوضيح الإختصاصات,وتحديد الصلاحيات بالنسبة للهيئات المكلفة بتدعيم الإستثمار (كما في السعودية).

- ضرورة قيام الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بمسح ميداني يمس الشركات المستثمرة في الجزائر بشكل دوري للتعرف على معوقات الإستثمار والإسراع لمعالجتها (كما في السعودية).
- تأسيس موقع إلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار يسمح بإجراء التصريح با4لإستثمار عن بعد (كما في السعودية).

4- العمل على تخفيض معدلات الضرائب على أرباح الشركات بين 15 % و20 % لمواكبة المعدلات المعمول بها على المستوى العالمي.

5- ربط الحوافز الضريبية بمؤشرات معينة يأتي في مقدمتها الأداء التصديري ،القدرة على إستيعاب عمالة هائلة والمحافظة عليها،القدرة على إستخدام تكنولوجيا متقدمة.

6- ضرورة حث البنوك الجزائرية على الإندماج (كما في السعودية) لإقامة بنوك تتمتع بميزة الحجم الكبيرة ،والقادرة على تجميع رؤوس الأموال وضخها للإستثمار لمواجهة تحديات العولمة.

7- محاولة تحسين مستوى معيشة المواطنين برفع القدرة الشرائية لهم من شأنه زيادة الطلب وبالتالي اتساع السوق الداخلية (كما في السعودية).

8- في مجال الإنفتاح على الخارج:

- إعادة تفعيل التكتل المغاربي عن طريق حل الخلافات،تشجيع المشروعات المشتركة بين الدول الأعضاء من خلال منح الإمتيازات والحوافز و إزالة كل المشاكل التي تعترضها.
- تسريع الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والإستفادة من الفرص التي يتيحها إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.
- مطلوب على وجه السرعة تغيير مدة حصول المستثمر الأجنبي على التأشيرة من 15 يوم إلى 24 ساعة (كما في السعودية).

9- إعادة تأهيل وإصلاح الإدارة الجزائرية: ويعتبر هذا من أصعب المهام لأنه يمس بالدرجة الأولى الإنسان ومايتميز من إختلاف طريقة التفكير والصفات،عن طريق:

- التكوين الفعال للإداريين.
- تبسيط التشريعات وإضفاء الشفافية على المعاملات.
- زيادة الوعي القانوني لدى المواطنين.
- رفع أجور الإداريين إلى مستوى الوظائف المشابهة في القطاع الخاص.
- فرض عقوبات شديدة على الإداريين المرتشين.

10- من مصلحة الجزائر جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لأجل الإستثمار الأجنبي المباشر ويأتي في مقدمتها قطاع البنوك،قطاع التأمين،قطاع النقل واستخدامهم كرافعة للقطاعات الأخرى (كما في السعودية).

11- من مصلحة الجزائر استهداف الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية،والتي تتمتع بميزة تنافسية بما يخدم الإقتصاد الوطني كالقطاع الفلاحي.

12-إستراتيجية الترويج الجزائرية للإستثمار (إستنادابالدرجة الأولى على التجربة السعودية في هذاالمجال):

بعد أن تبين لنا توافر كم هائل من فرص ومجالات الإستثمار غير أن الجهود الترويجية تبقى محتشمة يمكن إقتراح الآتي:

- لابد من الإقتناع بأهمية عملية الترويج للإستثمار.
- مسح شامل لجميع الفرص الإستثمارية المتاحة في الجزائر.
- تصنيف ونشر هذه الفرص على موقع الأنترنت الخاص بالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لكي يسمح للمستثمرين التعرف عليها
- فتح مكاتب تمثيلية للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خاصة في الدول الكبرى بهدف زيادة الوعي عن الجزائر في الخارج.
- في الوقت نفسه يجب تكثيف من إقامة الندوات والمؤتمرات حول فرص الإستثمار المتاحة والمشاركة في المعارض الدولية والإشهار في وسائل الإعلام المختلفة الوطنية والأجنبية.
- الإستعانة في الترويج لفرص الإستثمار من خلال شركات التسويق الخاصة.
- إعطاء الأولوية لتسويق الفرص الإستثمارية للقطاعات ذات المزايا التنافسية في الإقتصاد الجزائري.
- تقديم خدمات مابعد الإستثمار أي مرافقة المستثمر في حل مشاكله طوال عمر المشروع.

ثانيا:المقترحات الخاصة بالعربية السعودية

1-مواصلة سياسات الإصلاح الإقتصادي لتعزيز الإستقرار الإقتصادي الكلتقليص القائمة السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر.

2- تقليص القائمة السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر(القطاعات المستثناة من الإستثمار الأجنبي المباشر).

3-تخفيض نسبة الشرائح الضريبية على أرباح الشركات بحيث لايقل معدل الضريبةعن15 %ولايتعدى20 %.

4- ربط الحوافز الضريبية بالدرجة الأولى بالشركات التي لها فعالية الأداء التصديري،فالشركات التي تجتذب نسبة أكبر من العمالة الوطنية،فالقدرة على توفير التكنولوجيا.

5-السعي إلى إبرام المزيد من الإتفاقيات الدولية الثنائية خاصة إتفاقيات الإزدواج الضريبي.

6-يجب على السعودية ألا تعتمد فحسب على دول مجلس التعاون الخليجي،وإنما تبحث على شراكات أخرى لخلق الأسواق الكبيرة التي تجتذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

7-يجب تشجيع رجال الأعمال السعوديين المستثمرين في الخارج للدخول في مشروعات إستثمار مشترك من خلال توفير الفرص المربحة وتحطيم القيود والعوائق على الإستثمار.

8-الإستمرار في نهج إندماج البنوك للتغلب على معوقات التمويل وتكلفته.

إستنادا إلى التحليل الذي ورد ضمن المذكرة،يمكننا تصور آفاق للبحث من خلال معالجة الموضوعات التالية:

1- تطوير الإدارة الجزائرية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

2- دور مجلس التعاون الخليجي في دفع حركة الإستثمارات العربية البينية الخليجية داخل الدول الأعضاء خلال الفترة 2006./1981

3- أثر الجهود الترويجية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر:تحليل تجارب قطرية.

وبعد فهذا هو عمل الباحث،وهو جهد المقل الذي لايدعي أنه بلغ فيه حد الكمال أو قاربه،فالكمال العلي القدير،ولأن من طبيعة العقول البشرية النقص والقصور.

رب بتوفيقك قد عملت،ولهذا القدر في بحثي قد وصلت فإن أخفقت فذاك بتقصيري،وإن كنت قد أصبت بعض توفيق فذاك بفضلك وحدك.

تم بحمد ا

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

1- إبراهيم العيسوي،الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ،1995.

2-أوبكر ميلودي،**إختيار الإستثمارات وتقييم المشاريع**،دار الآفاق،الجزائر،بدون تاريخ نشر.

3-أحمد عبد الرحمن أحمد،مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية،دار المريخ للنشر والتوزيع،المملكة العربية السعودية،ط.2001،1

4- الجيلالي عجة،الكامل في القانون الجزائري للإستثمار،دار الخلدونية،الجزائر،.2006

5-أميرة حسب ا محمد ،**محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا-كوريا الجنوبية-مصر)** ،الدار الجامعية،الإسكندرية،.2005

6- المنظمة العربية للتنمية الإدارية،التطوير الإداري في الوطن العربي (حالات التطبيقية)،القاهرة،.2003

8- إيمان عطية ناصف،**مبادئ الإقتصاد الكلي**،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،.2006

9- تودارو‌ميشيل،ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود،التنمية الإقتصادية،دار المريخ للنشر،المملكة العربية السعودية،ط1 ،.2006

10-جلال أمين ،**العولمة والتنمية العربية**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،.1999

11-سرمد كوكب جميل،**الإتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية**،الحامد للنشروالتوزيع،الأردن ، .2001

12- سعيد النجار،**آفاق الإستثمار في الوطن العربي**،إتحاد المصارف العربية،القاهرة،.1992

15- صقر عمر،**العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة** ،الدار الجامعية،مصر،2000.

16- ضياء مجيد الموسوي،**الحداثة والهيمنة الإقتصادية ومعوقات التنمية**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،.2004

17- طاهر حردان حيدر،**مبادئ الإستثمار**،المستقبل للنشر والتوزيع،عمان،1997.

18- طيبي بن علي،العالم العربي والألفية الثالثة،دار الغرب للنشر والتوزيع،الجزائر،ط2 ،.2004

19-عادل محمود الرشيد،إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة،.2006

20-عبد السلام أبو قحف،**نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية**،مؤسسة شهاب الجامعة مصر 1989

21-عبد السلام أبوقحف،**مقدمة في الأعمال**،الدار الجامعية للنشر،الإسكندرية 2003.

22- عبد السلام أبوقحف،**السياسات والأشكال المختلفة للإستثمارات الأجنبية**،مؤسسة شهاب الجامعة ،الإسكندرية،.2003

23- عبد السلام أبوقحف،**إقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي** ،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية ،.2003

24- عبد السلام أبوقحف،**بحوث التسويق والتسويق الدولي** ،مؤسسة شهاب الجامعة،الإسكندرية ،.2004

25-عبد السلام رضا،**محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**،دار السلام للطباعة والنشر،جمهورية مصر العربية،2002.

26- عبد العزيز قادري،**الإستثمارات الدولية**،دار هومة،الجزائر،.2006
27- عبد ا بن بدعيدة،**التجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية**،الإصلاحات الإقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط2 ،.2005
28-عبد المجيد قدي،**المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ط 2، .2005
29-عبد المطلب عبد الحميد،**العولمة الإقتصادية**،الدار الجالمعية،الإسكندرية،.2006
30- عمر صخري،**التحليل الإقتصادي الكلي،ديوان المطبوعات الجامعية**،الجزائر،ط2، 1991.
31- فاروق العربي،**عولمة المبادلات:مسار وآثار**،دار الكتاب العربي،الجزائر،ط1 ،2006.
32-محمد الهادي لعروق،أطلس الجزائر والعالم،دار الهدى،الجزائر،بدون تاريخ نشر.
33-محمد عبد العزيز عبد ا عبد،**الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي**،دار النفائس،الأردن،ط1 ،.2005
35- محمد مطر،**إدارة الإستثمارات:الإطار النظري والتطبيقات العملية**،دار وائل للنشر،عمان،ط3، .2004
36- مدني حرفوش ،الكامل في الإقتصاد،دار الآفاق،الجزائر،.1999
37- مصطفى رشدي شيحة،الأسواق الدولية،الدار الجامعية الجديدة،الإسكندرية،بدون تاريخ نشر.
38- موريس شيف ول.ألن ونترز،**التكامل الإقليمي والتنمية**،مركزمعلومات قراء الشرق الأوسط،.2003
40- هيثم عجام صاحب،محمد سعود علي،**التمويل الدولي**،دار الكندي،طرابلس،ط1 ،2002.

ثانيا:الأطروحات والرسائل الجامعية:

41- أحمد زغدار،التحالف الإستراتيجي كخيار للمؤسسة الجزائريةدراسة حالة مؤسسة التبغ والكبريت،،**(** اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر)،الجزائر،.2005
42- سامية دحماني،**تقييم مناخ الإستثمار ودوره في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر في ظل الإصلاحات العشرية (1988-1998)** ،(رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر) ،الجزائر،.2001
43-سلمان حسين، **الإستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية بالدول النامية**،(رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر)،الجزائر،2004.
44- غنية غابي، **محددات إستقطاب الإستثمار في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية**،(رسالة ماجستير غير منشورة،المدرسة العليا للتجارة)،الجزائر،.2004
45- فارس فضيل،أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية،**(** اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر)،الجزائر،.2004
46-فضيلة خير،**إنعكاسات العولمة على الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية،(**رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر)،الجزائر،.2005
47- فطيمة بن عبد العزيز،**فعالية الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على إقتصاديات الدول النامية (حالة الجزائر)،(** أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر)،الجزائر،.2005
48- فتحي عرابي، **الإستثمار الأجنبي المباشر :دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات،(**رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر)،الجزائر،.2005
49- فؤاد محفوظي، **الإستثمار الأجنبي المباشر :دراسة تحليلية تقييمية،(**رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر)،الجزائر،2007.

50- فيصل حبيب حافظ،**دور الإستثمار المباشر في إقتصاد المملكة العربية السعودية،(**رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر)،الجزائر،.2005
51- كريمة فرحي،**أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس،**(رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر) ،الجزائر،.2001
53-محمد إبراهيم مادي،**العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والضرائب في الجزائر (1990-2002)،**(رسالة ماجستير غير منشورة،المدرسة العليا للتجارة)،الجزائر .2004
54- هشام بوعافية،**أثر الإصلاحات الإقتصادية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1996-2006)،**(رسالة ماجستير غير منشورة،المدرسة العليا للتجارة)،الجزائر،2007 .

ثالثا:المؤتمرات والملتقيات:

55- حاتم عبد الجليل القرنشاوي،**الإستثمار في ظل العولمة التوجهات ...المتطلبات**،مؤتمر التمويل والإستثمار:تطوير الإدارة العربية لجذب الإستثمار،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة،.2006
56- حسن بن رفدان الهجهوج،**إتجاهات ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي**،مؤتمر الإستثمار التمويل:تطوير الإدارة العربية لجذب الإستثمار،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،القاهرة،.2006
57- سالم أحمد الفرجاني،**المساهمة الأجنبية في الإستثمار المحلي:الأهمية والمحاذير**،مؤتمر الإستثمار والتمويل:الإستثمار الأجنبي المباشر،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة،.2006
58- سالم بن سعيد القحطاني،مستقبل **الإستثمار في المملكة العربية السعودية**،مؤتمر الإستثمار والتمويل:تطوير الإدراة العربية لجذب الإستثمار،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة،.2006
60- عفيفي صديق محمد ،**تطوير الإدارة لجذب الإستثمار:نماذج ومقترحات عملية**،مؤتمر الإستثمار والتمويل:تطوير الإدراة العربية لجذب الإستثمار،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة،.2006
61- محمد مسعود خليفة الثعيلب، **الإستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا بين عوامل الجذب والطرد وإنعكاساها على الوضع الإقتصادي**،مؤتمر الإستثمار والتمويل:الإستثمار الأجنبي المباشر،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة،2006.
62- يعقوب علي جانقي وعلم الدين عبد ا بانقا،**تقييم تجربة السودان في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر وإنعكاسها على الوضع الإقتصادي**،مؤتمر الإستثمار والتمويل:الإستثمار الأجنبي المباشر،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة،.2006
63- سعد محمد الكواز،**الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على ألأقطار النامية**،مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،14و15 نوفمبر 2005.
64- عمار عماري،سعيدة بوسعدة،**معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر**،الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،14-15 نوفمبر،.2005
65- محمد ناجي حسن خليفة،**إتفاقية منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية،**الملتقى العلمي الدولي الأول حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للإندماج الفعلي في الإقتصاد العالمي،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،31 ماي-02 جوان 2003.

66- إسماعيل بوخاوة ،سمراء دومي،**الإصلاح الضريبي وفق معتقدات صندوق النقد الدولي**،مداخلة الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة البليدة،11-12 ماي 2003.
67- بشير مصيطفى،**إقامة الحكم الصالح من خلال مكافحة الفساد أولا**،الملتقى العلمي الدولي حول الحكم الراشد ودوره في التنمية المستديمة في الجزائر،الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين،9-10 ديسمبر 2006.
68-سليمان ناصر،**دور القيم الروحية في محاربة الفساد الإقتصادي وتثبيت الحكم الراشد**، الملتقى العلمي الدولي حول الحكم الراشد ودوره في التنمية المستديمة في الجزائر،الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين،9-10 ديسمبر 2006.
69- عبد الباقي روابح،شريف غياط،**الآثار الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر**،الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة البليدة،21-22 ماي 2002.
70- عمار بوزعرور،مسعود دراوسي،**الإندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية-حالة الجزائر**-،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية-الواقع والتحديات-،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية،جامعة الشلف،14-15 ديسمبر 2004.
71-فاروق تشام،**الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائروآثارها على التنمية الإقتصادية**،الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة البليدة،21-22 ماي 2002.
72- محمد الشريف منصور،**التكامل الصناعي المغاربي للإندماج في الإقتصاد العالمي**،الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة البليدة،21-22 ماي 2002.
73- محمد بن بوزيان،الطاهر زياني،**الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس والمغرب** ،الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة البليدة،21-22 ماي 2002.

رابعا:المجلات والجرائد:

74-أحمد باشي،**الآثار المحتملة لإتفاق الشراكة الأوروبية على الإقتصاد الجزائري**،مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر،العدد 10،.2004.
75-أحمد زكريا صيام،**آليات جذب الإستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة- الأردن كنموذج-**،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،العدد03،ديسمبر2005 .
76- أحمد محمد طاشكندي،**التجارة الخليجية البينية**،المجلة العربية السعودية،العدد 335،يناير 2005.
78-براكاش لونجاني،وعساف رزين،**مامدى فائدة الإستثمار؟**،مجلة التمويل والتنمية،المجلد 38،العدد 02،يونيو 2001.
79-بشير مصيطفى،**الفساد الإقتصادي:مدخل إلى المفهوم والتجليات**،دراسات إقتصادية،دار الخلدونية للنشر والتوزيع،العدد السادس،جويلية 2005.
80- عبد الرحمان تومي،**واقع وآفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**،دراسات إقتصادية،مركز البصيرة للبحوث،الجزائر،العدد الثامن،جويلية 2006.
81- زين منصوري،**واقع وآفاق سياسة الإستثمار في الجزائر**،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،العدد 02،ماي 2005.

82- زهية بركان،**الإندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية إتخاذ القرار**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،العدد 02،ماي 2005.
83- سعدية قصاب،**حدود الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**،مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر،العدد 8،.2003.
85- سليم بوذياب،**قطاع التأمين السعودي:عوارض النمو والتنظيم**،مجلة الإقتصاد والأعمال،لبنان،العدد 313،السنة السادسة والعشرون،يناير 2006.
86-عادل دايخة،**الإقتصاد الكلي والجزئي**،مجلة مال وأعمال،الجزائر،العدد1،مارس 2006.
87- عبد الحميد زعباط،**نظريات التجارة الدولية ومحدوديتها**،مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر،العدد 10،.2004.
88- عبد السلام مخلوفي،**إتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS: أداة لحماية التكنولوجيا أم لإحتكارها**،مجلةإقتصاديات شمال إفريقيا،ديوان المطبوعات الجامعية،العدد 03،ديسمبر 2005.
89-عبد المجيد قدي،الإقتصاد الجزائري بين الواقع وآفاق المستقبل،مجلة المستثمر العربي،واقع وآفاق مناخ الإستثمار في الجزائر،عدد خاص بالمؤتمر التاسع لمجتمع الأعمال العربي،الدوحة،قطر،.2005
90- عبد المجيد قدي،التعليم العالي في الجزائر:القطاع الذي يمد بقية القطاعات باحتياجاتها من الكوادر المتخصصة ،مجلة المستثمر العربي، الجزائر ملتقى الإستثمار العربي،عدد خاص بالملتقى العاشر لمجتمع الأعمال العربي في الجزائر،الدوحة،نوفمبر 2006.
91-علي عيبوط مجند،الإستثمارات الأجنبية في ضوء سياسة الإنفتاح الإقتصادي في الجزائر،المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية،كلية الحقوق،جامعة مولود معمري تيزي وزو،عدد01،جانفي 2006.
93- فايز الخليفي،السعودية تقرأ أعلى ميزانية في تاريخها،مجلة الحوار الجديد،دار الحوار الجديد،لبنان،العدد 15،2006.
94-قويدر عياش،إبراهيم عبد ا ،آثار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلةإقتصاديات شمال إفريقيا،ديوان المطبوعات الجامعية،العدد 02،ماي 2005.
95-كنيث س روجوف،**إعادة التفكير في قيود رأس المال**، مجلة التمويل والتنمية،المجلد ،39العدد4،ديسمبر 2002.
96- محمد إقلولي،شروط الإستقرار التشريعي المدرجة في عقود الدولة في مجال الإستثمار، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية،كلية الحقوق،جامعة مولود معمري تيزي وزو،عدد01،جانفي 2006.
97- محمد زيدان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الإنتقال**،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،ديوان المطبوعات الجامعية،العدد 01،2004.
98-محمد عباس محرزي،**التجانس الضريبي في إطار تحقيق التكامل الإقتصادي في منطقة المغرب العربي**،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،ديوان المطبوعات الجامعية،العدد 02،2005.
99-منور أوسرير،نذير عليان،**حوافز الإستثمار الخاص المباشر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،ديوان المطبوعات الجامعية،العدد 02،.2005.
100-مجلة الإقتصاد والأعمال،**تقرير التنمية البشرية 2006**،لبنان،العدد 12،ديسمبر 2006.
101- مجلة الإقتصاد ،**المملكة...مؤشرات إيجابية...ومعدلات نمو غير مسبوقة**،المملكة العربية السعودية،السنة السابعة والعشرون،العدد 3804،سبتمبر 2004.
102- مجلة الإقتصاد والأعمال،**الميزانية السعودية:توسع مدروس وإعداد للمستقبل**،،لبنان،السنة الثامنة والعشرون،العدد 326،فبراير 2006.

103- مجلة الإقتصاد والأعمال،**المصارف العربية في 2005**،،لبنان،السنة السابعة والعشرون،العدد 314،فيفري 2006.
104- مجلة الإقتصاد والأعمال،**أخيرا السعودية في منظمة التجارة العالمية،**،لبنان،السنة السادسة والعشرون،العدد 311،نوفمبر 2006.
105- مجلة الإقتصاد والأعمال،**صدمة البورصات**،،لبنان،السنة السابعة والعشرون،العدد 316،أبريل 2006.
106-مجلة السياسي العربي،**المارد أوراسكوم يغزو الأسواق العربية**،صادرة عن شركة النشر للصحافة والإشهار،الجزائر،عدد خاص،08/02 أفريل 2005.
107- مجلة الإقتصاد والأعمال،**إستراتيجية الإستثمار في السعودية**،،لبنان،السنة السابعة والعشرون،العدد 317،ماي 2006.
108- مجلة الإداري،**مكاسب خليجية وهواجس عالمية، العدد** 05،مايو 2006.
109- مجلة الإداري،**السعودية:أداء إقتصادي تاريخي**،المجلد31،العدد09،سبتمبر 2005.
110- مجلة ضمان الإستثمار،المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،الكويت،السنة الرابعة والعشرون ،العدد الفصلي الثاني2006.
111 - مجلة ضمان الإستثمار،المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،الكويت،السنة الخامسة والعشرون ،العدد الفصلي الثاني،أبريل-يونيو 2007.
112-مجلة تجارة الرياض،**التعدين إستثمار واعد**،المملكة العربية السعودية،العدد531،ديسمبر 2006.
113-جريدة الخبر اليومية،العدد4774،الأحد 06أوت 2006.
114-جريدة الخبر اليومية،العدد4808،الخميس 14 سبتمبر 2006.
115-جريدة الخبر اليومية،العدد4815، 23 سبتمبر 2006.
116-جريدة أخبار الأسبوع،العدد239،من 13 إلى 19 سبتمبر 2006.
117-جريدة أخبار الأسبوع،العدد 240 ،من 20 إلى 26 سبتمبر 2006.
118-جريدة أخبار الأسبوع،العدد242،من 04 إلى 10 أكتوبر 2006.
119-جريدة أخبار الأسبوع،العدد 244،من 18 إلى 24 أكتوبر 2006.
120-جريدة أخبار الأسبوع،العدد247،من 08 إلى 14 نوفمبر 2006.
121- جريدة أخبار الأسبوع،العدد249،من 22 إلى 28 نوفمبر 2006.
122- جريدة أخبار الأسبوع،العدد255،من 03 إلى9 جانفي 2007.
123- جريدة الأحرار اليومية،حوار مع الهاشمي جعبوب وزير التجارة،العدد 2502، 14 سبتمبر 2006.
124- جريدة البلاد اليومية،الجزائر،العدد2116،الأحد 05 نوفمبر 2006.

خامسا:التقارير والمناشير

125-المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمار في الدول العربية**،الكويت،.1998
126- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمار في الدول العربية**،الكويت،.1999
127- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمار في الدول العربية**،الكويت،.2001
128- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمار في الدول العربية**،الكويت،.2003
129- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمار في الدول العربية**،الكويت،.2005
130- صندوق النقد العربي،التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2002.
131- صندوق النقد العربي،التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2006.
132- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،**تقرير الإستثمار العالمي 2006،الإستثمار الأجنبي المباشرالوارد من الإقتصاديات النامية والإنتقالية وآثاره على التنمية**،الأمم المتحدة،2006.

133-البنك الدولي،**تقرير عن التنمية في العالم:تحسين مناخ الإستثمار من أجل الجميع**،مركز الأهرام للترجمة والنشر،الطبعة العربية،.2005
134-البنك العالمي،**تقرير عقد الصفقات**،.2005
135-نوردين بو كروح،**مسألة إنضمام الجزائر إلى المنظمة الدولية للتجارة**،منشورات مجلس الأمة،الجزائر ،.2003
136-عبد ا بن حمدان الباتل،**التطور الإقتصادي والتنمية الإقتصادية في المملكة العربية السعودية**،منشورات وزارة الثقافة والإعلام،المملكة العربية السعودية،.2004
137-منشورات وزارة الثقافة والإعلام،**مصادر الطاقة في المملكة العربية السعودية(البترول والمعادن)**،المملكة العربية السعودية،.2005
138- منشورات وزارة الثقافة والإعلام،**السياسة والصناعة البترولية في المملكة العربية السعودية**،المملكة العربية السعودية،.2005
139- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.2005
140- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.2006
141- منشورات وزارة المساهمات وترقية الإستثمار 2006.

سادسا :القوانين والمراسيم والأوامر

142- قانون رقم 13/82 المؤرخ في 1982/8/28 يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الإقتصاد،سيرها،الجريدة الرسمية ،العدد35،المؤرخة في 1982./8/31
143-القانون رقم 10/90 المؤرخ في 18 أفريل 1990 ،الجريدة الرسمية،رقم 16 المؤرخة في 18 أفريل 1990.
144-المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 الخاص بترقية الإستثمار،الجريدة الرسمية رقم 64 المؤرخة في 10 أكتوبر .1993
145-الأمر رقم 284/66 المؤرخ في 1966/06/15 يتضمن قانون الإستثمار،الجريدة الرسمية،العدد 80 المؤرخة في 17 سبتمبر .1966
146-الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار،الجريدة الرسمية رقم 47 المؤرخة في 27 أوت .2001
147-الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 2003/08/26 ،الجريدة الرسمية،العدد52 الصادرة بتاريخ 2003/08/27.
148-الأمر رقم 07/05 المؤرخ في 2005/04/28 المتعلق بالمحروقات،الجريدة الرسمية ،عدد 50 مؤرخة في 2005/07/19.

سابعا:المواقع الإلكترونية

149-أحمد روابة،تراجع نسبة البطالة بالجزائر إلى النصف خلال 5 سنوات،تصريح وزير العمل والضمان الإجتماعي لقناة الجزيرة نت يوم الأربعاء 08 فيفري 2006،على موقع:www.aljazira.net،تاريخ الإطلاع:2007/1/21.

150-أيمن محمد إبراهيم هندي،الإقتصاد الدولي،**نظرية نسب عوامل الإنتاج**،على موقع **www.collges.ksu.edu.sa**،تاريخ الإطلاع 2007/08/4:18.
151- خالد بن عبد الرحمان المشعل،عبد ا بن سليمان الباحوث،الآثار الإقتصادية للإرهاب الدولي على موقع،**www.islamonline.net** تاريخ الإطلاع 2007/1/27.
152-كريم نعمة النوري،**آفاق العولمة في البلدان النامية**،على موقع **www.rezqar.comb** تاريخ الإطلاع،2006/50/17.
153-اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا،**الإستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الأسكوا 2004،الأمم المتحدة،نيويورك،2005،على موقع:www.escwa.lb.org** تاريخ الإطلاع:2006/08/12.
154- -اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا،**سياسات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر والبيني في منطقة الأسكوا:تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسات حالات الأردن والبحرين واليمن،الأمم المتحدة،نيويورك،2005،على موقع:www.escwa.lb.org** تاريخ الإطلاع:2006/12/25.
155-الجزائر،المغرب العربي،الرهان المتوسطي على موقع www.aljazeera.net،تاريخ الإطلاع:28 2006./7/
156-جريدة الفجر،السوق الموازية للعملة الصعبة تتحكم في 40 % من الكتلة النقدية ،على موقع www.algeria-voice.org،تاريخ الإطلاع 2006/5/20.
157-المرسوم الملكي رقم 1/ بتاريخ 1421/1/15 هـ،نظام الإستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية،على موقع: www.commrce.gov.sa،تاريخ الإطلاع:2006/02/17.
158-الهيئة العامة للإستثمار،على موقع:www.sagia.gov.sa،تاريخ الإطلاع:2006./11/27
159-وزارة التخطيط،المملكة العربية السعودية،على موقع:www.planning.gov.sa،تاريخ الإطلاع 2007./1/21:
160-مستقبل التكتلات الإقتصادية العربية في ظل العولمة،على موقع:www.planning.gov.sa ، تاريخ الإطلاع:2007./1/21.
161-الإستثمار الأجنبي المباشر المنفذ في السعودية إلى غاية 2005،على موقع:www.matjar.com، تاريخ الإطلاع:2006/11/27.

ثامنا:الكتب باللغة الأجنبية

162- Boughba Abdallah **;**Analyse et evaluation de projet,Ed Berti,1998.
163-Bernard Bonnin ,lentreprise multinationale et letat,edition etudes vivant,France,1984.
164-Boughaba Abdallah,Analyse et evoluation de proget,Ed Berti ,1998.
165-Bouguinat Henri,Theories de l investissement direct etranger,Ed economica,Paris 1984 ,p195.
166-Denis Tersent,Jean-luc Bricaut,Linvestissement international**,**edition armand colin,parise,1996.
167-Hugonnie Bernard ,Investissement directs cooperation internationale et firms multinationales,Economica,Paris,1984,p199.
168-Peyrard.j,gestion financier International,ed vuibert ,Paris,1995.

تاسعا:التقارير باللغة الأجنبية

-

170- UNCTAD:world investment report 2004، The Shift Toward Services،UN, New York & Geneva 2004.
171 - Banque d'Algérie ،Rapport 2005،" Evolution Economique et Monétaire en Algérie"،16 Avril 2006.
172- Banque d'Algérie ،Rapport 2001،" Evolution Economique et Monétaire en Algérie"،16 Avril 2002.
173- Minister des participations et politique de mobilisation la promotion investissement,la des investissement directs etrangers,conseil du gouvernement,Algerie,2006.

الملحق رقم (01):الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001، يتعلق بتطوير الإستثمار.

إن رئيس الجمهورية،
بناء على الدستور،لاسيما المادتين 122 و124 منه،
- وبمقتضى القانون رقم 88- 18 المؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1408 الموافق 12 يوليو سنة 1988 والمتضمن الإنضمام إلى الإتفاقية التي صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 10 يونيو سنة 1958 والخاصة بإعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها.
- وبمقتضى الأمر رقم 95-04 المؤرخ في 19 شعبان عام1415 الموافق 21 يناير سنة 1995 والمتضمن الموافقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالإستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى،
- وبمقتضى الأمر رقم 95-05 المؤرخ في 19 شعبان عام 1415 الموافق 21 يناير سنة 1995 والمتضمن الموافقة على الإتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الإستثمارات.
- وبمقتضى الأمر رقم 66-22 المؤرخ في 4 ذي الحجة عام 1385 الموافق 26 مارس سنة 1966 والمتعلق بالمناطق والمواقع السياحية،
- وبمقتضى الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري ،المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو 1979 والمتضمن قانون الجمارك،المعدل والمتمم،
- و بمقتضى القانون رقم 83-03 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتأمينات الإجتماعية،المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية،المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 86- 14 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق 19 غشت سنة 1986 والمتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات وإستغلالها ونقلها بالأنابيب،المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 87-03 المؤرخ في 27 جمادى الأول عام 1407 الموافق 27 يناير سنة 1987 والمتعلق بالتهيئة العمرانية،
- وبمقتضى القانون رقم 90-08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية،
- وبمقتضى القانون رقم 90-09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية،
- وبمقتضى القانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالنقد والقرض،المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 90-30 المؤرخ في 14 جمادى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية،
- وبمقتضى القانون رقم 90-36 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 31 ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون المالية لسنة 1991،لاسيما المادتان 36 و65 المتعلقتان بقوانين الضرائب،
- وبمقتضى المرسوم رقم 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق 5 أكتوبرسنة 1993 والمتعلق بترقية الإستثمار،

- وبمقتضى الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 الموافق 26 غشت سنة 1995 والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية،المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 10-10 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق يوليو سنة 2001 والمتضمن قانون المناجم،

- وبعد الإستماع إلى مجلس الوزراء،

- يصدر الأمر الآتي نصه:

الباب الأول
أحكام عامة

المادة الأولى: يحدد هذا النظام الذي يطبق على الإستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الإقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الإستثمارات التي تنجز في إطار منح الإمتيازو/ أو الرخصة.

المادة 2: يقصد بالإستثمار في مفهوم هذا الأمر مايأتي:

1- إقتناء أصول تندرج في إطار إستحداث نشاطات جديدة،أو توسيع قدرات الإنتاج،أو إعادة التأهيل،أو إعادة الهيكلة.
2- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أوعينية.
3- إستحداث النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

المادة 3: يمكن أن تستفيد الإستثمارات المذكورة في المادتين 1و2 أعلاه من المزايا التي يمنحها هذا الأمر ويحدد المجلس الوطني للإستثمار المذكور في المادة 18 أدناه شروط الحصول على هذه المزايا.

المادة4: تنجز الإستثمارات في حرية تامة مع مراعات التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة.

وتستفيد هذه الإستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوتنين والتنضيمات المعمول بها.

وتخضع الإستثمارات التي استفادة من المزايا،قبل إنجازها لتصريح بالإستثمار لدى الوكالة المذكورة في المادة 6 أدناه.

المادة 5: يحدد شكل التصريح بالإستثماروكيفياته،وطلب المزايا،وقرار منح المزايا عن طريق التنظيم.

المادة 6: تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الإستثمار،تدعى في طلب النص الوكالة،

المادة 7:للوكالة أجل أقصاه 30 يوما إبتداءا من تاريخ إيداع طلب المزايا ،من أجل.

- تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الإستثمار.
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.

في حالة عدم الرد من قبل الوكالة أو الإعتراض على قرارها،يمكن أن يقدم المستثمر طعنا لدى السلطة الوصية على الوكالة التي يتاح لها أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما للرد عليه.

يمكن أن يكون قرار الوكالة موضوع طعن أمام القضاء.

المادة8: يبين قرار الوكالة زيادة على إسم المستفيد،المزايا الممنوح إياها وكذا الوجبات التي تقع على عاتقه طبعا لأحكام هذا النص.

الباب الثاني
المزايا
الفصل الأول
النظام العام

المادة 9: زيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام ،يمكن أن تستفيد الإستثمارات المحددة في المادتية 1و2 اعلاه،بعنوان إنجازها على النحو المذكور في المادة 13 أدناه من المزايا الآتية:

1- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.
2- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.

الفصل الثاني
النظام الإستثنائي

المادة 10: تستفيد من مزايا خاصة:

1- الإستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة،
2- وكذا الإستثمارات ذات الهمية للإقتصاد الوطني،لاسيما عندما تستعمل تكتولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة،وتحمي الموارد الطبيعية،وتدخر الطاقة وتقضي إلى تنمية مستديمة.

يحدد المجلس الوطني للإستثمار المذكور في المادة 18 في الفقرة 1 أعلاه من المزايا الآتية:

المادة 11: تستفيد الإستثمارات المنجزة في المناطق المذكورة في الفقرة1 من المادة 10 أعلاه من المزايا التالية:

1- بعنوان إنجاز الإستثمار

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار المعني.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها إثنان بالألف فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف،بعد تقييمها من الوكالة،فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار.
- الإعفـاء مـن الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار سواءا كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية،وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.
- تطبيـق النسبـة المـخفضة في مجال الـحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

2- بعد معاينة إنطلاق الإستغلال:

- الإعفـاء لمـدة عشـر (10) سنوات مـن النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات،ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة،ومن الدفع الجزافي،ومن الرسم على النشاط المهني.
- إعـفاء لمدة عشر (10) سنـوات إبتداءا من تاريخ الإقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار.
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن و/أو تسهل الإستثمار،مثل تأجيل العجز وآجال الإستهلاك.

المادة12:يترتب على الإستثمارات المذكورة في الفقرة 2 من المادة 10 أعلاه إبرام إتفاقية بين الوكالة لحساب الدولة،وبين المستثمر.

وتبرم الإتفاقية بعد موافقة المجلس الوطني للإستثمار المذكور في المادة 18 أدناه،وتنشر في الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

يتم الإتفاق على بنود هذه الإتفاقية ولا سيما عند منح حق الإمتياز و/أو رخصة قدد تتجسد في إستثمار مرشح لنيل هذه المزايا.

المادة 13:يجب أن تنجز الإستثمارات المذكورة في المواد 1و2 و10 أعلاه في أجل يتفق عليه مسبقا عند اتخاذ قرار منح المزايا،ويبدأسريان هذا الأجل ابتدءا من تاريخ تبليغ هذا القرار إلا إذا قررت الوكالة المذكورة في المادة 6 أعلاه تحديد أجل إضافي.

الباب الثالث
الضمانات الممنوحة للمستثمرين

المادة 14:يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بمثل مايعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالإستثمار.

ويعامل جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب نفس المعاملة مع مراعات أحكام الإتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية.

المادة15: لاتطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الإستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.

المادة 16:لايمكن أن تكون الإستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية،إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به

ويترتب على المصادرة تعويض عادل

المادة 17:يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يكون بسبب المستثمر أوبسبب إجراء إتخذته الدولة الجزائرية ضده،للجهات القضائية المختصة،إلا في حالة وجود إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية،تتعلق بالمصالحة والتحكيم،أو في حالة وجود إتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناءا على تحكيم خاص.

الباب الرابع
أجهزة الإستثمار
الفصل الأول
المجلس الوطني للإستثمار

المادة 18:ينشأ مجلس وطني للإستثمار يدعى في صلب النص المجلس يرأسه رئيس الحكومة.

المادة 19:يكلف المجلس على الخصوص بما يأتي:

- يقترح إستراتيجية تطوير الإستثمار وأولوياتها.
- يقترح تدابير تحفيزية للإستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة.
- يفصل في الإتفاقيات المذكورة في المادة 12 أعلاه.
- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الإستثمارات المذكورة في المادة 3أعلاه.
- يفصل على ضوء تهيئة الإقليم ،فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الإستثنائي المنصوص عليه في هذا الأمر.
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الإستثمار وتشجيعه.
- يحث ويشجع كل استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الإستثمار وتطويرها.
- يعالج كل مسألة أخرى تتصل بتنفيذ هذا الأمر.

المادة 20:تحدد تشكيلة المجلس وتنظيمه وسيره عن طريق التنظيم.

الفصل الثاني

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

المادة 21:الوكالة المذكورة في المادة 6 أعلاه مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي.

تتولى الوكالة في ميدان الإستثمارات وبالإتصال مع الإدارات والهيئات المعنية على الخصوص المهام التالية:

- ضمان ترقية الإستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالشكليات الأساسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.
- منح المزايا المرتبطة بالإستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
- تسيير صندوق دعم الإستثمار المذكور في المادة 28 أدناه.
- التاكد من احترام الإلتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

يحدد تنظيم الوكالة وسيرها عن طريق التنظيم.

المادة 22: يوجد مقر الوكالة في مدينة الجزائر،وللوكالة هياكل لامركزية على المستوى المحلي.

الشباك الوحيد

المادة23:ينشأ شباك وحيد ضمن الوكالة،يضم الإدارات والهيئات المعنية بالإستثمار.

يؤهل الشباك الوحيد قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الإستثمارات موضوع التصريح المذكور في المادة 4 أعلاه.

المادة 24:ينشأ الشباك الوحيد على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة.

المادة 25:يتأكد الشباك الوحيد بالإتصال مع الإدارات والهيئات المعنية،من تخفيف وتبسيط إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع.

ويسهر على تنفيذ إجرءات التبسيط والتخفيف المقررة.

المادة 26:تنشئ الدولة إنطلاقا مما تبقى من أصول المؤسسات العمومية المنحلة،قصد ضمان تمثيلها لتطوير الإستثمار،حافظة عقارية وغير منقولة،يسند تسييرها إلى الوكالة المكلفة بتطوير الإستثمار المذكورة في المادة 6 أعلاه.

تحدد كيفيات تنفيذ هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 27:يتم عرض أراضي الأساس العقارية من خلال تمثيل الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للإستثمار.

الباب الخامس

أحكام تمثيلية

المادة 28: ينشأ صندوق لدعم الإستثمار في شكل حساب تخصيص خاص.

يوجه هذا الصندوق لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للإستثمارات،ولاسيما منها النفقات بعنوان أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار.

ويحدد المجلس الوطني للإستثمار المذكور في المادة 18 أعلاه جدول النفقات التي يمكن إدخالها في هذا الحساب.

تحدد كيفيات تنظيم هذا الصندوق وسيره عن طريق التنظيم.

الباب السادس
أحكام مختلفة

المادة29: يحتفظ بالحقوق التي يكتسبها المستثمرون فيما يخص المزايا التي يستفيدون منها بموجب التشريعات التي تؤسس تدابير تشجيع الإستثمارات، وتبقى هذه المزايا سارية إلى غاية إنتهاء المدة وبالشروط التي منحت على أساسها.

المادة30: يمكن أن تكون الإستثمارات التي تستفيد من المزايا المنصوص عليها في هذا الأمر موضوع نقل الملكية أو تنازل، يلتزم المالك الجديد لدى الوكالة بالوفاء بكل الإلتزامات التي تعهد بها المستثمر الأول والتي سمحت بمنح تلك المزايا، وإلا ألغيت تلك المزايا.

المادة 31: تستفيد الإستثمارات المنجزة إنطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بإنتظام ويتحقق من استيرادها قانونا، من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أوالتصفية، حتى وإن كان هذا المبلغ أكبر من الرأس مال المستثمر في البداية.

المادة32: تخضع الإستثمارات المستفيدة من المزايا الممنوحة بموجب هذا الأمر، خلال فترة الإعفاء لمتابعة من قبل الوكالة.

تقوم الوكالة بمتابعة هذه الإستثمارات بالإتصال مع الإدارات والهيئات المكلفة بالسهر على احترام الإلتزامات التي تترتب على الإستفادة من المزايا الممنوحة.

المادة 33: في حالة عدم احترام آجال الإنجاز وشروط منح المزايا كما تحددها المادة 13 أعلاه، يتم سحب هذه المزايا بنفس الأشكال التي منحت بها دون المساس بالأحكام القانونية الأخرى.

المادة 34: تتكفل وكالة ترقية الإستثمار ودعمه، في إنتضار تنصيب الوكالة المذكورة في المادة 16 أعلاه، بأحكام هذا الأمر وكمذا بالآثار المترتبة على الفترة الإنتقالية المذكورة في المادة 29 أعلاه.

المادة 35: تلغى كل الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر، لاسيما تلك المتعلقة بالمرسوم التشريعي رقم 93-12المؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993 والمتعلق بترقية الإستثمار، ماعدا القوانين المتعلقة بالمحروقات والمذكورة أعلاه.

المادة36: ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20غشت سنة 2001.

عبد العزيز بو تفليقة

المصدر: الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47 المؤرخة في 27 أوت 2001.

الملحق رقم (02):تقييم هيئة COFACE لمخطر البلد للجزائر والسعودية

الجدول رقم (01):يوضح تقييم هيئة COFACE لمخطر البلد للجزائر في الفترة (2000/1998).

السنوات	نقاط القوة	نقاط الضعف
1998 مخطر البلد ضعيف على المدى القصير مع مخطر مرتفع على المدى الطويل.	- تمتع الجزائر باحتياطي هام من البترول والغاز أين سمحت التشريعات المتعلقة بالإستثمارات بدخول القطاع. - سمحت برامج التعديل الهيكلي بإعادة بعض توازنات المالية العامة. - زيادة صادرات الغاز بإتمام شبكة أنابيب النقل على مستوى الحوض المتوسطي. - السعي إلى الحصول على تأييد بلدان الإتحاد المغاربي.	- مديونية مرتفعة حتى بعد إعادة جدولة الديون مع خدمة دين ثقيلة. - استمرار الإرهاب مع تأثير إجتماعي واقتصادي وسياسي كبير. - ارتباط الإقتصاد إرتباطا قويا وقطاع المحروقات مما يجعل الأسعار تؤثر على حاجات التمويل. - تبعية غذائية قوية. -أسفرت إصلاحات إقتصادية للقطاع العام على تأزم الظروف المعيشية.
1999	- إعادة التوازن للحسابات الخارجية والداخلية بعد إرتفاع أسعار النفط. - إرتفاع مستوى إنتاج الغاز والتوزيع في البتروكيمياء. - مستوى إحتياطي ملائم يخفض مخطر عدم الدفع لدى الهيئات الدولية. - تبعية مصالح الدول الأوروبية لقطاع البترول الجزائري يضمن لها دعم البلدان المصنعة.	- إقتصاد يتأثر بالصدمات الخارجية. - ارتفاع المديونية مع ثقل خدمة الدين. - ارتفاع مستوى البطالة وتدهور المستوى المعيشي مما أدى إلى تفاقم التوترات الإجتماعية. - زيادة وزن عامل عدم اليقين نتيجة الإنتخابات الرئاسية المسبقة. - استمرار اللاأمن مما يؤثر على المقرضين والمستثمرين..
2000	- طاقة هائلة من الثروات الطبيعية. - إستراتيجية التوزيع المتنوع:غاز-بتروكيمياء تخفف من حدة الصدمات.	- تبعية الإقتصاد لقطاعي المحروقات والزراعة. - ارتفاع المديونية وتبعيتها القوية للإيرادات البترولية. - عدم اليقين السياسي وارتفاع مستوى البطالة وتدهور المستوى المعيشي.
2001 مخطر مرتفع جدا.	- دعم مساندة البلدان الغربية للجزائر من خلال المصالح الأجنبية في قطاع المحروقات. - التبعية الأوروبية تجاه الغاز الجزائري. - دعم الشعب للرئيس بوتفليقة.	

المصدر:غابي غنية،**مرجع سبق ذكره**،ص ص 158-159.

الجدول رقم (02):تقييم هيئة COFACE لمخطر البلد للجزائر والسعودية وبعض الدول الأخرى إلى غاية الثلاثي الرابع من سنة 2005.

الدولة	الدرجة	التقييم
ألمانيا الولايات المتحدة فرنسا اليابان بريطانيا	أ1	وضع إقتصادي وسياسي مستقر جدا ويؤثر إيجابا على تصرفات الدفع للمؤسسات التي تبقي قدراتها جيدة واحتمالات عدم القدرة على الدفع ضعيفة جدا.
كوريا الشمالية المجر الإمارات العربية ماليزيا	أ2	إمكانيات عدم القدرة على الدفع ضعيفة والمحيط الإقتصادي والسياسي وتصرف المؤسسات في مجال الدفع أقل مستوى.
الهند جنوب إفريقيا بولونيا الصين	أ3	تصرف المؤسسات في مجال الدفع أقل فعالية وإمكانية تأثره بتغيرات في المحيط الإقتصادي والسياسي واحتمالات بلوغ عدم القدرة على الدفع ضئيلة ومتواضعة.
الجزائر العربية السعودية تونس المغرب اسرائيل المكسيك رومانيا	أ4	تصرف متوسط أو معتدل في مجال الدفع،قدرة الدفع لدى الدولة يمكن أن تتأثر من خلال بيئة ومحيط إقتصادي وسياسي ومؤهل للتراجع والتقهقر،وجود إمكانية لأن يؤدي ذلك مجددا إلى مشاكل في مجال الدفع التي تظل مقبولة

المصدر:جريدة الخبراليومية،الجزائر،العدد 4600،السبت 14 جانفي 2006،ص 06.

الملحق رقم(03):الإتفاقيات الدولية للجزائر

البلدان	تاريخ التوقيع و تاريخ التصديق	مدة الصلاحية	رقم الجريدة الرسمية
الإتحاد الإقتصادي البلجيكي اللكسمبورغي	1991-04-24 1991-10-05	سارية المفعول	1991-46
إثيوبيا	2002-05-27 2003-03-17	10 سنوات	2003-19
إفريقيا الجنوبية	2000-09-24 2001-07-23	10 سنوات	2001-41
الأرجنتين	2000-10-04 2001-11-13	10 سنوات	2001-69
إسبانيا	1994-12-23 1995-03-25	سارية المفعول	1995-23
الأردن	1996-08-01 1997-04-05	10 سنوات	2000-79

ألمانيا	1996-03-11 1997-10-07	10 سنوات	2000-58
الإمارات العربية المتحدة	2001-04-24 2002-06-22	20 سنة	2002-45
أندونيسيا	2000-03-21 2002-06-22	10 سنوات	2002-45
إيران	2003-10-19 2005-02-26	10 سنوات	2005-15
البرتغال	2004-09-15 2005-05-28	10 سنوات	2005-37
إيطاليا	2005-05-18 1991-10-05	سارية المفعول	1991-46
البحرين	2000-06-11 2003-02-08	10 سنوات	2003-10
بلغاريا	1998-10-25 2002-04-07	15 سنة	2002-25
التشيك	2002-09-22 2002-04-07	10سنوات	2002-25
الدانمارك	1999-01-25 2003-12-30	10 سنوات	2004-02
رومانيا	1994-06-28 1994-10-22	سارية المفعول	1994-69
السودان	2001-10-24 2003-03-17	10 سنوات	2003-20
سويسرا	2004-11-30 2005-06-23	15 سنة	2005-45
سوريا	1997-09-14 1998-12-27	10 سنوات	1998-97
عمان	2000-04-09 2002-06-22	10 سنوات	2002-44
الصين	1996-10-20 2002-11-25	10 سنوات	2002-77
فرنسا	1993-02-13 1994-01-02	سارية المفعول	1994-01
قطر	1996-10-24 1997-06-23	10 سنوات	1997-43
كوريا	1999-10-12 2001-07-23	20 سنة	2001-40
الكويت	2001-09-30 2003-10-23	20 سنة	2003-66
ليبيا	2001-08-06 2003-05-05	10 سنوات	2003-33
مالي	1996-07-11 1998-12-27	10 سنوات	1998-97
ماليزيا	2000-01-27 2001-07-23	10 سنوات	2001-42
مصر	1997-03-29 1998-10-11	10 سنوات	1998-76

الموزمبيق	1998-12-12 2001-07-23	10 سنوات	2001-40
نيجيريا	2002-01-14 2003-03-03	10سنوات	2003-16
النمسا	2003-06-17 2004-10-10	10 سنوات	2004-65
النيجر	1998-03-16 2000-08-22	10 سنوات	2000-52
الولايات المتحدة الأمريكية	1990-06-22 1990-10-17	20 سنة	1990-45
اليمن	1999-11-25 2001-07-23	10 سنوات	2001-42
اليونان	2000-02-20 2001-07-23	10سنوات	2001-41

المصدر:منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار 2006.

الملحق رقم (04):نظام الإستثمار الأجنبي ولائحته التنفيذية

1- نظام الإستثمار الأجنبي:

المادة الأولى:

يكون للألفاظ والعبارات التالية المعاني المبينة أمام كل منها مالم يقتض السياق خلاف ذلك.

(أ)المجلس:المجلس الإقتصادي الأعلى.

(ب) مجلس الإدارة:مجلس إدارة الهيئة العامة للإستثمار ورئيس مجلس الإدارة

(ج) الهيئة:الهيئة العامة للإستثمار.

(د) المحافظ :محافظ الهيئة العامة للإستثمار ورئيس مجلس الإدارة.

(هـ) المستثمر الأجنبي:الشخص الطبيعي الذي لايتمتع بالجنسية العربية السعودية أو الشخص الإعتباري الذي لايتمتع جميع الشركاء فيه بالجنسية العربية السعودية.

(و) الإستثمار الأجنبي:توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مرخص له بموجب هذا النظام.

(ز) رأس المال الأجنبي:يقصد برأس المال الأجنبي في هذا النظام –على سبيل المثال وليس الحصر-الأموال والحقوق التالية متى كانت مملوكة لمستثمر أجنبي:

(1) النقود والأوراق المالية والأوراق التجارية

(2) أرباح الإستثمار الأجنبي إذا تم توظيفها في زيادة رأس المال أو توسعة مشاريع قائمة أو إقامة مشاريع جديدة.

(3) الآلات والمعدات والتجهيزات وقطع الغيار ووسائل النقل ومستلزمات الإنتاج ذات الصلة بالإستثمار.

(4) الحقوق المعنوية كالتراخيص وحقوق الملكية الفكرية والمعرفة الفنية والمهارات الإدارية وأساليب الإنتاج.

(5) منشآت السلع:المشروعات المنتجة للسلع الصناعية والزراعية (النباتية والحيوانية).

(ط) منشآت الخدمات:مشروعات الخدمات والمقاولات.

(ي) النظام:نظام الإستثمار الأجنبي.

(ك) اللائحة:اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

المادة الثانية:

مع عدم الإخلال بما تقضي به الأنظمة والإتفاقيات،يصدر لإستثمار رأس المال الأجنبي في أي نشاط إستثماري في المملكة بصفة دائمة أو مؤقتة ترخيص من الهيئة،ويجب على الهيئة أن تبت في طلب الإستثمار خلال ثلاثين يوما من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة في اللائحة،وإذا مضت المدة المحددة دون أن تبت الهيئة في الطلب وجب عليها إصدار الترخيص المطلوب للمستثمر.

إذا رفضت الهيئة الطلب خلال المدة المذكورة فيجب أن يكون هذا القرار مسببا،ولمن صدر في حقه قرار الرفض التظلم منه وفقا لما تقضي به الأنظمة.

المادة الثالثة:

يختص المجلس بإصدار قائمة أنواع النشاط المستثنى من الإستثمار الأجنبي.

المادة الرابعة:

مع مراعاة ماورد في المادة الثانية يجوز للمستثمر الأجنبي الحصول على أكثر من ترخيص في أنشطة مختلفة وتحدد اللائحة الضوابط اللازمة.

المادة الخامسة:

يجوز أن تكون الإستثمارات الأجنبية التي يرخص لها للعمل طبقا لأحكام هذا النظام بإحدى الصورتين الآتيتين:

1- منشآت مملوكة لمستثمر وطني ومستثمر أجنبي.

2- منشآت مملوكةبالكامل لمستثمر أجنبي.

ويتم تحديد الشكل القانوني للمنشآت طبقا للأنظمة والتعليمات.

المادة السادسة:

يتمتع المشروع المرخص له بموجب هذا النظام بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني حسب الأنظمة والتعليمات.

المادة السابعة:

يحق للمستثمر الأجنبي إعادة تحويل نصيبه من بيع حصته،أو من فائض التصفية أو الأرباح التي حققتها المنشآت للخارج أو التصرف فيه بأية وسيلة مشروعة أخرى،كما يحق له تحويل المبالغ الضرورية للوفاء بأية إلتزامات تعاقدية خاصة بالمشروع.

المادة الثامنة:

يجوز للمنشآت الأجنبية المرخص لها بموجب هذا النظام تملك العقارات اللازمة في حدود الحاجة لمزاولة النشاط المرخص أو لغرض سكن كل العاملين بها أو بعضهم وذلك وفقا لأحكام تملك غير السعوديين للعقار.

المادة التاسعة:

تكون كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه غير السعوديين على النشآت المرخص لها.

المادة العاشرة:

توفر الهيئة للراغبين في الإستثمار كل المعلومات والإيضاحات والإحصائيات اللازمة،كما تقدم لهم كل الخدمات والإجراءات لتسهيل وإنجاز جميع المعاملات المتعلقة بالإستثمارات.

المادة الحادية عشرة:

لاتجوز مصادرة الإستثمارات التابعة للمستثمر الأجنبي كلا أوجزءا إلا بحكم قضائي كما لايجوز نزع ملكيتها كلا أو جزءا إلا للمصلحة العامة مقابل تعويض عادل وفقا للأنظمة والتعليمات.

المادة الثانية عشر:

1- تبلغ الهيئة المستثمر الأجنبي كتابيا عند مخالفة أحكام هذا النظام ولائحته لإزالة المخالفة خلال مدة زمنية تحددها الهيئة تتناسب وإزالة المخالفة.

2- مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد يعاقب المستثمر الأجنبي عند بقاء المخالفة بأي من العقوبات التالية:

- حجب كل أو بعض الحوافز والمزايا المقررة للمستثمر الأجنبي.
- فرض غرامة مالية لاتتجاوز 500000 (خمسمائة ألف ريال سعودي).
- إلغاء ترخيص الإستثمار الأجنبي.

3- تطبق العقوبات المشار إليها في الفقرة (02) أعلاه بقرار من مجلس الإدارة.

4- يجوز التظلم من القرار الصادر بالعقوبة إلى ديوان المظالم وفقا لنظامه.

المادة الثالثة عشرة:

مع عدم الإخلال بالإتفاقيات التي تكون المملكة العربية السعودية طرفا فيها:

1- تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين الحكومة والمستثمر الأجنبي فيما له علاقة باستثماراته المرخص لها بموجب هذا النظام وديا قدر الإمكان،فإذا تعذر ذلك يحل الخلاف حسب الأنظمة.

2- تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي وشركائه السعوديين فيما له علاقة باستثماراته المرخصة بموجب هذا النظام وديا قدر الإمكان،فإذا تعذر ذلك يحل الخلاف حسب الأنظمة.

المادة الرابعة عشرة:
تعامل جميع الإستثمارات الأجنبية المرخص لها بموجب هذا النظام طبقا لأحكام الضرائب المعمول بها في المملكة العربية السعودية ومايطرأ عليها من تعديلات.
المادة الخامسة عشرة:
يلتزم المستثمر الأجنبي بالتقيد بكل الأنظمة واللوائح والتعليمات المعمول بها في المملكة العربية السعودية وبالإتفاقيات الدولية التي تكون طرفا فيها.
المادة السادسة عشرة:
لا يخل تطبيق هذا النظام بالحقوق المكتسبة للإستثمارات الأجنبية القائمة بصورة نظامية قبل نفاذ هذا النظام،ومع ذلك فإن ممارسة هذه المشروعات لنشاطها أو زيادة رأسمالها تخضع لأحكامه.
المادة السابعة عشرة:
تصدر الهيئة اللائحة وتنشر في الجريدة الرسمية ويعمل بها من تاريخ نشرها.
المادة الثامنة عشرة:
ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية،ويعمل به خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره،ويلغى نظام استثمار رأس المال الأجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/4) وتاريخ 1399/2/2 هـ كما يلغي كل مايتعارض معه من أحكام.

2- اللائحة التنفيذية لنظام الإستثمار الأجنبي:

أولا التعريفات
المادة الأولى
لغرض تطبيق هذه اللائحة يكون للألفاظ والعبارات التالية المعاني أمامها،مالم يقتضي السياق خلاف ذلك.
المجلس:المجلس الإقتصادي الأعلى.
مجلس الإدارة:مجلس إدارة الهيئة العامة للإستثمار
رئيس مجلس الإدارة:رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإستثمار.
المحافظ:محافظ الهيئة العامة للإستثمار ورئيس مجلس الإدارة.
الهيئة:الهيئة العامة للإستثمار.
المستثمر الأجنبي: الشخص الطبيعي الذي لايتمتع بالجنسية العربية السعودية أو الشخص الإعتباري الذي لايتمتع جميع الشركاء فيه بالجنسية العربية السعودية.
الإستثمار الأجنبي:توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مرخص له بموجب هذا النظام.
رأس المال الأجنبي:يقصد برأس المال الأجنبي في هذا النظام –على سبيل المثال وليس الحصر-الأموال والحقوق التالية متى كانت مملوكة لمستثمر أجنبي:
(1) النقود والأوراق المالية والأوراق التجارية
(2) أرباح الإستثمار الأجنبي إذا تم توظيفها في زيادة رأس المال أو توسعة مشاريع قائمة أو إقامة مشاريع جديدة.
(3) الآلات والمعدات والتجهيزات وقطع الغيار ووسائل النقل ومستلزمات الإنتاج ذات الصلة بالإستثمار.
(4) الحقوق المعنوية كالتراخيص وحقوق الملكية الفكرية والمعرفة الفنية والمهارات الإدارية وأساليب الإنتاج.
(5) منشآت السلع:المشروعات المنتجة للسلع الصناعية والزراعية (النباتية والحيوانية).
(ط) منشآت الخدمات:مشروعات الخدمات والمقاولات.
(ي) النظام:نظام الإستثمار الأجنبي.
(ك) اللائحة:اللائحة التنفيذية لهذا النظام.
المادة الثانية:
تختص الهيئة بالترخيص لأي استثمار رأس المال الأجنبي في المملكة سواءا بصفة دائمة أو مؤقتة ،وفي جميع الأنشطة الإستثمارية،عدا الأنشطة المستثناة بموجب المادة الثالثة من النظام.
المادة الثالثة:
يقوم مجلس الإدارة بصفة دورية بمراجعة قائمة الأنشطة المستثناة من الإستثمار الأجنبي بغرض تقليصها ويرفعها إلى المجلس للنظر في إقرارها.

المادة الرابعة:

يجوز أن تكون الإستثمارات الأجنبية التي يرخص لها للعمل طبقا لأحكام النظام وهذه اللائحة بإحدى الصورتين الآتيتين:

1- منشآت مملوكة لمستثمر وطني ومستثمر أجنبي.
2- منشآت مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي.

ثالثا:المزايا والحوافز والضمانات

المادة الخامسة:

تتمتع منشآت الإستثمار الأجنبي بالمزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المنشآت الوطنية ومنها على سبيل المثال:

1- الحوافز المنصوص عليها في نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم 50 بتاريخ 1381/12/23 هـ.
2- تملك العقارات اللازمة لمزاولة النشاط المرخص أو لسكنه أو لسكن العاملين لديه وفقا لأحكام نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 15 بتاريخ 1412/4/14 هـ.
3- المزايا المترتبة على إتفاقيات الإزدواج الضريبي وإتفاقيات تشجيع وحماية الإستثمارات التي تبرمها المملكة
4- عدم جواز مصادرة الإستثمارات كلا أو جزءا إلا بحكم قضائي أو نزع ملكيتها كلا أو جزءا إلا للمصلحة العامة ومقابل تعويض عادل.
5- إعادة تحويل نصيب المستثمر الأجنبي من بيع حصته أومن فائض التصفية أو الأرباح التي حققتها المنشأة للخارج والتصرف فيها بأية إلتزامات مشروعة أخرى كما يحق له تحويل المبالغ الضرورية للوفاء بأي إلتزامات تعاقدية خاصة بالمشروع.
6- حرية انتقال الحصص بين الشركاء
7- كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه غير السعوديين تكون على المنشأة المرخص لها.
8- الحصول على القروض الصناعية وفقا لأحكام صندوق التنمية.
9- ترحيل الخسائر التي تحققها المنشاة إلى السنوات اللاحقة واحتسابها عند التسوية الضريبية للسنوات التي تحقق المنشأة أرباحا فيها.

رابعا: شروط وضوابط الترخيص

المادة السادسة:

شروط وضوابط منح الترخيص للإستثمار الأجنبي.

1- عدم ورود النشاط الإستثماري المطلوب الترخيص له ضمن قائمة الأنشطة المستثناة من الإستثمار الأجنبي.
2- أن تكون مواصفات المنتج وأسلوب ومواد إنتاجه مجازة حسب أنظمة المملكة،وفي حالة عدم وجود تلك الأنظمة يتم الإعتماد على إجازة أنظمة الإتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان.
3- أن يكون طالب الترخيص شخص طبيعي أو اعتباري يقدم للملكة بغرض الإستثمار.
4- ألا يكون المستثمر الأجنبي قد صدرت ضده أحكام نهائية بسبب مخالفات جوهرية لأحكام هذا النظام.
5- ألا يكون المستثمر الأجنبي قد حكم عليه سابقا في مخالفات مالية أو تجارية سواءا في المملكة أو في بلدان أخرى.
6- ألا يؤدي منح الترخيص إلى مخالفة إتفاقيات دولية أو إقليمية وقعتها المملكة.

المادة السابعة:

يجوز للمستثمر الأجنبي الحصول على أكثر من ترخيص لمزاولة نفس النشاط أو أنشطة مختلفة وفقا للضوابط التالية:

1- أن تنطبق عليه الشروط المنصوص عليها في المادة السادسة من هذه اللائحة.
2- أن تعامل طلبات الترخيص بممارسة نفس الأنشطة و المقدمة من الأشخاص الطبيعيين أو الإعتباريين كتوسعة لمشروعهم القائم.
3- يقوم مجلس الإدارة بإعادة النظر في هذه الضوابط بصورة دورية أو عندما تقتضي الحاجة .

خامسا:إجراءات الترخيص

المادة التاسعة:

تعد الهيئة دليلا للإستثماريتضمن وصفا لإجراءات الحصول على التراخيص الدائمة والمؤقتة وتعديلاتها والنماذج والوثائق والمستندات الواجب استيفاؤها قبل الحصول على الترخيص والمعلومات التي يحتاجها المستثمر إضافة إلى عرض للحوافز والمزايا والضمانات التي سيتمتع بها المستثمر الأجنبي كما يشمل الدليل معلومات وافية عما يأتي:

1- نظام الإستثمار الأجنبي ولائحته التنفيذية والقرارات المكملة.
2- تنظيم الهيئة العامة للإستثمار.
3- نظام تملك غير السعوديين للعقارواستثماره.
4- نظام حماية وتشجيع الصناعات المحلية.
5- نظام العمل والعمال ونظام التأمينات الإجتماعية.
6- أنظمة الزكاة والضرائب والجمارك.
7- نظام المرافعات الشرعية.
8- نظام الإجراءات الإجرائية.
9- نظام المحاماة.

- أنظمة الشركات السجل التجاري،الغش التجاري،مراقبة البنوك.
- أنظمة حماية الملكية الفكرية نظام العلامات التجارية،نظام حماية حقوق المؤلف ونظام براءات الإختراع.
- نظام الإقامة.

وبيفرد الدليل جزءا عن العادات الإجتماعية بالمملكة،ويراعى تحديث هذا الدليل بشكل فوري.

المادة العاشرة:

تقدم طلبات التراخيص للإستثمار الأجنبي إلى وحدة إستقبال الطلبات بالمركز،على التنموذج المعد لذلك مستوفيا البيانات والمستندات المنوه عنها بدليل الإستثمار ،وموقعا عليها من طالب الترخيص أو وكيله،ويشعر المركز طالب الترخيص بإيصال استلام كتابي أو إلكتروني متضمنا رقم قيد الطلب وتاريخه.

المادة الحادية عشرة:

يجوز للهيئة قبول طلبات التراخيص والوثائق التي تصلها مكتملة عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس وإصدار قرار الترخيص على ألا يتم تسليمه إلا بعد الحصول على الوثائق الأصلية في الحالات التي تستلزم ذلك.

المادة الثانية عشرة:

يتم البت في الطلبات المقدمة وفقا للنظام واللائحة ومايصدره مجلس الإدارة من القرارات ،ويصدر قرار الترخيص بتوقيع المحافظ أو من يفوضه خلال ثلاثين يوما ولاتحتسب أيام عطلات الأعياد الرسمية ضمن المدة المذكورة.

المادة الثالثة عشرة:

يقوم المركز بتبليغ المستثمر بالقرارات النهائية التي تصدر بشأن طلبه سواءا بالتسليم المباشر أو بالبريد المسجل أو إستخدام البريد الإلكتروني أو بأي وسيلة أخرى يتحقق بها الإبلاغ.

المادة الرابعة عشرة:

إذا رفضت الهيئة طلب الترخيص أو تعديله فيجب أن يكون رفضها مسببا ويحق للمستثمر الأجنبي الإعتراض لدى مجلس الإدارة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه بقرار الرفض.

المادة الخامسة عشرة:

ينظر مجلس الإدارة في الإعتراض ويبت فيه خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه،وإذا كان قراره بالرفض يحق لطالب الترخيص التظلم لدى ديوان المظالم خلال ستين يوما من تاريخ إبلاغه القرار.

سادسا:إلتزامات المستثمر الأجنبي

المادة السادسة عشرة

يتعين على المستثمر الأجنبي له الشروع بالإجراءات والخطوات التنفيذية اللازمة لممارسة النشاط وفقا للجدول الزمني المقدم من قبل الهيئة،وعلى الهيئة إذا أبدى المستثمر أسبابا معقولة حالت دون اتخاذ الإجراءات التنفيذية لممارسة النشاط تمديد الفترة المحددة بهذا الجدول لمدة أو مدد لاتتجاوز السنة في مجموعها ولايجوز تمديد هذه المهلة لأكثر من سنة إلا بقرار من مجلس الإدارة.

المادة السابعة عشرة:

في الحالات التي لاتوافق فيها الهيئة على طلبات تمديد الفترة الزمنية المحددة بالجدول الزمني والحالات التي يثبت فيها عدم جدية المستثمر بعد تمديد هذه الفترة يجوز لمجلس الإدارة إلغاء الترخيص نهائيا ويتحمل المستثمر الذي يلغى ترخيصه تبعات هذا الإلغاء.

المادة الثامنة عشرة:

يجب على المنشآت المرخص لها من الهيئة الإلتزام بالشروط والأغراض الأساسية الصادر بها الترخيص ولايجوز إدخال تعديلات عليها إلا بموافقة الهيئة.

المادة التاسعة عشرة:

يلتزم أصحاب المنشآت المرخص لها باتباع نظام محاسبي معتمد لمنشآتهم وميزانية معتمدة من أحد مكاتب المحاسبة المرخص لها،وتقديم ما تطلبه الهيئة من إحصاءات وبيانات عنها.

سابعا:المخالفات

المادة العشرون:

لموظفي الهيئة المكلفين بتعميد خطي من المحافظ أو ينيبه حق متابعة تنفيذ النظام أو لوائحه التنفيذية ،ولهم في سبيل ذلك الإطلاع على الدفاتر والمستندات وجميع الأوراق المتعلقة بنشاطها وضبط المخالفات وإعداد المحاضر وتقديم التقارير اللازمة عنها إلى المحافظ أو من ينيبه،ويجب على موظفي الهيئة المكلفين بهذه المهام الحفاظ على سرية المعلومات والمستندات التي يطلعون عليها.

المادة الحادية والعشرون:

يصدر مجلس الإدارة لائحة بالمخالفات والجزاءات المتعلقة بمخالفة أحكام النظام وهذه اللائحة وشروط الترخيص وقواعد تطبيقها وتطبيق الجزاءات الواردة فيها.

المادة الثانية والعشرون:

تبلغ الهيئة المستثمر الأجنبي كتابة عند مخالفة أحكام هذا النظام ولائحته وشروط الترخيص وتمنحه فترة زمنية تحددها لائحة المخالفات والجزاءات لإزالة المخالفة فإن لم يقم بذلك تطبق عليه العقوبات المنصوص عليها في لائحة المخالفات والجزاءات.

المادة الثالثة والعشرون:

يشكل مجلس الإدارة لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء على الأقل،يكون من بينهم مستشار قانوني،ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لسير عملها،تكون مهمتها النظر في مخالفات أحكام النظام ولائحته التنفيذية وشروط الترخيص وعلى اللجنة سماع أقوال ودفاع من تنسب إليهم تلك المخالفات واقتراح ماتراه وفقا لما هو محدد بالنظام ولائحة المخالفات والجزاءات،ويصدر قرار العقوبة من مجلس الإدارة.

المادة الرابعة والعشرون:

للمستثمر الذي صدر بحقه قرار العقوبة وفقا للمادة الثالثة والعشرون الإعتراض لدى مجلس الإدارة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه بالقرار.

المادة الخامسة والعشرون:

ينظر مجلس الإدارة في الإعتراض ويبت فيه خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه وإذا صدر قراره بتثبيت العقوبة جاز لصاحب الإعتراض التظلم لدى ديوان المظالم خلال ستين يوما من تاريخه إبلاغه بالقرار.

ثامنا:لجنة تسوية الخلافات

المادة السادسة والعشرون:
يشكل مجلس الإدارة وفقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة عشرة من النظام لجنة مكونة من رئيس وعضويين على الأقل تسمى لجنة تسوية منازعات الإستثمار للنظر في المنازعات التي تنشأ
بين المستثمر الأجنبي وشركائه السعوديين المتعلقة باستثمار مرخص له بموجب هذا النظام،تعمل على تسوية المنازعة وديا،فإذا تعذر ذلك يتم حسم النزاع نهائيا عن طريق التحكيم وفقا لنظام التحكيم /الصادر بالمرسوم الملكي رقم 46 بتاريخ 1403/7/12 هـ ولائحته التنفيذية،وتعتبر هذه اللجنة هي المقصودة بالجهة المختصة أصلا بنظر النزاع المنصوص عليه في نظام التحكيم.
المصدر:الهيئة العامة للإستثمار،اللائحة التنفيذية لنظام الإستثمار الأجنبي ،المملكة العربية السعودية ،على موقع:www.sagia.gov.sa ،تاريخ الإطلاع:2007/1/27.

الملحق رقم (05):قائمة الأنشطة المستثناة من الإستثمار الأجنبي

أولا:قطاع الصناعة

1- استكشاف المواد البترولية والتنقيب عنها وإنتاجها.
ولا تشمل الخدمات المتصلة بمجال التعدين دوليا بالرقم (883+5115).
2-تصنيع المعدات والأجهزة والملابس العسكرية.
3- تصنيع المتفجرات للأغراض المدنية.

ثانيا:قطاع الخدمات

1-خدمات تأمين الإعاشة للقطاعات العسكرية.
2- التحريات والأمن.
3-خدمات التأمين(لحين صدور النظام الجديد).
4-الإستثمار العقاري في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة.
5-خدمات الإرشاد السياحي ذات العلاقة بالحج والعمرة.
6- خدمات التخديم وتقديم العاملين بما فيها مكاتب الإستقدام والتوظيف الأهلية.
7- خدمات السمسرة للعقار.
8-خدمات الطبع والنشر عدا الخدمات المذكورة أدناه:

- خدمات الإعداد لما قبل الطباعة المصنفة دوليا بالرقم (88442).
- المطابع المصنفة (88442).
- الرسم والخط المصنفة دوليا بالرقم(87501).
- التصوير الفتوغرافي المصنفة دوليا بالرقم (96114).
- الأستديوهات التلفزيونية والإذاعية المصنفة دوليا بالرقم (963).
- الدعاية والإعلان المصنفة دوليا بالرقم (871).
- العلاقات العامة المصنفة دوليا بالرقم (86506).
- النشر المصنفة دوليا بالرقم (88442).
- الخدمات الصحفية المصنفة دوليا بالرقم (88442).
- إنتاج برامج الحاسب الآلي أو بيعها أو تأجيرها المصنفة دوليا بالرقم (88).

- الدراسات والإستشارات الإعلامية المصنفة دوليا بالرقم (853).
- النسخ والإستنساخ المصنفة دوليا بالرقم (87904+87507).

9- خدمات التوزيع (تجارة الجملة) و(تجارة التجزئة) بما في ذلك تجارة التجزئة الطبية والصيدليات الخاصة،و(الوكلاء التجاريين) عدا خدمات حقوق الإمتياز،المصنفة دوليا بالرقم (8929) ،على أن لا تزيد نسبة الملكية الأجنبية عن 49%،والإكتفاء بشرط واحد لإختبار الحاجة الإقتصادية ،وهو منح حق إمتياز واحد فقط لكل منطقة.

10-الخدمات الصوتية والمرئية.

11-خدمات الإتصالات عدا الخدمات المذكورة أدناه:

- خدمات التلكس المصنفة دوليا بالرقم (7523).
- خدمات البرق المصنفة دوليا بالرقم (7522).
- تبادل البيانات الإلكترونية المصنفة دوليا بالرقم (7523).
- الخدمات المضافة والمطورة لخدمات الفاكس بما فيه الحفظ أو الإرسال مع الحفظ،ومن ثم الإسترجاع المصنفة دوليا بالرقم (7523).
- خدمات الفي ست (Vsat Services) المصنفة دوليا بالرقم (75299).
- خدمات الفاكس المصنفة دوليا بالرقم (7521+7529).
- خدمات تقديم الأنترنت المصنفة دوليا بالرقم (75299).
- البريد الإلكتروني المصنفة دوليا (7523).
- تقديم المعلومات على الخط واسترداد قواعد البيانات المصنفة دوليا بالرقم (7523).
- الحصول على المعلومات واسترداد الخط و/أو معالجة البيانات (بما في ذلك تجهيز المعاملة) المصنفة دوليا بالرقم (843).
- خدمات النقل البري وخدمات النقل الجوي.
- خدمات النقل الفضائي.
- الخدمات التي تقدمها القابلات والممرضات وخدمات العلاج الطبيعي وخدمات العاملين شبه الطبيين.
- خدمات متصلة بمجال مصائد الأسماك.
- مراكز السموم وبنوك الدم والمحاجر الصحية.

المصدر:الهيئة العامة للإستثمار،قائمة الأنشطة المستثناة من الإستثمار الأجنبي،المملكة العربية السعودية، على موقع:www.sagia.gov.sa تاريخ الإطلاع:

الملحق رقم (06):الجهود الترويجية في الجزائر لسنة 2003

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى إستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعرضة للإستثمار	(5) القوانين و الإجراءات الجديدة لجذب الإستثمار.	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المقدمة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
شهد العام 16 فعالية إقتصادية ما بين منتديات ومؤتمرات في الجزائر تمحورت أهدافها حول تطوير البيئة الإقتصادية والتجارية وتطوير فرص الإستثمار.	إشتركت الجزائربخمسة معارض دولية في كل من ليبيا،السودان، سوريا،القاهرة ،وتونس.	قامت وفود جزائرية بخمس زيارات إلى كل من السعودية، تونس،و أندونوسيا بهدف تطوير العلاقات الإقتصادية المتبادلة.	تم خلال المؤتمر العاشر لرجال الأعمال عرض 89 فرصة إستثمارية في كافة القطاعات الإستثمارية من سياحة ،ومواد بناء،و النسيج والبلاستيك وصناعات غذائية وموارد مالية وقطاعات أخرى مختلفة	تم خلال العام إصدار قانونين جديدين بخصوص تطوير السياحة والتوسع بالمناطق السياحية وأمرين جديدين بخصوص المنافسة والمناطق الحرة ومرسوم واحد بخصوص توظيف رؤوس الأموال المخصصة للتنمية الفلاحية.	تم توقيع 9 إتفاقيات للتعاون الإقتصادي حول منع الإزدواج الضريبي،تشجيع الإستثمارات واجتماعات لجان مشتركة وإقامة مشاريع مشتركة،وذلك مع كل من النمسا،السويد،الكويت،البحرين،نيجيريا،إثيوبيا وإيران.	تم تنفيذ منطقة بلارة في ولاية جيجل بهدف جذب الإستثمار.	

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،مناخ الإستثمار في الدول العربية،الكويت،2004،ص 196.

الملحق رقم (07):الجهود الترويجية في السعودية لسنة 2004

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى إستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعرضة للإستثمار	(5) القوانين و الإجراءات الجديدة لجذب الإستثمار.	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المقدمةمع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
نظمت المملكة 17 فعالية إقتصادية مابين مؤتمرات وندوات و ملتقيات داخل السعودية وفي كل من روما ولندن (مبادرة الغاز)	شاركت المملكة خلال العام في 15 فعالية إقتصادية مابين مؤتمرات و ندوات ومنتديات في دول عربية وأجنبية هي:طوكيو،روما ،لندن(2) ،جنيف (2)،دبي (2)،ألمانيا،الدوحة، مصر،الجزئر ،كندا والرباط(2)	قامت الهيئة بخمس زيارات إلى كل من روسيا،الدوحة ،رومانيا، ألمانياوبلغاريا ،بهدف الترويج	تم خلال العام عرض 28 فرصة إستثمارية اشتملت على خدمات تعليمية،طبية وغذائية بكلفة تقدر ب239 مليون دولار	-	-تم عقد ثلاثة إجتماعات للجان مشتركة مع كل من الجزائر،إيران والمغرب بهف دعم تنمية التعاون التجاري والإستثماري.إلى جانب ذلك تم توقيع إتفاقيتين مع روسيا واندونيسيا بهدف تعزيز التعاون الإقتصادي وزيادة التدفق الإستثماري	هناك 3 مدن صناعية تحت الإنشاء موزعة في الإحصاء ،المدينة المنورة وعسير.	

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،مناخ الإستثمار في الدول العربية،الكويت،2004،ص159.

الملحق رقم (08):الجهود الترويجية في الجزائر لسنة 2004

(1) مؤتمرات و ندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات و معارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى إستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعرضة للإستثمار	(5) القوانين و الإجراءات الجديدة لجذب الإستثمار.	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المقدمة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
-	-	-	-	تم إصدار 6 قوانين جديدة تتعلق بتخفيضات وإعفاءات من الضرائب ضمن شروط محددة،وإعفاء من حقوق التسجيل ومن رسم القيمة المضافة وبتوسيع نفقات صندوق دعم الإستثمار.	-	تم خلال العام تنفيذ المدينة الصناعية لبلارا في منطقة جيجل وهناك 67 منطقة صناعية قائمة في أنحاء متفرقة من الجزائر.	-

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،مناخ الإستثمار في الدول العربية،الكويت،2004،ص196.

الملحق رقم (09):الجهود الترويجية في السعودية لسنة 2004

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى إستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعرضة للإستثمار	(5) القوانين و الإجراءات الجديدة لجذب الإستثمار.	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المقدمة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
نظمت الدولة خلال العام منتديين إقتصاديين خارج السعودية، منتدى الإستثمار لدى الشرق الأوسط في طوكيو-اليابان-،ومنتدى الإستثمار في السعودية في أمستردام –هولندا-،بهدف الترويج للإستثمار	-	استقبلت المملكة 5 وفود زائرة من دول أجنبية منها:ألمانيا، أندونوسيا والولايات المتحدة،هدفت زيارتهم لإستعراض الفرص الإستثمارية المتاحة وإيجاد الحلول للمشاكل التي تعيق الإستثمار.		صدرت 4 قوانين جديدة للعام 2004 تتعلق بالإستثمار التعديني،نظام الرهن التجاري،نظام ضريبة الدخل،واللائحة التنفيذية لنظام التسوية الوافية من الإفلاس.	تم على مدار العام تنفيذ 15 ترتيبا ثنائيا اشتملت على 12 إجتماعا للجان مشتركة،3إتفاقيات تعاون إقتصادي مع دول عربية وأجنبية عدة منها:الجزائر،السودان،تونس،إيران،تركيا،ألمانيا،النمسا،وماليزيا،وهدفت بمجملهاإلى دعم وتنمية التعاون الإقتصادي والتجاري والصناعي والتقني المتبادل.	هناك 12 مدينة صناعية مخطط لإنشائها في:سدير،جدة،الإحساء،ضباء، عرعر، الخرج،القريات،الباحة (2)،القصيم،الزلفي،و جازان،بهدف إقامة المصانع،وهناك 15 مدينة صناعية قائمة وموزعة في أنحاء متفرقة من السعودية، ولا توجد أي منطقة حرة في المملكة	

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،مناخ الإستثمار في الدول العربية،الكويت،2004